خلفيات النظام التعليمي العربي وفلسفته

د. محمود أحمد موسى

جامعة الامارات العربية المتحدة في العين .

مقدمـــة

اذا كانت وحدة الوجود الصغير (الموناد) تعكس في تكوينها العالم الكبـير(*) ، فهل يعكس نظام التعليم العربي ، بوصفه وحدة وجود اجتماعي ،التوجهات الفلسفية والايديولوجية الاجتماعية التي تنتظمه وتحدد مساره ؟ وبمعنى آخر : في اي اطار يمكن الحديث عن فلسفة النظام التعليمي العربي ؟ بأي فلسفة نسير ؟ وما هو أثرها على نظم التربية العربية ؟ هذا ما سنحاول بحثه وتقصّيه خلال عرض موجز لمعنى الفلسفة وتطورها ولواقـع النظام التعليمي العـربي وخلفياتـه السياسيـة والاقتصادية والاجتماعية آملين أن نصل الى تلك الخطوط العامة التي تنتظم هذه الخلفيات وتمثل في النهاية صورة موجزة لفلسفة النظام التعليمي العربي .

اولاً : الفلسفة : معناها وتطورها

لقد كانت الفلسفة في الماضي طريقة في الحياة ومحبة للحكمة(**) ولكنها في الوقت نفسه كانت تجريداً للحياة او محبة نظر ، فهي لم تعن بما هو كائن بقدر اهتمامها بما يجب ان يكون . لقد كانت عمليـة عقلانيـة خلقية في الاسـاس ، أدّت نتائجهـا المنطقية الى التصـوف والانزواء عن الاشيـاء والحياة . وربما كان ذلك هو السبب في أن الفلسفة ـ على الرغم من مناداتها بمبـادىء خلقية وقيم معيارية ـ لم تؤثر تأثيراً مباشراً في واقع المجتمعات ووسائلها التربوية التي كانت تسير في اطار من السلوك العملي ملتصق بهدي البيت واماكن العمل ودور العبادة .

(*) انظر في هذا الخصوص الفيلسوف الالماني ليبنتز (Leibnitz) ونظريته عن الموناد
The Microcosm Mirris the Macrocosm: (Monads).

(**) انظر الفلاسفة اليونانيين في القرن الرابع قبل الميلاد وبخاصة سقراط وافلاطون وارسطو .

لقد كانت الفلسفة في الواقع ترفاً فكرياً وبرجاً عاجياً قام على اكتاف الفراغ الذي اوجده عامة الشعب لتستغله فئة محدودة صارت صناعتها التفكير بينما تركت الاغلبية العظمى تشغل باعمال الوفرة الاقتصادية من زراعة وحدادة وتجارة ، وربما كان ذلك هو منشأ التعليم النظري وطغيانه على غيره من انواع التعليم الفني والحرفي والمهني . وربما فسر ذلك ايضاً النظرة الى التعليم المدرسي كتنظيم أكاديمي منعزل عن اهتمامات الناس وأنشطة العمل اليومي ، حيث يعيش النشء فترة زمنية طويلة من الطفولة الاجتماعية يبتعد فيها تماماً عن مزاولة الانشطة الاقتصادية ، فالتعليم المدرسي ينشأ اذن في ظل اقتصاديات الوفرة ويعكس مصالحها ويصبح منعزلاً عن مواقف الصراع الاجتماعي ومظاهره او يكون على الاقل حيادياً في مثل تلك المواقف .

وقد كانت الفلسفة غيرية في مثيراتها ودوافعها وان اختلفت تلك المثيرات والدوافع عبر التاريخ ، فانسان الامس كان مشدوداً بدوافع البحث عن مكانه في هذا الكون العظيم ولذا كان اهتمامه متجهاً نحو بنائه وتكوينه وتفسيره بهدف الوصول الى الامن والمنعة والاستقرار ، اما انسان اليوم فهو مشدود بدوافع البحث عن تغيير هذا الكون واعادة بنائه وهيكليته بهدف التحكم فيه والسيطرة عليه . واذا كان عامل الخوف هو الدافع للتجريد والنظر فيما وراء الطبيعة بالنسبة لانسان الامس ، فإن الخوف الممزوج بالامل يمثل الدافع الاساسي لانسان اليوم ، ليس للنظر الى ما وراء الطبيعة فحسب ، وانما للوصول الى تصور مستقبلي لهذه الطبيعة بعدما اطمأن انسان اليوم بعض الشيء لعوامل الثبات من ما ورائيات .

كانت الفلسفة قديماً تركز على المشاكل الكبرى للمجتمع والتي تمثل انماطاً او اتجاهات متعارضة مع القيم والمثل ولا تلحظها الجماعات اثناء ممارستها للحياة في ميادينها المتعددة لأنها كانت في معظم الاحيان غير واضحة او مستترة بالنسبة للواقع المعاش . فالسلوك الاجتماعي كثيراً ما يبتعد عن المثل العليا او الاهداف الكبرى دون ان يتبين الافراد تسيب الاهداف goal displacement او بعدهم عن نقطة الانطلاق . ولذا قامت الفلسفة على افتراض ان الانسان العادي في المجتمعات لا يفكر دائماً بالعقل والمنطق ، وان الحقيقة الاجتماعية وحدها ليست كافية لتحريره من الظلم والفاقة والجهل والمرض او توفر له الرخاء والعدالة وتذوب الفوارق بين الطبقات ومن هنا كانت مناداة الفلسفة بالمثل والقيم الخلقية العليا وفصلها عن الخبرات والتجارب، فأصبح للقيم بالتالي منطق صوري formal logic ووضع انطولوجي ontological بينما صارت الحقائق لها منطق مادي ووضع معرفي epstemological .

لقد كانت الفلسفة أماً للعلوم وقد انفصلت تلك العلوم عن رحم الام عبر التاريخ محدثة بذلك تغيرات كبيرة في محتوى الام وهيكلها واساليبها ، فمن اهتمام بالبناء والنظريات الى تركيز على الخبرات والمواقف ، ومن تشديد على الكلية والشمول الى تركيز على الجزئية والتخصص ، ومن ايمان بالقياس والتحليل الى تعويل على الاستقراء والتركيب ، ومن تشديد على الموضوعي والمطلق الى تركيز على الذاتي والنسبي .

وكان الكون عامة هو مادة للفلسفة واطاراً لموضوعاتها ومجالاً لتجريداتها منحصراً في **اربعة مباحث اساسية هي المنطق والوجود والمعرفة والقيم** ، وكان هدف الفلسفة من كل ذلك هو البحث عن حقيقة المطلق في عالم الماورائيات التي تثير الدهشة لدى الانسان وتولد عنده النزعة الفلسفية وحب البحث والاستقصاء . وقد عبرت هذه الدهشة عن نفسها في منظومات متعددة عبر

التاريخ كان آخرها التناقض الواضح بين الحقائق والقيم ، او الوضعية والمعيارية وبين المعقول واللامعقول او الوجود والعدم . وفي محاولاتها لاحتواء تلك المتناقضات نزلت الفلسفة من عليائها مستخدمة المنطق واللغة المنطقية ideal language تارة ، والحدس العام common sense واللغة العامية ordinary language تارة اخرى . واصبحت الفلسفة اليوم عبارة عن نقد للخبرات والتجارب الذاتية واتخاذاً للمواقف في شتى المرافق الحياتية ، الفكرية منها والوجدانية ، واصبحت الفلسفة التربوية عملية نقدية للافكار التربوية واتخاذاً للمواقف الفكرية من المشاكل التربوية ، فهي نشاط فكري منظم يهدف للاختيار بين مواقف محددة او مسارات متعددة وفي اطار منظومة من الاهداف العليا او الايديولوجية الاجتماعية العامة .

ثانياً : واقع النظام التعليمي العربي

لقد تعددت الامثال التي تنادي ببطلان العجب لدى معرفة السبب ، وسهولة الدواء لدى تشخيص الداء ، ولكن لكل قاعدة شواذ تقيم الدليل على صدق القاعدة وصحتها ، فمعرفتنا بواقع النظام التعليمي العربي وحيرتنا او عجزنا عن اصلاح احواله تمثل احدى الشواذ لتلك القاعدة العامة . والواقع انه ما اتفق المربون على موضوع ما مثل اتفاقهم على مشخصات الواقع التعليمي او ازمة التعليم في الوطن العربي[١] . ومما لا شك فيه ان ازمة التعليم في الوطن العربي هي جزء من ازمة دولية تتمركز في العالم الثالث او النامي وان كانت جذورها تمتد الى العالم المتقدم على السواء[٢] .

واول ما يسترعي الانتباه في مشخصات هذا الواقع هو أحادية التوجه الكمي او اتباع استراتيجية النمو الكمي للتعليم[٣] ، والتي صارت كمثل « المنبت لا ارضاً قطع ولا ظهراً ابقى»، فهي استراتيجية لم تف بحاجات التعليم الكمية ولم تبق على نوعية التعليم وجودته التي كانت عليه في وقت سابق من الزمان . فعلى الرغم من الزيادة في اعداد المدارس والمعلمين والتلاميذ والكتب والادوات والمعدات وفي ميزانيات التعليم ونفقاته العامة ، الا أن هذا التعليم لم يستطع الوصول الى اعداد اكبر من ابناء الوطن العربي ممن هم في حاجة اليه ، كما أنه لم يصلح كثيراً من شأن الافراد

---

(١) انظر في هذا الخصوص : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **استراتيجية تطوير التربية العربية : تقرير لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية** (بيروت : المنظمة ، ١٩٧٩) ؛ جميل صليبا ، **مستقبل التربية في الشرق العربي** (بيروت : منشورات عويدات، ١٩٦٧) ؛ فاخر عاقل ، **معالم التربية : دراسات في التربية العامة والتربية العربية** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٨) ، وعبدالله عبد الدائم ، **التربية في البلاد العربية : حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٦) .

(٢) انظر في هذا الخصوص : فيليب كومبز ، **ازمة التعليم في عالمنا المعاصر** ، ترجمة احمد خيري كاظم وجابر عبد الحميد (القاهرة: النهضة العربية ، ١٩٧١)؛ ادغار فور وآخرون ، **تعلم لتكون** (الجزائر : الاونسكو : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٤) ، و زغلول راغب النجار ، **ازمة التعليم المعاصر** (الكويت : مكتبة الفلاح ، ١٩٨٠) .

(٣) انظر : « تأملات في مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠ : وثيقة العمل الرئيسية للندوة الاقليمية حول مستقبل التعليم في البلدان العربية ، بيروت ، ٧ ـ ٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ ،» **مجلة التربية الجديدة** ، السنة ٧ ، العدد ٢١ (ايلول / سبتمبر ـ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠) .

الذين حظوا به ، فليس غريباً اذن ان يحذر بعض المربين من اسطورة التعليم الاكاديمي الذي يستخدم لتضليل الشعوب المحرومة من اهل الريف والذي لا يستطيع ان يفيد منه او يحوله الى حقيقة واقعة سوى اقلية بسيطة محظوظة[٤] ، فما زالت الامية منتشرة في ارجاء الوطن العربي ، وما زال التعليم الابتدائي والاساسي بعيداً عن مرحلة التعميم والالزام الفعلي . لذا **فقد جأرت الاصوات منادية بقومية المعرفة وقومية العمل العربي في محو الامية**[٥] ، واتاحة الفرص التعليمية،وتكافؤ الفرص في العمل والنتائج وتوسيع ديمقراطية التعليم ، وترشيد الانفاق والتكلفة وتقليل الهدر المتمثل في الاعادة والرسوب والتسرب وذلك وصولاً الى الكفاية الداخلية للتعليم .

وقد غلبت السمات النظرية او الاكاديمية على استراتيجية النمو الكمي للتعليم مما جعل النظام التعليمي العربي بعيداً عن حاجات العمل ونوعية الحياة ، وقد اثار ذلك عدة تساؤلات حول علاقة الكفاية الداخلية بالكفاية الخارجية لهذا التعليم : هل التوسع الكمي يصاحبه بالضرورة تدنٍ في نوعية التعليم ؟ ام هل التدني النوعي هو مجرد انحراف عن معايير فنية يمكن الوصول اليها بمزيد من الجهد والعمل وادخال المستحدثات والتقنيات ؟ ام أن التدني النوعي هو نتيجة سوء تنظيم موجود في الهياكل والبنى التربوية والاجتماعية وان نوعية التعليم أو كفايته الداخلية لا يمكن أن تتحدد الا بعلاقته بالمجتمع او الكفاية الخارجية ؟ فالذين يؤمنون بنظرية المترتبات الطبيعية للاشياء لا يقلقون كثيراً لمشكلة التدني في نوعية التعليم وانما يرون تلاشي هذه المشكلة على المدى الطويل لأن النوعية ما هي الا نتيجة التراكم الكمي المستمر وبالتالي فإن نوعية التعليم لا بد من أن تتحسن في المستقبل البعيد . اما الذين يؤمنون بنظرية المشكلة كنقص او انحراف عن المعايير انما يشددون على مراجعة الاهداف التعليمية من حيث وضعها **وانتقاؤها** ، وادخال المستحدثات والتجديدات والتقنيات التعليمية من اجل تحسين نوعية هذا التعليم ، فهم بالتالي ينادون بابطاء المسيرة التعليمية دون التوقف التام في عملية الاسراع . وأما الذين يرون في المشكلة سوء توافق في البناء او التنظيم فإنما يشددون على اعادة البنى التربوية في المناهج والنظم وطرق التدريس والتقويم ، بحيث يتنوع التعليم ويستمر ويتجدد او يستديم ، ويشمل التعليم الاكاديمي والفني والتقني والزراعي ... الخ ، كما يشمل البنى النظامية كالمدارس والجامعات والبنى غير النظامية كمراكز المجتمع ومراكز التدريب وبرامج التعليم الاضافي في الجامعات .

وثاني مشخصات هذا الواقع هو أحادية التوجه النظامي في هيكل التعليم وبنيته حتى صار مفهوم التربية عامة والتعليم خاصة مرادفاً للعمل المدرسي الذي انحصر في تلقين المعلومات للتلاميذ ، وصارت المدارس من جراء ذلك انظمة تحافظ على الوضع الاجتماعي القائم بما في ذلك سلطات المعلمين والاداريين ، فقد عكس هؤلاء سلطات المجتمع المركزية في المعرفة والادارة وبالتالي حرصوا عليها حرصهم على مناهج الدراسة وطرق التدريس وقواعد وأنماط السلوك داخل وخارج جدران المدرسة . فالكل يخشى احداث اي تغيرات اساسية في تلك المراكز والاوضاع او لا يدرك على الاقل

---

(٤) احمد صيداوي ، « الغزو التربوي الغربي ،» **الفكر العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٢١ (ايار / مايو ـ تموز / يوليو ١٩٨١) ، ص ٢٢٥ .

(٥) قمر الدين قرنبع ، « دور تعليم الكبار في تعليم الجماهير من اجل الوحدة العربية،» في: مركز دراسات الوحدة العربية ، **دور التعليم في الوحدة العربية : بحوث ومناقشات ووقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** ، ط٢ (بيروت : المركز ، ١٩٨٠) ، ص ٧٨ .

امكانية حدوث مثل تلك التغيرات . ولا غرو ان نجد اليوم المناداة بأن التعليم النظامي او الشكلي قد حصر تداول الخبرات التعليمية بين المعلم والتلميذ دون مشاركة من بقية افراد المجتمع الآخرين كما حصر المسؤولية التعليمية في اضيق نطاق ممكن بدلاً من جعلها ظاهرة عامة ومشاعة بين فئات المجتمع كافة ، وبالتالي اصبح عقبة كأداء في وجه التغيير وفقد القدرة على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاصلاح الاجتماعي[٦] . وقد ادت أحادية التوجه النظامي هذه الى أحادية التوجه المركزي في ادارة التعليم بحيث صار اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط التربوية في مجال المناهج وتدريب المعلمين واستيعاب الطلاب في المراحل المختلفة ـ صارت كلها عمليات مركزية لا تشارك فيها الا فئات محدودة يغلب عليها الطابع الفني والاداري .

وثالث مشخصات هذا الواقع هو غربة التعليم في محتواه ومنتهاه، مما ادى الى الفوائض والنقصان والتهجير في جانب مخرجات هذا النظام، فالمناهج التعليمية هي مناهج اغترابية عن واقع العمل العربي وحاجاته ، كما أنها لا تتناول المشاكل الاساسية لواقع المجتمع العربي وتطلعاته ، وكما قال جواد رضا فإن « مناهجنا الدراسية والكتب الموضوعة لتدريسها لم تجرؤ حتى الآن على طرح القضايا الاجتماعية الاساسية على الطلبة ، قضايا الثروة القومية وتوزيعها وأسباب بروز التناقضات الاجتماعية الحادة في مجتمعاتنا ، طرحا علميا ، الامر الذي يضطر الناشئة الى التماس الاجوبة عن تساؤلاتهم حول تلك القضايا في مصادر خارجية »[٧] .

وعلى الرغم من ظهور التخطيط في مجال التعليم الا ان تلك الجهود التخطيطية كانت في معظمها هلامية الاهداف بالنسبة للموارد المتاحة ، فهي لم تعط الاعتبار الكافي لحسن استخدام الموارد الذاتية وعدالة التوزيع بين الفئات المتعددة والاعمال والانشطة المختلفة ، كما أنها لم تكن متناسقة مع خطط التنمية القومية الشاملة (في حال وجودها) . وقد ادى كل ذلك الى المناداة بضرورة الملاءمة بين المدخلات والمخرجات وبين المخرجات والبيئة الطبيعية والاجتماعية ، وذلك عن طريق بناء السياسات والاستراتيجيات التربوية الواقعية realistic ، وعن طريق تخطيط وتطوير المناهج وتدريب المعلمين وادخال العمل المنتج والتعليم الحرفي والمهني في المدارس والجامعات ومراكز التأهيل .

ثالثاً : الخلفية السياسية للنظام التعليمي العربي

إن الفكر الاجتماعي لا ينبت في فراغ وانما من تفاعل الافكار التي تتخذ تجاه اوضاع معينة كتفسير لها او ردود افعال ازاءها ، وذلك في ضوء مصالح معينة تمليها ضرورات الصراع والسعي نحو الغلبة والبقاء . والفكر التربوي بوصفه فكراً اجتماعياً هو وليد الصراع الذي خاضه الكثير من الفئات الاجتماعية المختلفة عبر التاريخ من اجل السيطرة على المؤسسة التربوية[٨] . والواقع ان علاقة التربية بالسياسة هي علاقة قديمة وطيدة فطن اليها الفلاسفة والمربون ـ امثال افلاطون

---

(٦) Ivan Illich, *Deschooling Society*, World perspectives, 44, series ed. Ruth Nanda Ansnen (New York: Harper and Row, 1971).

(٧) محمد جواد رضا ، **العرب والتربية والحضارة** (الكويت : مكتبة المنهل ، ١٩٧٩) ، ص ٣٧٢ .

(٨) المصدر نفسه ، ص٣٤٧ .

وارسطو وروسو وديوي ـ الذين نادوا بمسؤولية الدولة في التعليم وبضرورة العمل التربوي كبعد من ابعاد النشاط السياسي . وعلى الرغم من قدم هذه العلاقة الا انها لم تبدأ في الظهور كبعد اجتماعي حقيقي الا في اواسط هذا القرن نتيجة تراجع الخيوط الفكرية القديمة حول هذه العلاقة امام نزعات الانزواء والانحسار في مجال العمل الاجتماعي ، واشتداد قبضة العلوم النفسية على مجال التعليم .

لقد ولى ذلك الزمان الذي كان ينادى فيه بفصل التربية عن السياسة[٩] ، ولذا لا يمكن للتربية العربية ان تتطور او تتحول الى مصنع للامة الجديدة الطامحة الى التحرر والتقدم والوحدة دون دعم سياسي صادق من القوى المهيمنة على المجتمع[١٠] ، لأن التربية هي مؤسسة اجتماعية محكومة للقوى السياسية والاقتصادية التي تهيمن على ذلك المجتمع[١١] .

ونظرة فاحصة الى الفكر التربوي توضح انه اتى في معظمه نتيجة تفاعل العقل العربي بالعقل الاجنبي دون ان يكون وثيق الصلة بالاوضاع الاجتماعية القائمة ودون ان يتاح له المجال للتحقيق العملي او التأثير المباشر في سير العملية التعليمية[١٢] . وكما قال جواد رضا فإن « عقم الوضع التربوي العربي يرجع الى كونه لم يبنَ على تحليل الواقع الفكري والاجتماعي العربي تحليلاً علمياً ، مما يجعل التربية العربية المعاصرة ذات طبيعة مدرسية معزولة عن امكانية الفعل في الحياة الاجتماعية العامة ـ ولذلك كثيراً ما قدر لتلك القوى الفاعلة خارج المدرسة ان تبطل ـ وبسهولة ـ مفعول عمل المدرسة العربية الحديثة رغم تقديمها للناس على انها مؤسسة علمية حديثة ... ومفترض فيها ان تكون اداة تغيير اجتماعي جذري »[١٣] . لذلك بقي الفكر التربوي العربي خارج نطاق العمل التنفيذي اليومي ، وصار بناء فوقياً غير واع لما تحته من جذور ، كما اصبحت وظيفة النظريات التربوية من قبيل الوجاهة والتزيين والتحويل والتبرير . ومن هنا كان معظم الاصلاحات التعليمية مرتجلاً او مقتبساً من اصلاحات الشرق والغرب دون ان تعكس تطور العمل الاجتماعي في الوطن العربي .

وعلى الرغم من ظهور تيارات فكرية تربوية واصلاحية اجتماعية تقدمية منذ اواخر القرن الماضي في الوطن العربي الا ان هذه التيارات كانت في الاساس تيارات توفيقية eclectic او احيائية revitalization غرضها الاساسي هو احداث التوازن بين التقدم المادي في الغرب وما يصاحبه من اعمار وديمقراطية وكفاية اقتصادية ، والتقدم الروحي في الشرق متمثلاً في ينابيع التراث والاصالة والعقيدة الاسلامية وما يرافق دلك من متطلبات التعاون والقومية والوحدة . وعلى الرغم من دعوة بعض هذه التيارات الى توحيد الغايات ونظم التربية ومناهج التعليم والفلسفات التربوية في البلاد العربية كما نادى بذلك فاضل الجمالي[١٤] ، والقاء المسؤولية على التعليم في تحقيق الديمقراطية والوحدة العربية وتعزيز القدرات الانتاجية واكتساب المهارات المهنية والعلمية ، كما نادى بذلك ساطع الحصري[١٥] ، الا ان هذه الدعوات لم تجد اذناً صاغية نتيجة طبيعة الارادة السياسية في

---

(٩) عاقل ، **معالم التربية : دراسات في التربية العامة والتربية العربية** ، ص ١٩٧ .

(١٠) صبداوي ، « الغزو التربوي الغربي،» ص ٢٢٤ .

(١١) رضا ، **العرب والتربية والحضارة** ، ص ٨ .

(١٢) نعيم عطية ، « معالم الفكر التربوي في البلاد العربية في المائة سنة الاخيرة ،» الجامعة الاميركية في بيروت ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٢ .

(١٣) رضا ، **العرب والتربية والحضارة** ، ص ٣٥٤ .

(١٤) عطية ، « معالم الفكر التربوي في البلاد العربية في المائة سنة الاخيرة ،» ص ٩٩ .

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٩٨ .

الاقطار العربيـة ، والتي لم تكن لديهـا المصلحة الـذاتية في احـداث تغييرات جـذرية عـلى البنى السياسية والاقتصادية التي تمكن تلك النداءات التربوية من القيام بوظيفتها الاصلاحية .

وعلى الرغم من أن بعض رواد الاصلاح ـ محمدعبده مثلاً ـ قد فطن الى ان الساسة والخواص والاغنياء لن يقوموا بأي اصلاح سياسي يتجه نحو الديمقراطية لأن من شأن ذلك ان يساويهم بسائر الناس ويفقدهم الكثير من امتيازاتهم ، وبالتالي فإن الاصلاح لا بد من ان يأتي تحتياً (من اسفل) وعن طريق بناء قاعدة شعبية عريضة[١٦] وليس فوقياً عن طريق النخبة ـ الا انهم كانوا مخطئين في ايمانهم بأن بث الثقافة وتغيير العادات الاجتماعية يجب ان يسبق الاصلاح في الوضعين السياسي والاقتصادي . وعلى الرغم من ان العمل التربوي قد يكون سباقاً للعمل السياسي وبالتالي يستطيع ان يمثل دوره في ايقاظ الـوعي لدى افـراد الشعب وتأهيلهم للعمـل السياسي الاجتمـاعي ووضعهم في صراع او مجابهة مباشرة مع السلطة السياسية الا ان الاصلاح لن يتأتى ما لم يحسم هذا الصراع لمصلحة القوى الشعبية او تتنازل السلطة السياسية عن بعض مواقفها لمصلحة الارادة الشعبية .

والحقيقة ان معظم رواد الاصلاح كان بعيداً عن الحظوة السياسية ، وبالتالي لم تجد افكارهم تطبيقـاً عملياً الا في حـدود ما تسمـح به رؤى السلطـة السياسيـة لظـروف الحيـاة الاجتمـاعيـة والاقتصادية . فقد سارت الاصلاحات التربوية في الواقع على نمـوذج التنمية الفـوقية - develop ment from above والتعليم الاصطفـائي كما هـو الحال في عهـد محمد عـلي في مصر وفي عهـد الاستعمار والعهود الوطنية ، وذلك على الرغم من المناداة بـاتباع نمـاذج التعليم الشعبي والتنمية التحتية development from below او الاعتماد على النفس self-reliance .

لقد دخل الوطن العربي منـذ قيام الـدويلات في العصر العبـاسي الثاني في فتـرة من الجمود السياسي والاقتصادي ، ظل فيها الفكر الاجتماعي غريباً عن موطنه وبعيداً عن بيئته ، فغلبت عليه نزعات الزهد والتصوف والانزواء والمدح والثناء كما هو الحال في عهد تفكك الخلافة الاسلامية وعهد الاتراك العثمانيين ،كما غلبت عليه نزعات « التغريب » و « التشريف » و « التحديث » و «التمدين» كما هو الحال في فترات الاستعمار وعهود الحكم الوطني . لذا فقـد اتى التعليم منسلخاً عن واقـع الحياة ومحصوراً في افق النصوص المكتوبة من متن وحاشية وشرح[١٧] . غرضه الاساسي هو اعداد رجال الدين لخدمة الاحوال الشخصية للمواطنين ، واعداد الموظفين لخدمة دواوين الحكومة المكتبية واعمالها في مجالات الانتاج والخدمات المظهرية .

وترجع هذه الظواهر الفكرية لعدة اسباب اهمها توجهات الحكم في الوطن العربي والتي تستند الى شيء من الجبرية والتسيير والاعتقاد بتأصل الشر في الانسان .فالايمان بفصل الدين عن السياسة او الآخرة عن الدنيا ابعد الكثيرين عن مقاومة الشرور واتاح فرصة الاستبداد والافساد للحكام[١٨] فكان البطش والارهاب وفقدان الثقة بالنفس واهدار الكرامة وضياع الحقوق . ومن هنا كان احتقار الحركة في هذه الدنيا وبخاصة العمل اليدوي ، الا بقدر ما يسد الرمق ويضمن العيش ويصون ما

---

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ١١ .

(١٨) عبد الغني النوري وعبـد الغني عبود ، **نحـو فلسفة عـربية للتـربية** (القـاهرة : دار الفكـر العربي ، ١٩٧٩) ، ص ٣٢٩ .

تبقى من عزة وكرامة ، ومن هنا كان تعلق الافراد بالاماني والاهداف وبخاصة ما يتعدى منها دائرة الواقع وحيز الزمان والمكان ويعلو على المادة وحركة الجهد والعمل .

وقد ادت الجبرية والتسيير الى نوع من الوصلية او الابوية السياسية political paternalism من قبل الحكام والتي لم تجد تعبيراً لها في منظومة سياسية اقرب واحسن من النظام السياسي القبلي او البدوقراطي[١٩] ، وبالتالي كانت من اكبر مشاكل الحكم في الوطن العربي هي قلة الاستقرار وتبدل الوزارات وتغيير الفئات الحاكمة . وقد انعكس ذلك على عدم استقرار السياسات التعليمية وفشلها ، وارتباط اهدافها بمصالح القمة والصفوة المختارة وبالتالي خضوعها لهزات عنيفة ومستمرة بسبب العوامل النفسية والمصالح الشخصية احياناً ، وبسبب الانتفاضات والضغوط الاجتماعية احياناً اخرى . وكما قال زكي نجيب محمود ان « القانون عندنا يسن لمن لا يستطيع عصيانه ، والنظام بيننا يقام لمن لا يقوى على هدمه . نعم ، ان المواطنين جميعاً سواء امام القضاء ، لكنهم ليسوا متساوين في ان تصل اصواتهم الى مسامع القضاة ، انك صاحب رأي بيننا اذا كنت صاحب منصب ، فعندئذ يتكلم الكرسي الذي تتربع عليه قبل ان يجري لسانك في فمك . عندئذ توزن **كلماتك** بموازين الذهب والجوهر . عندئذ يهرول اليك الصحفيون والاذاعيون لتنطق لهم بالدرر . الصحفي الى جانبك والورقة والقلم في يده حتى لا تفلت منه درة ، والاذاعي يدنو الى شفتيك بسماعته حتى لا تتبدد في الفضاء حكمة . ويذهب عنك المنصب كما جاء ، فتذهب عنك رجاحة العقل واصابة الرأي وبلاغة الكلام »[٢٠] .

إن سياسات التعليم لا تقوم خططها على اسس ترتبط بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والتي بدورها لا تستند الى فلسفة عامة للمجتمع تحدد حركته وترسم توجهاته في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولذا فإن معظم هذه السياسات تأتي اغترابية في موضوعاتها وهلامية في اهدافها وبالتالي تصبح مخرجات التعليم ضائعة بين التوقعات والفرص او بين مستواها وواقعها الاجتماعي ، وتتولد عن ذلك مشاكل اجتماعية خطيرة اهمها الهجرة والبطالة بانواعها المختلفة . فالمشاكل التربوية بوصفها مشاكل اجتماعية في الاساس هي وليدة اختلال في البناء السياسي يعجز عن حسم التناقض بين التوقعات والفرص وبين الموارد والاهداف وبين الكفاية وعدالة التوزيع .

رابعاً : الخلفية الاقتصادية للنظام التعليمي العربي

تتناول الدراسات في اقتصاديات التعليم المدخلات والتحويلات والمخرجات ، ففي مجال المدخلات تركز على موضوع التكلفة والتمويل وتوفير الموارد اللازمة للعملية التعليمية . ومعظم البلاد العربية ـ باستثناء الاقطار النفطية ـ تشح فيها الموارد المالية اللازمة لهذه العملية ، اما الموارد البشرية فهي متوافرة من الناحية العددية وان كانت نادرة الوجود بالنوعية المطلوبة . وهذا في حد ذاته يضع قيوداً كبيرة على تحويلات هذه العملية ومخرجاتها . ففي مجال التحويلات تعنى

---

(١٩) انظر هذا المفهوم في : محمد غانم الرميحي ، **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة** (الكويت : شركة كاظمة ، ١٩٧٧) ، ص ١٣٧ ـ ١٤٠ .

(٢٠) زكي نجيب محمود ، **تجديد الفكر العربي** (بيروت : دار الشروق ، ١٩٧٨) ، ص ٢٩٦ .

الدراسات ـ بالاضافة الى جوانب التكلفة والتمويل ـ بحسن توزيع الموارد واستخدامها وادارتها ، ولا شك ان اقطار الوطن العربي تفتقد كثيراً الى مثل هذه الجوانب ، فلا تزال عملية التوازن مفقودة في توزيع الموارد التعليمية بين الريف والحضر ، وبين المرأة والرجل وبين حاجات التعليم في مستوياته وانواعه المختلفة.اما في مجال المخرجات فإن الدراسات تعنى أساساً بموضوع العائد من العملية التعليمية ، او نتاج الاستثمار في الانسان او التعليم ، سواء أكان ذلك بالنسبة لأحد انواع التعليم أم مستوياته ، وسواء أكان بالنسبة للفرد أم للمجتمع ككل . وقد يكون هذا العائد مباشراً ومقدراً بالوحدات المالية النقدية او غير مباشر يصعب تقديره بمثل تلك الوحدات ولا يخضع الا لمعايير نفسية ـ ريحية . ولكن في النهاية لا بد من أن يرتبط هذا العائد بالعمل المنتج للانسان سواء أكان اقتصادياً يتعلق بالمال والكسب الحلال ام اجتماعياً يتعلق بالتعاون والتكافل ، ام سياسياً يتعلق بالديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرار .

إن العائد من العملية التعليمية في الوطن العربي لا يرقى الى مثيله في الدول المتقدمة ، او على الاقل لا يصل الى الدرجة التي يتوق اليها المجتمع والافراد،خصوصاً فيما يتعلق بالمال وكسب العيش الحلال.فمخرجات هذه العملية لا تتوافق مع بيئة العمل الاقتصادية ـ الاجتماعية،لأننا مازلنا نتحدث عن ضعف الانتاجية في جميع القطاعات وفي معظم الميادين والمرافق،كما لا نزال نتحدث عن البطالة السافرة بالنسبة للمثقفين والبطالة المستترة او المقنعة في صفوف العاملين في قطاعات الانتاج والخدمات وبخاصة في دواوين الحكومة او القطاع العام .

ان الكثير من دراسات اقتصاديات الوطن العربي تنادي بتوافر المدخلات او الموارد اللازمة للعمليات الانتاجية ، ولكن على الصعيد القومي او في اطار التكامل الاقليمي والوحدة العربية . فالموارد البشرية والموارد الطبيعية من اراض زراعية وطاقة نفطية ومعادن وفوسفات وغيرها ـ كلها متوافرة بالقدر الذي يمكن معه الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعلى الرغم من شح الموارد المالية في معظم الاقطار العربية الا ان ما يتوافر منها لدى البلدان العربية النفطية لكاف لتغطية حاجات الاستثمار في المنطقة العربية ، بل ان ما تودعه او تستثمره الاقطار النفطية لدى الدول المتقدمة حالياً[٢١] ، لكفيل بحل مشكلة الاستثمار في الاقطار العربية غير النفطية .

وعلى الرغم من توافر كل تلك الموارد على الصعيد القومي الا أن الارضية الاقتصادية للوطن العربي تتسم بسيادة الاقتصاد الزراعي التقليدي الذي بلغ من ضعف انتاجيته الحد الذي اصبحت معه البلاد العربية مؤخراً مستوردة للغذاء دون استثناء[٢٢] ، واصبحت معه اوضاع المزارعين والفلاحين بالغة الازدراء من جراء التدني في المهارات والتخلف في الاساليب . وهذا بدوره ادى الى ضعف القطاع الصناعي وانتشار البطالة وانخفاض الدخل ومستوى المعيشة العام . فتوافر المدخلات الاقتصادية لم تعقبه عمليات تحويلية تتم بدرجة عالية من التنظيم والكفاية حتى تؤدي الى المخرجات التي تتفق مع آمال ومطامح الامة العربية . فسوء الاستخدام وضعف التنظيم والادارة وغياب التخطيط الواعي ـ كلها اسباب لم تؤدِ الى ضعف المخرجات الاقتصادية فحسب، وانما قادت ايضاً ـ في كثير من الاحيان ـ الى تبعية اقتصادية للدول المتقدمة ادت بدورها الى تبعية سياسية

---

(٢١) حسن صعب ، **المقاربة المستقبلية للانماء العربي** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٩). ص ٢٧٢ .

(٢٢) « تأملات في مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠ : وثيقة العمل الرئيسية للندوة الاقليمية حول مستقبل التعليم في البلدان العربية ، بيروت ، ٧ ـ ٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ ، » ص ١٦ .

عسكرية ومن ثم عمقت من تلك التبعية الاقتصادية واطالت في امدها وزادت في شمولها .

فالعمل الاقتصادي اذاً ـ على الرغم من توافر الموارد اللازمة له ـ لا يتصل باهداف وتوقعات الامة العربية، لأنه لا يعتمد على سياسة القدرة الذاتية للامة العربية وسياسة التعاون والتكامل بين اقطارها ، ولا غرابة اذاً ان تنعكس هذه الخلفية الاقتصادية على الانظمة التعليمية في الوطن العربي فتظهر تبعيتها لانظمة التعليم في الدول المتقدمة واقتدائها الحرفي بنماذجها . ومن هنا كان الاهتمام بالمباني والمعدات والمختبرات والتقنيات والتجديدات التربوية والتي تستند في ادخالها الى استيراد التكنولوجيا الغربية في مجال التعليم اسوة باستيرادها في مجال السلع والخدمات الاقتصادية .

إن الدول النامية عامة تتسم بالثنائية او الازدواجية الاقتصادية حيث تتمتع المدن والحضر بمقومات الاقتصاد الحديث ومكوناته ، وترزح القرى والارياف تحت نير التخلف والتقليد نظراً لوجود العلاقة الاستغلالية بين المراكز والهوامش . وبالتالي فإن التحديث او التنمية الحضرية تحظى بمركزية الاهتمام في حين ان التنمية الريفية والزراعية لا تحتل الا مكاناً ثانوياً ولا تحظى الا بنصيب قليل من الاستثمار ، ولذا نجد هذه الصورة نفسها تنعكس على نظام التعليم العربي حيث يسود التعليم الحديث في المدن وترزح القرى والارياف تحت وطأة التعليم التقليدي او القديم .

ولما كان وجود الثنائية الاقتصادية هو نتيجة اتباع نموذج المركز والهامش center-periphery model فإن مثل هذا النموذج يؤدي في النهاية الى استغلال الموارد في القرى والارياف (الهامش) وهجرة القوى العاملة من المناطق الفقيرة الى المدن والحضر (المركز) . وفي مثل هذا الاقتصاد وبحكم تبعيته الخارجية فإن عملية الاستغلال والهجرة تأخذ دورة ثانية بين اقتصاد الدولة النامية واقتصاد الدول المتقدمة في الخارج . ولكي يكون التعليم اميناً مع خلفيته الاقتصادية وخادماً مطيعاً للهيكل والبناء الاقتصادي فلا بد من أن يقوم بدور القوة الطاردة للموارد الذاتية للوطن العربي ، وبخاصة القوى البشرية ويعمل بذلك على هجرتها من الارياف الى المدن داخل القطر ومن المدن الى الاقطار الخارجية او الدول المتقدمة .

إن قوة الطرد لدى التعليم في الوطن العربي هي ظاهرة اجتماعية مركبة تنتج عن تلاقي قوى اقتصادية واجتماعية خارجية جاذبة من ناحية ، تتمثل في درجة الرقي في مستوى المعيشة ومتوسط الدخل وفرص العمل في الدول المتقدمة ، وقوى اقتصادية داخلية دافعة من ناحية اخرى ، تتمثل في تدني نوعية الحياة ومستوى المعيشة ومتوسط الدخل وفرص العمل في الدول النامية . ولما كانت هذه القوى المتفاعلة لا تستطيع ان تنقل او تطرد كل او معظم الموارد البشرية ، فإنها تترك وراءها ترسبات ربما كان خطرها اعظم شأناً من خطر الفراغ الذي تحدثه تلك القوى المطرودة او الهاجرة بعد نزوحها ، وذلك فيما تخلفه من اثر نفسي على معظم القوى القابعة ، فتولد بذلك ما يسمى البطالة المقنعة وسط العاملين ، والبطالة المثقفة وسط المتعلمين ، وبطالة الرفاهية وسط الاثرياء والموسرين .

وعلى الرغم من سيادة الازدواجية الاقتصادية وانتشارها في الوطن العربي ، الا أنها كانت تعبر في معظم الاحيان عن نزعة آحادية في التركيز ، فقد اعتمدت الاقطار العربية على انتاج اقتصادي واحد بدلاً من تنويع اقتصادياتها كما أن قوى العمل المنتجة تأتي من مصدر واحد هو الرجل بدلاً من تنويع هذه المصادر . وقد انعكس ذلك على التعليم في سيطرة الاتجاه الاكاديمي النظري وهيمنته وهامشية التعليم الفني والتقني والعملي، وفي انتشار التعليم في المدن والحضر ومحدوديته في القرى والارياف، وفي كبر نصيب الرجل من التعليم وقلة نصيب المرأة منه . وقد ادى

ذلك في النهاية الى ضعف الكفاية الخارجية للتعليم وذلك لأن النظام التعليمي في البلاد العربية ـ كما يقول عبد الدائم ـ قد وقع في « نوع من الهدر اخطر وادهى من الهدر الناجم عن الرسوب او التسرب ، انه هدر ينال صلب العملية التربوية وهدفها الاساسي ويؤدي الى فشلها الكبير حين تخرج في النهاية اعداداً من المتعلمين لا يملكون المعارف والمهارات اللازمة لسوق العمل ، ولا تقوى هذه السوق بالتالي على امتصاصهم . وبهذا يقود النظام التربوي الى علة مزدوجة : فهو من جهة يخرج مثقفين عاطلين غالباً عن العمل ، وهو من جهة ثانية يعجز عن أن يقدم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ما تحتاج اليه من اختصاصات واعمال ومستويات . وهو بذلك كله يتخلف عن الركب ويغدو اداة عائقة للتنمية ، معطلة لتحديث المجتمع ، مفجرة لمشكلات اجتماعية خطرة »[٢٣] .

خامساً : الخلفية الاجتماعية للنظام التعليمي العربي

لكل تنظيم اجتماعي بناء خارجي له وظيفة معينة تحدد مهامه ومسؤولياته وواجباته ، وهذا البناء هو عبارة عن عدة مراكز يحتلها الافراد بموجب شروط اجتماعية معينة ، ويلحق بكل مركز توقعات هي عبارة عن الادوار التي يجب ان يلعبها الافراد الذين يشغلون تلك المراكز . والفرد يعيش مع غيره من الافراد وبالتالي يتفاعل واياهم ويتبادل الادوار ، كما يعيش في ظروف بيئية معينة يؤثر فيها وتؤثر فيه،وينتج عن ذلك التفاعل والتأثير المتبادل ما يسمى بالثقافة ، وهي تعني تدخل الانسان في الطبيعة وبالطريقة التي تمكنه من العيش بصورة افضل . ولما كانت حصيلة الثقافة هي ما يصنعه الانسان في المجالات المادية والمعنوية فإنها تصبح مكتسبة وقابلة للانتقال والانتشار ، وهي حركة دائمة التغيير تختلف مكوناتها من مجتمع الى آخر كما تختلف في المجتمع الواحد من فترة زمنية الى اخرى . والثقافة في النهاية هي نتاج انساني يمثل مجموع خبرات الانسان ويحدد اسلوب حياته من طرق للاتصال ومواجهة للمشكلات واستغلال للامكانات واشباع للحاجات . وكل مجتمع يحاول بالضرورة المحافظة على ثقافته وتجديد عناصرها وذلك بنقلها من جيل الى جيل خلال وسائط اجتماعية متعددة كالاسرة والمدرسة ووسائل الاعلام الجماهيرية ، وعن طريق عمليات تربوية اجتماعية تعرف باسماء « التطبيع الاجتماعي » و « التنشئة الاجتماعية » و « الضبط الاجتماعي » ، وذلك بهدف الوصول الى غايات الترابط والتعاضد والتكامل الاجتماعي .

ومجتمعات الوطن العربي تشترك في ثقافة عامة قوامها الدين واللغة والتاريخ المشترك، وسماتها طرائق في المأكل والمشرب والملبس والتفكير والتعبير عن الوجدان والشعور ، وهذه السمات هي محور الاعراف والقواعد والتقاليد ـ المكتوبة منها وغير المكتوبة والجامدة منها والمرنة ـ والتي تتحكم في النهاية في سلوك الافراد باعتبارهم اعضاء في تلك المجتمعات . ولا شك ان المجتمعات يتفاعل بعضها والبعض الآخر وتؤثر ثقافة كل منها على الاخرى وتتأثر بها ، وقد كان ذلك حال المجتمع العربي في العهود الاسلامية الاولى حيث اثرت الثقافة العربية على ثقافات الروم وفارس واليونان واخذت منها ما تناسب مع سماتها العامة وهضمتها واحتوتها internalized حتى صارت جزءاً منها . وكان ذلك هو احد عوامل الابداع الذي تميزت به الثقافة العربية في ايام الخلافة العباسية الاولى مما يجعلها مصدراً للعطاء للثقافات الاوروبية في العصور الوسطى . لذلك فقد كانت الثقافة العربية فاعلة اكثر منها منفعلة ومؤثرة اكثر منها متأثرة بالثقافات المنتشرة في ذلك الوقت .

---

(٢٣) عبد الدائم ، **التربية في البلاد العربية : حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها** ، ص ٩٩ .

ولكن بعد ظهور الدويلات في العصر العباسي الثاني ، دخلت الثقافة العربية في طور طويل من الجمود اتسم بالتقليد والمحافظة ، ومن ثم دخلت الثقافة العربية في طور ثالث خطير اتسم بالقبول والانفعال والتأثر بثقافات الغرب وذلك منذ أواخر عهد الاتراك العثمانيين ومروراً بعهود الاستعمار وعهود الحكم الوطني ، فقد تميز هذا الطور الاخير بالاستعارة الثقافية acculturation من المجتمعات الغربية دون الهضم والاحتواء اللذين يعقبان الاختيار المبني على النقد والتقويم . لذلك اصبحت السمات الثقافية المستعارة طريقة فوقية مضافة الى البناء الثقافي الاصيل ونتج عنها وجود ازدواجية ثقافية في الهيكل العام للبناء الاجتماعي في الوطن العربي . ولا شك ان ذلك يرجع الى نزعة المحاكاة والاقتداء الفكري التي تولدت عن الارادة النفسية الانهزامية الضعيفة والتي ترى في المحاكاة للاستهلاك والانفاق في السلع الكمالية المظهرية طريقاً ايسر من الاقتداء بالجهد والتنظيم والعمل والانتاج . فهي تعبير عن نفسية قابلة للانفعال والتأثير بما تشاهد اكثر من الفعل والتأثير فيه. وهي قابلة لان تصير على المدى البعيد ظاهرة مرضية خطيرة بحكم تقبلها المستمر لارادة الغير وبالتالي يتولد لديها الادمان والتبعية ويصعب عليها الفصل بين الانواع المنطقية logical types فتختلط لديها المفاهيم بين التحديث والغرب والتعليم والمدرسة والصحة والمستشفيات[٢٤] . وهكذا يصبح الطريق ممهداً للتبعية السياسية والاقتصادية للغرب وذلك عن طريق التبعية التكنولوجية التي تقبل بقيام مشاريع (تسليم المفتاح) الخالي من اي نقل للتكنولوجيا[٢٥] .

وقد تمخض عن الاستعارة الثقافية غير الناقدة اغتراب ثقافي ـ في معظم الاحيان ـ بالنسبة لكثير من افراد المجتمع العربي وبخاصة في اوساط المتعلمين ، وقد بدأ التأثير الثقافي الغربي عن طريق الارساليات التبشيرية والبعثات الثقافية، ثم عن طريق المعونات الفنية وعن طريق الصناعة والتكنولوجيا التي حملت معها مظاهر الحياة وانماط التفكير الغربية ،فأصبحت عنصراً ضاغطاً يسهل معه التقليد والمحاكاة من قبل الكثيرين من ابناء الوطن العربي . وقد ادى هذا الاغتراب الثقافي في كثير من الاحيان الى هجرة الادمغة العربية من مجتمعاتها الى المجتمعات الغربية ، كما اثر ايضاً على العقول في تراب الوطن العربي بدرجات متفاوتة من السلبية والاستسلام الى الانفعال والثورة . فالاغتراب كما يقول بوكراع هو « حالة هيكلية متولدة من خصائص المجتمع العربي في علاقته مع الامبريالية الثقافية ، وهذه الحالة تولد في الواقع ثلاثة انواع من ردود الفعل للمثقف العربي اذا لم يكن مهاجراً فهناك حالة العجز وانتفاء القدرة على العمل والتغيير والانكباب على الاستهلاك ، وتلك اشد حالات الاغتراب ، وهناك تبين الايديولوجية القومية على اساس انها تعبر عن ارادة السيطرة على التكنولوجيا في سبيل **الحفاظ** على الذاتية والكرامة القومية . وهناك تبين السلفية والتنكر الكلي للغرب بما فيه من انماط تكنولوجية ثقافية»[٢٦] .

وازدواجية البناء الثقافي للمجتمع العربي لم تؤدِ الى قيام ثنائيات اجتماعية في التفكير والاعتقادات وفي الدخول والثروات فحسب،وانما ايضاً حولت التمايز الموجود بين الريف والحضر، وبين المرأة والرجل،وبين الغنى والفقر،الى تفاوت طبقي في الحقوق والواجبات محدثة بذلك اختلالات كبيرة في مفاهيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية .

---

(٢٤) Illich, *Deschooling Society*.

(٢٥) انطوان زحلان ، « مشكلة هجرة الكفاءات العربية ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ١٥ (ايار / مايو ١٩٨٠) ، ص ٨٠ .

(٢٦) رضا بوكراع ، « هجرة الادمغة العربية والاغتراب الثقافي ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ١٥ (ايار / مايو ١٩٨٠)، ص ٢١ .

وفي كثير من الاحيان افصحت هذه الازدواجية عن نزعة أحادية هي في الواقع قمع لواحد من قطبي تلك الازدواجية او تنكر له او رفض قاطع تجاهه ، كمثل حالات الرفض لكل ما هو دخيل على الثقافة الاصلية والتمسك بالتراث والاصالة والنكوص الى السلفية او حالات الرفض لكل ما هو في التراث والتمسك بكل مظاهر التحديث والتمدين المستوردة . والواقع ان السلوك الاجتماعي العربي للافراد يتميز بقدر كبير من التعصب والتدني في مستوى درجات السماح tolerance levels . وكما قال جواد رضا « ان سلوكنا الاجتماعي يتميز بدرجة عالية من الحدية فلااشياء لدينا اما خطأ واما صواب ولا مكان لمنزلة بين المنزلتين ، والمواقف من هذه الاشياء اما الرفض واما القبول مع تجاهل احتمالات التعامل المرن والتسليم للزمن بحقه في توضيح الرؤية او تنضيج الحلول ، والاشخاص اما خصوم واما اصدقاء ، اما اعداء واما اولياء ، وفي كل الاحوال لا مكان لحسن النية وكرامة الاجتهاد عندما يكون التعامل مع الآخرين من موقف الاختلاف في الرأي والتباين في تقدير الظروف »[٢٧] . وقد ولدت هذه الحدية في السلوك الاجتماعي الكثير من التعصب بالنسبة للمراكز والادوار في بعض الاحيان وذلك بدلاً من تبادلها والتفاعل من خلالها ، فالأب اب وليس صديقاً او ناصحاً او مرشداً ، والمعلم معلم وليس تلميذاً او رفيقاً في العلم والمعرفة ، وهكذا بالنسبة للكثير من المراكز الاجتماعية الاخرى ، وبالتالي تمايزت مؤسسات التعليم ومناهجه فهي اما اكاديمية واما مهنية ، كما تمايزت ادوار العاملين فيها فهم اما تلاميذ واما مدرسون واما اداريون . وبالتالي ادت هذه الحدية الى علاقات محددة ذات اتجاه واحد تمثل السيطرة والاوامر والتعليمات حدّها الاكبر ويمثل الخضوع والقبول والتنفيذ حدّها الاصغر ، فهي اشبه بعلاقة السيد والمسود والتي لم تقف عند شرعية وحقوقية هذه العلاقة بل تعدتها ـ بحكم الممارسة الطويلة ـ الى المنطقية والخلقية . ولذا كانت عمليات التطبيع الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية ومن ثم العملية التعليمية ، من قبيل الحفظ والحشو والتلقين بدلاً من الحوار والنقد والتحليل .

خاتمـــة

في هذا العرض السريع لخلفيات النظام التعليمي العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية يبدو ان هناك خيوطاً كثيرة تقف وراء تلك الخلفيات وان اكثرها وضوحاً هو خيط الثنائية او الازدواجية المتمثل في ثنائية الفكر والعمل او التصور والارادة وثنائية الحقائق والقيم او الفرص والتوقعات . وقد عبرت هذه الثنائيات عن نفسها في الكثير من ظواهر التعليم كمشكلات التعليم بين الريف والحضر، والمرأة والرجل، وبين التعليم الفني والتعليم الاكاديمي ، وهذه الظواهر هي في الواقع انعكاس لمشاكل اجتماعية عويصة تتمركز حول ثنائية الفكر الاجتماعي والعمل الاجتماعي . فالعمل الاجتماعي هو الواقع الذي تقوم بفعله قطاعات كبيرة من فئات الشعب تنفيذاً لارادة السلطة السياسية ومقرراتها في الحكم ، طوعاً كان ذلك ام قسراً ، والفكر الاجتماعي هو المقررات العقلية التي تنادي بها الفئات المستنيرة تفسيراً لواقع هذا المجتمع وايضاحاً لقيمه وتطلعاته ، وربما تحديداً للدروب والمسارات التي يمكن عن طريقها الوصول لتلك القيم والتطلعات . ولما كان الفكر الاجتماعي العربي لا ينبع في معظمه من الواقع الاجتماعي فإنه يصبح في الاساس فكراً توفيقياً بين معطيات الواقع العربي وردود الافعال بالنسبة له وبين معطيات الواقع الاجتماعي الخارجي وما يواجهه من ردود افعال .

---

(٢٧) رضا ، **العرب والتربية والحضارة** ، ص ٣٦٠ .

والثنائية في الواقع هي ظاهرة من ظواهر الفكر باعتبار ان الفكر هو تفاعل بين العقل والطبيعة ، وقد اوضح تاريخ الفكر الانساني ان الثنائية كانت من اوائل صور التفكير الفلسفي وان الفلسفة تطورت منها ، من ثنائية المنطلق الى أحادية المقصد ، فهكذا كان الحال بالنسبة للمادية والمثالية والصوفية وغيرها من الفلسفات التي تطورت من التوجه الثنائي للفلسفة .

وثاني الخيوط التي تقف وراء خلفيات النظام التعليمي العربي هو خيط أحادية التوجه في التفكير ، وهو خيط ليس غريباً على الفكر الفلسفي لأنه في الواقع وليد المنطلق الثنائي في التفكير ، وربما كان نتيجة منطقية لتطور الفلسفة والعلوم عبر التاريخ . ولكن هذا التوجه الاحادي في التفكير قد يأتي نتيجة اتباع دروب او مسارات متعددة . فهو قد يأتي نتيجة الاتساق المنطقي بين الفكر ومادته (الوضعية المنطقية logical positivism) ونظريات التناظر المعرفي correspondency theories ، او نتيجة الجدلية الحركية والتوفيق بين المتناقضات (الجدلية الهيغلية او المادية الجدلية) ، او نتيجة التجاهل الارادي الذي يبديه الافراد لاحدى ابعاد الثنائيات في موقف من المواقف وتجاهل البعد الآخر في موقف آخر .

ويبدو ان هذا النوع الاخير هو الذي يميز الفكر العربي او « الفلسفة العربية » بوصفه الباعث الاساسي للسياسة واصول الحكم في الوطن العربي وهو لا يتسم بالاتساق المنطقي او العقلانية والرشد في بيئته الاساسية لأنه ينطلق من نفسية دونية تمثل مصلحة ذاتية ضيقة تؤدي به احياناً الى التعصب الى المبادىء والمسلمات التي ينطلق منها والى انخفاض درجات السماح الى حد التسلط والارهاب تجاه الذين يتحدون تلك المبادىء او ينتقدونها ، فهو فكر تحركه نوازع الخوف اكثر من نوازع الامل والتطلع ، وهو لا ينطلق من هدف تغيير الكون والمجتمع بقدر ما ينزع الى تثبيت الفرد في مكانه من الكون والمجتمع . وقد عمّق من ذلك التوجه اقتداؤه بالفكر الغربي في مسيرته على مسلمات الفردية والتنافس والبقاء للاصلح او الصفوة المختارة . ولما كان الفكر الغربي يستند الى ارضية اجتماعية مادية قوية جاء ذلك الفكر قوياً في تفسير تطور مجتمعاته التي تفاعل واياها وفي تحديد المسالك والدروب التي تؤدي الى تحديثها وتقدمها . أما الفكر العربي فلم يأتِ نتيجة تفاعل وارضيته الاجتماعية وبالتالي اتى غير فاعل في تطويرها وتغييرها .

إذاً ، فإننا لا نستطيع ان نتحدث عن فلسفة للنظام التعليمي العربي الا في اطار الافتراضات (غير الواعية احياناً) التي تقف وراء الممارسات التربوية ، وحتى في هذا الاطار فإننا لا نجد ان هذه الافتراضات تكوّن منطقية متسقة ، فهي في بعض المواقف تعبر عن ثنائية في التفكير والاتجاه ، وفي مواقف اخرى تعبر عن أحادية في الاتجاه والتفكير وفي مواقف ثالثة تعبر عن تعددية في النزعة والمنظورات . فهي فلسفة اقرب الى الاتجاه الترقيعي patch-up او التقميشي eclectic ، ولكنها في معظم الاحوال فلسفة ثنائية تعبر عن احد ابعادها في اوقات معينة وعن بعدها الآخر في اوقات اخرى . ولعل عملية التوفيق بين الحاضر والتراث لم تعد محسوبة بعد في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع ، وبالتالي فإننا نجد انفسنا في العملية التعليمية تارة ننادي بالتراث وكأننا معلقون في الهواء دون ان تلامس ارجلنا الارض وتارة ننادي بالمعاصرة وقد حجب عنا الافق لنسير على غير هدى او توفيق .

تلك ـ اذاً ـ لوحة فلسفية لنظام التعليم العربي كما تبدو من خلال خلفياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولا شك **ان تغيير هذه اللوحة هو رهن ـ اولاً واخيراً ـ بتغير الارادة**

السياسية التي لا بد من ان تضيء الضوء الاخضر اشارة للبدء في العمل والاعداد لمتطلبات التغيير . فهي لا بد من **أن تعمل على ترك مسلماتها في الجبر والتسيير والشرور والآثام واللاعقلانية او الغباوة بالنسبة لعامة الناس وتستبدلها بافتراضات الحرية والاختيار والخير والمنفعة والعقلانية والرشد** ، وبالتالي يمكن للفكر الفلسفي ان يمارس وظيفته في النقد والتحليل ليس بالنسبة للمواقف الفنية الجزئية المحدودة ، وانما ايضاً بالنسبة للمواقف السياسية والاجتماعية العامة ، حتى تتفتح بذلك الرؤى نحو مفاهيم الكفاية والعدالة والمساواة ويمكن الحديث عن المجتمع المعلم المتعلم والتعليم المنتج والابداع والابتكار وديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص وتذويب الفوارق بين الطبقات □

مصر وابعاد التحدي للاندماج العربي : اشكالية الحل

د. عبد المنعم المشاط

مدرس العلوم السياسية بجامعة نيويورك ، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

مقدمـــــة

يمر الوطن العربي بتغيرات جوهرية في الانماط المعتادة للتفاعلات بين الدول المكونة له،وتفرض هذه التغيرات تحديات محتملة ، ولكنها خطيـرة ، للامكـانيات الانـدماجيـة لهذا النظـام الاقليمي العربي ، ومن ثم فهي تهدد قوته وطاقاتـه اللازمـة للوصـول الى اجماع قـومي . ولقد أثـارت هذه الحقيقة السياسية مناقشات مستفيضة وصلت الى حد العداء بـين جماعـات من المثقفين والعلمـاء العرب في الوطن العربي وفي الغرب . فبينما نظر البعض الى هذه التغيرات نظرة التشفي والحقد على النظام الاقليمي العربي الى حد الادعاء بأن ما نشهده الآن ما هو الا « نهاية العروبة »[١] ؛ غير أن البعض الآخر قد وصلت به الحماسة - او الغضب - الى حد القول أن النظام العربي هو نظام قومي عربي اولًا واخيراً[٢] . وقد وصل الغضب او الالم بهؤلاء الى حد الادعاء بـأن : نظام الـدول » في النظام الاقليمي العربي هو نظام زائف ولا وجود له ، وأن ما يوجد ما هـو الا نظام اقليمي عـربي متكامل . اما الفريق الثالث والذي يتميز بدرجـة اعلى من العقـلانية والحـذر في نظرتـه الى الوطن العربي ، ويحاول اعادة فحص وتمحيص ودراسة تطور التغير، اتجاهاته ، ومستقبله ، فإنه لم يصدر حكماً قاطعاً او نهائياً بشأن هذا النظام ، بيد أن اعضاء هذا الفريق يرون ان البلدان العربية تنتقل الآن من نظام اقليمي عربي دعا اليه وكافح من اجله جمال عبد الناصر في الخمسينات والستينات الى نظام شرق اوسطي[٣] ، ونظام الشرق الاوسط هذا هو نظام يتسم بالغموض وعدم التحديد فضـلاً

(١) Fouad Ajami, «The End of Pan-Arabism,» *Foreign Affairs*, vol. 57, no. 2 (Winter 1978 / 1979), pp. 355-372.

(٢) انظر :

Walid Khalidi, «Thinking the Unthinkable: A Sovereign Palestinian State,» *Foreign Affairs*, vol. 56, no. 4 (July 1978), pp. 695-714.

(٣) انظر مثلاً:

Muhammed Hasanayn Heikal, «Egyptian Foreign Policy,» *Foreign Affairs*, vol. 56, no. 4 (July 1978), pp. 714-739.

عن انه لا يكتسب خصائص واضحة يمكن الاعتماد عليها في تحديد ماهية هذا النظام ومضمون هويته .

ومما تجدر ملاحظته ان مثل هذا الجدل ليس بالظاهرة الجديدة في الوطن العربي ، كما أنه ليس قاصراً على النظام الاقليمي العربي فقط ، فالنظم الاقليمية المماثلة كالنظام الافريقي ، او نظام امريكا اللاتينية او جنوب شرقي آسيا ... الخ ، لا تزال تواجه السؤال نفسه ، ومن ثم فإنها تثير الجدل ذاته[٤] . ويرتبط بذلك ، ان السؤال النظري الذي طرحه المفكرون العرب في بدء هذا القرن لم يكن يتعلق **بمفهوم القومية** وعلاقتها بالنظام الاقليمي ، ولكنه كان يتناول بالاساس امرين :

الاول : **نوع القومية** : اي هل المقصود هو القومية العربية ، ام القومية الاسلامية ، وما يرتبط بذلك من ابعاد عديدة .

الثاني : **مضمون القومية** : اي هل المقصود هو المضمون الثقافي للقومية او المضمون الاجتماعي . ولقد كان هناك تباين في وجهات النظر حول هذا المضمون ، وخصوصاً ان المضمون الاجتماعي يرتبط بتفجير قوى الثورة الاجتماعية في الوطن العربي .

ولعله من المفيد هنا أن نجزم بأن هذين السؤالين ، نوع القوميةومضمونها ، لا يزالان جوهر الجدل في الوطن العربي ، وربما في العالم الاسلامي ككل . ويقيني انه من السذاجة علمياً محاولة الوصول الى اتفاق نهائي في هذا الصدد بشأن الاجابة عن هذين السؤالين ، او حتى التنبؤ باتجاه الجدل الدائر حول كليهما .

ان هذا البحث هو محاولة نظرية وامبريقية لتقديم تفسير لما حدث في الوطن العربي في السنوات الماضية من تجزئة وفرقة سياسية ، تلك الفرقة التي بدت لدعاة الاقليمية والشعوبية وكأنها نهاية هذا النظام الاقليمي العربي . ومحاولتنا هذه تقوم على تحليل دور مصر العربي وتفاعلات مصر باختلاف ابعادها مع الوطن العربي والقوى الفاعلة فيه ، وبعض القوى الدخيلة عليه . وسوف نحاول تقديم تصور له طبيعة اكاديمية وسياسيةفي آن واحد لحل تلك الاشكالية متعددة الابعاد .

اولاً : فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على فرضيتين اساسيتين ، سنحاول تناولهما معاً بالدراسة والتحليل .

الفرضية الاولى : ان النظام الاقليمي العربي قد شهد تحولات اساسية في انماط تفاعلاته مع مصر في السنوات القليلة التي عقبت التقارب المصري ـ الاسرائيلي . ويرتبط بتلك الفرضية ما يثيره دور الدولة الدخيلة Intruder ـ وهي في تلك الحالة اسرائيل ـ من خلق تناقضات داخل النظام الاقليمي من الممكن أن تثير الشكوك حول امكانية استمراره كنظام متكامل .

الفرضية الثانية : ان التحدي الحقيقي الذي يواجه النظام الاقليمي العربي هو تحدٍ فكري اساسه اعادة النظر داخل العقل العربي من اجل تأصيل مفهوم الاندماج القومي والوحدة . اليس

---

(٤) انظر مثلاً :

Andrew Axline, «Underdevelopment, Dependence and Integration: The Politics of Regionalism in the Third World,» *International Organization*, vol. 31, no. 1 (Winter 1977), pp. 38-105.

من المنطق في ظل التطورات الدولية والاقليمية ، الاجتماعية والتقنية التي يشهدها عالم اليوم ، ان يتطور الفكر العربي الوحدوي ليواكب كل تلك الابعاد الجديدة ؟ اننا نرى ان مضمون التحدي الفكري هو ضرورة التوصل الى صيغ معاصرة لقضايانا الرئيسية ، وأنه ليس من العلم في شيء علاج قضايا العصر بصيغ فكرية جاء بها العقل العربي في ظروف زمنية مختلفة ولعلاج قضايا اخرى تطورت بطبيعتها في عصرنا هذا .

ثانياً : خصائص النظام الاقليمي العربي

كيما يتسنى لنا القاء الضوء على ما نقصده بالفرضيتين والفرضية الثانية خصوصاً، فلنناقش خصائص النظام الاقليمي العربي .

١ ـ **النظام الاقليمي العربي هو نظام غير متجانس** ، وليس المقصود بذلك عدم التجانس لغوياً او دينياً او عرقياً ، انما المقصود هو النظر الى التفاوت الشديد بين الدول اعضاء النظام العربي فيما يتعلق ببعض العناصر الاساسية في بناء هذا النظام . ومن الجدير بالذكر ان التجانس اللغوي او البيولوجي لم يعد يمثل الدور ذاته الذي مثله في فترات الكفاح ضد الاستعمار او الاحتلال الاجنبي ، وان التجانس او عدم التجانس في العناصر الاساسية انما يمثل الدور الفعال في بناء او هدم النظام . فالنظام الاقليمي العربي يتكون من ٢١ دولة بالاضافة الى شعب فلسطين الذي لم يستطع بعد ان ينشىء لنفسه دولة فلسطين المستقلة . وكما يتضح من الجدول رقم (١) فإن هذه الدول لا تتميز بأي درجة من درجات التجانس فيما يتعلق بالمؤشرات الستة الواردة بالجدول . وكما أشرنا على رأس الجدول فإن عدم التجانس يمكن النظر اليه كذلك على انه تنوع ، ويصبح بالتالي مدعاة حقيقية ، وعلى سبيل المثال ، فإن مصر ، اكثر البلدان العربية سكاناً ـ عدداً وكثافة (٤٣ مليوناً من السكان) ـ تنتمي الى البروليتاريا العربية شأنها في ذلك شأن اليمن الجنوبي والسودان وموريتانيا ولبنان والصومال ، هذا في الوقت الذي تعاني فيه اكثر البلدان العربية غنىً ، من فقر سكاني مثل الكويت والامارات وقطر والسعودية ، وعلى الرغم من فقر كل من سورية ومصر والمغرب مثلاً فإنها لا تزال ضمن البلدان العربية الاكثر قوة عسكرياً ، ومن بين البلدان العربية التي تنفق اكثر من مليار دولار سنوياً على الدفاع (٢,٣٧ ، ٢,١٧ ، ١,٢ مليار دولار لهذه البلدان على التوالي) .

ومن جانب آخر فإنه لا يوجد تجانس حقيقي بين تركز الثروة ، وتركز التعليم ، فأكثر البلدان العربية غنى ـ (ما عدا الكويت) ـ اي السعودية والامارات وقطر تنتمي الى المجموعة العربية التي تتميز بأقل مستوى تعليمي ، يضاف الى ذلك وجود فجوة اخرى بين تركيز الثروة ، وبين الظروف المادية للحياة (poli physical quality of life) ، حيث ان لبنان الذي ينتمي الى المجموعة العربية الاكثر فقراً (اقل من ٥٠٠ دولار سنوياً) ينتمي الى افضل ظروف حياة مادية (٧٢) في حين ان السعودية والامارات وقطر والتي تنتمي الى البلدان العربية الاكثر ثراء ، تنتمي في الوقت نفسه الى الدول الاكثر سوءاً فيما يتعلق بظروف الحياة المادية (اقل من ٣٠) . ومن المهم أن نشير هنا الى انه بالنظر الى حجم القوات المسلحة والى اجمالي الانفاق العسكري ، نجد بعداً آخر من ابعاد عدم التجانس . فبينما نجد ان متوسط نصيب الجندي من اجمالي النفقات العسكرية (شاملة المعدات والمناورات والتدريب) في مصر لا يتجاوز ٥٧٠ دولاراً سنوياً ، نجد ان نصيب الجندي في

جدول رقم (١)

بعض مؤشرات عدم التجانس (ومن ثم تنمية الاندماج لتحقيق التكامل) في الوطن العربي(١)

المؤشر / المجموعة	السكان (بالملايين)	متوسط دخل الفرد (بالدولار الامريكي)	نسبة التعليم (٪)	الظروف المادية للحياة	حجم القوات المسلحة (بالالف)	اجمالي الانفاق العسكري (بملايين الدولارات)
الاولى	اكثر من ١٠ ملايين	اكثر من ٥٠٠٠ دولار	اكثر من ٥٠ ٪	اكثر من ٧٠	اكثر من مائة الف	اكثر من بليون
	مصر ٤٣,١٩٠	الكويت ١٤,٨٩٠	لبنان ٧٦	الكويت ٧٧	مصر ٣٧٦,٠	المملكة العربية السعودية ٢٧,٧
	المغرب ٢١,٥٨٠	الامارات العربية المتحدة ١٤,٤١٦	الكويت ٥٩,٦	لبنان ٧٢	العراق ٢٥٢,٤٥٠	العراق ٢,٧
	الجزائر ١٩,٣٣٠	قطر ١٣,٠٠٠	الاردن ٥٤		الجمهورية العربية السورية ٢٢٢,٥٠٠	الجمهورية العربية السورية ٢,٣٩
	السودان ١٩,٣١٠	المملكة العربية السعودية ٧,٦٩٠	عمان ٥٠		المغرب ١٢٠,٠	البحرين ٢,١٧
	العراق ١٣,٨٣٥	الجماهيرية العربية الليبية ٦,٩١٠			الجزائر ١٠١,٠	المغرب ١,٢
						الكويت ١,١
الثانية	ما بين ٥ـ١٠ ملايين	ما بين ١٠٠٠ـ٥٠٠٠ دولار	ما بين ٣٠٪ـ٤٩٪	ما بين ٥٠ ـ ٧٠	ما بين ١٠٠ـ٥٠ الف	ما بين بليون ـ ٥٠٠ مليون
	المملكة العربية السعودية ٨,٢٠٠	البحرين ٤,٢٩١	الجمهورية العربية السورية ٤٥	البحرين ٦١	السودان ٧١,٠	الجزائر ٠,٩١٤
	الجمهورية العربية السورية ٩,١٥٠	عمان ٢,٥٩٠	مصر ٤٣,٥	الجمهورية العربية السورية ٥٧	الاردن ٦٧,٥٠٠	عمان ٠,٨٧٩
	تونس ٦,٦٧٠	العراق ١,٨٦٠	البحرين ٤٠	الاردن ٥٦	الصومال ٦٢,٥٥	الامارات العربية المتحدة ٠,٧٥٠
	اليمن ٥,٣٦٥	الجزائر ١,٢٦٠	تونس ٤٠ الجزائر ٣٥	مصر ٧٢	الجماهيرية العربية الليبية ٥٥,٠	الجماهيرية العربية الليبية ٠,٥٠٠
		الاردن ١,٠٥٠	العراق ٣٠			
الثالثة	ما بين ١ـ٥ ملايين	ما بين ٥٠٠ ـ ١٠٠٠	ما بين ٢٠٪ـ ٢٩٪	ما بين ٣٠ ـ ٥٠	ما بين ٥٠ ـ ٢٥ الف	ما بين ٥٠٠ ـ ١٠٠ مليون
	الصومال ٥,٩١٠	تونس ٩٥٠	المغرب ٢٩	الجماهيرية العربية الليبية ٤٩	المملكة العربية السعودية ٤٩,٩٠٠	الاردن ٠,٤٢٠

تابع جدول رقم (١)

المؤشر / المجموعة	السكان (بالملايين)	متوسط دخل الفرد (بالدولار الامريكي)	نسبة التعليم (٪)	الظروف المادية للحياة	حجم القوات المسلحة (بالالف)	اجمالي الانفاق العسكري (بملايين الدولارات)
	لبنان ٣,٠٩٠	الجمهورية العربية السورية ٩٣٠	الامارات العربية المتحدة ٢١	تونس ٤٩	الامارات العربية المتحدة ٤٢,٥٠٠	تونس ٠,٢٦٢
	الاردن ٣,٣٢٠	المغرب ٦٧٠	قطر ٢٠	الجزائر ٤٥	اليمن ٣٢,١٠٠	لبنان ٠,٢٥٣
	الجماهيرية العربية الليبية ٣,١٢٥	اليمن ٥٧٠	السودان ٢٠	العراق ٤٥	تونس ٢٨,٦٠٠	السودان ٠,٢٤٥
	اليمن الديمقراطية ١,٩٥٥		اليمن الديمقراطية ٢٠	المغرب ٤٣		اليمن ٠,٢١٢
	موريتانيا ١,٥٣٠					البحرين ٠,١٣٥
	الكويت ١,٤٦٠					اليمن الديمقراطية ٠,١٢٧
الرابعة	اقل من مليون	اقل من ٥٠٠	اقل من ٢٠٪	اقل من ٣٠	اقل من ٢٥ الف	اقل من ١٠٠ مليون
	الامارات العربية المتحدة ٠,٩٥٠	اليمن الديمقراطية ٤٢٠	الجماهيرية العربية الليبية ١٨	الامارات العربية المتحدة ٣٥	اليمن الديمقراطية ٢٤,٣٠٠	الصومال ٠,٠٩٥
	عمان ٠,٩٣٠	مصر ٣٩٠	المملكة العربية السعودية ١٢	الصومال ٣٤ عمان ٣٣	لبنان ٢٣,٧٥٠	قطر ٠,٠٦٠
	البحرين ٠,٤٠٠	السودان ٣٢٠	اليمن ١٢	قطر ٣٢ السودان ٣٢	عمان ١٤,٥٠٠	موريتانيا ٠,٠٢٩
	قطر ٠,٢٣٠	موريتانيا ٢٨٩	موريتانيا ١٠	اليمن الديمقراطية ٣٢	الكويت ١٢,٤٠٠	
		لبنان ٢٣٢	الصومال ٥	السعودية ٢٩	قطر ٩,٧٠٠	
		الصومال ١٣٠		اليمن ٢٧	موريتانيا ٧,٩٧٠	
				موريتانيا ٢١	البحرين ٢,٥٠٠	

(أ) لم نذكر جيبوتي ضمن الجدول بسبب نقص الاحصاءات الخاصة بها فيما يتعلق بالمؤشرات المذكورة كما أننا لم نتعرض للاحصاءات الخاصة بالفلسطينيين لأننا تناولنا « البلدان » العربية فقط . ونحن نأمل أن تنشأ دولة فلسطين حتى يمكن ادراجها في هذا الجدول وغيره من الجداول .

المصادر : احتسبت من :

Morris D. Morris, *Measuring the Conditions of World's Poor: The Physical Quality of Life Index* (New York: Pergamon Press, 1979); Ruth L. Sivard, *World Military and Social Expenditures, 1980;* World Bank, *World Development Report, 1980* (Baltimore and London: Johns Hopkins University Press for the World Bank, 1980), and International Institute for Strategic Studies (I.I. S.S.), *Military Balance, 1981-1982* (London: I.I. S.S., 1982).

السعودية يزيد عن $\frac{١}{٢}$ مليون دولار سنوياً ، وبينما يصل اجمالي القوات المسلحة المصرية الى ٣٧٦ الفا وحجم الميزانية العسكرية ٢,١٧ مليار دولار ، نجد ان حجم القوات المسلحة السعودية لا يكاد يصل الى $\frac{١}{٢٠}$ مليون(*) ، في حين ان حجم الانفاق العسكري يزيد عن ٢٧,٧ مليار دولار .

اذا اضفنا الى ذلك درجة التفاوت بين البلدان العربية في مجالات بناء المؤسسات ، وصقل القيم ، ومستوى العلاقات الاجتماعية والسياسية ، ودرجة تبلور القانون الاجتماعي ، فإن الصورة تصبح اكثر وضوحاً ، وهي صورة عدم التجانس في تلك العناصر الاساسية في بناء هذا النظام الاقليمي . والسؤال اليوم ، وربما التحدي ، هو كيف يمكن النظر الى تلك الظواهر على أنها **تنوع وليس تنافراً** ، وعلى كونها **حوافز ودوافع وليس عقبات** ، من اجل **تحويلها من قوى تجزئة الى قوى تكامل ، ثم اندماج** .

٢ ـ لقد تواءم البناء الفكري وقضايا الوحدة زمنياً مع الصراع ضد **الاستعمار والمطالبة باستقلال الوطن والسيادة القومية** . فقد استطاعت الاحزاب والحركات السياسية والقيادات العربية البعث ، عبد الناصر .....) ان تقود عملية النضال في سبيل الوحدة والتحرر في آن واحد . بيد ان هذه المعركة ، وان كانت لم تنته فعلياً ، الا انها تغيرت من حيث الشكل والنمط . ومن جانب آخر ، فقد غدا التحدي الرئيسي في المنطقة ـ بالاضافة الى الخطر التوسعي الاسرائيلي ـ **هو اعادة بناء العلاقات السياسية العربية بصورة تضمن او على الاقل تدفع بالحركة الوحدوية العربية الى الامام** .

إن معركة التحرر ، والصراع من أجل بناء الاقليم لم ينتهيا ، بيد ان المضمون اختلف عما كان عليه في الخمسينات او الستينات ، وهكذا يصير التحدي الثاني هو كيف تستطيع قوى القومية العربية ان تواجه المعضلات الآتية :**معضلة الحرية ، معضلة الاخاء والمساواة ، قضية المعرفة والفهم المتبادل** . وهذه اسئلة ـ في رأينا ـ لم تتم الاجابة عنها بشكل دقيق معبر ومن ثم فإنها تفرض على الوحدويين العرب بعداً آخر من **ابعاد التحدي الفكري** .

٣ ـ إن هزيمة الجيش المصري عسكرياً في حرب ١٩٦٧ ، اضافة الى تزايد اهمية النفط في السعودية وبلدان الخليج العربي قد خلقا مناخاً جديداً لاعادة توزيع القوة في الوطن العربي ، او كما يحلو للبعض ان يسميه التناقض بين توزيع الثروة وتوزيع الثورة(٥) . ومنذ تلك اللحظة بدا على السطح تحدٍ جديد ، فمصر الناصرية التي تولت **قيادة حركة الوحدة العربية** وترسيخ القيم القومية العربية بالتضامن مع القوى الثورية والوحدوية في اركان الوطن العربي الاخرى ، غدت تواجه ولأول مرة قوة جديدة في المنطقة ، وهي قوة السعودية الصاعدة ، هذه القوة التي تبنت ايديولوجية مغايرة للناصرية، فتبنت « الاسلامية » بدلاً من **القومية** او **العروبة** . والجدير بالذكر

(*) كان مجموع القوات المسلحة في المملكة العربية السعودية خلال عام ١٩٨١ بلغ ٥١٧٠٠ شخص ، انظر : مركز دراسات الوحدة العربية ، قسم الدراسات ، « الملف الاحصائي : (٣٤) الاحصاءات العسكرية ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣٤ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١)، ص ١٩٥ ، جدول رقم (١)، « حجم القوات المسلحة في الاقطار العربية وبعض دول المنطقة ، » . (المحرر)

(٥) Muhammed Hasanayn Heikal, *The Road to Ramadan* (New York: Quadrangle; New York Times Book, 1975).

ان الصيحة الجديدة لم تنبثق لمجرد خلاف ايديولوجي مع الناصرية فقط ، بل لأنها تعبر عن تنافس حقيقي حول من يلعب الدور الاساسي في المنطقة ، ومن يملك القوة اللازمة لاتمام هذا الدور ، وغدا واضحاً الفارق بين **القوة و النفوذ** . فالسعودية القوة الصاعدة ارادت ان تمارس نفوذاً واسعاً في المنطقة وتلعب دوراً اساسياً في صوغ تطور السياسة والحكم في الوطن العربي .

والسؤال المنطقي هو ، هل من الممكن أن يصحب تغير أسس بناء القوة في الوطن العربي تغير مماثل في امتلاك وممارسة القوة نفسها ؟ بعبارة اخرى هل من المقصود ان يتم تبادل لعب الادوار بين البلدان العربية داخل النظام العربي دون ان يؤدي ذلك الى تفككه من جانب ، ودخول اطرافه في صراع قوة من جانب آخر ؟ انه سؤال مهم يجب ان تواجهه قوى الثورة والفكر العربي .

٤ ـ التطورات الحاسمة اليوم في النظام الاقليمي العربي **ان اسرائيل لم تعد تلك الدولة الهامشية** والتي يمكن تجاهل وجودها وما يترتب عليه من آثار ، فهي لم تعد ـ كما كانت من قبل ـ محصورة داخل حدود ١٩٤٨، او ١٩٦٧، ولكنها فوق ذلك امتدت الى سوريا ولبنان،والى مصر، والى الضفة الغربية وغزة بصورة لم يسبق لها مثيل . من ثم فإن احدى مشكلات السياسة العربية المعاصرة هي **كيف يمكن احتواء النفوذ الاسرائيلي ، والحد من آثاره او منعه نهائياً من تخريب النظام الاقليمي العربي** ؟ وهذا السؤال لا يطرح نفسه الآن فقط ، ولكنه اكثر الحاحاً في المستقبل ؛ ذلك **انه مع افتراض انشاء الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة في غضون السنوات الخمس المقبلة ، فما هو اذن شكل علاقات البلدان العربية بما فيها فلسطين بالدولة الاسرائيلية : أهي علاقة صراع وحرب ، أهي علاقة احتواء ، أهي محاولة تفجير الصراعات الداخلية في اسرائيل** ، أهو التعايش والجوار، أهو الرفض المطلق للحوار والجوار ؟ هذه اسئلة تمثل تحدياً فكرياً وسياسياً اساسياً ينبغي مواجهته لا الهروب منه .

ثالثاً : منهج البحث وادواته

في محاولة الاجابة عن عدد من الاسئلة المطروحة هنا ، وتحليل الفرضيات الاساسية للدراسة ، وبحث اشكالية مواجهة التحديات التي سوف نتعرض لها فيما بعد ، فإننا سوف نقوم أساساً بدراسة نظرية Theoretical ثم نحاول أن نختبر بعض ابعادها امبريقياً بطريقة التحليل الكمي للعلاقات الدولية quantitative international approach .

١ ـ الاطار النظري

سوف تقوم هذه الدراسة على اساس تقديم نماذج ثلاثة لدراسة ظاهرتي الاندماج والتجزئة الاقليميتين . ونحن نعتمد على خبرتنا النظرية في العلاقات الدولية وفي دراسة النظم ، كما أننا قد استخدمنا هذه النماذج في مؤتمر جمعية الدراسات الدولية في فيلادلفيا في آذار / مارس عام ١٩٨١[٦] . وقد لقيت تلك النماذج اهتماماً لا بأس به من الباحثين وعلماء السياسة الامريكيين

---

(٦) قدمت هذه الدراسة في اصلها بالانكليزية الى ندوة عن دراسة التفكك وعدم التكامل والسياسة الخارجية :
Foreign Policy and Disintegration in the Third World, Philadelphia, March 1981,
وكان اعضاء الندوة ينتمون الى جنسيات مختلفة ، كمصر وامريكا اللاتينية والولايات المتحدة الامريكية وكان=

وغيرهم . ونحن هنا نحاول ان نشرك معنا الباحثين والزملاء العرب في مناقشة هذه النماذج من **اجل تطويرها وربما بناء نظرية عربية للاندماج** . والنماذج هي :

أ ـ نموذج اندماجي يتميز بتوزيع القوة integrative system with diffusion of power
ب ـ نموذج التفكك او التشرذم disintegrative system model
ج ـ النظم الفرعية الناجمة عن التفكك emerging sub-systems model

وكل من تلك الانظمة يتكون من **مقومات اربعة** جوهرية فضلاً عن **عنصرين مهمين** احدهما داخلي والآخر خارجي .

اما **المقومات الاربعة** components فتتمثل في :

ـ **القوة الدخيلة** intruder
ـ **القوة الاقليمية المركزية** central regional power
ـ **ظاهرة الهوية** identity phenomenon
ـ **ظاهرة التفاعلات السياسية** political interactions

اما **العنصر الخارجي** : فيتمثل في جملة القوى الضاغطة على النظام : والتي تتمثل بصورة خاصة في اربع قوى : **المعضلة الفلسطينية ـ الاسرائيلية** ، **التزايد السكاني الرهيب** ، **تحدي التنمية** ، **ثم التنافس الشديد بين النظام العربي كنظام دول** statist system ، **وكنظام جماعة** community system . هذه القوى الضاغطة في تفاعلها مع شروط اخرى ثلاثة (**شرط التبعية** ، **توزيع القوة** ، **القوى الخارجية الدخيلة**) تمثل جوهر مناقشتنا في هذا البحث .

اما **العنصر الداخلي** : فيتمثل في التطور الديناميكي بين تلك المقومات الاربعة سواء كانت **ديناميكية طاردة** centrifugal dynamics ام ديناميكية لها **اثر** او **قوة جاذبة** centripetal effect .

٢ ـ التحليل الامبريقي او الكمي

يتميز هذا المنهج والذي يتولى مركز الصدارة فيه د. ادوارد عازار (Edward Azar) بالولايات المتحدة الامريكية بدراسة السلوك الدولي **للدول** . ومن خلال هذا المنهج يمكن **وصف وشرح وتحليل والتنبؤ** بسلوك تلك الدول في تفاعلاتها الدولية خصوصاً **الزوجية** منها dyadic ، سواء أكانت تلك التفاعلات **تعاونية** او **صراعية** وسواء أكانت الدول **فاعلة** ام مفعولاً بها[٧] .

ويقوم الاساس النظري لهذا المنهج على فرضية التماثل القائم بين الافراد والدول ، فالدول تتميز ـ مثلها في ذلك مثل الافراد ـ بوجود بنيان للذاكرة، ووجود قاموس عقلي داخلي تعود لاستشارته

=هناك اتجاهان في الدراسة ،احدهمايركز على العلاقات الدولية ، والآخر يهتم بعدم الاندماج الداخلي ووضع الاقليات العرقية والثقافية .

(٧) انظر في تفصيل ذلك :
Edward E. Azar, *The Codebook of the Conflict and Peace Data Bank (COPDAB)* (Chapel Hill, North Carolina: 1980).

في كل مرة تريد فيها ارسال منبهات او اشارات الى غيرها من الدول او حتى الى مواطنيها ومنظماتها الوطنية نفسها .

ولهذا فإن هذا المنهج يعد ذا اهمية فائقة في محاولة فهم الدوافع المتبادلة لسلوك الدول ، يضاف الى ذلك ، ان بنك المعلومات الذي أنشأه ويمتلكه د. عازار والذي يطلق عليه بنك معلومات الصراع والسلام Conflict and Peace Data Bank (COPDAB) يميز بين التفاعلات الدولية حسب انماطها **او مجالاتها** *issue area* ، فهو يفرق بين مجالات سبعة تتوزع بينها تلك التفاعلات . فهناك التفاعلات **الرمزية** و **الاقتصادية** و**العسكرية** و **الثقافية** و**العلمية** و **الانسانية** وتلك المتعلقة **بالبيئة المادية** physical environment **والسياسية اي تلك المتعلقة بالنظام السياسي العام** political order ويشتمل هذا البنك على اكثر من **نصف مليون واقعة دولية** event تنقسم بين **عالمية او خارجية** international **وداخلية** domestic ، **تعاونية** او **صراعية** ، تغطي العلاقات الدولية لحوالى ١٣٥ دولة لمدة ثلاثين عاماً (ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢) . ويستخدم عازار **مقياسين** scales لهذه الوقائع . احدهما للوقائع الدولية والآخر للوقائع الداخلية ، وكلاهما موزع على خمس عشرة نقطة 15-points scale (ما بين ١ ـ ٧ لقياس التعاون ، ما بين ٩ ـ ١٥ لقياس الصراع . اما النقطة ٨ فهي محايدة) .

سوف نستخدم في هذه الدراسة **تكرارات** التفاعلات frequency ، وكذلك درجة **كثافتها** intensity في العلاقات بين مصر والوطن العربي ، وبين مصر والدول الدخيلة على النظام الاقليمي العربي ، وتمتد الدراسة لتغطي الفترة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨ للوقوف على درجة الاندماج وتطوره عبر السنين .

رابعاً : قواعد الدراسة

من القواعد الاساسية التي تلتزم بها الدراسة ما يلي :

١ ـ يتم عرض التفاعلات بين مصر والنظام الاقليمي العربي طبقاً **لانماط التفاعلات والتكرارات** .

٢ ـ يتم عرض التفاعلات بين **مصر والقوى الدخيلة** على النظام العربي كيما يتسنى تحليل آثارها على قوى الاندماج الاقليمي ، وسوف نركز بشكل خاص على اسرائيل ، وعلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

٣ ـ يتمّ استخدام **كثافة التفاعلات** ايضاً للتأكد من صحة اتجاه العلاقات . وتتم دراسة الكثافة عن طريق استخدام ما يسميه عازار «ابعاد التفاعلات» dimensions of interactions او DI's . وهي عبارة عن **اوزان** weights او **قيم** values تعطى لكل نقطة على المقياس . وقد تم التوصل اليها عبر دراسات طويلة قام بها قضاة judges وخبراء احصاء للتأكد من صحة الوزن او القيمة المعطاة لكل نقطة .

٤ ـ تنقسم المدّة محل الدراسة (١٩٤٨ ـ ١٩٧٨) الى **ثلاث فترات** ، كل منها **عشر سنوات** ، وسوف نستخدم متوسط التفاعلات في السنوات العشر، اما عام ١٩٧٨ فسوف يتم عرضه منفصلاً لدراسة التفاعلات التي تمت فيه مقارنة بالفترات الزمنية الاخرى .

٥ ـ يشكل عام ١٩٧٤ اهمية خاصة في تطور حجم التفـاعلات واتجـاهاتهـا بين مصر والنظـام الاقليمي ، ففي هذا العام استطاع دخيلان هما اسرائيل والولايات المتحدة أن يقيما نمطا جديدا من التفاعلات مع مصر ، هي تفاعلات **ثلاثية الابعاد** . وهي التي تطـورت الى حد **عقـد اتفاق صلـح منفرد بين مصر واسرائيل** عام ١٩٧٩ ، ومن ثم تخلي مصر عن النظام العربي .

خامساً : التحليل النظري

سنحاول في هذا الجزء القيام بتحليل نظري للنماذج الثلاثة التي ذكرناها سابقاً ، وسوف نقوم بمناقشة كل منها على حدة مبتدئين بنظام التفكك وصولاً الى النظام الاندماجي الذي يتميز بتـوزيع القوة ، ومروراً بنموذج النظم الفرعية الناتجة عن التجزئة .

١ ـ نظـام التفكـك

يقوم هذا النظام (انظر الشكل رقم (١)) على العناصر الآتيه :

ـ **فرض تحليلي والآخر امبريقي** ، فهو من جانب ، يجب ان يتمتع بالقدرة على وصف عملية التطور الديناميكي للنظام ، كما يجب ان يتمكن امبريقياً من تناول صور واشكال القوى الضاغطـة كافة ، سواء في ذلك تلك القوى التي تنمو داخل النظام او تلك الواردة اليه من المصادر الخارجية .

ـ **مكونات النظام** الاربعة التي سبقت الاشارة اليها ، والتي تتعلق بالآتي : الدولة او الدول الدخيلة ؛ القوى الاقليمية المركزية المتمردة ؛ الهوية الهلامية ؛ تدهور التفاعلات السياسية « التنافر والشقاق » .

ـ **القوى الضاغطة** والتي تتمثل اساساً في الضغوط الهيكلية سواء تعلقت باطراف النظام ام بالعناصر الاساسية في بنائه الديمغرافي والاقتصادي ، ام تعلقت بتبعيته لنظام آخر ربما اكثر مركزية منه .

ـ **شروط عملية التفكك** : التبعية ؛ انتشار القوة وتباين مكوناتها ؛ صلاحية الدخيل كبـديل مناسب .

أ ـ مكونات النظام

كل من هذه المكونات الاربعة يتداخل مع الآخر ويؤثر فيه ، ونقطة وصول النظام الى مرحلة التفكك هي النقطة التي تلتقي عندها هذه المكونات الاربعة معاً ، فإذا نظرنا الى **القوى الدخيلة** نجد ان محاولات تلك القوى لاختراق النظام الاقليمي تلعب دوراً أساسيـاً في تعضيد القـوى والعناصر المخربة داخل النظام سواء عن طريق استراتيجية الهجوم او عن طريق علاقة العمالة السياسية مع القوى الاقليمية . ولعل قدرة النظام على احتواء هذا التهديد انما تتوقف على حجم القوى الضاغطة التي تواجه النظام فضلاً عن الشروط والاحوال التي يعمل النظام من خلالها . يضاف الى ذلك ، ان نمط النشاط وفاعلية الدور الذي تلعبه القوى الاقليمية المركزية يعد ذا اهمية قصوى في احتواء هذا التحدي الخارجي من جانب القوى الدخيلة . وعلى سبيل المثال ، فإذا كانت القوى الاقليمية تلعب دوراً يتمثل **بقوة جذب** centripetal effect عالية تجاه اطراف النظام الاخرى ، نجد ان قدرة النظام

على احتواء هذا التهديد والتكيف معه عالية . وعلى العكس من ذلك ، فإذا كانت القوى الاقليمية المركزية تلعب دوراً يتمثل بقوة جذب عالية تجاه القوى الدخيلة ، فإن قدرة النظام على احتواء هذا التهديد تصبح ضعيفة للغاية ؛ من ثم فإن قوى التفكك تصبح في حال استعداد دائم للعمل في اتجاه ضرب عملية الاجماع القومي داخل النظام . يضاف الى ذلك ، انه اذا قامت احدى ، او بعض ، اطراف النظام ، وخصوصاً الدول الاقليمية المركزية بمد علاقات تعاون مع القوى الدخيلة على حساب زملائها الاطراف الآخرين في النظام فإن **الصراع حول قضية الهوية** سوف يظهر الى السطح . هذه الحقيقة صحيحة في المواقف كافة ، ولكنها اكثر صحة في المواقف التي تتسم فيها الهوية بطابع هلامي غير محدد . مثل تلك الشكوك حول **الهوية الاقليمية** ، تهز بشكل حاد الانتماء السيكولوجي الى الجماعة الاقليمية ، ويمكن أن ينتهي الامر ـ في الواقع ـ بأن تحدد القوى الاقليمية المركزية هويتها مع القوى الدخيلة ، وتتمرد على زملائها القدامى في النظام .

شكل رقم (١) نموذج نظام التفكك

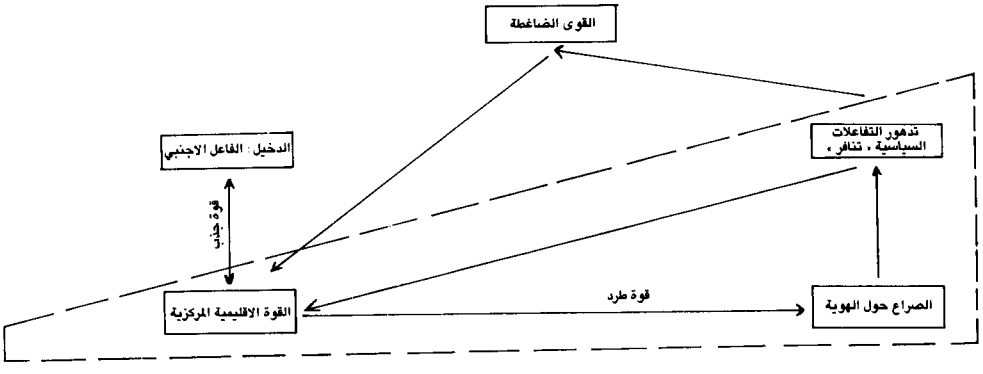

في الوقت الذي تحدث فيه هذه الصراعات حول الهوية والانتماء ، يحدث **انهيار تام** في حجم **التفاعلات الاقليمية في المجال السياسي** ، فإن قدرة الدخيل على اختراق النظام ، والدور الذي تلعبه القوى الاقليمية المركزية في تجسيم قوة طرد عالية تجاه بقية الاطراف ، والصراع حول الهوية وقضية الانتماء ، كل ذلك يتواءم مع التنافر والشقاق السياسي حول القضايا القومية التي كانت تتمتع من قبل بإجماع اقليمي عام.وينتج عن ذلك تغير في كل الجبهات : فالاولويات تتغير ، واستراتيجيات المواجهة تتغير ، والقضايا نفسها تتغير . ويترتب على ذلك ، درجة عالية من درجات التشتت والخلط بين الاشياء والقيم الجماعية كلها ، وبخاصة فيما يتعلق **بقضية الامن القومي** : أمنٌ من ؟ وكيف ؟ وضد من ؟؟

والسؤال هنا ، هل يعد هذا التطور **وقفة تعبوية** ، ام انه **نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة** ؟ ان الجواب عن هذا السؤال ، يتوقف بصورة اساسية على حجم القوى الضاغطة ومدى فاعلية الشروط والاحوال التي يعمل في ظلها النظام. وبصورة عامة ، فإن علاقات التبادل بين العناصر والمكونات السابقة ، وبينها وبين القوى الضاغطة تدفع ببناء بدائل اخرى للنظام الاقليمي

في اتجاه التفكك وعدم الاندماج . وكما يتضح من النموذج(١) فإن العلاقات المتبادلة بين الدخيل والقوى الاقليمية ، والدور الطارد الذي تلعبه تلك القوى تجاه زميلاتها اطراف النظام ، تؤثر على قدرة النظام السابقة على الاجماع والاتفاق حول القضايا القومية والقيم السياسية المشتركة . وهكذا يقع المحظور ، وهو التدهور الشديد في حجم التفاعلات السياسية الى حد التنافر والشقاق . كل هذا يثير اذن قضيتي الانتماء والهوية وتتحلل مفاهيم قديمة كانت تعد حقائق بسيطة لتحل محلها قيم جديدة تتعارض مع قضية الوحدة القومية . فالشعور العام بالانتماء واستخدام مفهوم « نحن » يزول ليحل محل « هم » و « انهم » . وهذا يشكل بداية حقيقية ـ وان كانت سيكولوجية في مراحلها الاولى ـ نحو ترشيد دور **الدولة** محل دور **القومية** او **الاقليم** . وفي الوقت الذي تحدث فيه كل تلك التطورات الديناميكية، فإنه لا مناص على الاطلاق من وقوع التفكك وعدم الاندماج موقع الامر الواقع .

ب ـ القوى الضاغطة

بيد انه من الضروري لكي تستطيع كل تلك القوى ان تبادر باحداث تأثيرها على النظام ، أن تكون القوى الضاغطة على النظام من القوة والتكامل بصورة تساهم في تنشيط اثار تفكك النظام . فالنمو السكاني المتزايد في القوة الاقليمية المركزية على الاقل وتحدي التنمية في انحاء الاقليم كافة والصراع الاجتماعي الممتد والمتوالد protracted social conflict ، والمطالب الملحة من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان ، وتحديث ادوات الانتاج وكذلك المؤسسات السياسية والاجتماعية داخل النظام ، تلك كلها مجرد اشكال لما نقصده بالقوى الضاغطة على النظام . وتجب الاشارة هنا الى ان بعض تلك القوى وما يترتب عليها من آثار يمكن احتواؤها والتكيف معها اذا استطاعت او اختارت القوى الاقليمية المركزية ان تلعب دوراً جاذباً تجاه اطراف النظام الاخرى . بيد ان هناك بعضاً من تلك القوى الضاغطة التي يستحيل احتواؤها دون بذل مجهودات اندماجية جدية مبنية على استراتيجية قومية اقليمية.

ج ـ الشروط والاحوال التي تتم فيها عملية التفكك

(١) **شرط التبعية** : من الامور المعروفة اليوم في الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية ان احدى النتائج المهمة المترتبة على الاندماج بين الدول النامية هي التقليل من درجة التبعية للعالم الخارجي وخصوصاً العالم المتقدم[٨] ، اما اذا كانت اقتصاديات الدول اعضاء النظام الاقليمي تتميز بالتبعية لاقتصاديات العالم الخارجي ، فإن قدراتهم في المستقبلْ على تنمية اقتصاد اقليمي يتميز بدرجة عالية من التكامل والاعتماد المتبادل تصبح محدودة . ذلك ان التبعية الاقتصادية للخارج تشكل عقبة رئيسية في طريق الاندماج ، لان ادراك اعضاء النظام الاقليمي ان الخسائر المترتبة على الاندماج تفوق المكاسب الناجمة عنه سوف تزيد درجة مقاومتهم لعملية الاندماج . والواقع ان اطراف النظام الذين يرون انهم الخاسرون الرئيسيون من عملية الاندماج ، سوف يقومون ببلورة عملية التفكك الاقليمي والدفاع عنها ، ولعله من المفيد هنا ان نشير الى ان هذا

---

(٨) Axline, «Underdevelopment, Dependence and Integration: The Politics of Regionalism in the Third World,».

التطور يحدث بدرجات متفاوتة في فترات زمنية متباينة وذلك طبقاً للخصائص والديناميات الداخلية الخاصة بكل طرف ، وطبقاً للبدائل الاقليمية المتاحة .

(٢) **شرط انتشار وتوزيع القوة** : من المعلوم في عالمنا المعاصر ان الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات قد اختصرت المسافات بين الدول الى درجة يجب الاشادة بها ، وكما يترتب على ذلك تغير حقيقي في نمط العلاقات بين الدول فإنّ **تركيب علاقات القوة وهيكلها** قد تغير ايضاً واصبح اكثر تعقيداً من ذي قبل . يترتب على ذلك إذن ان **مفهوم القوة** ليس مفهوماً مطلقاً ، ولكنه من الممكن ان يتغير عبر الوقت ، ويتغير كذلك باختلاف الدول وذلك طبقاً للقضايا محل النظر .

وفي نظام اقليمي اندماجي ، نجد ان الدول الاقليمية المركزية ترفض ، وبشكل تقليدي ، الاعتراف بتوزيع القوة ، او بتغير مكوناتها . هذا في الوقت الذي تعترف فيه بأن بعض عناصر القوة اصبحت اكثر اهمية من غيرها . والدافع الى مثل هذا الموقف الذي يبدو متناقضاً هو حرص تلك الدول على السيطرة الاقليمية ، ورفض الاعتراف لغيرها بدور نشط في التطورات الاقليمية .

ان الفجوة بين القدرة من جانب ، والرؤية الذاتية للدور من جانب آخر تدفع بتلك الدول الى مطالبة الدول الجديدة في السياسة الاقليمية بألا يكون لها دور نشط . بيد ان ذلك يثير منافسة شديدة بين هذين الطرفين تؤدي الى نوع من الصراع الخفي ، ويقود هذا الدول المسيطرة تقليدياً بان تلعب دوراً طارداً وليس دوراً جاذباً تجاه الدول الاخرى اطراف النظام . وبالرغم من ذلك ، فإن القدرة على القيام بمثل هذا الدور ـ اي الدور الطارد ـ مشروطة دائما بمدى قدرة القوى المسيطرة على الحصول على بدائل للاندماج من خارج النظام الاندماجي ، ومدى انطباق الشروط ، التي سبقت الاشارة اليها ، على عملية المنافسة نفسها .

(٣) **طبيعة البديل الذي يقدمه الدخيل** : اذا كان النظام يتميز بدرجة عالية من **التبعية** ، **وبتشتت ملحوظ في القوة** ، فإن عملية عدم الاندماج تتوقف في النهاية على قدرة القوى الخارجية على تقديم بدائل اكثر نفعاً واكثر فائدة من عملية الاندماج . بيد ان قدرة هذا البديل على جذب انتباه القوى المسيطرة على الاقليم إنما تتوقف كذلك على حساب المكاسب والخسائر المتعلقة بالقوى المسيطرة ، وعلى مركز القوى الدخيلة . واذا لم يكن البديل صادراً عن قوى عظمى ، او اذا لم يكن متمتعاً بتأييد القوى العظمى على الاقل ، فإنه سيكون اقل جاذبية . واهمية هذه الحقيقة لا تعود الى ان القوى الدخيلة تحاول اختراق اقليم مستقل فقط ، بل تعود كذلك الى ان مثل هذا البديل سيثير القوى الاخرى الشريكة في النظام وربما يؤدي الى صراع داخلي في النظام ، ولعل كل ذلك يضيف الى عمليات الشقاق والتجزئة التي تميز هذا النظام التفككي عن النظام الاندماجي .

٢ ـ النموذج (٢) : النظم الفرعية الناتجة عن التجزئة

إن تراكم آثار القوى الضاغطة على النظام عبر الزمن يقود الى تدهور النظام الاندماجي ، وظهور نظم فرعية بديلة تتميز بأنها متنافسة وغير متوازية . وهذه النظم الفرعية الناتجة عن التجزئة نوعان : نظام فرعي ضعيف معرض للخطر ، ونظام فرعي يعاني الاغتراب .

أ ـ النظام الفرعي الضعيف والمعرض للخطر(*)

إن القوى الاقليمية الصاعدة ـ بخلاف القوة الاقليمية المركزية ـ والتي اكتسبت عناصر جديدة للقوة الاقليمية ستحاول المبادرة الى خلق هوية جديدة للنظام الاقليمي كيما يتسنى لها ان تحافظ على علاقات الانتماء بين ما بقي من النظام القديم . بيد انه وبالرغم من نوايا تلك القوى في خلق تلك الهوية من اجل الحفاظ على بقية النظام ، فإن ذلك قد ينتهي بتفكك كامل للنظام وتناثره الى اجزاء ، إن خلق هوية جديدة يجب ان ينظر اليه على انه ربما يكون مزدوج الآثار a double -edged sword ، فهو اما ان يحافظ على بقايا النظام ويدعمها في نظام فرعي جديد ، واما ان يقضي على ما بقي بينها من علاقات ترابط وزمالة اقليمية ويهدم ما بقي من النظام . وهذا هو السبب في ان هذا النظام الفرعي يتميز بالضعف والتعرض للخطر . وتفسيراً لذلك فإن الهوية الجديدة والتي تبادر اليها القوى الاقليمية الناشئة حديثاً تواجه تحديات عديدة مصدرها العوامل الثلاثة الآتية :

(١) **حالة الاغتراب التي تعانيها بعض اجزاء هذا النظام الفرعي** ، وخصوصاً تلك الاجزاء التي **كانت تنتمي بشكل عملي وقوي الى الهوية القديمة** ، وكذلك من جانب تلك الاجزاء التي **لا تشعر بالرضا عن الهوية الجديدة** وتختلف حول مضمونها مع القوى التي بادرت اليها . ان هذه القوى ، وما يتفرع عنها من قوى فرعية ـ مثل الجماعات الدينية والاقليات العرقية والايديولوجية ـ في حسابات المكاسب والخسائر الناجمة عن تلك الهوية الجديدة من الممكن أن تنمي سلوكاً معادياً لهذه الهوية او على الاقل سلوكاً غير مهتم تجاهها .

(٢) يضاف الى ذلك ان الهوية الجديدة من الممكن ان **تخلق بنفسها النظام الفرعي او تدعو اليه قوى دخيلة جديدة** ، مثل تلك القوى من الممكن أن تسعى الى محاولة خلق محاور في النظام الفرعي والقيام بعمليات استقطاب تدمر ما بقي من تماسك في هذا النظام الفرعي .

(٣) إذا كانت القوى الضاغطة على النظام ، فضلاً عن الشروط والاحوال التي يعمل فيها هذا النظام الضعيف ، قوية الى درجة ملموسة ، فإن ذلك يمكن أن يخلق **اتجاهاً شعبياً مضاداً** او على الاقل **غير مبالٍ بتلك الهوية** ، .

ب ـ النظام الفرعي الذي يعاني الاغتراب

بالنظر الى نوع العلاقات التي قامت بين القوة الدخيلة وبين القوة الاقليمية المركزية والتي تم عزلها نتيجة تمردها على الاجماع الاقليمي ، نجد ان تينك القوتين تنشئان نظاماً فرعياً يتسم بالاغتراب والعزلة عن بقية النظام الاقليمي ، وكذلك عن النظام الفرعي الضعيف والمعرض للخطر . ان هذه العلاقات لا تخلق اي احساس بالانتماء او شعوراً بالجماعة اي « نحن » وانما تؤكد دائماً على « هم » و « انهم » ، بيد ان الذي ينتج عن مثل تلك العلاقات هو ما يمكن أن نسميه « براجماتية المصلحة الذاتية » . ان هذا النظام المغترب سوف يعاني هو ايضاً تحديات مصدرها العناصر الثلاثة الآتية :

(*) انظر : الشكل رقم (٢).

شكل رقم (٢) نموذج النظم الفرعية الناتجة عن التجزئة

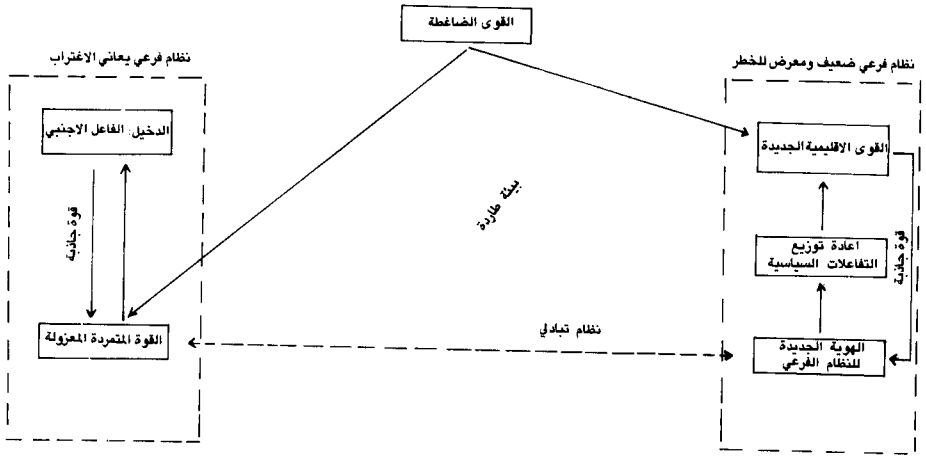

(١) **عدم فاعلية نظام التبادل** بين القوة الدخيلة والقوة المتمردة المعزولة وذلك لأن اقتصادهما صغير وتابع . وهكذا يصبحان اكثر تنافساً واقل تكاملاً . من هنا فإن اي ضغط او مبادرة خارجية عليهما لكي يزيدا من حجم التبادل الاقتصادي مصيرها الفشل **الا اذا اصبح الطرف الخارجي نفسه والذي يمارس الضغط طرفاً في هذا النظام الفرعي** . بيد ان هذا التطور ليس سهلاً وخصوصاً بالنسبة للطرف الثالث ، ذلك لأنه محكوم بديناميات حياته السياسية الداخلية فضلاً عن البيئة الدولية . ومما يدعو الى العجب هنا انه بالرغم من عدم قدرة القوى الدخيلة والقوة المعزولة على اقامة نظام تبادلي نشط بينهما ، فإن نظام التبادل بين القوة المعزولة من جانب والقوى الأخرى في النظام الفرعي الضعيف من جانب آخر تظل كما هي إن لم تزد حجماً وكثافة . وهذا صحيح خصوصاً اذا فرضت القوى الضاغطة على كلا النظامين الفرعيين استمرار هذا التبادل ولو بشكل شعبي غير رسمي .

(٢) **طرد القوة المتمردة من النظام الاندماجي** : إن طرد الدولة المتمردة ، مع الفشل في خلق هوية قوية تستحوذ على القبول والتأييد العام ، **يخلق فجوة بين نظام معتقدات اعضاء النظام وبين سلوك النخبة فيه** . ان الوعي بخطورة هذه الفجوة يزيد من درجة الاغتراب والعزلة الى حد خلق حالة من حالات الشيزوفرينيا او الازدواجية الحادة . ان علاج هذه الحالة في الاجل الطويل لا يتم الا بحالتين ، **الاولى** : وقف التفاعلات مع الدخيل عند حدودها الدنيا ، **والثانية** : العودة مرة اخرى الى النظام الاندماجي .

(٣) محاولة كل من الدخيل والقوة المعزولة **الوصول الى قلب وعقل الطرف الثالث من اجل استقطابه** ، ان هذه المحاولات تصل الى حد التنافس ، ومن الممكن أن تتطور الى درجة او اخرى من درجات الصراع ولو المعنوي او الشفوي . بيد ان الطرف الثالث نفسه له مصالح خاصة قد تتفق احياناً ، ولكنها قد تتعارض غالباً مع هاتين الدولتين . والموقف يصير اكثر تعقيداً حيث وجدت ثلاث مصالح متعارضة بدلاً من اثنتين . ويصبح دور الطرف الثالث ليس الوساطة او

التحكيم او تسهيل حل الصراع ، وإنما ايضاً الاضافة اليه وخلق مجالات جديدة له . ان قدرة الطرف الثالث والقوة المعزولة على التكيف مع الموقف الجديد انما تتوقف على قدرتهما على العودة الى النظام الاندماجي مرة اخرى .

ج ـ النموذج (٣) : نظام اندماجي يتميز بانتشار وتوزيع القوة

تتمثل المكونات الرئيسية لهذا النظام فيما يلي :

(١) **انتشار وتوزيع القوى الاقليمية** : ان تطور عناصر القوة وتباينها داخل الاقليم تخلق قوى جديدة لم تكن موجودة من قبل ، هذه القوى تسعى بالضرورة الى فرض درجة معينة من درجات نفوذها على الاقليم خصوصاً تجاه الدولة الاقليمية المركزية .بعبارة اخرى فإن تغير عناصر القوة يخلق فجوة بين النفوذ المكتسب والنفوذ المتحقق ascribed influence and achieved influence . ان سد هذه الفجوة قد يتم عنفاً كما قد يتم سلماً وبتراضي الاطراف كافة . ولقد رأينا ان صورة النظام التفككي وصورة النظم الفرعية التي سبقت الاشارة اليها ما هما الا صورتان من صور اسلوب العنف في سد تلك الفجوة . بيد ان الاسلوب الآخر والذي لا يهدد النظام هو اسلوب رضا القوى الاقليمية المركزية عن القوى الصاعدة وادراكها ان التغير الذي لحق بعناصر القوة يجب ان يصحبه تغير في ممارستها وكذلك ما يترتب عليها من نفوذ

شكل رقم (٣) نموذج نظام اندماجي يتميز بانتشار القوة

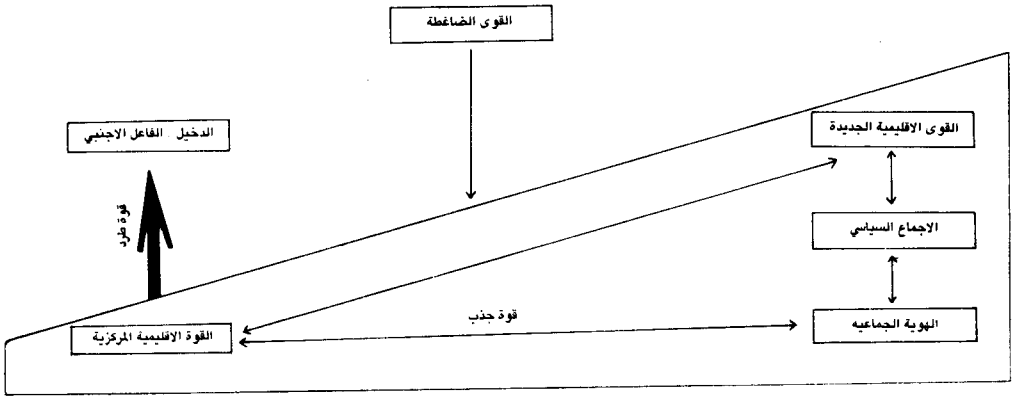

(٢) **قبول الدولة الاقليمية المركزية بدور اقل ثورية او راديكالية** : ان ادراك الدولة الاقليمية المركزية لدورها الجديد **كمشارك** في التطور الاقليمي ، وليس **كمبادر او خالق له** ، يعد احدى ركائز النظام الاندماجي الجديد . ان دور القيادة الثورية والفكرية لهذه القوة سوف يشمله التغيير ، اذ لم تعد هذه الدولة هي الجهة الوحيدة التي تحتكر القوة ، والقدرة على توجيه التطور الاقليمي. ولعل اكثر العوامل تأثيراً على قبولها دور المشاركة انما يكمن فيما يلي :

(i) **حدة القوى الضاغطة** عليها سواء الانفجار السكاني ، او تحدي التنمية ، او احتمالات الصراع الاجتماعي ، او قضية الفقر النسبي بالنظر الى القوى الاخرى الجديدة .

(ب) **خطورة الشروط والاحوال التي يتم فيها التفاعل** : ذلك انه نتيجة لحدة القوى الضاغطة على تلك الدولة فإن درجة تبعية هذه الدولة الى الخارج ستزيد ، ولكن في مقابل ذلك فإن تلك الدولة تدرك عدم جدوى البديل الذي طرحه الدخيل ، ومن ثم فإن هذا الشرط يسقط من المعادلة ، يضاف الى ذلك قبول تلك الدولة لفرضية تشتت وتوزيع القوة . كل هذا يدفع بتلك القوة الى محاولة التصالح مع القوى القديمة زملاء الاندماج .

(ج) **الهوية الجماعية الاقليمية** والتي تحل محل الهوية الجديدة التي بادرت اليها القوى الاقليمية الجديدة ، كما تحل كذلك محل الشكوك التي تثيرها القوة التي سبق عزلها او الدخيل او الطرف الثالث . والظاهرة التي تستحق لفت النظر هي ان تلك الهوية تفوق صور واشكال الانتماء الاخرى كافة وخصوصاً ما يتعلق منها بالانتماءات الضيقة المحدودة بكل دولة على حدة . ان هذه الهوية الجماعية تعد قوة دفع مناسبة كعقيدة سياسية عامة نحو مزيد من الترابط الاقليمي .

(د) **الاجماع السياسي حول القضايا الاقليمية الرئيسية** : ويتمثل ذلك في الزيادة الملحوظة في حجم التفاعلات السياسية بين الدول اعضاء الاقليم . وادراك كل منها ، خصوصاً القوى القيادية ـ سواء التقليدية ام الصاعدة ـ ان حل شروط التخلف والتفكك ورسم استراتيجية مواجهة القوى الضاغطة إنما يقتضي بادىء ذي بدء خلق اجماع قومي حول القضايا الاساسية ، ووضع اولويات ، والبحث ـ مجتمعين ـ حول البدائل ، ثم اختيار ما يناسب النظام في صورته الجديدة من حلول بناءة تكاملية .

(هـ) **تضاعف وتنشيط قوة الجذب** : ان اكتمال العناصر الاربعة السابقة يؤدي بالضرورة الى قوة جذب متبادلة بين النظام الاندماجي بقواه الناشئة وبين القوة الاقليمية العائدة الى احضان النظام . ولعل هذه القوة الجاذبة من الاهمية بمكان حيث انها تضع اجزاء النظام كافة مع بعضها في حركة ديناميكية متكاملة .

(و) **قوة الطرد الاقليمية للفاعلين الدخلاء** : ان انتشار القوى الجاذبة لاطراف النظام شرط أساسي من أجل المبادرة لتنشيط قوة الطرد الاقليمية تجاه الدخيل . ان التجانس القومي والحركة الاقليمية السوية تدفع بتلك القوى لطرد اي نفوذ دخيل عليها يمكن أن يؤثر على تماسكها الذاتي . والدخيل اذن يظل منبوذاً ملفوظاً معزولاً حتى يغير من ذاته طبقاً لدينامياته الذاتية ليصير اكثر انسجاماً مع مفهوم النظام الاقليمي الاندماجي . بعبارة اخرى ، فإن استراتيجية الدخيل يجب ان تتجه الى التكيف مع قوى الجذب لا الى بناء استراتيجية تقوم على تفكك النظام وانهيار اجزائه .

سابعاً : التحليل الكمي الامبريقي : اختبار الفروض

في هذا الجزء ـ والذي نختبر فيه الفروض امبريقياً ـ سنحاول دراسة تفاعلات مصر مع الوطن العربي من جانب ،وتفاعلاتها مع الدخيل اي اسرائيل والقوتين العظميين من جانب آخر. وسوف تقوم الدراسة على المراحل الآتية : حجم التفاعلات السياسية (جدول ٢ ، جدول ٣) ، مناقشة قوى الضغط ، ضعف النظام الثلاثي الذي يمكن أن ينشأ بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، وسوف نقدم في ختام الدراسة بعض الرسوم البيانية التي تلخص بشكل بياني

التفاعلات التي سبقت الاشارة اليها .

١ ـ حجم التفاعلات السياسية : الاجماع ام التنافر والشقاق

تقوم التفاعلات بين مصر والوطن العربي على أساس تبادلي ، وهي تنبع في جانبها المصري من دور مصر كقوة جذب قومية داخل النظام العربي وخصوصاً في الخمسينات والستينات . ولقد مرت علاقات مصر بالبلدان العربية بفترات وصل فيها التعاون الى اعلى درجة متصورة مثل سنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ ، ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ . ومن جانب آخر ، فلقد مرت علاقات العرب بمصر بفترات وصل فيها التعاون الى اعلى درجة متصورة مثل سنوات١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ . وتعد سنة ١٩٧٦ آخر فترة لوصول التعاون المتبادل الى اقصى درجة ممكنة طوال العقود الثلاثة الماضية .

وفي الفترة الاولى : ١٩٤٨ ـ ١٩٥٧ ، وصل الاجماع القومي الى درجة عالية حول قضايا الاستقلال الوطني والسيادة القومية كأدوات لمواجهة القوى الاستعمارية والاجنبية . فقد شهدت تلك الفترة حرب السويس ، الوحدة المصرية ـ السورية ، وتعاون مصري ـ سعودي لم يسبق له مثيل . ويجب لفهم السلوك المصري التعاوني تجاه العرب في تلك الفترة أن نعتبر العنصرين الآتيين : فهذه العلاقات كانت جزءاً من سياسة مصر الدولية تجاه العالم الثالث كي تخلق سياسة مستقلة تجاه الغرب ، كما أنها كانت جزءاً من سياسة مصر نحو قيادة الوطن العربي الى عالم اليوم .

وفي الفترة الثانية : ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧ ، خصوصاً في سنتي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ شهدت العلاقات المصرية ـ العربية اخصب فترات الحوار السياسي حول القضايا الاقليمية الرئيسية كقضية العروبة، قضية الاندماج، وقضية دبلوماسية القمة . بيد ان فشل تجربة الوحدة المصرية ـ السورية، وفشل محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ ، وفشل مصر حتى في الدفاع عن اراضيها في حرب ١٩٦٧ ، لم تؤدِ فقط الى تغير موقف مصر السياسي من موقف ثوري الى موقف معتدل في الوطن العربي ، ولكنها ادت ايضاً ـ وهذا هو الاخطر ـ الى تدهور شعبية مصر في الوطن العربي .

وفي الفترة الثالثة : ١٩٦٨ ـ ١٩٧٧ ، نجد ان تزايد حجم التفاعلات السياسية بين مصر والوطن العربي وخصوصاً فيما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ كانت موجهة أساساً نحو انقاذ الحركة السياسية الفلسطينية الناشئة . ومن المهم هنا ان نلاحظ أن التفاعلات المصرية ـ السعودية التعاونية قد تزايدت بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٧٠ . ولعله من المفيد هنا تفسير هذا الاتجاه ، فمصر تحتاج الى مساعدات اقتصادية لبناء نفسها اقتصادياً واعداد جيشها عسكرياً ، كما أنها تحتاج الى اقامة جسور للعلاقات « التعاونية » مع الولايات المتحدة الامريكية . وقد كانت السعودية مؤهلة لمساعدة مصر في كلا الامرين .

وعلى الجانب العربي : اظهر العرب اهتماماً شديداً تجاه القضايا التي تتعلق بكيان ومستقبل النظام الاقليمي . ومن هنا ازدادت درجة تعاونهم مع مصر خلال ازمة ١٩٥٦ ، وفي حرب ١٩٦٧ ، وفي حرب ١٩٧٣ . لقد أثبت النظام الاقليمي العربي خلال تلك الازمات درجة عالية من الاستجابة وأثبت قدرة عالية على ادارة الصراع ، والدليل على ذلك ان نمط التفاعلات السياسية التعاونية مع مصر لم يتأثر سلبياً بتلك الازمات . وتجدر الاشارة هنا الى أن عام ١٩٧٦ قد شهد اعلى درجة من درجات التعاون بين العرب ومصر . فما السبب في ذلك ؟

جدول رقم (٢)

معدل التفاعلات المصرية السنوية مع النظام العربي واربع من القوى المحلية (DI.)

التفاعل	مصر ← منظمة التحرير الفلسطينية						مصر — — ← العراق						مصر — — ← سورية						مصر — — ← السعودية						مصر — — ← النظام العربي					
	ر	ب	ث	ع	ا	س	ر	ب	ث	ع	ا	س	ر	ب	ث	ع	ا	س	ر	ب	ث	ع	ا	س	ر	ب	ث	ع	ا	س
تفاعل تعاوني																														
١٩٤٨-١٩٥٧	١	٣	—	٢	١	٢	١٢	—	٥	١	٢	١	٩٦	١	٢	٤٩	٢٧	١٥	١	٣	٢	٥١	١٧	٣٠	١٢٨	١٥	١٢	١٧٦	١٢٩	٧٦
١٩٥٨-١٩٦٧	—	٢	—	١٠	١	٨	٤٣	٤	١٧	١٨	٤١	٤٣	٣٢	٣	٨	٣٣	٢٥	٦٥	١	٢	٤	١٥	٢٠	٢٩	١٧٩	٣٧	٨٥	١٧٤	٢٨٤	٢٦٩
١٩٦٨-١٩٧٧	٣	٣	١	٨	٨	٩١	١٤	—	٥	٩	١٤	١٧	٨٨	—	٢	٢٩	١٦	١٠١	٢	٢	٤	٧	٣٣	٦٥	٣٤٥	١٢	٦٧	١٤٨	٢٥٠	٦٩٠
١٩٧٨	—	—	—	١٢	—	٢٠	—	—	—	٦	٦	٦	١٤	—	—	١	٦	٢٠	١٤	—	—	٦	٦	٨٠	٩٠	—	—	١٣	٥٤	٥٤٨
تفاعل صراعي																														
١٩٤٨-١٩٥٧	—	٦	—	—	—	٣	٣٩	—	—	١	٤	٣	٥	—	—	٢	—	٤	—	—	—	٥	—	١	١٠١	٧	٣	١٤	١٢	١٨
١٩٥٨-١٩٦٧	—	—	—	—	—	—	٢٦	—	٤	١	١	٢١	٢٦	—	٣	٢٠	٢	١٣	٨	١	١	١٣٨	٦	٤٠	١١٤	٨	١٢	٣٠٠	١٧	١١٥
١٩٦٨-١٩٧٧	٢	—	٤	١	—	١٦	٨	—	—	١	—	١٢	٢٦	—	١	٥	—	٢٢	—	—	—	—	—	—	١٨٢	١	١٤	٧٨	١٤	٩٩
١٩٧٨	—	—	—	٨٨	—	٦	١٦	—	—	—	—	٢٩	١٦	—	—	—	—	٤٥	—	—	—	—	—	—	٨٠	—	—	٨٨	—	١٩٨

التفاعل	مصر ← منظمة التحرير الفلسطينية						مصر ← — — العراق						مصر ← — — — سورية						مصر ← — — — السعودية						مصر ← — — النظام العربي					
	ر	ب	ث	ع	ا	س	ر	ب	ث	ع	ا	س	ر	ب	ث	ع	ا	س	ر	ب	ث	ع	ا	س	ر	ب	ث	ع	ا	س
تفاعل تعاوني																														
١٩٤٨-١٩٥٧	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	٦	٣	٣٠	١٩	١	٦	٣٥	٢٩	٤١	٣	—	١	٤٥	٣١	٣٤	٤٥	١٤	٢٠	١٥١	١١٥	٢٠٤
١٩٥٨-١٩٦٧	—	—	—	٢	—	٣	—	١	٢٠	٤٧	٧٦	١١١	١٢	١	٦	١٥	١٧	٨٧	٢	٢	—	٨	٢٤	٤٨	٤١	١٨	٦٣	٢١٠	٢٩٣	٥٣٠
١٩٦٨-١٩٧٧	—	—	—	١	١	٩٢	—	—	٦	١٢	٢٦	٣٣	٩	—	٢	٣٥	١٦	١٣٤	٢	٢	٢	٢٥	٧٦	٦٦	١٣٩	١٠	٧١	٢٠٤	٣٧٠	٩٤٥
١٩٧٨	—	—	—	—	—	٢٨	—	—	—	٦	٦	١٤	—	—	—	٦	٦	٤٢	—	—	—	٦	٦	١٧	٨٠	—	—	١٠٢	٤٨	٥٦٨
تفاعل صراعي																														
١٩٤٨-١٩٥٧	—	—	—	٥	—	١	—	—	—	٤	٥	٣٣	٥	—	—	٢	—	٣	١	—	—	٣	—	٨	٤٠	٢٩	٢٠	٤٥	٣	٩٨
١٩٥٨-١٩٦٧	—	—	—	—	—	١	—	—	—	٤	٦	٧٨	٤٣	—	—	٣٣	—	١٠٠	٢	—	—	٨٥	٤	٥٦	٩٧	٢٣	٢٢	٣٣٣	١٣	٣٩٨
١٩٦٨-١٩٧٧	—	—	—	٩	٢	٤٢	—	—	—	٢	٢	٣٣	٢٣	—	—	٣	٢	٤٠	—	—	—	١	—	١	٤٩	٥	٩	٧٧	١٤	٣٧٢
١٩٧٨	—	—	—	٩٤	—	١٨٠	—	—	—	—	—	٣٨	٥٤	—	—	—	—	١٢٠	—	—	—	—	—	٢٢	١٨	—	—	٩٤	—	٨٨١

أ = اقتصادي ب = بيئي ث = ثقافي ر = رمزي س = سياسي ع = عسكري

جدول رقم (٣)

مجموع التفاعلات المصرية التعاونية والصراعية
مع الوطن العربي والقوى الدخيلة ، بين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨

١ ـ مصر فاعلاً

تفاعل صراعي / السنة	اسرائيل	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة الامريكية	العرب	تفاعل تعاوني / السنة	اسرائيل	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة الامريكية	العرب
	المجموع الصراعي	المجموع الصراعي	المجموع الصراعي	المجموع الصراعي		المجموع التعاوني	المجموع السوفياتي	المجموع التعاوني	المجموع التعاوني
١٩٤٨	٢٨٠٨	٢٩	٧٠	١١٥	١٩٤٨	١٢	٦٠	صفر	١٧٢
١٩٤٩	٣٢٢	صفر	٢٢	١٥٣	١٩٤٩	٧٢	٦	٣٠	١٧٨
١٩٥٠	٣٢٢	صفر	٦٣	٧٦	١٩٥٠	١٢	٢٧	٩٧	٣٠٧
١٩٥١	١٦٧	١٦	٦٣	٦٠	١٩٥١	١٢	٦٤	٨١	١٣٠
١٩٥٢	٩٤	صفر	٨٢	٣٤	١٩٥٢	٦	٢٧	٨٠	١٨٢
١٩٥٣	٣٨١	صفر	١٢٨	٦٩	١٩٥٣	٢٤	١٠٣	٢٠٨	٤٠٢
١٩٥٤	٥٨١	٣٨	٦٦	٢٠٧	١٩٥٤	صفر	٣٩	١٣٨	٤٦٥
١٩٥٥	٤٥٦٨	٣٨	٢٤٧	٢٩٦	١٩٥٥	١٥٠	١٢٩	٢٢٩	٨٨٠
١٩٥٦	٢٩٤١	٣٨	٢٩٦	٣٧٧	١٩٥٦	٧٢	٤٦٥	١٧٦	١٨١٣
١٩٥٧	١٥٣٦	٦	٥٠٠	٥٩٠	١٩٥٧	٣٠	٢٤٧	٢٩٥	١٣٦٢
١٩٥٨	٢٥٩	٢٩	٧٣	٥٨٨	١٩٥٨	١٢	٤٥٣	١٥١	١١٦٣
١٩٥٩	٩٣٧	٦٠	٣٤	٣٤٩	١٩٥٩	١٢	١٦٥	١٨٢	٧٥٨
١٩٦٠	٤٤٣	٣٨	١٧٧	٣٥٦	١٩٦٠	صفر	٢٥٣	١٨٦	٢٩٥
١٩٦١	٤٠٣	٦٠	٦٢	٧١٣	١٩٦١	صفر	١٨٨	١٢٩	٦٩٩
١٩٦٢	٢٣٦	صفر	٥٤	٤٥٨	١٩٦٢	صفر	٢١٥	١٥٠	٥٥٦
١٩٦٣	٢٣٤	صفر	١٢	١٤٥٩	١٩٦٣	صفر	٢٦٤	١٣٣	١٣٤٦
١٩٦٤	١٢٤	٢٢	١٥٠	٢١١	١٩٦٤	صفر	٢٦٥	٦٩	١٩٢٩
١٩٦٥	٦٧	صفر	١٣٢	٢٦٤	١٩٦٥	٦	٣٢٨	١١٦	٩٠٨
١٩٦٦	١٤٧	٦	٣٦٥	٦١٩	١٩٦٦	٦	١٦٦	١١٧	١٠٩٢
١٩٦٧	٤٤٠٨	٣٢	١٢٠٨	١١٧٥	١٩٦٧	١٠٢	٣٧٢	١٧١	٢٠٤٥
١٩٦٨	٢٦٥٨	١٠١	٩٤	٣٨	١٩٦٨	٥٠	٢٧٨	١١٥	٧١٦
١٩٦٩	٤٦٧٥	صفر	١٦٨	٢٢	١٩٦٩	٢٤	٥٩	٦٢	٤٨٢
١٩٧٠	٤٥٥٨	٦	٣١٦	١٨٥	١٩٧٠	١٠٨	٣٢٧	٨٢	١٥٣٥
١٩٧١	١٤٧١	٩١	٢١٨	٢٤٧	١٩٧١	١٠٦	٤٠٨	١٣٧	٢٠٥٧
١٩٧٢	١٢٩٩	٢٨٢	٥٩٠	٣٩٧	١٩٧٢	٣٤	٥٣٤	٣٠	١٢٦١
١٩٧٣	٦٩٦٤	٧٣	٤٠٣	٢٢٨	١٩٧٣	٢١٢	٢٧٩	٣٠٣	١٧١٠
١٩٧٤	٨١٤	٨٩	٧٩	٢٣٦	١٩٧٤	١٣٠	٢٥٨	٥٦٨	٧٤٣
١٩٧٥	٢٢١	١٥٢	٥٦	٢٨٠	١٩٧٥	١٥٠	٦٨	١٧٣	١٤٣٦
١٩٧٦	٢٩٢	٢٧٧	٦	١٣٤١	١٩٧٦	٦١	٢٢٤	٢٣٣	٣٨٦٢
١٩٧٧	٤٨٥	٥٨٢	٨٢	١٨٨٣	١٩٧٧	٢٦٠	١٣٢	٤٦٩	٢٢٥٣
١٩٧٨	٤٢٧	٢٢	٢٨	٤١١	١٩٧٨	٤١٩	٤٩	٥٦٦	٨٧٧

ب ـ مصر هدفاً

تفاعل صراعي / السنة	اسرائيل	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة الامريكية	العرب	تفاعل تعاوني / السنة	اسرائيل	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة الامريكية	العرب
	المجموع الصراعي	المجموع الصراعي	المجموع الصراعي	المجموع الصراعي		المجموع التعاوني	المجموع التعاوني	المجموع التعاوني	المجموع التعاوني
١٩٤٨	٢٩٩٩	٦	٤٤	٨٢	١٩٤٨	٢٤	٣٣	٦١	١١٣
١٩٤٩	٤٠٦	١٦	٩٥	٦	١٩٤٩	١١٠	صفر	٦٦	١١٣
١٩٥٠	١٧٢	صفر	٦٧	٦	١٩٥٠	١٠	٢٧	١٢	٢٣١
١٩٥١	١٦	١٦	٧٦	٩٥	١٩٥١	١٦	٥٤	٩٧	١٣٦
١٩٥٢	٣٢	٣٢	١٠٩	١٢	١٩٥٢	صفر	٢٧	٥٧	٣٨٠
١٩٥٣	٢٩١	٦	٦	١٦٨	١٩٥٣	١٠٣	٩٣	٣٢٠	٢٩٠
١٩٥٤	٦١٢	٣٢	٣٤	٢١٢	١٩٥٤	٦	٣٧	٢١٩	٣٥٠
١٩٥٥	٤٦١٧	صفر	٢١٠	٢٨٢	١٩٥٥	٢١٨	١٧٩	٢٨٤	٨٨٦
١٩٥٦	٦٢٨٧	٤٧	٤٣٠	٣٩٠	١٩٥٦	٣١١	٦٥٨	٢٢٣	١٧٥٣
١٩٥٧	٢٨١٣	٣٥	٤٠٩	١١١٥	١٩٥٧	١٥٥	٤٠٣	٣٨٧	١٣٠٥
١٩٥٨	٤٧٤	صفر	٨٥	١٦٩٦	١٩٥٨	صفر	٥٣٩	٣٢٥	١٣٤٣
١٩٥٩	١٢٠٤	٧٨	صفر	٥٦٨	١٩٥٩	١٨	٢٧٧	٢٨٩	٦٣٤
١٩٦٠	٥٦٨	١٦	٣٥	٥٣٥	١٩٦٠	١٢	١٥٦	٣٨٧	١٣٠
١٩٦١	٥٩٤	٨٠	٦٦	١١٢٧	١٩٦١	صفر	٢٢٨	٢٠٧	٤٨٣
١٩٦٢	٣٦٦	صفر	صفر	٨٩٤	١٩٦٢	صفر	٢٢٨	٢١٩	٥٥٢
١٩٦٣	٣٢٩	صفر	٢٧١	١٤٤١	١٩٦٣	١٨	١٨٦	٢٧٥	١٤٤٥
١٩٦٤	٧٢	صفر	٩٣	٤٧٨	١٩٦٤	صفر	٣٦٦	٧١	٢٠٨٦
١٩٦٥	٩٩	صفر	٩٦	٥٣١	١٩٦٥	١٦	٣١٨	٢٣١	١٢٠٤
١٩٦٦	١٤٧	٣٥	٨٥	٥٨٧	١٩٦٦	١٢	٢٥٦	٣٣٥	١٥٥٤
١٩٦٧	٥٩١٣	١٦	٦٥٥	٩٢٩	١٩٦٧	٢٠٦	٨٣٧	٢٧٨	٢٨٢٥
١٩٦٨	٢٦٧١	٦	٦	٢١٠	١٩٦٨	٨٢	٣٥٥	٧٣	١١٠٢
١٩٦٩	٦٤٠٢	١٢	٦	صفر	١٩٦٩	٣٢	٩٣	٤٦	٤٠٩
١٩٧٠	٧٢١٥	١٢	٨٨	١٦٥	١٩٧٠	٩٦	٣٩٧	٦٦	١٤٢٦
١٩٧١	١١٤٨	٨٠	١٠٤	١٣٠	١٩٧١	١٩٨	٥١٢	١٨١	١٨٠٦
١٩٧٢	٤٧٩	١١٤	٦٨	٣٢٥	١٩٧٢	٧٤	٦٣٧	٩٣	١٢٧٠
١٩٧٣	٦٢٤٩	٤٨	١٨٧	٥٧٠	١٩٧٣	٣٣٤	٢٨٩	٢٧٠	٢٢٢٩
١٩٧٤	٧٨٠	٣٨	٢٢	١٧٥	١٩٧٤	١٨٤	٣٥٦	٧٥٦	٩٦١
١٩٧٥	٢٢٤	٧٧	١٢	٢٤١	١٩٧٥	١٩٦	١١٣	٣٩٢	١٤٣٩
١٩٧٦	١٥٥	١٥٠	٢٢	١٠٢٤	١٩٧٦	٤٠	١٢٠	٥٢١	٣٩٥٣
١٩٧٧	٢٧٧	٢٣٠	٢٢	٢٥٣٥	١٩٧٧	١٥٦	١٤٩	٦٦٨	٢٥٧٥
١٩٧٨	٤٩٧	٥٠	٦٢	١٠٩٣	١٩٧٨	٤٣٢	٤٣	٤٨٠	٧٩٨

إنه بالرغم من ان مصر قد عقدت مع اسرائيل اتفاقية فضّ الاشتباك الثانية في ايلول/ سبتمبر ١٩٧٥ ، وبالرغم من أن مصر قد أعلنت رفع ايديها عن لبنان عام ١٩٧٦ ، وبالرغم من ان السعودية كانت تنافس مصر في لعب الدور الرئيسي في المنطقة ، فقد جندت السعودية البلدان العربية وخصوصاً النفطية من اجل تدعيم مصر اقتصادياً وسياسياً ، فالسعودية باختصار لا تريد ان تفقد امكانيات مصر وقدراتها وخصوصاً العسكرية والديموغرافية منها . من هنا كان هذا الدور السعودي المؤيد لمصر سياسياً واقتصادياً . بيد ان تلك السياسة لم تستمر بالطبع حينما قررت مصر ان تتعامل منفردة مع اسرائيل . وبالنظر الى الجدول رقم (٢) نجد انه في عام ١٩٧٧ حدث انهيار شبه مطلق في حجم التفاعلات السياسية بين مصر والعرب ، والعرب ومصر في اعقاب زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني / نوفمبر من ذلك العام .

وفيما يتعلق بجانب علاقات الصراع ، نجد ان مصر كانت اقل عنفاً في علاقاتها الصراعية مع العرب ، بالمقارنة بحجم العلاقات الصراعية تجاه مصر . فمثلاً في عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ لعب العرب ، وخصوصاً المملكة العربية السعودية ، دوراً صراعياً مكثفاً ضد مصر[٩] وذلك من اجل وضع قيود على سياساتها الراديكالية في الوطن العربي . ولقد تطور نطاق الصراع في عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٣ حول قضيتي الوحدة مع سوريا ، وحرب اليمن ، وقد شهدت تلك الفترة كذلك تصاعداً ملحوظاً في الصراع السياسي بين مصر والنظام العربي (١١٥ نقطة : انظر جدول رقم ٢) وخصوصاً المملكة السعودية (٤٠ نقطة) ، وبين العرب ومصر (٣٩٨ نقطة : جدول رقم ٢) والسعودية ومصر (٥٦ نقطة : جدول رقم ٢) بيد ان اقصى درجات الصراع السياسي بين مصر والعرب، والعرب ومصر قد وقعت بعد التقارب بين السادات واسرائيل عقب زيارته لاسرائيل عام ١٩٧٧ (١٩٨ نقطة ، ٨٨١ نقطة على التوالي : جدول رقم ٢) ، ومنذ تلك اللحظة ، انفرط ـ في نظرنا ـ عقد الاتفاق الاقليمي على القضايا الرئيسية التي تهم العرب والنظام العربي ، وفي حين ان هذا النظام قد استطاع في الماضي ان يحتوي ازماته وصراعاته الداخلية حتى العسكرية منها ، فإنه قد اثبت في تلك الحالة الاخيرة ـ اي الصلح المصري الاسرائيلي ـ حالة عجز وشلل في معالجته تلك الازمة . وهذا العجز المفاجيء ليس بالغريب اذا نظرنا الى بقية عناصر التحدي التي واجهها النظام في الوقت ذاته ، فالدخيل معد اعدادا سياسياً كاملاً للتعامل مع النظام العربي وخصوصاً مصر ، كما ان القوى الضاغطة على النظام وخصوصاً قضايا الفقر والتوزيع ، فضلاً عن قضايا الارهاب السياسي والشمولية ، والشروط والاحوال التي يعمل فيها النظام خصوصاً التبعية للقوى الاجنبية، كلها انتجت اثراً طارداً فعالاً بين مصر والنظام العربي.

٢ ـ الدخيل الخارجي

اننا نهتم في تحليل علاقات النظام الاقليمي بالقوى الخارجية بكل من القوتين العظميين فضلاً عن اسرائيل . وبينما نجد ان الخلافات والشكاوى الاقليمية في مواجهة كل من القوتين العظميين إما غير مباشرة ، وإما تقع ضمن الخلافات والشكاوى التي يحملها العالم الثالث ضد

---

(٩) Muhammed Hasanayn Heikal, *The Cairo Documents: The Inside Story of Nasser and His Relationship with World Leaders, Rebels and Statesmen* (New York: Doubleday, 1973), and Edward E. Azar, «Saudi Arabia's International Behavior: A Quantitative Analysis.» a paper presented at: Symposium on State,Economy and Power in Saudi Arabia, University of Exeter, 4-7 July 1980.

هاتين القوتين مع اختلاف القدر الموجه لكل منها ،نجد ان الخلافات العربية مع اسرائيل تتميز بالعمق والحدة . ومن ثم فإن نجاح اسرائيل في اي لحظة في اختراق النظام الاقليمي دون حل تلك الخلافات الاساسية يؤثر تأثيراً خطيراً على السياسات العربية . واذا اخذنا الآن مصر كنموذج لوصف تلك العلاقات ، نجد ان علاقات مصر مع كل من القوتين العظميين هي علاقات تتسم بالتقلب (الجدول رقم ٣) . بيد ان الظاهرة الملفتة للنظر هي ذلك التغير الاساسي في اتجاه تلك العلاقات . ذلك انه بينما تعرضت العلاقات التعاونية مع السوفيات للانهيار منذ عام ١٩٧٢ ، وان العلاقات الصراعية تتزايد ، نجد ان العلاقات التعاونية مع الولايات المتحدة الامريكية تتزايد وبخاصة منذ عام ١٩٧٤ بينما تتضاءل العلاقات الصراعية في الوقت نفسه .

وتجدر الاشارة ايضاً الى ان العلاقات المصرية ـ الامريكية ارتبطت بنمط جديد من التبعية المصرية الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الامريكية ، فمثلاً نجد ان الواردات المصرية من الولايات المتحدة عام ١٩٧٥ وصلت حوالى مليار دولار (اي حوالى عشر مرات قيمة الواردات عام ١٩٥٢) ، يضاف الى ذلك بطبيعة الحال ان الولايات المتحدة هي مهندس السلام في الشرق الاوسط ، او على الاقل هكذا يدركها اطراف النظام في الوطن العربي . وفي جانب الصراع ، نجد ان عام ١٩٦٧ كان اشد الاعوام صراعاً بين الولايات المتحدة ومصر ، ولكن منذ عام ١٩٧٤ نجد ان حجم تلك الصراعات يقل بشكل ملحوظ ، وبينما يأخذ هذا التطور مجراه ، نجد ان السلوك الصراعي بين مصر والاتحاد السوفياتي يصل الى قمته عام ١٩٧٧ (وهكذا يتوافق التاريخ تماماً مع تفاقم الصراع السياسي ايضاً بين مصر والبلدان العربية) .

اما التفاعلات المصرية ـ الاسرائيلية فإنها تتسم أساساً بالصراع ، ومع ذلك فإن هذه التفاعلات بدأت تتخذ مساراً مختلفاً منذ عام ١٩٧٤ ، وبشكل اوضح منذ عام ١٩٧٥ (وهو عام الاتفاقية الثانية لفض الاشتباك) ، وكما نرى من الجدول رقم (٢) ؛ فإنه بينما يتناقص عدد التفاعلات الصراعية ، يتضاعف حجم التفاعلات التعاونية . وسوف نتناول تعليل ذلك عند دراسة اتجاهات مصر الجاذبة لاسرائيل عند مناقشة مصادر الضغط على النظام العربي . بيد انه تجدر الاشارة بادىء ذي بدء الى طبيعة استراتيجية اسرائيل ـ كدخيل خارجي ـ تجاه مصر ، ذلك ان الاستراتيجية تقوم على **عزل مصر تماماً** عن الاقليم العربي ، والاصرار على مزيد من العزلة بكل ما يحمله ذلك من معاني التفرقة والشقاق القومي . ونحن نرى ان اسرائيل قد نجحت الى حد كبير في خلق بيئة صراعية بين مصر والاقطار العربية الاخرى تقتضي حرصاً وفهماً سياسياً من اجل رأب الصدع . ان كل ما عرضناه حتى الآن ، انما يؤكد لنا صحة الفرضية الاولى ، ومقولتها بأن النظام الاقليمي العربي يشهد تغيراً أساسياً في حجم تفاعلاته السياسية مع مصر وما يترتب على ذلك من آثار جسيمة على امكانات النظام الاندماجية .

٣ ـ القوى الضاغطة ومصادرها

سوف نتناول هنا ثلاثة عوامل اساسية اثرت على حجم التفاعل السياسي داخل النظام العربي : انتشار وتوزيع القوة ؛ التبعية ؛ الصراع حول مضمون الهوية .

أ ـ انتشار وتوزيع القوة

ان انتشار وتوزيع القوى في الوطن العربي يشكلان تحدياً رئيسياً للسياسة الخارجية

المصرية في السنوات الماضية والسنوات المقبلة على السواء . ولعل حركة مصر تجاه الدخيل الاجنبي (اي اسرائيل) وكذلك تجاه الولايات المتحدة يجب ان يتم تقويمها في اطار هذا العنصر . ويبدو انه على الرغم من ان السادات كان قد ادرك تغير عناصر القوة ومكوناتها في الوطن العربي ، الا انه لم يكن على استعداد لقبول حتمية توزيع القوة بين القوة الاقليمية المركزية (اي مصر) والدول الاقليمية الصاعدة (مثل السعودية) ، ومن جانب آخر فإن الدول الجديدة والتي اكتسبت العناصر الجديدة للقوة (كالسعودية) لم تكن على استعداد للسماح للدولة الاقليمية المركزية تقليدياً (اي مصر) بأن تلعب دوراً « أكبر من امكانياتها المتاحة » ، وهكذا فإننا نعتقد ان ذلك قد دفع بالدولة المركزية تقليدياً الى ان تلعب دوراً جاذباً تجاه الدولة الدخيلة (اي اسرائيل) على حساب زميلاتها في النظام الاقليمي العربي .

ب ـ التبعية

إن تبعية معظم دول الاقليم اقتصادياً وعسكرياً لدول اجنبية خصوصاً تبعة مصر للدول الغربية ومنها الولايات المتحدة ، قد فتحت الطريق امام بدائل خارج الاقليم لحل المشكلات المستعصية في دولة مثل مصر على سبيل المثال. وفوق ذلك فقد تضافرت التحولات الداخلية في مصر مع ظاهرة التبعية ودفعت بصانع القرار السياسي الى البحث خارج الاقليم عن بدائل ممكنة . ان ادراك السادات شخصياً بامكانية وجود مثل ذلك البديل قد دفعه الى اتخاذ مبادرة التحالف مع الدخيل على حساب دول الاقليم ، الا نذكر مبادرته بالحديث عن مشروع كارتر والذي يمد مصر بحوالى ١٦ مليار دولار ؟!!! ، وبالنظر الى الجدول رقم ٢ نجد ان التفاعلات بين العرب ومصر قد انهارت منذ عام ١٩٧٧ في جوانب وميادين العلاقات الدولية كافة : سياسياً ، اقتصادياً ، وعسكرياً . ومن جانب آخر ، فإن الاقطار العربية وخصوصاً النفطية منها احتفظت بالعمالة المصرية على حالها املاً في ان يكون هذا النشاط التبادلي عنصراً مهماً في جذب مصر مرة اخرى الى حضن الامة العربية . بيد ان ذلك لم يحدث لأن الدخيل كان قد عقد العزم على خلق شقاق حقيقي بين مصر والاقطار العربية وذلك خلال سلسلة من الالتزامات الدولية والتفاعلات الثنائية التي يصعب على مصر الخروج منها .

ج ـ الصراع حول مضمون الهوية

ربما يكون من المفيد هنا أن نذكر ان الجدل حول مضمون الهوية العربية قد بدأ في التصاعد عقب هزيمة مصر عام ١٩٦٧ ؛ فمن جانب ، فقد كثير من القطاعات العربية الثقة في امكانيات تلك الايديولوجية لتحقيق الطموحات العربية ، وهكذا بدت فكرة القومية العربية ـ وخصوصاً بعد تغير توازن القوى الاقليمي ، وارهاق الزعيم جمال عبد الناصر من القوة الصاعدة للبلاد العربية المحافظة مثل السعودية ـ وكأنها فكرة هلامية amorphous وغامضة خصوصاً في اذهان الجيل العربي الجديد الذي استيقظ على هزيمة جيش مصر الذي كان ينظر اليه على أنه جيش طلائعي لتحقيق الوحدة العربية .

إن شحوب فكرة القومية العربية كأساس للهوية والانتماء العربي ، مضافاً اليها عجز مصر عن استعادة دورها في قيادة التيار الوحدوي في الوطن العربي ، كل هذا دفع بالقوة الصاعدة في الوطن العربي (اي السعودية) الى المبادرة بأيديولوجية جديدة تحل محل القومية العربية كهوية

للوطن العربي ، وهذه هي « الاسلامية » او الانتماء الاسلامي[١٠] . وإن الانتماء الاسلامي كعقيدة سياسية تتبناها السعودية يمكن أن تمد المملكة بقوى جماعية تساعدها على التصدي للقوى الضاغطة في السياسة العربية . فالسعودية ـ من خلال استخدام تلك الدعوة ـ يمكنها تحريك الجماهير الاسلامية وتعبئتها من أجل تحدي اسرائيل . والمملكة السعودية تعي تماماً أنها لا تملك المفتاح الذي يمكن ان يفتح ابواب حل الصراع ، ولكنها تدرك انها تملك بتلك العقيدة القدرة على **تنبيه** الغرب من اجل المساهمة في حل الصراع . ان هذا الادراك لهذا الدور يستند الى حقيقتين سياسيتين :

ـ ان صداقتهم الحميمة للولايات المتحدة الامريكية تجعلهم يشعرون بالثقة في امكانية دفع الولايات المتحدة الى تقديم بدائل عملية من اجل التوصل الى حل لمشكلة الشرق الاوسط .

ـ ان دورهم في الحد من النفوذ السوفياتي في الوطن العربي ، كما حدث في مصر عام ١٩٧٢ ، والصومال عام ١٩٧٧ يجعل منهم وزناً لا يستهان به في الدوائر الغربية ، تلك الدوائر التي تعد اساسية في حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

يضاف الى كل ذلك ، أن تحدي التخلف في الوطن العربي والعالم الاسلامي يمكن مواجهته جزئياً من خلال المساعدات المالية ، ان كل ما يجب ان تفعله تلك الدول من اجل التمتع بالمساعدات والتأييد السعودي هو أن تنسق سياساتها مع سياسات المملكة وادراكها . في الوقت نفسه ، قامت السعودية ، بلدان الخليج ، ليبيا والعراق بفتح ابوابها لاستقبال الايدي العاملة العربية والاسلامية من الدول الفقيرة. ولقد نتج عن ذلك شعور لدى تلك الدول الاخيرة بما يمكن أن تجلبه لهم قضية الانتماء الاسلامي ـ كبديل للقومية العربية ـ وقيادة المملكة لهذا التيار . ولقد نما اتجاه قوي في السنوات الاخيرة يدعو الى ان يسبق الانتماء الاسلامي كافة الانتماءات السياسية الاخرى في الوطن العربي ان هذاالانتماء العقيدي الجديد لم يعمل بالصورة المتوقعة ، ويمكن الحديث عن العديد من الاسباب ، بيد اننا سنقتصر على اسباب اربعة فقط :

ـ فشل العقيدة او الانتماء الاسلامي في خلق اتجاه سياسي يلبي حاجات مختلف الجماعات والافراد ويستجيب لطموحاتهم ومطالبهم الفكرية ، بل إن هذا الانتماء العقيدي الجديد قد ادى الى مزيد من الاغتراب بين بعض بلدان المنطقة لفشله في الاستجابة للتحديات التي تفرضها القوى الضاغطة على كل بلد (مثال ذلك ، سورية ، الصومال ، اليمن بشقيه) .

ـ فوق ذلك ، فإن الجماعات الدينية والعرقية المختلفة ، وكذلك الاقليات غير الاسلامية لم تستطع قبول سيطرة عقيدة ما على انتماءاتهم العقيدية والسياسية كافة . ولعله من الواضح ان بعداً مهماً من ابعاد الصراع في لبنان هو ظهور « الاسلام السياسي » ، والذي تدعمه السعودية وغيرها من الدول الاسلامية الغنية . والذي ادى بدوره الى نمو « المسيحية السياسية » ، وغيرها من العقائد ...

---

(١٠) اود أن اشكر الزميل د. محمد البرعي الاستاذ بجامعة الظهران بالسعودية ، على التمييز الذي رأى اهمية الاشارة اليه في الهامش بين ما نقصده هنا بالاسلامية (Islamism) وبين الاسلامية كنظام ديني عقيدي . فالاسلامية المقصودة هنا هي استخدام الاسلام كمحرك ودافع سياسي من اجل الوصول الى غايات سياسية ، ولكن ذلك لا يتناول بالضرورة الاسلام ديناً ونظام حياة والذي يؤمن به ويدافع عنه اهل التقوى واتباع الاسلام .

ـ نتج عن كل ذلك ، ان العقائد والانتماءات الشعوبية والاقليمية الضيقة بدأت تظهر على السطح ، وتجد مؤيدين لها في كثير من الاقطار العربية ، وهذه ظاهرة ملموسة في شمال افريقيا ، في العراق ، في السودان ، في مصر كذلك ـ وربما للمرة الاولى بمثل تلك الحدة ـ . فقد غدا البحث عن انتماء جماعي وقومي او وطني في مجتمع مثل مصر ، قضية اساسية في الحياة السياسية والثقافية . فلقد نظر المصريون ـ امبريقياً ـ الى تفاعلاتهم الثقافية ـ على المستوى الحكومي ـ مع اشقائهم العرب ووجدوا انها محدودة للغاية (انظر جدول رقم ٢) . ولقد اثار عدم الرضا عن السلوك العربي في مصر في سنوات ما بعد ١٩٧٣ شعوراً بالانحطاط الخلقي مما ساعد بالتالي على انتشار ظواهر جديدة في مصر مثل « المصرية » او « الفرعونية » ، والتي يجب فهمها على انها رد سياسي على تزايد الدور والنفوذ للدول النفطية الجديدة في السياسة المصرية والعربية .

وبالنسبة للمحللين السياسيين ، فإن رد فعل مصر لتلك التحولات الاقليمية لم يكن متوقعاً ، كيف تتخلى مصر عن دورها الجاذب للنظام العربي ، لكي تقوم بدور جاذب نحو اسرائيل ودور طارد نحو الاقطار العربية ؟ بيد ان الاجابة ، وإن لم تكن مقبولة قومياً ، فهي ممكنة سياسياً . ذلك ان الصراع في النظام العربي غدا صراعاً حول الادوار وكيفية التأثير على التطور السياسي في المنطقة ، ولقد ادرك السادات ان سبيله الى اعادة الحياة الى الدور المصري في المنطقة يمكن أن يتحقق من خلال اسرائيل والولايات المتحدة ، ولقد فاته تماماً ان الدور السياسي لا يمكن أن ينفصل عن الانتماء الفكري والتطور الاجتماعي في كل من الوطن العربي من جانب ، ومصر من جانب آخر .

يضاف الى تلك الاسباب سبب آخر مهم ، ذلك هو الثورة الايرانية ، وبصرف النظر عما تطورت اليه الثورة ، فإن فكرة قيام ثورة على اساس اسلامي قد اثار القلق والخوف في نفوس القوى الخليجية المحافظة . ذلك ان الاسلام، والذي ينظر اليه كقوة استقطاب واداة اقناع سلمية للجماهير ، تطور الى قوة تقود الجماهير قيادة سياسية من اجل التغيير الاجتماعي . ان هذا الانتماء العقيدي الجديد لم يؤد فقط الى انقسام الوطن العربي الى نظامين فرعيين احدهما ضعيف والآخر معزول،فضلاً عن تجمعات ومحاور اخرى مقسمة بناء على ابعاد سياسية متباينة ، ولكنه ادى كذلك الى خلق دخيل خارجي جديد يشكل خطراً حقيقياً على قدرة النظام العربي الاندماجية ، وهذا الدخيل هو ايران .

د ـ فشل النظام الثلاثي في الاستمرار في السياسة العربية

بالنظر الى الجدول رقم (٣) نلاحظ ان التفاعلات السياسية التعاونية بين مصر واسرائيل قد زادت بشكل ملحوظ وبصورة خاصة منذ عام ١٩٧٦ . ومن جانب آخر فإن كثافة التفاعلات الصراعية بين مصر واسرائيل، وبين اسرائيل ومصر قد انخفضت من ٦٩٦٤ ، ٦٢٤٩ في عام ١٩٧٣ الى ٤٢٧ ، ٤٩٧ على التوالي ، يضاف الى ذلك كما لاحظنا من قبل تزايد حجم التفاعلات التعاونية بين مصر والولايات المتحدة (٤٦٩ ، ٦٦٨ عام ١٩٧٧ على التوالي) ، كما انخفضت التفاعلات الصراعية بين مصر والولايات المتحدة من ٤٠٣ ، ١٨٧ عام ١٩٧٣ على التوالي الى ٨٢ ، ٢٢ عام ١٩٧٧ على التوالي ايضاً .

ان ذلك ربما يدفعنا الى القول من وجهة نظر التحليل السياسي للعلاقات الدولية ان نظاماً

ثلاثياً في طور التكوين يضم الولايات المتحدة الامريكية ، ومصر ، واسرائيل . بيد ان الظروف الموضوعية والاقليمية ايضاً تجعلنا نحذر من هذه النظرة ، فإن اسرائيل ومصر كلتيهما تابع وضعيف سياسياً واقتصادياً بالنظر الى الولايات المتحدة ، وبالنظر الى الاقليم العربي في اجماله . يضاف الى ذلك ان كل واحد منهما ـ على حدة ـ يسعى الى تنمية نفسه ومجتمعه ، وان مصالحهما هي بالاساس متعارضة وليست ـ كما رأى السادات من قبل ـ متكاملة ، كما أن مثل هذا النظام الثلاثي المتصور سوف يكون اكثر اغتراباً من توقعات اطرافه ، من ثم فإننا نرى ان تطور العلاقات بين مصر ، وبين الدخيل (اي اسرائيل) وبين القوة العظمى (الولايات المتحدة) لا يمكن ان يصل موضوعياً أو سياسياً الى حد تشكيل نظام منفصل يستطيع ان يعيش ويمارس وظائفه كنظام .

ولكي تكون تلك النتيجة اكثر وضوحاً ، دعنا نناقش مرة اخرى احد أبعاد تلك العلاقات الثلاثية . فإن اي احتمال لانشاء هذا النظام الفرعي الثلاثي انما يقوم على فرضية انه سيكون نظام تبادل . واذا اردنا أن نستعير من الاستاذ بولدنج (Kenneth Boulding) تمييزه بين ثلاثة انظمة تحكم العلاقات بين الدول مهما كانت طبيعتها لأمكننا أن نفهم بصورة اكثر **لماذا لا يمكن أن ينشأ نظام فرعي ثلاثي بين مصر،اسرائيل والولايات المتحدة** . فالاستاذ بولدنج يميز بين ثلاثة انظمة : نظام التهديد ، ونظام التبادل ، ونظام الاندماج[١١] .

وما حدث بين مصر واسرائيل منذ بدء خطوات حل الصراع سلمياً وتوقيع اتفاقية صلح في آذار / مارس ١٩٧٩ ما هو الا محاولة **لاحتواء نظام التهديد** بين الدولتين ، **اما نظام الاندماج بين هاتين الدولتين فلا يمكن تصور وقوعه** حتى في اكثر حالات الاحلام السياسية تفاؤلاً ، وذلك لاسباب لا حصر لها ، ومن اهمها ان المطالب والآلام المصرية تجاه اسرائيل لم تنته ، الاختلافات الفكرية والثقافية تفصل بينهما ـ في رأيي ـ فصلاً نهائياً ، واهم من ذلك ان القضية الفلسطينية لم تحل ، وان الدولة الفلسطينية لم تنشأ بعد ، يضاف الى ذلك الصراع الاساسي حول كل من الهوية القومية ، والصراع حول الدور السياسي في المنطقة . لا يبقى اذن بين الدولتين **سوى نظام التبادل** .

بيد ان نظام التبادل نفسه بين الدولتين من الصعب تصور وقوعه وذلك للاسباب التي ذكرناها من قبل والتي تتعلق بفقر اقتصاد الدولتين وتبعيتهما للخارج ، وبالذات اسرائيل التي لا تستطيع الاستمرار كدولة بالفعل دون المساعدات الحكومية الامريكية ، وتبرعات الجماعات اليهودية والمنظمات الصهيونية الامريكية والاوروبية . ومن الامور الملفتة للنظر هنا أن العلاقات المصرية مع كل من اسرائيل والولايات المتحدة تسير جنباً الى جنب والى حد كبير . واهمية ذلك تعود الى اعتقادنا بأن السادات كان يعتبر اسرائيل محطة الوصول الى الولايات المتحدة الامريكية .

والسؤال الآن ، هل تعتبر الولايات المتحدة على استعداد لخلق هذا النظام الفرعي الثلاثي الضعيف في الاقليم العربي؟ في رأينا ، ان الولايات المتحدة لن تجازف بمصالحها مع البلدان

---

(١١) Kenneth E. Boulding, «Towards a Pure Theory of Threat System,» *American Economic Review Papers and Proceedings*, vol. 53, no. 2 (May 1963), pp. 424-434.

العربية الاخرى في سبيل وضع مصر واسرائيل في نظام فرعي ضعيف ، وان كانت الولايات المتحدة قد حاولت منذ عام ١٩٧٤ ان تفعل ذلك . فالمصالح الامريكية مع البلدان العربية النفطية كالسعودية وبلدان الخليج والبلدان العربية ذات الاهمية الاستراتيجية اهم بكثير ـ في ظل التوازن الدولي الحالي ـ من المصالح اليهودية الامريكية مع اسرائيل . وبديهي اذن ، ان تسعى الولايات المتحدة ـ على العكس من سعيها في السنوات الثماني الماضية ـ الى المساهمة في مواجهة قوى الضغط على الوطن العربي بما فيه مصر حتى تكتسب علاقاتها العربية ابعاداً استراتيجية بالاضافة الى بُعد الموارد .

ثامناً : اشكالية الحل

ترتبط مناقشة اشكالية الحل بالفرضية الثانية التي أثرناها من قبل ، والتي تستند الى مقولة ان التحدي الذي يواجهنا هو تحدٍ فكري أساساً . ذلك أن الدعوة الى العودة الى احياء القومية العربية قد شابها عدة مشكلات ومن هنا أثارت العديد من الشكوك والقلق .

١ ـ فالقومية العربية ـ كما تظهر الآن ـ تختلف عما حاول الاولون صوغ مضمونها سواء في العشرينات او الخمسينات من هذا القرن وخصوصاً المثقفون السوريون واللبنانيون ، والزعيم عبد الناصر نفسه . لقد كانت قوة **علمانية تقدمية** تدعو الى **التغيير الاجتماعي** و **العدالة الانسانية** ، وتدعو الى **المشاركة لا الى المنافسة** بين الاقطار العربية . اما اليوم فلقد تحولت الى قوة تثير الانتماءات الضيقة لكل بلد على حدة اكثر من الانتماء الى الاقليم ككل . ان هذا الاتجاه لا يساعد على تخطي التنوع والاستفادة من التعدد من اجل التكامل، وانما يساعد على بلورة صراعات لا تحمد عقباها على المستوى الديني ، ولا العرقي ، ولا الايديولوجي او على هذه المستويات مجتمعة .

٢ ـ ان احدى معالم العجز في الدعوات الفكرية المعاصرة في الوطن العربي هي عدم القدرة على الربط بين قضايا التنمية والديمقراطية وبين الدعوة الاندماجية العربية . فالدعوة القومية ـ بكل اسف ـ قد ارتبطت بأنظمة سياسية او مؤسسات اجتماعية وسياسية ارهابية وغير ديمقراطية ، واصبح الجدل حاداً بين الرغبة في تحرير الانسان سياسياً ، والقدرة على تحريره اقتصادياً . وهذا الجدل وان لم يكن جديداً في الفكر الانساني ، الا انه شديد الحساسية والاهمية في الوطن العربي بسبب تعدد الاقليات على الابعاد السياسية والعرقية والدينية كافة .... لقد نتج عن ذلك العودة الى مفهوم « الحاكم المستبد العادل » ، وهو مفهوم لا نجد تأييداً نظرياً او تطبيقيا له ، تاريخياً او في الخبرة السياسية المعاصرة . ومما يثير الجدل كذلك ان العقيدة والانتماء الاسلامي لم تستطع ان تستجيب ايضاً لتحدي او مطلب التنمية ، ومن ثم اثيرت اسئلة عديدة تتعلق بقدرة اي نظام فكري عربي اقليمي على خلق روح قومية عامة تقوم على التعاون الاقليمي من اجل مواجهة قضية التنمية .

٣ ـ ان العجز عن صوغ **استراتيجية اقليمية للامن القومي العربي** ، قد دفع الى ان يحول كل قطر عربي نظره الى مصالحه الذاتية ـ بل وقصيرة الاجل ـ ولم تستطع هذه البلدان معاً صوغ سياسة امن عامة او خلق مفهوم عام للامن الاقليمي . ونتج عن ذلك مجموعة جديدة من

المحاور ـ الناجمة عن المخاوف ـ فمثلاً ان اقطار الخليج تشكل مجلس التعاون الخليجي ، ومصر تذهب في طريق ذاتي لحل قضية امنها المحدود ، واليمنان يحاولان انشاء دولة وحدوية بعيداً عن كل ذلك ، وليبيا تسعى مع الجزائر وتونس لتنسيق سياستها في وجه التهديدات الخارجية وخصوصاً الامريكية .... الخ .

ان استراتيجية الامن القومي العربي الغائبة ، يجب ان لا تنفصل عن قضية الديمقراطية ، وعن قضية العلمانية ، وهذه تحديات فكرية تواجه العقل العربي في محاولته صوغ حياة عربية وتفاعلات اقليمية جديدة في مطلع القرن الواحد والعشرين .

ونحن نتصور ان **المقومات الآتية** تعد أساسية عند النظر او التفكير في اشكالية حل التناقضات من اجل خلق نظام اندماجي عربي .

ـ **عودة مصر** الى لعب دور اساسي في قيادة الاقليم العربي ، القضية ليست هنا : كيف تعود مصر ؟ لان المطلوب في الواقع ليس مصالحة او تصالح ، وانما القضية كيف يمكن صوغ الدور المصري بصورة تستجيب لتغير الشروط الموضوعية في الاقليم . فالخلاف المصري ـ العربي ثبت أنه خلاف سياسي ، وذلك لأن اشكال التفاعلات غير السياسية وغير الرسمية كافة استمرت على ما هي عليه ، فحركة تنقل العمال ورؤوس الاموال بين مصر والوطن العربي لم تتوقف ، وفي الواقع أنها لم تقل عما كانت عليه من قبل ، كما ان اتجاهات المصريين نحو اشقائهم العرب لم يحدث فيها تغير جوهري يدعو الى القلق . فمثلاً اثبتت الدراسة التي قمنا بها عام ١٩٨٠ في جامعة القاهرة ان ٧٩ بالمائة من العينة ذكروا أنهم ينتمون الى العروبة ، وعندما سألنا عن امكانات تحقيق الوحدة العربية ، أجاب ٦٣ بالمائة بأنها ممكنة[١٢] . القضية اذن هي قضية توزيع ادوار من جانب ، وقضية تنسيق عربي اقليمي متكامل ، من اجل خلق مناخ يزيد من امكانات وقوى الجذب في المنطقة من جانب آخر .

ـ وضع **استراتيجية عربية لانشاء دولة فلسطين المستقلة** : إنه لمن الامور بالغة الغموض ان تكون قضية انشاء دولة فلسطينية هي مسؤولية فلسطينية برغم الصعوبات الحادة التي يواجهها الفلسطينيون تحت الاحتلال وكذلك في الاقطار العربية المضيفة ، بعبارة اخرى فإننا نرى ان مسؤولية انشاء دولة فلسطين المستقلة **هي مسؤولية عربية اولاً** ثم مسؤولية فلسطينية ثانياً ، لأن عدم انشاء دولة فلسطينية او تأجيل انشائها لا يضر بالمصالح الفلسطينية فقط ولكنه كذلك يستهلك القدرات والامكانات العربية في مواجهة طويلة الاجل (مع اسرائيل) . وبصرف النظر عن مضمون استراتيجية العرب لانشاء دولة فلسطين ، فإنه لا بد من وجود اجماع قومي حول تلك الاستراتيجية . ومن المحتمل ، تصور ان مثل هذا الاجماع ـ إن تحقق ـ سيكون خطوة اولية لتحقيق اجماع قومي في القضايا القومية الاخرى كقضيتي العلمانية والديمقراطية .

---

(١٢) انظر من اجل التفاصيل :

E. Azar and A. Almashat, «Contradictions and Skepticism: How Egyptian Students View the Peace Process,» *International Interactions*, vol. 7, no. 4 (1981), pp. 379-397.

وكذلك الدراسة التي قام بها د. سعد الدين ابراهيم والتي وجد فيها ان ٨٠ بالمائة من السكان البالغين (ومنهم مصريون) قالوا عن انفسهم انهم عرب ينتمون الى امة عربية واحدة : سعد الدين ابراهيم ، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسالة الوحدة : دراسة ميدانية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) .

ـ تعميق التفاعلات غير الحكومية بين الجماهير العربية ، إنه من الامور المحيرة ان يكون هناك انسياب بين الاقطار العربية حول الايدي العاملة والتحويلات النقدية ، والانتاج الفكري والنشاط الثقافي وغير ذلك من مظاهر التعاون غير الحكومي ، ولا يوجد ما يناسب كل ذلك من تنظيمات غير حكومية تستطيع تعميق تلك التفاعلات سياسياً واجتماعياً . ان غالبية المؤسسات القومية تتسم بالصفة الحكومية ، فأين دور الشعب العربي في صوغ تفاعلاته مستقلاً عن حكوماته ؟ هل توجد جمعيات علمية قومية غير حكومية ؟ هل هناك تنظيمات فكرية قومية غير حكومية ؟ هل هناك تنظيمات سياسية كاحزاب وجماعات ضغط قومية غير حكومية ؟ اين دور المثقف العربي الجوّال الذي يذهب بنفسه من بلد عربي الى آخر ؟ ومن جامعة ومعهد علمي الى آخر يدعو فيه الى مزيد من الفهم العربي المتبادل ؟ ان هذه بعض المظاهر التي لا غنى عنها في المرحلة الجديدة .

ولكي لا يكون هناك اي مستوى من مستويات التبسيط يجب ان ننبه الى ان تلك التفاعلات وتنظيمها سياسياً او بنائياً انما يرتبط بقضية اعم واشمل وهي **قضية الحرية في الوطن العربي** ، انها تحدٍ حاسم يواجهنا جميعاً ، والمثقفين العرب خصوصاً . ان دورنا يجب ان يكون الدفاع عن حرية المواطن والمواطنة العربية والدفاع عن الرأي والتعبير عن النفس في حرية واستقلال . ان انشاء جمعية عربية لحقوق الانسان قد تكون خطوة على الطريق .

ـ ان إعادة توزيع الادوار بالصورة المناسبة انما يجب ان يتم بناء على الوعي القومي **بالامن العربي** ، ولعله من المخجل حقاً ان لا تملك الحكومات العربية استراتيجية واضحة للامن القومي العربي ، وان كل ما تفعله هو مجرد استجابات فورية جزئية قصيرة الاجل لمصادر التهديد الخارجية ، ولكن لا يوجد بُعد نظر كاف باختلاف المواقف واختلاف الاعداء والتحديات .

بيد ان كل تلك العناصر تقتضي بادىء ذي بدء فتح ابواب الحوار العربي بين المثقفين والسياسيين للنقاش والجدل دون خجل او خوف ، حيث ان الفهم لا يأتي الا بالحوار ، والاستراتيجية لا يتم رسمها في الخيال ، وانما يجب ان تبنى على اساس وضوح الرؤية وتحديد قضايا المصير القومي □

شكل رقم (٤ ـ أ)

التفاعلات التعاونية بين مصر والوطن العربي

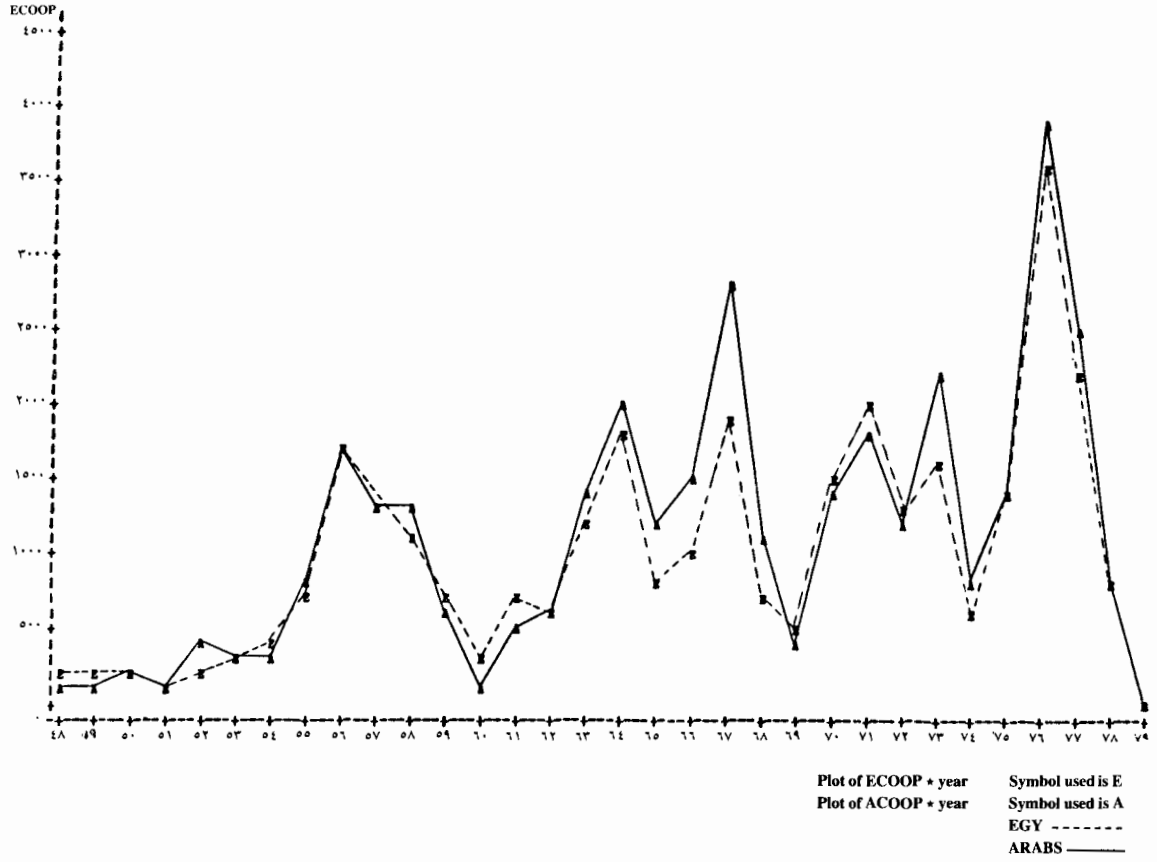

شكل رقم (٤ ـ ب)

التفاعلات الصراعية بين مصر والوطن العربي

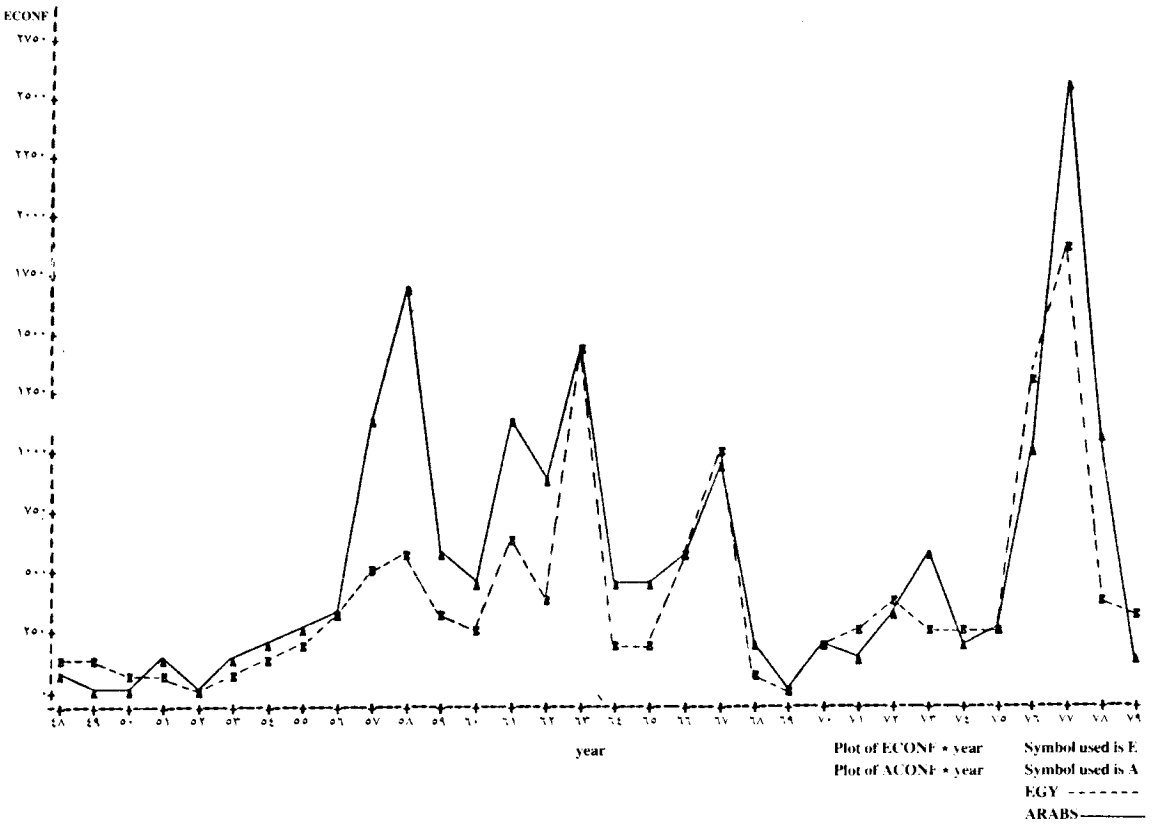

شكل رقم (٥ ـ أ)

التفاعلات التعاونية بين مصر والمملكة العربية السعودية

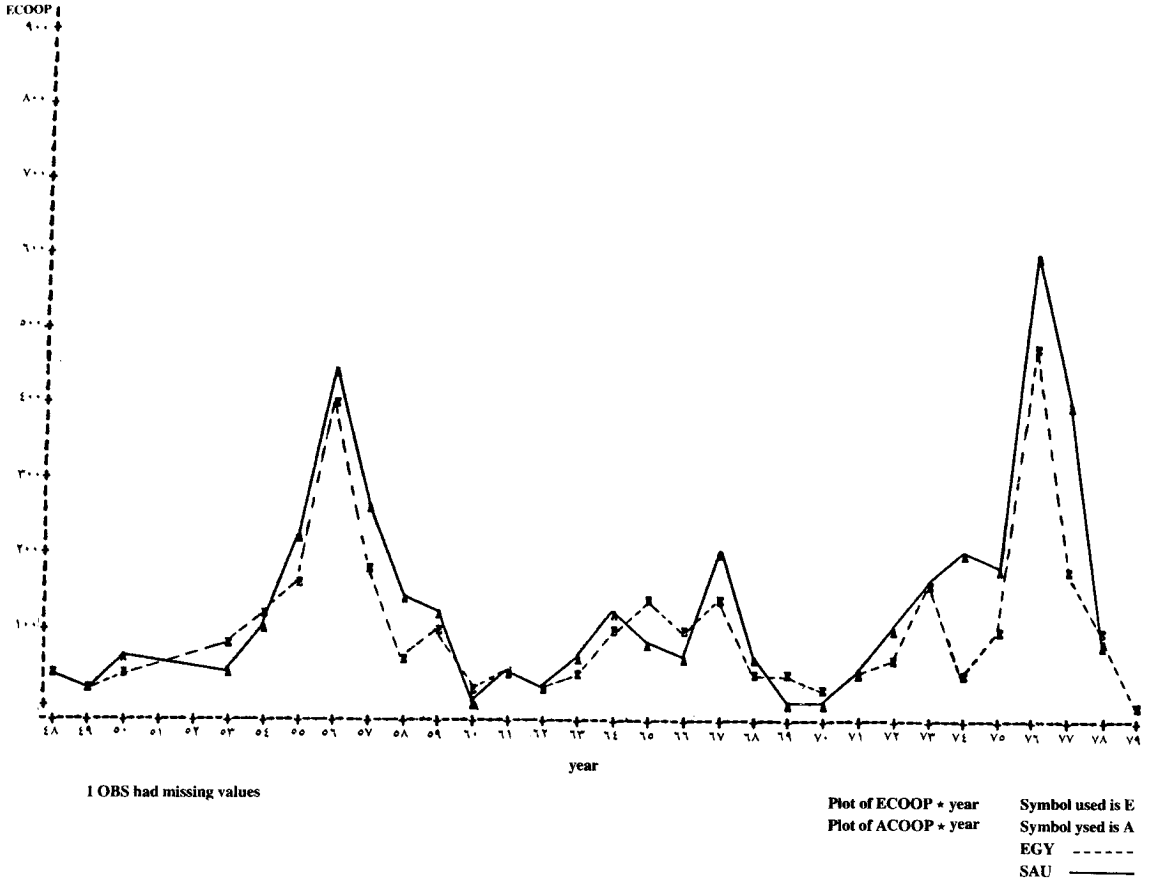

شكل رقم (٥ ـ ب)

التفاعلات الصراعية بين مصر والمملكة العربية السعودية

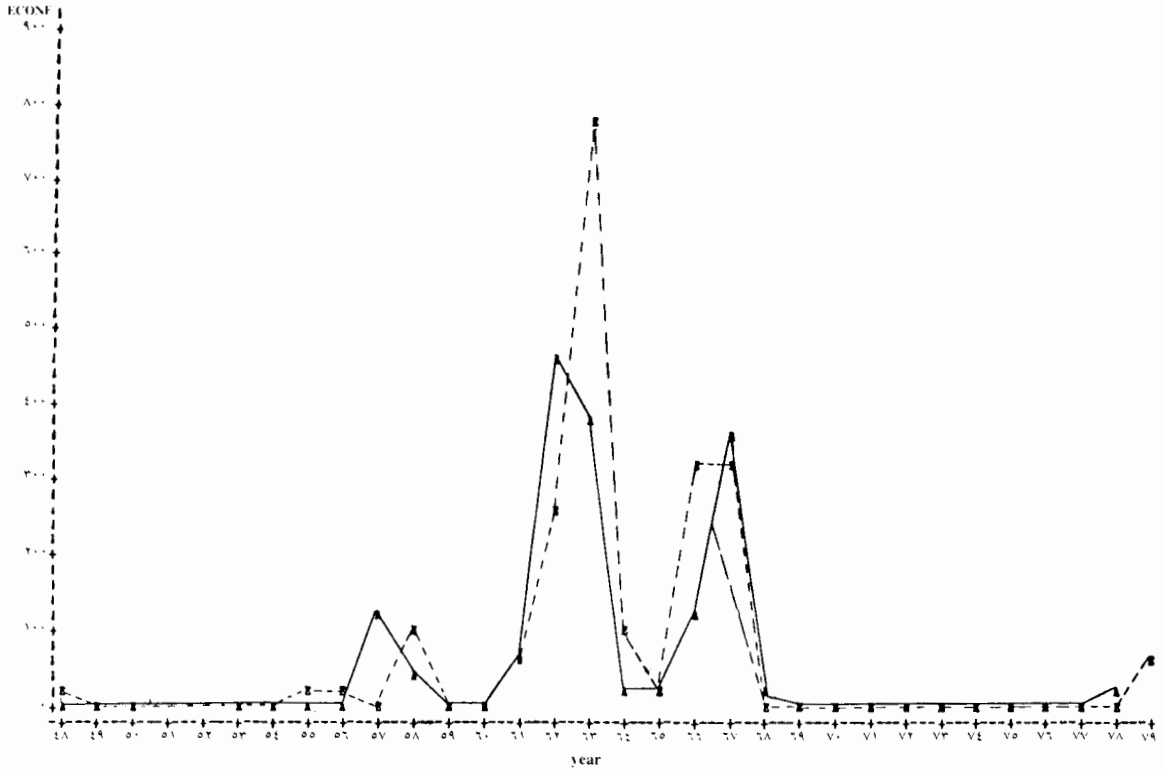

شكل رقم (٦ - أ)

التفاعلات التعاونية بين مصر واسرائيل

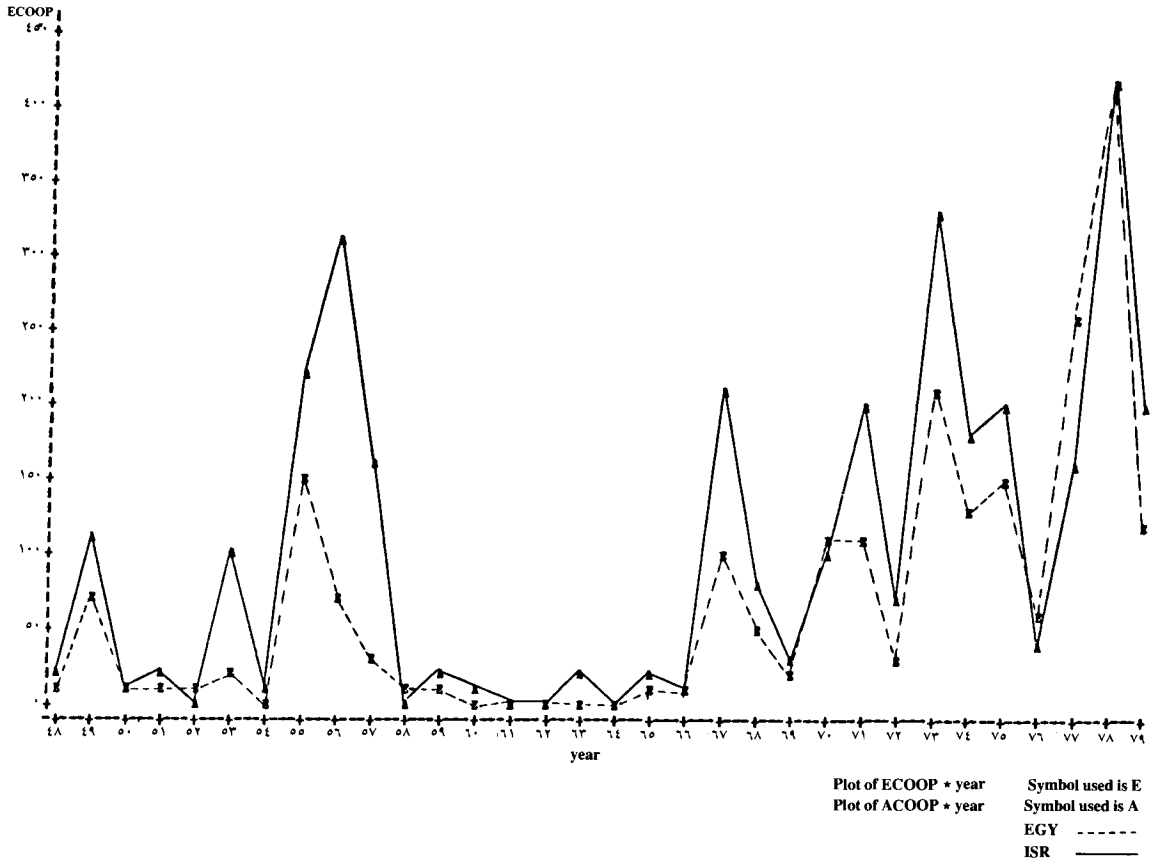

شكل رقم (٦ - ب)

التفاعلات الصراعية بين مصر و اسرائيل

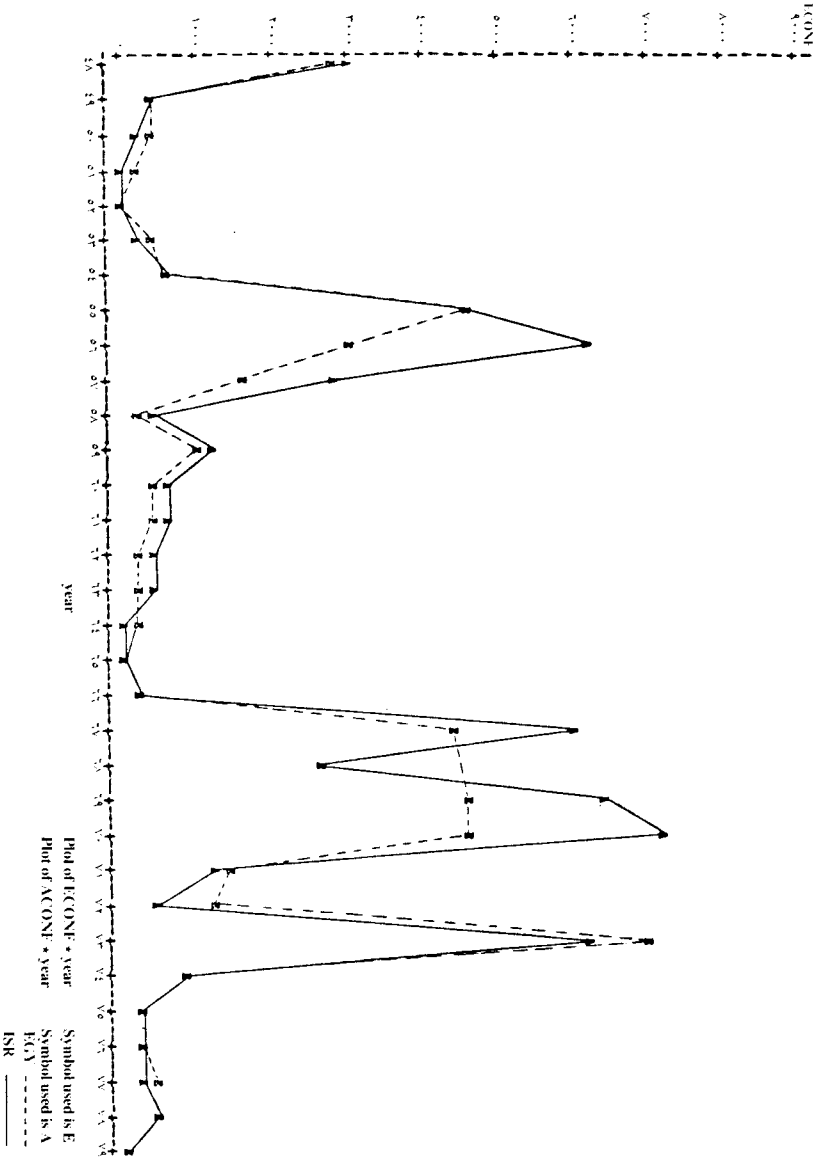

شكل رقم (٧ ـ أ)

التفاعلات التعاونية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية

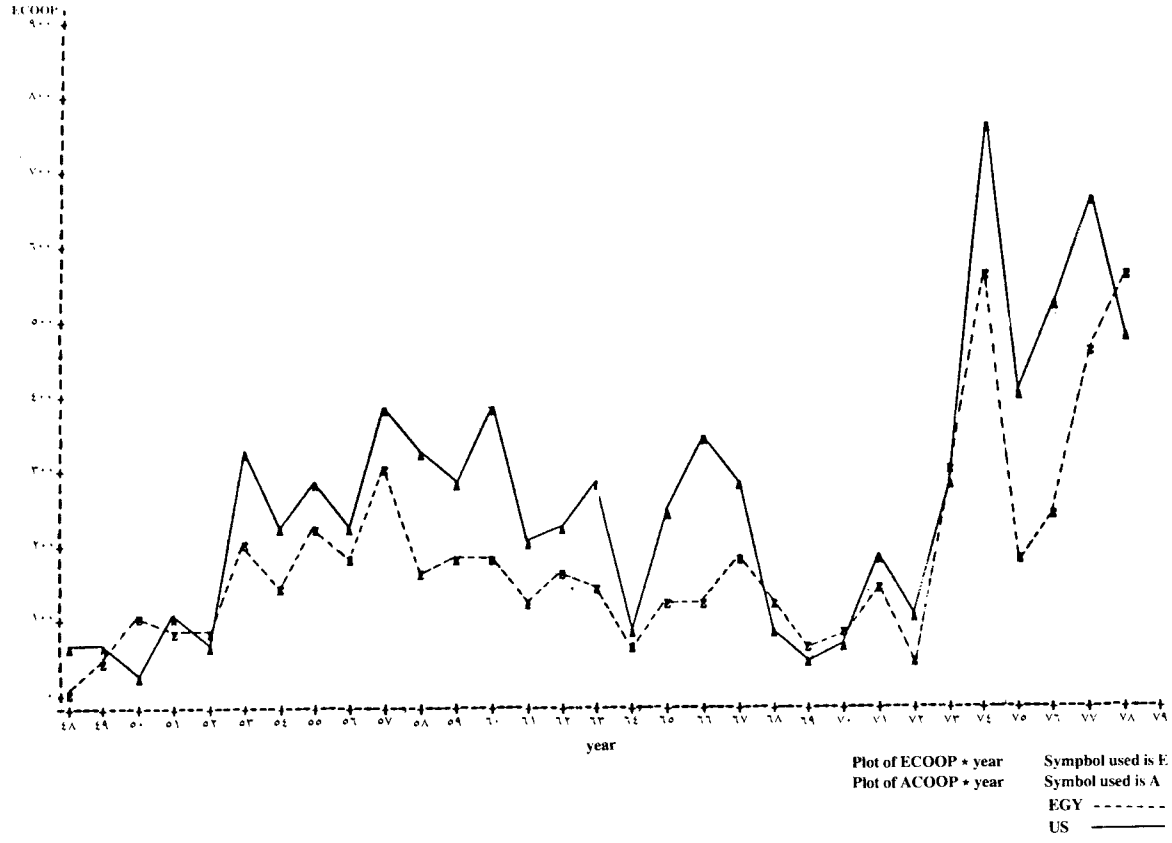

شكل رقم (٧ ـ ب)

التفاعلات الصراعية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية

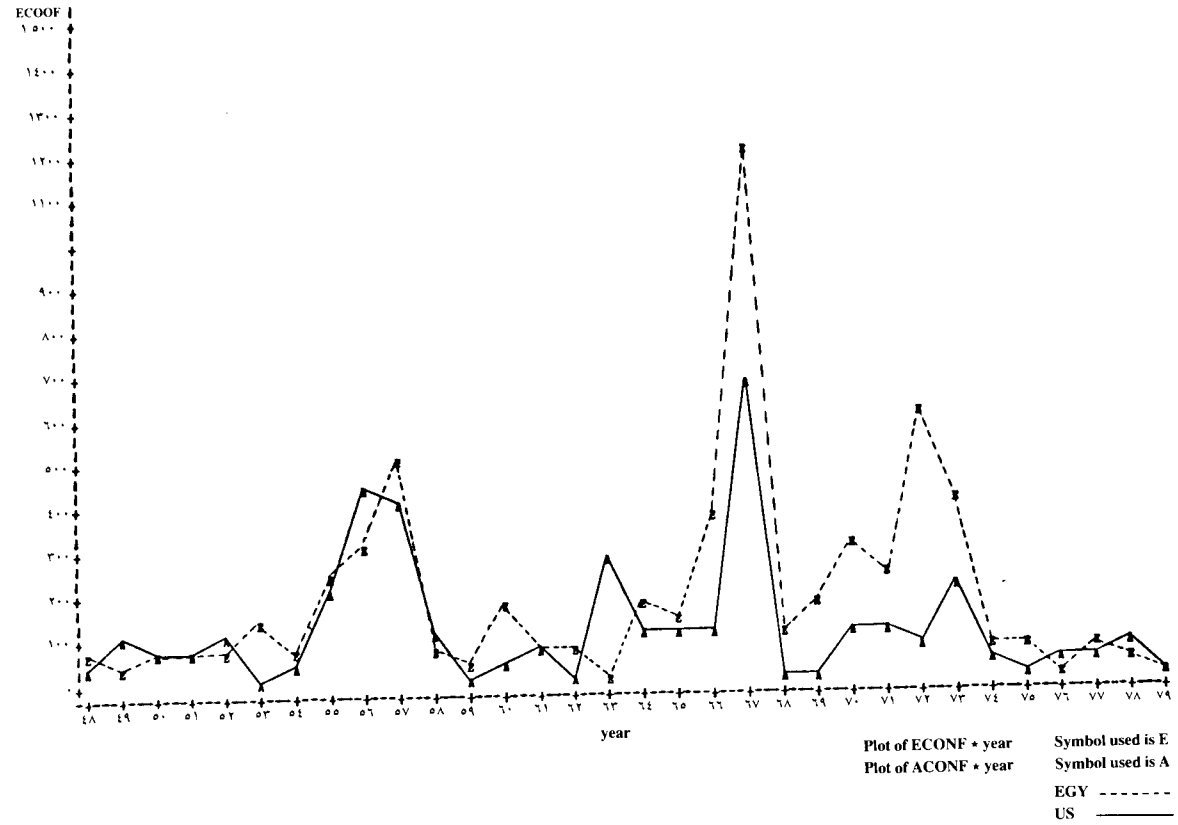

شكل رقم (٨ ـ أ)

التفاعلات التعاونية بين مصر والاتحاد السوفياتي

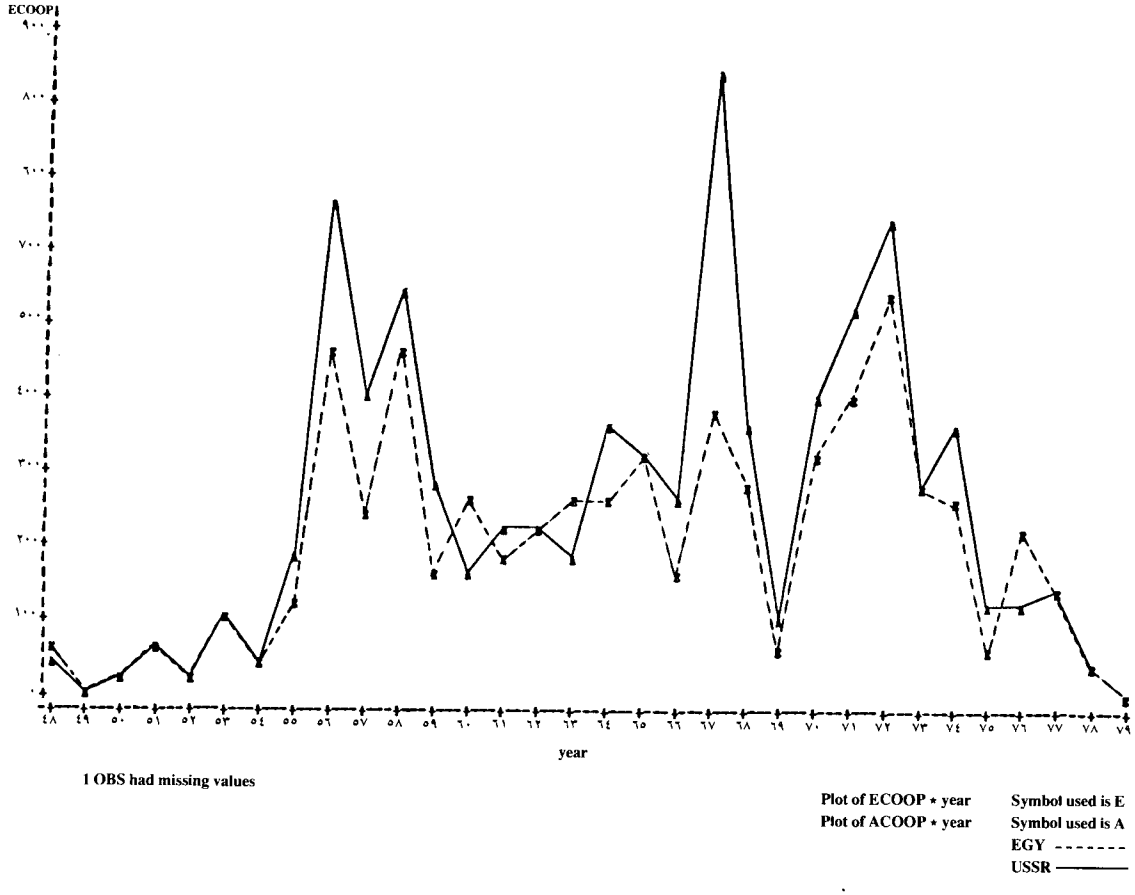

شكل رقم (٨ ـ ب)

التفاعلات الصراعية بين مصر والاتحاد السوفياتي

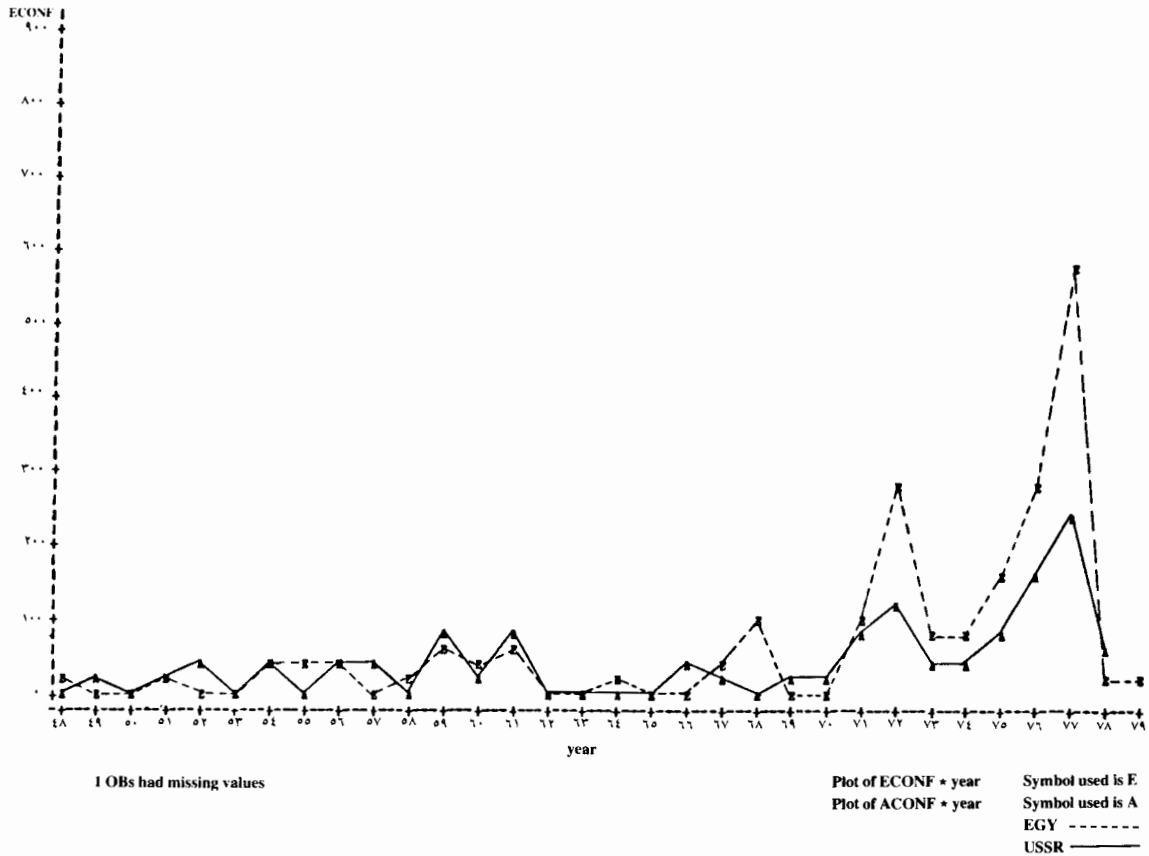

التضامن الاسلامي في عالم متغير

د. عبدالملك عودة

استاذ العلوم السياسية ـ كلية التجارة والاقتصاد ـ جامعة صنعاء .

مقدمـــــة

شغلت قضية وحدة العالم الاسلامي فكر الدعاة والقيادات في الدول والحركات الاسلامية ونشاطهم في المائة سنة الاخيرة . ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت دعوة الجامعة الاسلامية ، وكان اكثر التيارات تحرراً وتنوراً هو مدرسة جمال الدين الافغـاني ، واستمرت بقايا الدعوة فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى بعدما الغت تركيا الخلافـة عام ١٩٢٤ .

وعقب الحرب العالمية الثانية كانت دعوة الكتلة الاسلامية ، وكان في مقدمة تياراتها دعوة حكومة باكستان عام ١٩٥٢ ، وعلى المستوى الحكومي تأسس المؤتمر الاسلامي (القاهرة) ، وعلى المستوى غير الحكومي تأسس مؤتمر العالم الاسلامي (باكستان) ، ولكن احداث الشرق الاوسط وتطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي أخذت اولوية العمل السياسي في المنطقة . وفي الستينات عادت القضية الى الواجهة ، وتصدرت المملكة العربية السعودية التيار والدعوة ، وتأسست رابطة العالم الاسلامي عام ١٩٦٢ كمنظمة غير حكومية (السعودية) ، ودعا مؤتمر العالم الاسلامي الى اجتماع في مقديشو (عاصمة الصومال) . وأصدر قراراً يدعو فيه الى عقد مؤتمر قمة اسلامي ، وأيدت السعودية الدعوة في خطبة للملك فيصل بن عبد العزيز في مؤتمر رابطة العالم الاسلامـي عام ١٩٦٥ ، واكدت السياسة السعودية موقفها بمجموعة من الرحلات والزيارات التي قام بها الملك لدول في قارتي آسيا وافريقية ، وصدر يومذاك حوالى ١٧ بياناً مشتركاً عقب كل زيارة تؤيد او تستحسن عقد القمة الاسلامية المرتقبة .

وإثر حريق المسجد الاقصى في القدس في آب / اغسطس ١٩٦٩ ، دعت المملكة السعودية الى عقد مؤتمر قمة اسلامي وساندتها في الدعوة وفي الاعداد المملكة المغربية ، وانعقد المؤتمر في الرباط في ايلول / سبتمبر ١٩٦٩ . وكان من قرارات المؤتمر إقامة أمانة عامة دائمة ، ولهذا تم اجتماع وزراء خارجية الدول الاسلامية في جدة (آذار / مارس ١٩٧٠) وفي كراتشي (كانون

الاول / ديسمبر ١٩٧٠) ، لدراسة المقترحات الاولية التي تطورت الى مشروع ميثاق لتأسيس منظمة اسلامية ، وفي اجتماع وزراء الخارجية في جدة (آذار / مارس ١٩٧٢) تم اقرار ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي .

واطار هذه الدراسة وهدفها يحدده مرور عشر سنوات على اعلان الميثاق ونشاط المنظمة ، والاحداث والقضايا التي شغلت الدول الاسلامية والمواقف التي اتخذتها على المستوى الاقليمي وعلى المستوى العالمي .

أولاً : الميلاد والنمو

١ ـ نص الميثاق مع الالتزام بالصيغة المكتوبة

أ ـ الديباجة : تنص على أن العقيدة المشتركة هي عامل قوي للتقارب وللتضامن بين الشعوب الاسلامية ، وان هدف العمل المشترك هو الحفاظ على القيم الروحية الاجتماعية الاسلامية ، مع الالتزام بميثاق الامم المتحدة وحقوق الانسان الاساسية ، وتوثيق اواصر الصداقة والاخوة وحماية حريات الشعوب وتراث الحضارة المشتركة ، وتعزيز السعادة والتقدم والحرية ، والعمل الموحد لاقامة سلام عالمي يوفر الامن والحرية والعدل لجميع الشعوب .

ب ـ الاهداف : تعزيز التضامن الاسلامي ودعم التعاون بين الاعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وغيرها ، والتشاور بين الاعضاء في المنظمات الدولية ؛ العمل ضد التفرقة العنصرية والاستعمار بصوره واشكاله كافة؛ واتخاذ التدابير لدعم السلم والامن الدوليين القائمين على العدل ؛ والتنسيق بين الدول الاعضاء للحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته لاسترجاع حقوقه وتحرير ارضه؛ ودعم كفاح جميع الشعوب الاسلامية والمحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية .

ج ـ المبادىء : المساواة الكاملة بين الدول الاعضاء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للاعضاء ، واحترام سيادة كل دولة عضو في المنظمة واستقلالها ووحدة اراضيها ؛ احترام حق تقرير المصير ؛ حل ما نشب من خلافات ومنازعات بين الاعضاء بالوسائل السلمية والامتناع في العلاقات المتبادلة عن استخدام القوة او التهديد باستعمالها ضد وحدة اراضي اي دولة عضو وسلامتها واستقلالها .

د ـ العضوية : المنظمة تتكون من جميع الدول المشتركة في مؤتمرات الرباط وجدة وكراتشي والتي توقع على ميثاق المنظمة . ومن حق اي دولة اسلامية الانضمام للمنظمة بموجب موافقة وزراء الخارجية على طلبها باغلبية الثلثين .

هـ ـ الهيئات التنظيمية : وتتكون من الهيئات التالية :

(١) مؤتمر الرؤساء والملوك : هو الجهاز الاعلى للمنظمة ويجتمع طبقاً لمصلحة الامة ، وينظر في القضايا العليا وتنسيق السياسة العامة للمنظمة .

جدول رقم (١)

البلدان المشاركة في المؤتمرات التأسيسية الثلاثة للمنظمة

المؤتمـــر	البلـــدان المشاركـــة			
	بلدان آسيوية	بلدان افريقية	المجموع	بلدان عربية
قمة الرباط ـ ١٩٦٩	١٣	١٣	٢٦	١٤
مؤتمر وزراء الخارجية ـ جدة ١٩٧٠	١٠	٧	١٧	٩
مؤتمر وزراء الخارجية ـ كراتشي١٩٧٠	١١	١٢	٢٣	١٢
مؤتمر وزراء الخارجية ـ جدة ١٩٧٢	١٦	١٤	٣٠	١٨

جدول رقم (٢)

نمو العضوية في المنظمة

المؤتمـــر	عدد الدول الاعضاء
قمة لاهور ـ ١٩٧٤	٣٧
مؤتمر وزراء الخارجية ـ ١٩٧٦	٤١
مؤتمر وزراء الخارجية ـ ١٩٧٨	٤٢
قمة مكة ـ ١٩٨١	٣٨ (١)

(١) تغيبت مصر وافغانستان وايران وليبيا .

(٢) مؤتمر وزراء الخارجية : ينعقد مرة كل عام في دورة عادية ، ويمكن دعوته لدورة غير عادية ، وتكون الاجتماعات قانونية بحضور ثلثي الاعضاء وتصدر القرارات باغلبية الثلثين ، ومهامه هي النظر في تنفيذ السياسة العامة للمنظمة ومناقشة التقارير المالية واقرار الموازنة السنوية ، وتعيين الامين العام والامناء المساعدين ، كما يوصي بعقد مؤتمر القمة الاسلامي .

(٣) الامانة العامة : يرئسها الامين العام الذي يعين لمدة عامين ، ويمكن التجديد له مدة ثانية فقط ، وهو الذي يتولى مسؤوليات تنظيم الامانة العامة وتعيين الموظفين وتنفيذ القرارات ، ويقدم تقريراً سنوياً الى مؤتمر وزراء الخارجية ، ويتولى التنسيق مع الهيئات الاسلامية العالمية .

و ـ اجراءات العمل : لغات العمل بالمنظمة هي العربية والانكليزية والفرنسية ، ويمكن تعديل الميثاق باغلبية الثلثين ، كما يمكن تفسير الميثاق في حال اختلاف وجهات النظر بالوسائل الودية والتشاور، ويسري مفعول الميثاق بتصديق الاغلبية البسيطة للدول المشتركة في مؤتمر الوزراء في جدة ١٩٧٢ .

٢ ـ قضايا النمو والتطوير

أ ـ تم التفاهم حول عدد الاعضاء المؤسسين باعتبار عدد اعضاء مؤتمر جدة ١٩٧٢ هو الذي يؤخذ في الاعتبار ، ولما كان عدد الدول المشتركة هو ٣٠ دولة ، لذلك عندما تم تصديق ١٦ دولة اصبح الميثاق ساري المفعول في كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ .

ويوضح الجدول رقم (١) عدد الدول المشاركة في المؤتمرات الثلاثة التأسيسية للمنظمة ، كما يوضح الجدول رقم (٢) نمو العضوية في المنظمة .

ب ـ ثارت مشكلة تعريف صيغة المراقب وتحديدها لأن الميثاق لم يشر الى حضور المراقبين او الضيوف الى الاجتماعات ، ولذلك طلب وزراء الخارجية في اجتماع عام ١٩٧٧ من الامين العام دراسة هذا الموضوع ، ومع ذلك فهناك تناقضات في منح هذه الصفة كما يتضح مما يلي :

ـ حضرت منظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب حتى عام ١٩٧٤ ثم انضمت عضواً بالمنظمة .

ـ حضرت نيجيريا ابتداء من ١٩٧٥ بصفة مراقب وبقيت بهذه الصفة حتى مؤتمر قمة ١٩٨١ .

ـ منحت صفة مراقب للطائفة التركية القبرصية (دولة قبرص الاتحادية التركية)

ـ منحت صفة مراقب كحالة **استثنائية ولا تتكرر** الى جبهة تحرير مورو .

ـ طلبت حركة التحرير الاريترية منحها صفة مراقب ، فقرر مؤتمر قمة مكة تأجيل النظر في الطلب .

ـ حضر في مؤتمري قمة لاهور ومكة ضيوف هم بطريرك انطاكية وسائر المشرق ، والوفد المسيحي الشرقي ، وحركة المجاهدين الافغان .

ـ يحضر الاجتماعات بصفة مراقب الهيئات والمنظمات التابعة للمؤتمر الاسلامي وعددها حوالى ٢٠ منظمة ، ويحضر ممثلو الهيئات الاسلامية العالمية وعددهم حوالى ٩ منظمات ، كما تحضر منظمات عالمية واقليمية مثل الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية واليونسكو .

ج ـ تمت تعديلات وتفسيرات للميثاق في مؤتمري قمة لاهور ١٩٧٤ ومكة ١٩٨١ على النحو التالي :

(١) اضافت وثيقة اعلان لاهور المبادىء والاهداف التالية :

ـ يؤمن الاعضاء بالاسلام ، وهو دين ورابطة مشتركة ويقوم على مبادىء المساواة والتحرر من التمييز والاستغلال ، والكفاح ضد الظلم والقهر .

ـ يشاطر اعضاء المنظمة شعوب العالم الثالث الكفاح المشترك من اجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي ورفاهية شعوب العالم كافة .

ـ التأكيد ان التضامن الاسلامي بين الدول الاسلامية يقوم على أساس من احترام استقلال الدول وسلامة اراضيها وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية وحل الخلافات سلمياً .

ـ تأكيد جهود اعضاء المنظمة لتعزيز السلام العالمي على اسس من الحرية والعدالة الاجتماعية ، وروح المحبة والتعاون مع الاديان الاخرى .

(٢) اضافت وثيقة اعلان مكة المبادىء والاهداف التالية :

ـ يقوم التضامن الاسلامي على اساس من العدل والمساواة وعدم التدخل ، ويلتزم الاعضاء بالامتناع عن التدخل المباشر وغير المباشر ، وبالامتناع عن التحريض على الفتنة وبث الفرقة مع بذل الجهد لإزالة الخلافات الفكرية والمذهبية .

ـ يؤكد الاعضاء تنسيق الجهد والتضامن لتحقيق الاستقلال وحماية السيادة والمصالح المشروعة ، ودعم التضامن الاسلامي وزيادة التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والتقنية .

ـ يؤكد الاعضاء ضرورة الامتناع عن المشاركة في الاحلاف العسكرية القائمة في اطار القوى الكبرى ، وعدم اقامة قواعد عسكرية اجنبية على الاراضي الاسلامية وعدم تقديم تسهيلات للقوات الاجنبية التي تهدد أمن الدول الاسلامية .

ـ تحديد موعد الاجتماع الدوري لمؤتمر القمة الاسلامي كل ثلاث سنوات .
ـ تعديل مدة تعيين الامين العام لتصبح ٤ سنوات مرة واحدة غير قابلة للتجديد .
ـ إنشاء محكمة عدل اسلامية ودعوة الخبراء لوضع النظام الاساسي للمحكمة .

ثانياً : القضايا والسياسات

سوف يتم حصر القضايا والمشكلات التي بحثتها المنظمة ووردت في قراراتها مع الالتزام بصيغ السياسات المعلنة .

١ ـ القدس والقضية الفلسطينية

أ ـ القدس : الالتزام بتحريرها لتصبح عاصمة فلسطين المتحررة واستنكار تهويدها والاحتلال الاسرائيلي لها والدعوة للجهاد المقدس لانقاذها ونصرة الشعب الفلسطيني .

ب ـ القضية الفلسطينية : تأييدها وتأكيد حقوق الشعب ودعم الدول الاسلامية لها ، وضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة بعد حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، وان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وتأكيد تضامن الدول الاعضاء مع منظمة التحرير ، علماً بأن القضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط وان قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ لا يتفق مع الحقوق الفلسطينية، وليس أساساً صالحاً لحل ازمة الشرق الاوسط والنزاع العربي ـ الاسرائيلي ، وانشاء صندوق خاص لفلسطين .

ج ـ اسرائيل والصهيونية : طلب قطع العلاقات مع اسرائيل ومقاطعتها اقتصادياً وطردها من عضوية الامم المتحدة ، استنكار الدعم الامريكي لها والمطالبة بوقف الهجرة اليهودية اليها ، انشاء مكتب اسلامي لمقاطعة اسرائيل واستخدام القدرات الاقتصادية الاسلامية لاضعافها لأن الصهيونية عنصرية .

د ـ رفض الحلول الجزئية والانفرادية واستنكار اتفاقيتي كامب ديفيد وتعليق عضوية مصر في المنظمة مع استمرار التعاون مع شعب مصر وافراده غير المتعاونين مع الصهيونية .

٢ ـ التفرقة العنصرية وتصفية الاستعمار

أ ـ مكافحة التفرقة والتمييز العنصري والنظم العنصرية في افريقية وادانة التواطؤ بين اسرائيل وجنوب افريقية ، وتأييد حركات التحرر الافريقية وتصفية الاستعمار .

ب ـ التنديد بالاحتلال والاستعمار في الصحراء الغربية واريتريا .

ج ـ دعم الدول المستقلة حديثاً بالمعونات مثل زيمبابوي وجيبوتي ، وتقديم معونات للدول الافريقية المتضررة من القحط .

٣ ـ العلاقات مع المنظمات العالمية والاقليمية

أ ـ مجموعة عدم الانحياز : تأييد سياسة عدم الانحياز حيث أنها توفر الاطار المناسب لتعبئة فعاليات العالم الثالث، ودعوة جميع الاعضاء الى المشاركة في مؤتمرات عدم الانحياز ، وأن امن الدول الاسلامية يتم من خلال التضامن الاسلامي طبقاً لميثاق المنظمة ومبادىء عدم الانحياز .

ب ـ الامم المتحدة : الدعوة للتعاون بين المنظمتين وحصول المنظمة على صفة مراقب في الامم المتحدة ، وتأييد الدعوة لتعديل ميثاق الامم المتحدة بما يضمن العدالة بمناسبة ظهور دور العالم الثالث، والمطالبة باتفاقية جديدة وشاملة لقانون البحار ، وتأييد قرارات الامم المتحدة لدعم أمن الدول غير النووية . وابداء القلق من التسلح النووي في افريقية والشرق الاوسط وشبه القارة الهندية والدعوة الى انشاء مناطق خالية من السلاح النووي وانشاء منطقة سلام في المحيط الهندي .

ج ـ الجامعة العربية : منحها صفة المراقب ودعم التعاون معها وتقديم العون الكامل للدول العربية والمقاومة الفلسطينية .

د ـ منظمة الوحدة الافريقية : السعي للحصول على صفة مراقب في المنظمة والتعاون معها ودعم حركات التحرير الافريقية .

٤ ـ قضايا الدول والشعوب الاسلامية

أ ـ **الجماعات الاسلامية في البلدان غير الاعضاء** : ابداء القلق العميق حول عدم التمتع بالحقوق السياسية والدينية والدعوة الى اعطاء هذه الاقليات والجماعات حقوقها وفقاً لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ب ـ **المسلمون في الفيليبين** : يعيشون في محنة ويتعرضون للقمع ، والدعوة الى مفاوضات بين الحكومة وجبهة تحرير مورو حيث انها قضية داخلية ، الدعوة الى منح المسلمين الحكم الذاتي في

اطار الدولة عن طريق المفاوضات ، جبهة مورو هي الممثل الشرعي للمسلمين ، انشاء صندوق مالي للمساعدة وتقديم المعونات الاخرى .

ج ـ اريتريا والقرن الافريقي : قضية اريتريا نضال مشروع لتقرير المصير ونيل الحرية ، طلب تسوية عادلة للقضية عن طريق حل سلمي ومفاوضات ، تقديم معونات منوعة للاجئين ، التنديد بالتدخل السوفياتي في القرن الافريقي والعدوان على الصومال ، والمطالبة بالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط للقوات الاجنبية من ارض الصومال ، دعم الصومال سياسياً ومالياً والمطالبة بتصفية القواعد العسكرية الاجنبية في القرن الافريقي والبحر الاحمر .

د ـ قبرص : مساندة الطائفة التركية الاسلامية في نضالها المشروع ، وتقديم المعونات واقامة صندوق خاص لنصرتها ، الدعوة للتسوية السياسية بالمفاوضات بين الجاليتين التركية واليونانية على اساس دستور فيدرالي يضمن المساواة بينهما .

هـ ـ جزر القمر : استنكار السياسة الفرنسية التي فصلت جزيرة مايوت عن الدولة ، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من ارض الدولة ، تقديم معونات بسبب الكوارث الطبيعية .

و ـ تشاد : الدعوة الى تسوية سياسية بين اطراف النزاع وتأييد التصالح القومي .

ز ـ اوغندا : القلق من تدهور اوضاع المسلمين بعد تغيير حكومة عيدي امين وتقديم مساعدات للاجئين الى السودان من اوغندا .

ح ـ افغانستان : القلق من الوجود العسكري السوفياتي وضرورة انسحاب قواته انسحاباً فورياً وكاملاً ودون شروط ، وتأكيد حق الشعب الافغاني في اختيار حكومته والسعي لعودة افغانستان الى وضع الدولة المستقلة الاسلامية غير المنحازة ؛ وتأييد الموقف الشعبي وتقديم المعونات المنوعة ؛ وتجميد عضوية افغانستان في المنظمة وعدم الاعتراف بالنظام القائم حالياً في افغانستان .

ط ـ الهند وباكستان: الدعوة لوقف القتال بينهما، وتشكيل لجنة مصالحة بين باكستان وبنجلاديش .

ي ـ ايران : ادانة العدوان والضغوط والتدخل الامريكي ضد ايران ـ ومساندتها ضد اي تهديد ، وطلب حل مشكلة الرهائن الامريكية سلمياً عن طريق المفاوضات . ولقد شعرت المنظمة بالقلق من جراء الحرب العراقية ـ الايرانية فطلبت وقف اطلاق النار وانشاء قوة اسلامية لتنفيذ وقف القتال وتأليف لجنة مساع حميدة ووساطة اسلامية بين الدولتين .

هذه هي القرارات التي صدرت بشأن هذه القضايا ، ولكن الملاحظ أن عدداً من الدول الاعضاء كان يتحفظ عند التصويت على بعض القرارات مثل قضية اريتريا واوغندا ... الخ . وقد اشير مراراً في هذه المناسبات الى تأكيد المؤتمر احترام سيادة كل دولة عضو وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . لقد نشب خلاف حول الاسم الذي يجب أن يطلق على الاقليات المسلمة في البلدان ذات الاغلبية غير الاسلامية ، وفي مؤتمر وزراء الخارجية عام ١٩٧٧ تقدمت الامانة العامة تطلب الموافقة على انشاء ادارة للاقليات الاسلامية فقرر المؤتمر عدم الموافقة حتى لا تتهم المنظمة بالتدخل في شؤون الدول غير الاسلامية . وفيما بعد تقرر ان تسمى « ادارة الجماعات الاسلامية في البلدان غير الاعضاء » .

٥ ـ التعاون الاقتصادي والمالي

أ ـ تعزيز التشاور والتعاون بين الدول الاسلامية للقضاء على الفقر والجهل والمرض ، وتنشيط التبادل الثنائي والجماعي بين الاعضاء ودعمه وتشجيع الاستثمارات والمؤسسات المشتركة .

ب ـ عقد اتفاقيات متعددة الاطراف للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين الاعضاء ، واتفاقيات تشجيع الاستثمارات بين الاعضاء وحمايتها وضمانها .

ج ـ انشاء عدد من المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والمالية الاسلامية مثل البنك الاسلامي للتنمية والاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية والغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع ، والاتحاد الاسلامي للناقلين البحريين ... الخ .

د ـ تأييد الدعوة لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، والتعاون مع الدول النامية لإنهاء استغلال البلدان المتقدمة للبلدان النامية ، وضمان سيادة الدول النامية على مواردها الطبيعية ، والدعوة الى ترشيد السياسات الانمائية ، ومشاطرة شعوب العالم الثالث، الكفاح المشترك من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

٦ ـ التضامن الاسلامي

أ ـ انشاء صناديق مالية متعددة لمساعدة حركات التحرر الاسلامي ، وانشاء الجامعات والمراكز والجمعيات والمستشفيات مثل صناديق الجهاد والتضامن الاسلامي والوكالة الاسلامية للغوث ... الخ .

ب ـ انشاء منظمات وهيئات متعددة تعمل في ميدان التربية والتعليم والثقافة والاعلام مثل منظمة الاذاعات الاسلامية ووكالة الانباء الاسلامية ، ومركز بحوث التاريخ والفنون والثقافة الاسلامية ، والمؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا ، والاتحاد العالمي للمدارس العربية الاسلامية الدولية ، ومجمع الفقه الاسلامي ، والمنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم .

ج ـ اقرار برنامج عمل للتصدي للدعاية المضادة للاسلام في افريقية .

د ـ دعم التضامن الاسلامي وحل الخلافات والمنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وانشاء محكمة عدل اسلامية ، وتشكيل لجنة متخصصة ببحث نظم الشريعة الاسلامية في مجال القانون الدولي .

هـ ـ التأكيد المستمر على احترام سيادة الدول الاعضاء وعدم التدخل ، وحماية الاستقلال والمصالح المشروعة ، والامتناع عن الاشتراك في احلاف عسكرية اجنبية وعدم اقامة قواعد عسكرية اجنبية في اطار صراع القوى الكبرى، والامتناع عن التحريض على الفتنة وبث الفرقة .

و ـ التنسيق والتعاون مع عدد من المنظمات والهيئات الاسلامية العالمية مثل مؤتمر العالم الاسلامي (باكستان) ، رابطة العالم الاسلامي (السعودية) ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية (مصر) ، الندوة العالمية للشباب المسلم (السعودية) ، رابطة علماء المغرب ... الخ .

ثالثاً : التضامن الاسلامي في سبعينات القرن العشرين

قامت منظمة المؤتمر الاسلامي وامتد نشاطها وتفاعلها مع احداث سبعينات القرن العشرين ، وفي بدء العقد الثاني من حياتها نطرح الاسئلة التالية :

- اين يقع تأسيسها ونشاطها في شبكة العلاقات الدولية القائمة في هذا العقد ؟
- ماذا تمثل تأسيساً ونشاطاً على المستوى الاقليمي في الشرق الاوسط والوطن العربي ؟
- ما هو معنى إدخال المفهوم الديني الاسلامي في حركة الاحداث وتقويمها ؟وما أثره؟

واذا اخذنا في الاعتبار تيارات المسرح العالمي بين التغيير والمحافظة على الامر الواقع ، وبين علاقات التبعية والتحرر ، وبين مفهوم الشرق الاوسط ونسق المشرق العربي ، وبين افكار التنظيم العالمي ومحاولات التنظيم الاقليمي والقومي ، نستطيع أن نقول ما يأتي :

١ ـ لقد تولت المملكة العربية السعودية القيادة وتوجيه التنظيم ، في فترة بدأت بتحولات في خطوط ومحاور السياسة العربية بعد عام ١٩٧٠ ، واكدت السياسة السعودية ودعمتها نتائج ازمة الطاقة وارتفاع عائدات النفط ، ولما جاءت اتفاقيتا كامب ديفيد وما ترتب عليهما من نتائج وآثار في الساحة العربية . كان الجو مهيأً على الصعيد العربي ومن بعده الصعيد الاسلامي لدور المملكة العربية السعودية ولسياستها كدولة عظمى اقليمية .

٢ ـ قامت المنظمة على اساس فكرة التضامن الاسلامي وهو مستوى سياسي يختلف عن الوحدة الاسلامية او التغيير الثوري الاسلامي ، ويتضح هذا من صيغ الميثاق الذي استعمل كلمات : التشاور ـ التعاون ـ التنسيق ـ التضامن ـ التقارب،ولم يرد في اعلانات مؤتمرات القمة الثلاثة اي اشارة مباشرة او غير مباشرة عن الوحدة العسكرية او الوحدة السياسية . وتؤكد صيغة الميثاق هذا التفسير فحينما تكلم عن التضامن والتعاون الاسلامي ، أشار الى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية .

٣ ـ قام الميثاق وتأسيس المنظمة على اساس ظاهرة الدولة الحديثة المستقلة ذات السيادة ، واكد مراراً على مبادىء عدم التدخل وحل المنازعات بالطرق السلمية والمفاوضات ، وزاد هذا المعنى تأكيداً اعلان قمة لاهور واعلان قمة مكة اذ شدّدا على ضرورة الامتناع عن التدخل المباشر وغير المباشر والامتناع عن التحريض على الفتنة وبث الفرقة . إن فكرة بناء المنظمة على اساس الدولة المستقلة ذات السيادة وبكل ما يستتبع هذا من مفاهيم واوضاع ، هي فكرة القانون الدولي العام ، وهي مبادىء واردة في ميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والبيان الأول لمجموعة دول عدم الانحياز ، وهي في الوقت نفسه من الاسباب الاساسية لما اصاب الجامعة العربية وفكرة الوحدة العربية من خلافات وتصدع وأزمات .

٤ ـ اتخذ الميثاق موقفاً هامشياً تجاه قضايا الشعوب والاقليات الاسلامية . فقد اشار مرة واحدة الى دعم كفاح الشعوب الاسلامية والمحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية ، ولكن في حال مراجعة القرارات ، نجد أن الاجتماعات شغلت بقضايا الدول والشعوب الاسلامية كما اوضحت هذه الدراسة في قسمها الثاني ، ولكن في الحقيقة هي قضايا اقليات اسلامية فيما عدا دولتين ، هما افغانستان وايران .

وبالنسبة لموضوع الاقليات الاسلامية كان هناك تخوف من اتهام المنظمة بالتدخل في شؤون الدول غير الاعضاء (او الاعضاء في حال اوغندا) لذلك تم الاتفاق على استخدام مصطلح الجماعات الاسلامية في الدول غير الاعضاء . بينما في حالة افغانستان كان الموقف صريحاً ، فقد سحبت المنظمة اعترافها من حكومة افغانستان وجمدت عضويتها في المنظمة والسبب يرجع الى التعاون القائم بين الحكومة والاتحاد السوفياتي . ولقد ظهر مقدار اهتمام المنظمة كاملاً في تقديم المعونات المالية والمساعدات المنوعة لهذه الاقليات الاسلامية .

٥ ـ يمثل قيام المنظمة ادخالاً رسمياً للتفسير الديني للاحداث واتخاذ مواقف تتوافق مع هذا التفسير ، ويظهر هذا في القرارات التي صدرت بشأن القدس وفلسطين ، حيث يشير بعضها الى الجهاد المقدس للتحرير، ولكن الخطوات وقفت عند اصدار القرارات ، لأن المفهوم الديني الاسلامي في التفسير معناه طرح المنطق الديني في تفسير القضية وفي رسم الاستراتيجية للتحرير ، ولذلك حينما اصدرت منظمة المؤتمر الاسلامي قراراً بالتنسيق بين انشطة المؤتمر الاسلامي ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع استراتيجية تحرير الارض الفلسطينية ، وضح التناقض بين المفهوم الديني الاسلامي لمواجهة القضية وبين المفهوم المدني القومي العلماني الذي تتبناه منظمة التحرير لمواجهة القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي .

٦ ـ يتضح من سياسات المنظمة أنها أخذت موقف عدم الانحياز اساساً لاعلاناتها وقراراتها ، بل اكدت ان أمن الدول الاسلامية يتم من خلال التضامن الاسلامي ومبادىء عدم الانحياز . ودعت مرة الى الحذر من قبول ارتباطات او اتفاقات او قواعد عسكرية اجنبية في اطار صراعات القوى الكبرى . وهذا النص يأتي تاريخياً من البيان الاول لدول عدم الانحياز . وخيراً فعلت منظمة المؤتمر الاسلامي ، ولكن القضية تبقى قضية تنفيذ والتزام بتطبيق المقررات في الاطار العالمي الذي يشهد تنافساً بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، وما يرتبط بهذا التنافس من حرب باردة ومن دعوات للتغيير او للمحافظة على الامر الواقع .

٧ ـ اشارت القرارات مراراً ـ كما ورد في الميثاق ـ الى الانتساب لفكرة الامم المتحدة ودورها وقراراتها ، كما اشارت في معرض الدفاع عن حقوق الاقليات الاسلامية الى انها تطالب لهم بالحقوق الواردة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عنها . وإذا كانت المنظمة قد نجحت في الحصول على صفة مراقب في جامعة الدول العربية ، فإنها فشلت حتى الآن في الحصول على صفة مراقب في منظمة الوحدة الافريقية ، ومن التفسيرات الراجحة في هذا المقام ان في افريقية تخوفاً دينياً عاماً من جانب الدول غير الاسلامية الافريقية. ولعل هذا هو السبب في أن صيغ قرارات منظمة المؤتمر الاسلامي بشأن موضوع اريتريا وموضوع الصومال تبدو صيغاً حذرة ومتأنية . مع عدم تطرق المنظمة الى بحث موضوعات خاصة ببقية الاقليات الاسلامية في دول افريقية ... وما اكثرها .

٨ ـ اذا كان الاهتمام السياسي للمنظمة يبدو عادياً ، واذا كان الاهتمام العسكري يبدو غائباً ، فإن الاهتمام الاقتصادي والمالي يمثل اضافة جديرة بالدراسة المتخصصة في اطار قضايا العصر واهمها الحوار بين الشمال والجنوب ، وقضايا التبعية والاستغلال الذي تفرضه البلدان المتقدمة على البلدان النامية . لقد عقدت الدول الاعضاء عدداً من الاتفاقات المتعددة الاطراف في مجال التجارة والاستثمار ، كما تكونت مصارف وصناديق ومراكز وغرف تجارية تعمل في

شتى نواحي العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية وميادينها . ويبقى السؤال المطروح للدراسة : من قدّم ؟ ومن استفاد ؟ ولمن النتائج ؟ وماذا يبقى من كل هذا النشاط ؟

٩ ـ يظهر الاهتمام الثقافي والاعلامي كبيراً ، ففي ميدان الوعي والتعريف بالاسلام وانشاء المدارس والمراكز والجامعات والمنح الدراسية،وتشير القرارات الى نشاط كبير يصاحبه انشاء صناديق وتقديم معونات وانشاء اتحاد للمدارس الاسلامية ومؤسسات البحوث والتقنية.. الخ . وبالاضافة الى هذا يتم التنسيق والتعاون مع هيئات ومنظمات اسلامية عالمية تعمل في الميدان نفسه . وما زال امامنا السؤال عن استراتيجية التعاون والتنسيق بين هذه الاطراف وحساب النتائج وتقويم العمل وردود الفعل ؟ والموضوع مطروح ايضاً لدراسة متخصصة اذ أن هذا الميدان كثير الحركة وغزير الانتاج .

١٠ ـ هناك مؤشرات ومعايير كثيرة يمكن استخدامها لقياس المعنى الحقيقي للتضامن الاسلامي بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، فإذا اخترنا واحداً منها وهو التضامن بين هذه الدول في الامم المتحدة والموقف الموحد الذي يفترض أن يلتزموا به جميعاً تجاه القضايا المعروضة في الجمعية العامة ، انقل هذه الفقرات مما كتبه د. محمد السيد سليم[١] :

ـ « تم تجميع ٧٢ قضية عرضت على الجمعية العامة في الدورة الرابعة والثلاثين (١٩٧٩) واجري حولها ١٠٨ دورات تصويت ، ثم قمنا بحساب درجة التضامن حول كل قضية على حدة ... مما يعطينا مؤشراً لدرجة اتفاق الدول الاسلامية حول تلك القضية .

ـ فمن الواضح أن العالم الاسلامي منقسم على نفسه فيما يتعلق بقضايا حقوق الانسان وقضايا العالم الثالث السياسية وقضايا تصفية الاستعمار .

ـ ومن الواضح أن الدول الاسلامية ليس لديها مفهوم متماثل لوسائل حماية حقوق الانسان وان كانت قد اتفقت على اهمية حماية حقوق الانسان من الناحية النظرية .

ـ مجموعة القضايا الثانية التي اختلف حولها العالم الاسلامي هي القضايا السياسية الخاصة بالعالم الثالث وبالذات القضايا المتعلقة بقبرص وجزر جلوريوس وشيلي والصحراء المغربية .

ـ المجموعة الاخيرة من القضايا التي اختلف حولها العالم الاسلامي هي القضايا المتعلقة بتصفية الاستعمار ، فقد انقسمت الدول الاسلامية بشدة حول حق تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية .

ـ وفيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي ، فالواضح ان هناك اتفاقاً شبه اجماعي على معالجة قضاياه الاساسية والاستثناء الذي يرد على ذلك هو القضايا المتعلقة باتفاقات كامب ديفيد ... كذلك قد اختلفت الدول الاسلامية بشدة حول القضايا الخاصة بتمويل قوة مراقبة الفصل بين القوات وقوات الطوارىء في لبنان ، ولكنها اتفقت بشكل يشبه الاجماع حول حقوق شعب فلسطين وانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة ، وادانة تسليح اسرائيل النووي وحقوق الانسان في الارض المحتلة .

ـ هناك شبه تضامن كامل بين دول العالم الاسلامي حول معالجة قضايا الامن الدولي ونزع السلاح ومنع انتشار الاسلحة النووية والتفرقة العنصرية .

ـ من المميزات الملحوظة للتضامن الاسلامي هي انفصال خط الجهود السياسية عن خط الجهود الاقتصادية ، بمعنى ، أن الدول الاسلامية قد تكون متضامنة مع بعضها البعض على المستوى السياسي ، اذا

---

(١) محمد السيد سليم ، « التضامن الاسلامي والنظام الدولي ،» **السياسة الدولية** ، العدد ٦١ (تموز / يوليو ١٩٨٠) ، ص ٦٢ وما بعدها .

اخذنا في الاعتبار مؤشرات السلوك السياسي الدولي ولكنها قد لا تكون متضامنة تماماً اذا نقلنا التحليل الى المعاملات الاقتصادية والسلوك الاقتصادي الدولي . فالعلاقات الاقتصادية للدول الاسلامية ببعضها البعض ضعيفة الى حد كبير » .

خاتمـــة

الراجح لدي ان المرحلة الثالثة المعاصرة لحركة الوحدة الاسلامية قد اختارت مستوى التضامن والتقارب بين دول مستقلة تجمعت في منظمة اقليمية ، وحاولت اثبات فعالية الجذر الديني للتجمع ، فلم تحقق الا ما توصل اليه التقويم في القسم الاخير من هذه الدراسة .

ويبقى تساؤل يحسن الاجابة عنه في بدء الثمانينات التي تمثل العقد الثاني من حياة منظمة المؤتمر الاسلامي : هل تمثلت المنظمة وتفهمت معنى كل مرحلة سابقة وهدفها ؟ ما واجهته من مصاعب وما انتهت اليه من مصير ؟ وكيف يمكن بناء مرحلة معاصرة مختلفة عما سبق ؟

المرحلة الاولى كانت من محاولات السيد جمال الدين الافغاني ويعبر عنها عام ١٨٨٤ بقوله : « الشرق .. الشرق .. لقد خصصت جهاز دماغي لتشخيص دائه وتحري دوائه ، فوجدت اقتل ادوائه داء انقسام اهله ، وتشتت آرائهم ، واختلافهم على الاتحاد ، واتحادهم على الاختلاف ، فقد اتفقوا على الا يتفقوا ، فعملت على توحيد كلمتهم وتنبيههم الى الخطر الغربي المحدق بهم ، والآخذ بخناقهم ...

ولا التمس بقولي هذا ان يكون مالك الأمر في الجميع شخصاً واحداً ، فإن هذا ربما كان عسيراً ، ولكنني ارجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن ، ووجهة وحدتهم الدين ، وكل ذي ملك على ملكه ، يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع ، فإن حياته بحياته وبقاءه ببقائه ، إلَّا أن هذا بعد كونه أساساً لدينهم ، تقضي به الضرورة وتحكم به الحاجة في هذه الاوقات » .

المرحلة الثانية كانت محاولة باكستان ويعبر عنها السيد ظفرالله خان عام ١٩٥٢ بقوله : « علينا ـ نحن المسلمين ـ ان نعمل على تحقيق وحدة الغاية والقصد والعمل، وهو حق من حقوقنا التاريخية ، على الا تؤدي هذه الوحدة بطبيعة الحال الى الانتقاص من سيادة دولنا ، ان ما نحتاج اليه اليوم في هذه المرحلة لهو ايجاد نظام استشاري مناسب لجميع المسائل التي تهمنا جميعاً ... وان وضع نظام مشترك للتشاور هو وسيلة نافعة لوضع التعاون بين دول مستقلة موضع التنفيذ ، انها دعوة لا يقصد منها تولي باكستان زعامة الدول الاسلامية ، ولا تشتيت شمل جامعة الدول العربية » .

المرحلة الثالثة لم تفحص تحديات المرحلة الاولى التي لم تصل بدعوتها وبأفكارها الى مستوى التنظيم الدولي، ولم تدرس مصير المرحلة الثانية التي فشلت في بناء تنظيم اقليمي ، ولم تحدد بالانتقاء اولويات الاهداف المناسبة للمرحلة الثالثة المعاصرة ، التي نجحت في تأسيس تنظيم شبكة واسعة منوعة من الهيئات والمنظمات المرتبطة ، وفي اطار تاريخي مختلف تمام الاختلاف على المستوى الكوني وعلى المستوى الاقليمي ،والذي يشهد حدة النزاع العربي ـ الاسرائيلي وتفجّره . فإذا كان العقد الاول من حياة منظمة المؤتمر الاسلامي قد مر في التجريب ، فإن امام العقد الثاني من حياتها قضايا ومشكلات تتطلب استراتيجية الاختيار والاولويات ، ووضوح الغايات والوسائل ، والامثلة التالية تكشف ما اقول :

ـ قضايا تطوير عمل المنظمة والتنسيق بين الامانة العامة والمنظمات المرتبطة والتابعة ، وقضايا المواصفات والمحددات للدولة الاسلامية العضو في منظمة اسلامية عالمية .

ـ قضايا اولويات الاهداف المرحلية والاستراتيجية على المستوى الداخلي للدول الاعضاء ، او على مستوى العلاقات المتبادلة بينها ، مثل التنمية ومناهجها ، والتغير الاجتماعي وطرقه المفتوحة ، والاستبداد السياسي ومساوئـه ، وحقوق الشعوب والانسان ... الخ .

ـ قضايا العلاقات مع التجمعات المتميزة في داخل العالم الاسلامي ، فإذا تحدثت المنظمة عن حقوق الاقليات في الدول غير الاعضاء ، فيجب الحديث عن الاقليات في الدول الاعضاء ، ويجب الحديث عن ترتيب العلاقات مع البلدان العربية والجامعة العربية والدعوة للوحدة العربية . كما يجب ترتيب العلاقات مع الهيئات الاسلامية الشعبية والجمعيات الفكرية الاسلامية .

ـ قضايا الصراع الدولي والمصالح الاجنبية في العالم الاسلامي الاسيوي الافريقي وآثارها ، ومدى خصوصيتها كجزء متصل او منفصل عن قضايا العالم الثالث كلياً ، وعلى الخصوص قضايا الثروة والثورة ومستقبل الاجيال الشابة ودور النخب الحاكمة ومسؤوليتها □

اسرائيل والصهيونية بعد التسوية

محمـــد احمـــد

باحث في الشؤون الدولية ـ القاهرة .

مقدمـــــة

لقد دخلت مصر واسرائيل طور « التسوية » .. وعلى الرغم من أن مجموعة الاقطار العربية ، فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية ، قد رفضت هذه « التسوية » الا انها سوغت ذلك الـرفض بالسعي نحو « التسوية الشاملة » ... ومعنى ذلك اننا ، على اي حال ، ازاء تسوية تجري بالفعل ، وازاء تسوية او تسويات اخرى ممكنة او محتملة . ولا شك ان آي تسوية ، وقعت ، او محتملة الوقوع ، لا بد من أن تترك تأثيرها على وطننا العربي من حيث الهوية والتضـامن ، اي من حيث مشروعنـا المستقبلي صوب **الوحدة العربية الشاملة** . كما لا بد من أن تترك تأثيرها على توازن القوى القائم في اقليمنا العربي ، وعلى الاقطار القائمة فيه ، فضلاً عن العقائد السياسية السائدة فيها .

تعنى هذه الدراسة باستكشاف الآثار المحتملة او المتوقعة ، التي قد تدعمها او تقلل من اهميتها ووجودها او تخلقها التسوية خلقاً ، بالنسبة لاسرائيل وللعقيدة الصهيونية السائدة فيها . ومن هذه الناحية ، يمكن القول ـ ايجازاً ـ ان هناك احتمالين اساسيين بالنسبة للآثار المحتملة والمتوقعة للتسوية المصرية ـ الاسرائيلية ، او للتسوية العـربية ـ الاسـرائيلية : **اولهمـا** : ان التسويـة قد تعني ان اسرائيل على استعداد كاف لقبول التكاليف التي تترتب على انتصاراتها ، وعلى تسليم طرف عربي او الاطراف العربية بوجودها ، وبالحقوق التي تدعيها لنفسها ، من منظور العقيدة الصهيونية ، باعتبارها العقيدة التاريخية والرسمية للدولة . وهكذا ينتهي هذا الاحتمال الى ان التسوية ستكون خاتمة المطاف بالنسبة لانتصارات العقيدة الصهيونية في تحقيق غاياتها من خلال انتزاع الاعتراف العربي بشرعية الكيان الذي اوجته . **وثانيهما** : ان التسوية لن يعقبها انحسار العقيدة الصهيونية ، بل سوف يكون من شأن الانتصار الصهيوني تمهيد السبيل امام المزيد من الانتصارات . ومضاعفة المطاليب والادعاءات ، وربما تصعيد المد الصهيوني وتأمين السياسات الجديدة له ، من خلال التطلع الى اهداف ابعد ، والسعي الى تحقيق انجازات اخرى تضمن التوسع الاقليمي على حساب الاقطار العربية ! وهكذا تصبح الوسائل السلمية مجرد اداة جديدة لتوطيد الدعائم وترسيخ المكاسب تحت ظل

« السلام » المدّعى ، اي ان **التسوية** تصبح مجرد **استمرار للصراع** ولكن بوسيلة اخرى ، وليست **بديلاً** عن الصراع .

وتقتضي مناقشة آثار التسوية على دولة اسرائيل وعلى مستقبل العقيدة الصهيونية، ان نبدأ بعرض النتائج المباشرة التي تترتب على التسوية بالنسبة لهما من الناحية الفعلية ، خصوصاً ان « اتفاقيتي كامب ديفيد » والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ـ وهما ما يمكن القياس عليه ـ لم تتضمنا اي اشارة قانونية او حتى سياسية قد تؤثر على مفعول العقيدة الصهيونية او فعاليتها . على ان يعقب هذه المناقشة ذات الصبغة الفكرية والنظرية ، تحليل آخر ذو طبيعة عملية واجرائية يعنى بدراسة **التناقض الجوهري** بين الفكرة الصهيونية والتسوية الشاملة .

أولاً : نتائج التسوية بالنسبة للعقيدة الصهيونية

يمكن القول ان التسوية تتضمن عدة نتائج مهمة بالنسبة لاسرائيل ، وللعقيدة الصهيونية بوجه خاص ، وسيجري التركيز هنا على ناحيتين اساسيتين : اولاهما : ان التسوية تتم أساساً مع « اسرائيل الصهيونية » بما يعنيه ذلك من انها تعني التسليم بالانتصار التاريخي للصهيونية ، فضلاً عن الخضوع لاستمرارية الفعالية الصهيونية في المستقبل . وثانيتهما : ان العناصر الاساسية للصهيونية سوف تبقى بمعزل عن التسوية بطبيعتها،وبطبيعة التسوية التي جرت معاً .

١ ـ اسرائيل الصهيونية

إن احدى النتائج المترتبة على التسوية ، سوف تعني الابقاء على العقيدة الصهيونية في اسرائيل في موقع القوة والسيطرة . والحديث عن « اسرائيل بلا صهيونية »[١] لا يعدو كونه شعاراً ترفعه اصوات مفردة تفتقر الى القاعدة الاجتماعية الراسخة داخل اسرائيل الصهيونية او داخل الحركة الصهيونية . ان اسرائيل لا تستطيع ان تتنكر لذاتها ، وان تتجاوز طبيعتها الراسخة ، فكيف يتوقع اصحاب ذلك الشعار ـ خصوصاً ان القيادة المصرية التي قبلت بالتسوية الجارية لم تستطع ان ترغم اسرائيل على مناقشة التوجه الصهيوني ـ ان ترتد اسرائيل على نفسها وتتنكر للعقيدة التي كانت من صلب مقومات وجودها ؟!

إن اصحاب فكرة « اسرائيل بلا صهيونية » لا ينكرون ابداً وجود مرتكزات اساسية للعقيدة الصهيونية . وهي مرتكزات تؤلف المناخ الفكري السائد في اسرائيل ، فالمدارس تعلم طلابها جوهر الصهيونية ، والحياة السياسية والعسكرية شديدة الصلة بالاتجاه الصهيوني ، كما ان الصحافة تمارس نشاطها من خلال الاطار الصهيوني العام ، فضلاً عن ان النظام القائم في اسرائيل يعتبر مرتكزات العقيدة الصهيونية بمثابة جوهره الاساسي ومقومات وجوده . فكيف يتوقع دعاة ازالة الطابع

---

(١) يقصد بذلك الاتجاه الذي يتبناه ويدعو له يوري افنيري ، انظر :
Uri Avnery, *Israel without Zionists: A Plea for Peace in the Middle East* (New York: Collier Books, 1972).

الصهيوني عن اسرائيل ان يتم ذلك ؟[٢]

التسوية تعني من حيث الجوهر « انتصاراً تاريخياً للصهيونية » ، ولا شك ان هذا المعنى سوف يعكس ثقله كاملاً في كل ما يتعلق بهذه التسوية . ولذلك يمكن القول : ان التسوية لن تقلل من شأن الطابع الصهيوني لاسرائيل ، ولن يكون من نتائجها اضعاف التزاماتها الصهيونية ، انما يمكن القول : ان العقيدة الصهيونية ، سوف تجد في ظل التسوية مجالاً متسعاً لتحقيق اهدافها الاخرى بالطرق السلمية وغير السلمية معاً ، وتحقيق المزيد من الانتصارات التي تتطلع اليها منذ قيامها .. ويصعب تصور ان يحدث عكس ذلك ، اي ان يقوم المنتصر ، على طرح اسباب انتصاره جانباً طائعاً مختاراً ، متى امكنه تحقيق « السلام » دون التضحية بشيء من مكاسبه الحقيقية او التنازل عن العناصر الاساسية لقوته الرادعة والمنفذة لاهدافه القريبة منها والبعيدة .

لقد قامت العقيدة الصهيونية بدور أساسي في تحقيق الانتصار المتمثل في قيام اسرائيل ، بعد خمسين عاماً ، من انطلاق الحركة المنفذة لتعاليمها ، كما انها ساهمت في تحقيق الانتصار ، الذي تجسد غداة عدوان الخامس من حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ ، لكي تصبح « اسرائيل الصغرى » بعد مضي عشرين عاماً على قيامها دولة « اسرائيل الكبرى». ويمكن القول ، ان هذه الانتصارات مهما يكن من طابعها ، وبغض النظر عن احتمالاتها في المستقبل ، تؤلف في مجموعها وسياقها « مستودع اثبات » لقوة العقيدة الصهيونية وفاعليتها في المجالين الاساسيين : مجال اسرائيل من ناحية ، ومجال يهود العالم من ناحية اخرى .

وعلى ذلك ، فإن احدى النتائج المترتبة على التسوية بالنسبة للعقيدة الصهيونية ، سوف تتمثل في تذليل الكثير من العقبات التي كانت تعترض سبيل المشروع الصهيوني ، وسوف تجد العقيدة الصهيونية نفسها في قمة الانتصار ، وعلى اعتاب مرحلة جديدة من تحقيق الذات ، واستمرار الممارسة والفعالية . وليس هناك ما يدل على ان التسوية سوف تحمل العقيدة الصهيونية على التخلي كلياً ونهائياً عن مضمونها وعن نظرتها الى « ارض اسرائيل في حدودها التاريخية » . فالتراجع عن بعض الاقاليم المحتلة سوف يضع هذه الاقاليم في عداد الاجزاء السليبة عن « ارض الوطن القومي اليهودي »، مما قد يؤهل العقيدة الصهيونية للالتزام بمسألة « تحريرها » في المستقبل وضمها الى « الوطن الام » . ومن المستبعد ان تعمد الصهيونية الى التغلب على ذاتها وابطال مفعول منطقها الاساسي ، خصوصاً انه ليس هناك من الدلائل ما يشير الى ضغط عربي بأي معنى او صورة من اجل ذلك كجزء أساسي من فهم التسوية .

٢ ـ جوهر الصهيونية : النفي ومعاداة السامية والدياسبورا

يمكن القول ان هناك عناصر اساسية في العقيدة الصهيونية سوف تبقى بمعزل عن تأثيرات التسوية ، اذ هي عناصر متأصلة في تلك العقيدة ، ومن المستبعد ان تطرأ عليها اي تعديلات ، فهي اشبه ما تكون بالمسلمات التي تأبى التعديل طالما أنها اثبتت حتى الآن جدواها وفعاليتها في تمكين العقيدة الصهيونية من احراز الانتصارات التي احرزتها . كذلك ليست هناك علاقة مباشرة تربطها

---

(٢) نديم البيطار ، « التسوية السياسية والنهوض العربي،» **شؤون فلسطينية** ، العدد ٣ (تموز / يوليو ١٩٧١) ، ص ٤٩ .

بالصراع ، فتجعلها عرضة للتأثر باحتمالات التسوية ، ويأتي في مقدمة هذه العناصر أساساً عنصران : **اولهما** : مسألة النفي ومعاداة السامية ، **وثانيهما** : العلاقة بين اسرائيل الصهيونية والدياسبورا .

أ ـ النفي ومعاداة السامية

تنطلق العقيدة الصهيونية منذ هرتزل من نظرة معينة لظاهرة « العداء للسامية » وتصدر هذه النظرة عن ان العداء للسامية يعتبر خاصية طبيعية وابدية متأصلة في الطبع الانساني . ولقد عبر هرتزل عن ذلك بقوله : « ان الامم التي يعيش اليهود في رحابها كلها عدوة للسامية ، اما في الباطن او في الظاهر » ! وهذا العداء المستحكم يمثل قيمة ثابتة في نظر هرتزل ، ربما كان قابلاً للازدياد والاستفحال ولكنه غير قابل للاستئصال والزوال او النقصان والقضاء على جذوره الكامنة في ادراك الامم وسلوكها . ومن هنا فقد انتهى الى اعتبار هوية اليهود وادراكهم لتلك الهوية المميزة رهناً بوجود هذا العداء[٣] .

واذا كانت الصهيونية ترى في العداء للسامية باعثاً دائماً يحفز اليهود الى اكتشاف هويتهم والالتفاف حول بعضهم وحشد صفوفهم ، فإن الشق المقابل لذلك يقوم على العنصر العقائدي الصهيوني القائل بضرورة « ابطال النفي » ، اي ان الواقع اليهودي المشتت في سائر انحاء العالم وحال « النفي » التي يعيشها اليهود هي سبب البؤس والشقاء الذي يعانونه . ولا سبيل الى الخروج من هذا الوضع الا باستخدامه كحافز ومحرك للانتقال الى حال صهيونية جديدة . وهذا هو المقصود بمقولة « تجاوز المنفى » عن طريق الاستعانة بوجود العداء للسامية .

فهل من المتوقع ان تتخلى العقيدة الصهيونية عن هذا العنصر الاساسي من عناصرها الراسخة ؟ ان تحقيق الحل السياسي للمشكلة اليهودية بقيام اسرائيل لم يضع حداً للظاهرة ، كما انه لم يقلل من شأن الاخطار التي تخشاها الصهيونية خاصة : الاندماج والانصهار وتفضيل البقاء خارج اسرائيل . ولا يخفى ان الصيغة المستحدثة لظاهرة العداء للسامية اصبحت تتألف من اطراف المعادلة الآتية : « العداء للسامية = العداء للصهيونية = العداء لاسرائيل » .

ويمكن القول ان هذا التوافق المتعمد سوف يبقى في متناول اسرائيل والحركة الصهيونية حتى في ظل التسوية ، لأنه يؤلف احد المصادر الاساسية التي تستمد منها العقيدة الصهيونية حوافزها ومحددات حركتها ، بل المقومات التي تتيح لها البقاء والاستمرار،بل يمكن القول: ان الصهيونية لن تتردد في استنباط الاخطار الوهمية حتى في زمن السلم، لان اعتقادها بوجود تلك الاخطار يضمن لها الاستمرار والفعالية ويؤهلها للمضي في ممارسة نشاطها لدى الاوساط اليهودية في العالم.بل يمكن القول : ان تصور تخلي الحركة الصهيونية ـ وبتعبير ادق اسرائيل الصهيونية ـ عن مقولة العداء للسامية بعد التسوية ، تواجهه تحديات جدية لا تقوى اسرائيل على مغالبتها ، حتى لو قبلت بذلك ، واول هذه التحديات ان التخلي عن شعار العداء للسامية يجعل من رفعه طوال المراحل السابقة مجرد ذريعة لتوطيد اغتصاب الارض العربية في فلسطين ، وثاني هذه التحديات ان التخلي عن شعار العداء للسامية يبطل مفعول الاساس الفلسفي الصهيوني للهجرة اليهودية الى اسرائيل ، وثالث هذه

---

(٣) انظر في هذا المعنى :

Arthur Hertzberg, ed., *The Zionist Idea: A Historical Analysis and Reader* (New York: Atheneum, 1972 [c 1969]), pp. 200-231.

التحديات ان هذا التخلي يؤدي الى بروز التناقض بين اسرائيل ويهود العالم ، لان انتفاء حال العداء يعني ان اليهود يمكنهم الاستقرار حيث هم و « الاندماج » في المجتمعات التي يعيشون في رحابها .

وفضلاً عن كل ذلك ، فإن شعار العداء للسامية قد تكون لـه وظيفة سياسية مهمة في اطار التسوية ، حتى ليمكن القول : ان معادلة العداء للسامية سوف تخضع لتطوير آخر ، حيث تتألف اطرافها في الحال الجديدة على النحو التالي : « العداء للسامية = العداء للصهيونية = العداء لاسرائيل = العداء للتسوية » .

وفيما يختص بمفهوم التوافق بين العداء للسامية والعداء للتسوية يمكن القول : ان اسرائيل لن تجد غضاضة في استخدام هذا « السلاح » على مستويين مختلفين : **اولهما** ، مستوى الاقطار العربية التي ترفض التسوية ، حيث يمكن تصور حملة دعائية اسرائيلية ـ صهيونية ، تركز على ان سبب رفض هذه الاقطار للتسوية انما يعبر عن حال بارزة من حالات « العداء للسامية » ، بخاصة مع توارث الصراع العربي ـ الاسرائيلي التي تتضمن ان الصراع في جوهره « صراع ديني » لدى بعض الاتجاهات ، كما تتضمن خلطاً بين الصهيوني ـ الاسرائيلي و « اليهودي » ـ لدى بعض الاتجاهات الاخرى . كذلك فإن فعالية استخدام هذا السلاح سوف يعزز منها ـ من الناحية الاخرى ـ بروز « التيار الاسلامي » في محيط العمل العربي المشترك على حساب « التيار القومي العربي » **وثانيهما** ، مستوى الاقطار العربية التي تقبل التسوية ، حيث يمكن ايضاً تصور حملة دعائية توجه ضد العناصر التي تعترض على التسوية في حد ذاتها او تقف في وجه عملية « تطبيع العلاقات » من الناحية الفعلية والاجرائية ، وهكذا تصبح معاداة التسوية او العلاقات الطبيعية بدورها امتداداً لحال « العداء للسامية » .

ب ـ اسرائيل الصهيونية والدياسبورا

تنطوي العقيدة الصهيونية على نظرة معينة الى التاريخ اليهودي والى الروابط التاريخية بين اليهود وارض فلسطين . وهناك محاولة لتعزيز مكانة « ارض اسرائيل » في الوجدان اليهودي ، ولتوثيق الارتباط بين « الشعب اليهودي » و « ارض » الى درجة « الارتباط الصوفي » بينهما ، كما يطالعنا ذلك التوكيد على الجهود المستمرة والآمال المعقودة طوال الفي عام بهدف تحقيق « العودة » واستئناف الاستيطان من جديد .

وإذا كانت اسرائيل بحاجة مستمرة وملحة الى الطاقات اليهودية البشرية والمادية منها في العالم ، فإن الطرف الآخر لهذه المعادلة الصهيونية ينطلق من المقولة التالية : ان « الشعب اليهودي لا يستطيع البقاء على قيد الحياة دون دولة اسرائيل . وكل خطر يتهدد الدولة ، هو خطر يتهدد الامة ايضاً . فمن الجوهري ان تصبح الدولة اكبر تمركز يهودي في العالم خلال المستقبل القريب . ان توسعها هو امر حيوي بالنسبة لامنها ورخائها ، مثلما هو امر جوهري بالنسبة للدياسبورا ايضاً . ان اسرائيل القوية والمستقلة عن تكرمات الامم الاخرى ، والمتحررة من التهديدات المستمرة لوجودها ، هي وحدها القادرة على تحقيق رسالتها التاريخية : في ان تقوم بدور الاداة التي تكفل بقاء الشعب وتضمن الاستمرار الخلّاق لتراثه القومي »[٤] .

---

(٤) انظر : البيطار ، « التسوية السياسية والنهوض العربي » ، ص ٥٢ .

إن هذا الدور الاسرائيلي في المجال الصهيوني لن يتقلص في ظل التسوية ، وليس هناك ما يحول دون استمرار الترابط المصيري من زاوية العقيدة الصهيونية بين اسرائيل ويهود العالم . ويمكن القول : ان هذا الترابط سوف يزداد ويتسع مداه ، بحيث تؤمن اسرائيل المتطلبات اللازمة والمجالات الكافية لحمل المزيد من يهود العالم على الهجرة اليها والاستيطان الدائم ، بخاصة اصحاب المهارات ورؤوس الاموال ، بعد توفير مناخ الثقة والاستقرار . كما ان الانتقال من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم سوف يفسح المجال امام تأمين العمل للقوى العسكرية ، وفتح مجالات جديدة لتطوير الاقتصاد الاسرائيلي وتعزيز قدراته(٥) .

ثانياً : الصهيونية والتسوية الشاملة

ومع كل ما تقدم ، لا يخلو الامر في التطبيق ومن منظور « التسوية الشاملة » من مشكلات معقدة في بناء الاحتمالات المرتبطة بالصهيونية وبدولة اسرائيل وبالقضية ككل وتبرز هنا عدة مشكلات، اولها : اعتراف اسرائيل ـ الصهيونية بالشعب الفلسطيني ، وثانيها : مشكلات اندماج اسرائيل في المنطقة العربية .

١ ـ اعتراف الصهيونية بالشعب الفلسطيني

تثار مشكلة الاعتراف والشرعية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي على مستويات متعددة ، ولكنها في حال « اسرائيل » و « فلسطين » بالتحديد تكتسب سمة خاصة ، تتلخص في الآتي : اما اعتراف متبادل ، واما انكار متبادل. وهذه الحال تختلف عن طبيعة المواجهة بين اسرائيل والاقطار العربية دون اسقاط المضمون الفلسطيني للصراع بينها بطبيعة الحال . ذلك ان الاقطار العربية ، فيما عدا مصر بطبيعة الحال، لا تعترف باسرائيل ، في وقت تسعى فيه اسرائيل الى تحقيق هذا الاعتراف ولا يسعها الا الاعتراف بأن هناك اقطاراً تحيط بها ، ولا مفر من التسليم بأنها قائمة و « موجودة » ومعترف بها . اي ان عدم اعتراف الاقطار العربية باسرائيل لا يقابله رغبة مماثلة من قبل اسرائيل في عدم الاعتراف بالاقطار العربية .

ولكن اجراء هذا التحول في حال اعتراف اسرائيل بالفلسطينيين من « الانكار المتبادل » الى « الاعتراف المتبادل » ينطوي على صعاب جسيمة للطرفين معاً ، لأن ذلك التحول يمس صميم كيان الطرفين، وصميم فلسفتهما الاساسية . ولنقتصر هنا على الجانب الاسرائيلي .

من منطق الجانب الاسرائيلي ، يمكن القول ان اعتراف اسرائيل بكيان فلسطيني معناه التضحية بقضية الصهيونية الاصلية القائلة بأن اقامة اسرائيل ما هي الا « عودة شعب بلا ارض الى ارض بلا شعب » . ومن الصحيح ان اسرائيل لم تعد متمسكة بهذه الفرضية على اطلاقها . ذلك انها لم تعد تستطيع ان تزعم ان ارض فلسطين لم يكن يستوطنها سكان عرب

---

(٥) انظر بخصوص الانتقال من حالة اقتصاد الحرب الى حالة اقتصاد السلم في اسرائيل:
Ibrahim M. Oweiss, *The Israeli Economy: A War Economy* (Washington, D.C.: Georgetown University Press, 1974), passim.

قبل الاستيطان الصهيوني . ولكن الاعتراف المكمل بأن هؤلاء السكان العرب **يشكلون شعباً** ، **وكياناً قومياً متميزاً** ، انما يطرح امام اسرائيل مشكلات تمس صميم مكوناتها هي الداخلية . ذلك ان مجرد الاعتراف بوجود شعب غير يهودي في فلسطين ، وبحقوق متكافئة لهذا الشعب غير اليهودي ، حتى لو اقام هذا الشعب داخل فلسطين وخارج اسرائيل ، انما يمثل تحدياً للنظام العنصري الاسرائيلي القائم على التفرقة بين اليهود انفسهم وتمييزهم الى يهود غربيين ويهود شرقيين . اذ كيف يتسق ان تعترف لعرب فلسطين خارج اسرائيل بحقوق لا يحظى بها يهود داخل اسرائيل ، وارض فلسطين ـ في المنطق الصهيوني الاصلي ـ هي « الوطن القومي ليهود العالم » ؟

وفضلاً عما تقدم ، فإن هناك حجة وجيهة يصعب دفعها ، ولا شك ان قطاعاً له وزنه من الاسرائيليين لن يتراجع عنها ، وهي ان منظمة التحرير الفلسطينية حتى لو اعترفت باسرائيل فسوف يكون هذا الاعتراف مجرد اعترافٌ بوجود اسرائيل اي تسليم بأمر واقع ، وتسليم بتوازنات القوى الراهنة في المنطقة دولياً وعربياً فقط ، وباستحالة ازالة اسرائيل في المستقبل المنظور . ولن يكون اعتراف الفلسطينيين ابداً بشرعية « تأسيس » اسرائيل » ، اي بأن لها « حقاً » في ان تقوم[٦] . ومن هنا ، سوف يبرز على الدوام من سوف يطالب بأن يواصل شعب فلسطين نضاله لاسترداد حقه كاملاً في كل أرض فلسطين . وهكذا تكون التسوية لديه مجرد ارجاء وضع هدف الدولة الديمقراطية العلمانية في كل فلسطين موضع التطبيع ، ويكون التسليم باسرائيل مرحلياً ، على ان تجري ازالتها فيما بعد ، حتى لو كان ذلك باساليب تختلف عن تلك التي جرت ممارستها حتى الآن .

٢ ـ اسرائيل الصهيونية : الامن ام التكامل ؟

تتلخص الحاجات الحيوية لأي دولة في مطلبين اساسيين : اولهما : الامن ، وثانيهما : التطور . ويمكن القول : ان مطلب الامن في حال اسرائيل الصهيونية يفترض خصوصية معينة حيث ينصرف ـ في جانب منه ـ الى ضرورة المحافظة على « الطابع اليهودي » للدولة الاسرائيلية بمعنى عدم الاندماج في المحيط العربي من حولها بحيث تبقى دولة غريبة ، ولكن مطلب التطور يقتضي من اسرائيل مزيداً من الارتباط والتكامل مع الوطن العربي باعتباره « مجالها الحيوي »، خصوصاً اذا استعدنا الى الذهن ان مطلب تطبيع العلاقات قد اصبح احد الشروط الاساسية التي وضعتها اسرائيل كمدخل للتسوية ، وهو المطلب الذي تضمنته بالفعل اتفاقيتا كمب ديفيد ومن بعدهما المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية . ومن هنا يجدر بنا ان نتساءل : هل في مقدور اسرائيل بعد التسوية ان تنهض بدور وظيفي في اطار الوطن العربي ، شبيه ـ مثلاً ـ بذلك الدور الذي سعت اليه حيال افريقيا؟ وهل في مقدور الاقطار العربية ان تتقبل هذا الدور « الوظيفي » ، وان ترى فيه ما يفيد تطور تنميتها مستقبلاً ، وليس العكس ؟

يمكن ان نقرر بداية ان اسرائيل لن تكتسب دوراً وظيفياً في المنطقة العربية ـ بداهة ـ ما لم تكن قد اقنعت اقطارها جميعاً بأنها لم تعد تجسيماً لمشروع منفصل عن مصير المنطقة ، او

---

(٦) انظر في اهمية هذه التفرقة بين شرعية « تأسيس » اسرائيل وشرعية « وجودها » كامر واقع :
Yehoshafat Harkabi, *Arab Strategies and Israel's Response* (New York: The Free Press, 1977), pp. x-xi.

موجهاً ضدها . وتثور بهذا الخصوص مشكلة اساسية سوف تمس صميم اسرائيل نفسها . اذ لا مبرر لوجود اسرائيل ـ كما تقدم ـ الا باعتبارها تجسيماً للمشروع الصهيوني. وتفقد مبرر هذا الوجود اذا تقلص دورها لتصبح مجرد « اداة اقتصادية . تستوعبها الوطن العربي المحيط ووظفها لتنمية المنطقة . ويمكن القول بداية انه ليس لاسرائيل اعتراض من حيث المبدأ على ان تنهض بوظيفة « الاداة الاقتصادية » لحساب اطراف اخرى . فقد قامت بهذه الوظيفة في افريقيا لحساب الاحتكارات الدولية والاستعمار الجديد، كما انها لم تكف منذ قيامها عن عرض خدماتها للقيام بدور مماثل في الوطن العربي الذي اصر على مقاطعتها . لكن اسرائيل كانت تضطلع دائماً بهذه الوظيفة باعتبارها وسيلة تلجأ اليها لتعزيز كيانها ودعم المشروع الصهيوني ، ولم تألف ان تضطلع بهذه الوظيفة باعتبارها « بديلاً » عن شخصيتها الاصلية وهويتها كتجسيم للمشروع الصهيوني . فهل بوسع اسرائيل ان توفق بين الصفتين بين صفتها كتجسيد للحلم الصهيوني ، وصفتها كأداة اقتصادية « في خدمة» التنمية العربية ؟

يمكن القول : ان وظيفة اسرائيل « لخدمة » التنمية العربية لن تكون ابداً بعيدة عن دورها « في خدمة » التنمية الافريقية . اذ سوف يكون لاسرائيل دور مهم في مخطط نظام السيطرة والاستغلال العالمي بعد ارتفاع اسعار النفط وما ينبغي توقعه من ارتفاع مماثل في اسعار المواد الخام الاستراتيجية الاخرى . ولكن هذا الدور الوظيفي الجديد لاسرائيل في المنطقة العربية قد يعرض صميم مكوناتها للتفكك او الاهتزاز ، فعلى سبيل المثال :

أ ـ قد تسلم الاقطار العربية وفقاً لهذا التصور بمبدأ التعامل مع اسرائيل اذا وجدت فيها اداة تحقق لهم مكاسب وفوائد ، ولكنهم لن يتعاملوا معها ولن يقبلوها ابدا تجسيدا للمشروع الصهيوني .

ب ـ وهناك احتمال وارد ان يعود بعض اليهود العرب الى اوطانهم الاصلية . فهل سوف يعودون بصفتهم رسلاً لاسرائيل ؟ ام من شأن اوطان الاصل ان تستوعبهم مرة اخرى ؟[٧] .

ج ـ لقد استمدت اسرائيل مصادر قوتها دائماً من قدرتها على اثبات ان صميم وجودها مهدد من الوطن العربي المحيط : فهل سوف تحتفظ بالقدرة نفسها على جلب المساعدات الخارجية بعد زوال هذا المبرر ، وتحولها الى جزء لا يتجزأ من نسيج المنطقة . وفي المقابل هل تنضب مصادر تغذية اسرائيل بالمال والدعم بعد هذا التحول ؟ وهل تستطيع اسرائيل ان تحفظ وجودها بالاعتماد على المنطقة وحدها ؟ وهل يحمل نضوب مصادر تغذية اسرائيل مادياً وبشرياً تأثيرات أساسية على المشروع الصهيوني ؟

د ـ ان اكتساب اسرائيل دوراً وظيفياً في الوطن العربي ، بفرض امكانيته ، يمثل انتصاراً حاسماً لمنطق « اسرائيل بلا صهيونية » اي لمنطق ما يسمى « بالحمائم » في اسرائيل فهل يسلم « الصقور » بهذا الانتصار وقد كانت لهم اليد الطولى في تقرير كل سياسات اسرائيل منذ قيامها . والى اي مدى تستطيع اسرائيل ان تصمد امام هذا التحول في صميم طبيعتها ؟ والى اي حد تستطيع ان تحتمل استنزاف مواردها ؟

---

(٧) تفيد في هذا المجال الاشارة الى الدراسة الآتية : وحيد محمد عبد المجيد ، **اليهود العرب في اسرائيل ـ احتمالات العودة واتجاهاتها** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٨) .

وحتى وظيفة اسرائيل كأداة اقتصادية في الوسط المحيط ، هو رهن ان تكون على الدوام مصدر خبرة رفيعة ، ومنبعاً لرأس المال . وهذا ايضاً عرضة للنضوب مع انزواء جوهرها الراهن ، وتفكك الروابط الوثيقة التي تربطها الآن بدوائر صاحبة نفوذ ورأس مال خارج المنطقة العربية . لذلك يمكن القول : ان اسرائيل لن تدخر جهداً لاستغلال كل ثغرة ، واقتناص كل فرصة ، لتعزز هويتها ، ولتحمي كيانها داخل المنطقة في المستقبل . وان **اسرائيل سوف تعمل بكل ما لها من قوة للحيلولة دون تكامل الكيان العربي ودون زيادة وزنه وتماسكه ، ولذلك سوف تساند كل قوة تبرز داخل الوطن العربي او على اطرافه ذات مصالح تتوافق مع مصلحتها في تحقيق هدف اضعاف وتجزئة الوطن العربي .**

من المتصور مثلاً ان تسعى اسرائيل الى استعادة مواقعها الوثيقة في اثيوبيا لتقلبها ضد السودان والصومال ، ولتؤجج اي صراع محتمل بين اثيوبيا والاقطار العربية في منطقة البحر الاحمر . ومن المتصور ايضاً ان تحاول اسرائيل تنشيط الحركات الانفصالية او حتى الاستقلالية في الوطن العربي ، ويضاف الى كل ذلك دور اسرائيل البارز في تغذية واستخدام الحرب الاهلية في لبنان من اجل تدعيم النزعات الانفصالية بها كما تجلى في مساعدتها لحركة الرائد سعد حداد الانفصالية عندما اعلن قيام « دولة لبنان الحر » .

ولكن ربما سوف يكون الدور الابرز لاسرائيل داخل الوطن العربي ذاته ، وليس على هوامشه . وهنا ينتظر ان يكون سلوكها شبيهاً بذلك الدور الذي انتهجته حيال دول القارة الافريقية فسوف تعمل على زيادة استقرار النظم المحافظة ، والنظم الموالية للغرب . كما سوف تناهض الاتجاهات التقدمية والوطنية . وسوف تعمل على محاربة الاتحاد السوفياتي ومركزه في الوطن العربي ،وستستخدم حربها ضده ـ فضلاً عن هذا الهدف العام ـ لابتزاز المزيد على الدوام من هجرة اليهود السوفيات اليها .

وفضلاً عن ذلك يمكن القول : ان احد عناصر السياسة الاسرائيلية سوف يتركز في خلق الاضطراب الدائم في المنطقة العربية ، وبصفة خاصة في المرحلة اللاحقة على التسوية المصرية ـ الاسرائيلية ، وتحت شعار البحث عن تسوية شاملة . ويلاحظ ان مناخ عدم الاستقرار وشيوع الاضطراب في المنطقة يحقق لاسرائيل ثلاثة اهداف اساسية : اولها منع الارادة العربية من التقوية الذاتية وثانيها، تدعيم الشرعية الاسرائيلية في الوعي الدولي العام ، وثالثها خلق فرصة التدخل للقيادة الاسرائيلية لتحقيق توسعات جديدة ولو جزئية . وهكذا يمكن تصور ان التسوية قد تصبح مجرد « مرحلة » على طريق تحقيق اهداف اسرائيل الاستراتيجية ، وقد « ينقذها » رجل عربي من « مأزق التسوية ».

وسوف يكون على اسرائيل كي تحافظ على كيانها ، بغرض التسوية الشاملة ، وحتى لا يذوب هذا الكيان في المحيط العربي الاوسع ، ان تباشر اهدافاً شديدة التضارب ازاء اطراف كثيرة . وحتى علاقتها بالولايات المتحدة سوف تحكمها معادلة متعددة المجاهيل : فعليها الا تحقق اهدافها الخاصة بقدر من الاندماج في المنطقة ، يعزز استقلال المنطقة عن اهداف الولايات المتحدة فيها . وعليها الا تنتظر من الولايات المتحدة انحيازاً الى جانبها بهدف تمييز كيانها في المنطقة على نحو يقضي الى انفصال الولايات المتحدة عنها .

وحتى في حال التسوية المصرية ـ الاسرائيلية تواجه السياسة الاسرائيلية تحديات عديدة، اذ يكون عليها ان تتصرف بعدة « وجوه » . ففي علاقتها مع مصر ينبغي ان تمثل دور « اسرائيل بلا صهيونية » ولو من باب المجاملة ، فضلاً عن ابراز حسن النية كرسالة موجهة الى الاقطار العربية التي ترفض التسوية وان كانت الوقائع المتاحة تشير الى انها حتى الآن لم تقدر على ممارسة هذا الدور ولو شكلياً . ولكن في علاقتها مع تلك الاقطار العربية ، لن تتخلى عن دور « اسرائيل الصهيونية » التي ترفع معاداة التسوية الى مرتبة معاداة السامية ، وتعتبر رفض التسوية بمثابة شكل من اشكال تجدد العداء للسامية ، وهو احتمال من شأنه زيادة التشبث بالمشروع الصهيوني □

الجزائر والمسألة الثقافية : قدر الموقع ومتاعبه

محمد الميلي

مفكر جزائري ، وعضو مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية .

مقدمـــــة

تقدمت اكثر من جهة ، بأكثر من تفسير لما جرى في الجزائر خلال ربيع ١٩٨٠[١] . ومن ابرز التفسيرات التي ظهرت اثنان : فهناك من رأى في احداث تيزي اوزو حركة ثقافية تتمحور حول «مشكل الهوية الحقيقية للشعب الجزائري والاعتراف الرسمي بلغته تامازيغت والعربية الجزائرية »[٢] . ويتلخص هذا التفسير في ارجاع اصل المشكل الى المسعى الذي اعتمدته الحركة الوطنية الجزائرية ، منذ ما قبل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، والذي يتمثل حسب تعبير اصحاب هذا الاتجاه في « انكار الواقع الامازيغي » وفي « هيمنة الايديولوجية العربية الاسلامية على حساب البعد التمازيغي للامة »[٣] .

اما التفسير الثاني فهو الذي يقول بأن وراء تلك الاحداث اصابع اجنبية ، حركتها لفائدة جهة استعمارية معينة . وقد علقنا في مبحث سابق على هذا الاحتمال بأن التفسير « الذي يقول بوجود ايد اجنبية وارد لكنه لا يكفي » . لأن الاقتصار على اطلاق هذا التفسير دون شرح ملابساته وتبيان جذوره قد يدفع الى الشك فيه اكثر مما يدفع الى البحث في الاسباب التي جعلته يصل الى ما وصل اليه .

ولذلك رأينا أن نخصّ هذا الاحتمال بمبحث نناقش فيه هذه الفكرة مناقشة مفصلة بقدر الامكان ، دون ان يمنعنا ذلك من مناقشة بعض الاحتمالات الأخرى التي هي واردة ايضاً والتي اشرنا اليها اشارة مقتضبة جداً في المبحث السابق . لأن اطروحة الاصابع الاجنبية ، إذا قلنا بها ، تستتبع القول باحتمالات اخرى يجب التعرض لها ايضاً ؛ لان التدخل الاجنبي ، أياً كانت صيغته ،

---

(١) انظر: محمد الميلي ، « الجزائر والمسألة الثقافية : مدخل تاريخي ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٥ ، العدد ٤١ (تموز / يوليو ١٩٨٢) ، ص ٥٢ ـ ٦٤ .

(٢) *Seminaire de Yakouren, août 1980* (Paris: Imediazen , 1981), p. 6.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦ .

ومهما بلغت الغباوة بصاحبه ، لا يمكن تصوره دون وجود عوامل اخرى مساعدة من شأنها ان تسجع صاحب التدخل على تجربة حظه والمغامرة بمحاولة تحقيق مشروعه .

ودون ان نذهب الى حد اتهام اصحاب الاتجاه الاول بأنهم كانوا متواطئين مع الاصابع الاجنبية التي يفترض فيها أن تكون قد حركت هذه الاحداث ، فالذي لا شك فيه ، من وجهة نظر تحليل موضوعي ، ان الاصابع الاجنبية لن تتورع عن استغلال الاتجاه الذي عبر عنه ملتقى « يكورن »[٤] . والسؤال الذي يطرح في هذه الحال هو التالي : هل كانت هناك فعلاً اصابع اجنبية حركت احداث ربيع ١٩٨٠ بالجزائر ؟

إن الاجابة عن هذا السؤال تعد في نظرنا ضرورية قبل اي مناقشة لآراء وافكار ملتقى«يكورن». لأنه إذا نفينا وجود اصابع اجنبية يكتسي التفسير الاول اهمية خارقة وتترتب عليه نتائج معينة لن تقف عند حدود هذا الطرح المجرد ، من جهة ، ونجد انفسنا من جهة اخرى في مواجهة مسعى نظري يفضي عملياً الى طريق مسدود . اما اذا سلمنا بوجود اصابع اجنبية ، فإنه يكون علينا ان نبرهن على امكانية ذلك اولاً ، وان نكشف عن الهدف المخطط له من وراء ذلك ثانياً . فإذا انتهينا من مناقشة الفكرة القائلة بوجود اصابع اجنبية ، امكن الانتقال الى مناقشة الفكرة الاولى التي تختلف زاوية النقاش حولها باختلاف النتائج التي تترتب على مناقشة اطروحة « التدخل الاجنبي » .

اولاً : فكرة التدخل الاجنبي ... هل هي مشبوهة ؟

إن الفكرة القائلة بوجود اصابع اجنبية قد تبدو مشبوهة للوهلة الاولى ، لاكثر من سبب:

١ ـ تفسير ما ينجم من احداث او مشاكل ، في هذا البلد او ذاك من بلدان العالم الثالث ، بالتدخل الاجنبي ، كثيراً ما يقع اللجوء اليه بحق او بغير حق . يكفي ان تحدث تظاهرة يقوم بها طلاب او عمال ، مطالبين بحق او باجراء عدالة اجتماعية ، او سخطاً على اجراءات تعسفية عمدت اليها سلطة اعتادت غياب الديموقراطية ، لكي ترفع السلطة صوتها متهمة جهات اجنبية بالتدخل . هذا ما نسمعه ، في كل مناسبة تقريباً في عدد من بلدان العالم الثالث ومن ضمنها البلدان العربية . وكثيراً ما يُعمد الى هذا التفسير لتبرير رد فعل قمعي وحشي ، يصل احياناً ، كما شاهدنا ذلك في بعض البلدان العربية والافريقية والآسيوية والامريكية اللاتينية ، الى تدمير كاسح وحمامات دم . ومن هنا اصبح مثل هذا التفسير يبدو مبتذلاً في نظر عديد من المثقفين ، بل وحتى في نظر رجل الشارع العادي .

٢ ـ خيبات الامل التي تحدث بعد الاستقلال ، كنتيجة طبيعية للتفاوت الكبير بين حلم الامس وواقع اليوم ، تسبغ عادة مظاهر براءة على القوى التي كانت تستعمر هذا البلد او ذاك بالامس . فكيف اذا حدث مثل ما يحدث اليوم في بعض البلدان من تدمير وتقتيل على يد انظمة تنعت نفسها بأنها وطنية : الا يدفع ذلك بعضهم الى الترحم على « ايام زمان » لأن الاستعمار ، كما يقول اولئك ، لم يصل الى حد ارتكاب مثل تلك الجرائم ؟ بل إن هناك من اصبح يترحم على ايام هولاكو ، في ضوء بعض الاحداث التي عرفها مشرقنا العربي. ومما يُساعد اليوم على اضفاء مظاهر البراءة على الدول

---

(٤) يكورن هو اسم قرية جبلية تقع غير بعيد عن مدينة تيزي اوزو .

الاستعمارية بالامس ، ان تاريخ الاستعمار وفظائعه تُلقّن عادة ، بالبلدان المستقلة حديثاً ، في شكل معلومات جافة لا روح فيها ولا حياة تتخللها . ومع مرور الوقت يطغى النسيان على الذاكرة ، حتى بالنسبة للذين عايشوا عهد الاستعمار وعانوا ويلاته وشاهدوا جرائمه ؟ فكيف اذا تعلق الامر بجيل لاحق لم ير من الاستعمار الا بعض ما قرأ عنه في الكتب ؟

٣ ـ في ضوء ما سبق ، يبدو اللجوء الى اطروحة التدخل الاجنبي لتفسير واقعة ما ، « تفسيراً سهلاً » في بعض الاحيان . ولن نعدم ، في عدد من الحالات ، من يقول ان ظهر الاستعمار واسع ومن السهل ان ننسب اليه كل شيء .

لكن ، أن تبدو فكرة التدخل الاجنبي مشبوهة ، لا يكفي لتبرير رفضها دون نقاش . إن ما يمكن مناقشته ، في ضوء هذه الحادثة او تلك ، هو هل هي فعلاً موجودة ، وما هي دلائلها ، من جهة ، ومن جهة اخرى ، ما هي العوامل التي ساعدت الاصابع الاجنبية على ان تتوصل الى إحداث هذه القلاقل او تلك ؟

وقبل ان نناقش هذه النقطة بالتفصيل يتعين ، في رأينا ان نتذكر باستمرار أن الاستعمار لا يمكن ان يتركنا لانفسنا لمجرد اننا نلنا استقلالنا . ان الاستعمار لم يخرج من اي بلد بمحض ارادته . ان اعترافه بالاستقلال ، حتى في البلدان التي لم تخض غمار حرب تحرير وطني ، إنما يرجع الى اقتناعه بأن خسائره من استمرار الاستعمار المباشر اصبحت تطغى على مكاسبه وارباحه . ولذلك يسعى ، في كثير من الاحيان ، من وراء الاعتراف باستقلال شكلي ، الى تحقيق هدف مزدوج : ضمان حد ادنى من المصالح في المستقبل ، وتحميل البلد المستقل مسؤوليات وتبعات الامن . لأن الاستعمار الحديث يقوم بالضبط على هذا الاساس : انه يريد ان يؤمن مصالحه ، او بعضها على الاقل ، من خلال واجهة حكم يقال عنه انه « وطني » حتى يكون اقدر على مواجهة وقمع ما قد يتفجر من مطالب عدالة اجتماعية ومساواة فرص .

إذا فهمنا هذه الحقيقة ، ادركنا وفهمنا ان تدخل الاجنبي وارد نظرياً بالنسبة لجميع البلدان التي كانت مستعمرة ، بصورة او باخرى . الا ان إمكانية التدخل نظرياً لا تبرر تعميم نظرية التدخل واللجوء اليها كلما نجمت مشكلة . لانه يبقى علينا بعد ذلك ان نشرح ، بصورة مقنعة ، مجموعتين من العوامل : اولاً : ما هي العوامل الاساسية التي تدفع جهة استعمارية او امبريالية ما الى التدخل ؟ اي ما هي المبررات والاهداف التي تدفع الاجنبي ـ من وجهة نظره طبعاً ـ الى التخطيط للتدخل في هذا البلد او ذاك ؟ ثانياً : ما هي العوامل التي تساعد على نجاح التدخل ؟ لأنه لا بد ، لنجاح تدخل ما ، من توافر عوامل داخلية مساعدة . اي انه ، لا بد في جميع الحالات، من توضيح علمي يقوم على استقراء وملاحظة حقائق التاريخ وحقائق الجغرافية السياسية ، حتى نتوصل الى فهم للحدث ، بعيداً عن كل موقف مسبق ، او تصور متحيز ، او جهالة ممنهجة .

ثانياً : مشاكل الموقع

لسنا في حاجة الى تسمية الجهة المعنية بـ « الاصابع او الايدي الاجنبية » المقصودة بالنسبة لاحداث تيزي اوزو ، فكل واحد يفهم انها اصابع فرنسية . ولكي نفهم الاسباب التي تجعل اطروحة التدخل هنا واردة لا بد من التذكير بالدور الذي يلعبه « الموقع » ـ بالمعنى ـ الجيو ـ سياسي ـ في

اثارة اهتمام الاجنبي ببلد ما . ولا شك ان وقوع الجزائر في قلب المغرب العربي ـ تمثل احد المنافذ الاساسية للقارة الافريقية ـ من شأنه أن يجلب لها « اهتمامات » خاصة بشؤونها لن تخلق من متاعب . وهذا الموقع ، مضافاً الى مخلفات تاريخ استعماري طويل الامد ، هو الذي يفسر ادراج الجزائر ومجموع المغرب العربي في الاستراتيجية الاستعمارية ، سواء قبل ان تنال اقطار المغرب العربي استقلالها او بعد ذلك . وبقدر ما تغفل بلدان المغرب العربي عن مواجهة « الاهتمامات » الاجنبية ، باستراتيجية مغرب عربية تقرأ حساباً للشمولية التي هي خاصية كل استراتيجية ، ولا تغْفل عن التفاصيل التي قد تشكل موطن ضعف قد تفيد منه استراتيجية التدخل الاجنبي ، بقدر ما يكون نصيبها من المتاعب كبيراً ومرهقاً .

إن هذا الموقع هو الذي جعل المغرب العربي يمثل احد مدارات الصراع بين الحلفاء والمحور في الحرب العالمية الثانية . وهو نفسه الذي يفسر تفكير الدولة الفرنسية ـ في ظل الجمهورية الرابعة ، وعقب الحرب العالمية الثانية ، عندما كانت الحرب الباردة على اشدها ، وعندما كان « الغزو السوفياتي » احتمالاً ترددده الصحف الغربية صباح مساء ـ في تهيئة المغرب العربي لأن يستقبل مصالحها في حال قيام حرب جديدة بأوروبا ، على اساس ان القارة الافريقية تمثل بمنافذها المغرب ـ عربية ،العمق الاستراتيجي الوحيد لها .

ومع تصاعد المد الاستقلالي في شمال افريقية ، وضع منظرو الاستعمار الفرنسي فيما وضعوا من خطط مشروعاً لصيانة ما كان يسمى « الاتحاد الفرنسي » (l' union française) . يتضمن هذا المشروع اقامة قواعد استراتيجية ، عسكرية اقتصادية ، عددها خمس قواعد . وتقع ثلاث منها في الجزائر : واحدة في بشار ، على حدودها الغربية ،والثانية في بئر العاتر بحدود الجزائر الشرقية والثالثة بالهوقار على حدودها الجنوبية . اما القاعدتان الاخريان ، فتقع احداهما في مدغشقر والاخرى في الهند الصينية[٥] . ويتضح من هذا المشروع الذي ساهم فيه بعض من كبار المسؤولين عن تسيير المستعمرات (فقد سبق لاحدهم ان شغل منصب والٍ عام على الجزائر)[٦] ان منظري الاستعمار الفرنسي كانوا يضعون ، منذ بدء الخمسينات ، مسؤولية خاصة على الجزائر . كموقع ، في صيانة الامبراطورية الفرنسية.

وهذا ما يفسر ، الى حد كبير ، الاسلوب الذي عالج به الاستعمار الفرنسي المشاكل التي واجهته في تونس وفي المغرب . لان ما كان يخشاه هو أن يواجه اكثر من حرب تحرير في المنطقة . ومن هنا بادر، بعد قيام الثورة الجزائرية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، الى الاعتراف باستقلال المغرب وتونس في ١٩٥٦ ، على اساس التفرغ للثورة الجزائرية والتمكن من القضاء عليها .

لكن استمرار حرب التحرير في الجزائر ، اضطر الاستعمار الفرنسي الى مراجعة خططه : فقد حدث امران لم تتوقعهما تلك الخطط:

الاول : ان استقلال تونس والمغرب ، على الرغم من انه حال دون قيام جبهة مسلحة في كامل

---

(٥) محمد مبارك الميلي ، **صحراؤنا** (تونس : كتاب البعث ، ١٩٥٨) .

(٦) هو موريس فيوليت الذي سبق له ان شغل منصب الوالي العام بالجزائر فيما بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٧ ، ثم عين وزير دولة في حكومة الجبهة الشعبية برئاسة ليون بلوم . وهو صاحب المشروع الذي عرف باسم « بلوم فيوليت » الذي يعترف لفئات محدودة من الجزائريين بممارسة الحقوق السياسية التي يمارسها المواطنون الفرنسيون ، دون المساس بقانون الاحوال الشخصية للجزائريين بوصفهم مسلمين .

المغرب العربي ، لم يؤد الى خنق الثورة الجزائرية التي تكيفت مع الواقع الجديد ، وحاولت ان تستفيد منه وتتعاطى واياه على أساس استغلال مشاعر التضامن القوية لدى الشعوب المجاورة . وبذلك وجدت الجزائر المجاهدة متنفساً جديداً في كل من تونس والمغرب ، بعدما كان متنفسها الاساسي هو ليبيا .

والثاني : ان تطور حرب التحرير بالجزائر شكلت في نظر الافارقة نموذجاً للكفاح أثار حماسة الافارقة ودفع طلائعهم الى ان تتصل بالثورة الجزائرية وتستلهمها من اجل ضبط خطط للثورة المسلحة .

ولا بأس ان نفتح هنا قوسين لانارة بعض جوانب هذا الاتصال بين الثورة الجزائرية والتيارات الوطنية في افريقية وبخاصة منها « الناطقة بالفرنسية » كما يقال . ذلك ان اتصال المغرب العربي ، وبخاصة الجزائر وليبيا والمغرب ، بالعمق الافريقي بفضل الاسلام ، قد استمر بعد العصور الوسطى ،ولم ينجح الاستعمار في وقفه ،وإن كان قد نجح في الحد منه. فقد كان يتردد على كل من المغرب والجزائر ، بعض الطلبة الافارقة للدراسة ، ليس في المعاهد الفرنسية فقط ، ولكن في القرويين بالمغرب وفي معهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة في الجزائر ، لتعلم اللغة العربية ومبادىء الدين الاسلامي .

إن محاولة تجديد وتعميق الاتصال بين افريقية والمغرب العربي في اطار حرب التحرير الجزائرية قد فاجأ الاستعمار الفرنسي واصبح يهدد مخططاته ليس في شمال افريقية فقط ولكن في مستعمراته جنوب الصحراء الجزائرية . ولكي نلاحظ مدى هذا التهديد ، يكفي التذكير بأن الحكومة الفرنسية ، كانت قد فرغت من اعداد « القانون ـ الاطار » الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي سنة ١٩٥٦ ، وهو قانون بدأ التفكير فيه منذ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٢ عندما وعدت حكومة پيناي بالنظر في مشروع قانون ـ اطار يمنح للكاميرون . وفي صيف ١٩٥٤ كلفت حكومة مانديس فرانس ، السيد روبير بيرون بتحرير المشروع للكاميرون . وفي ١٩٥٥ اخذت حكومة ادغار فور المشروع نفسه وكلفت به السيد بيير هنري تيتجان على اساس اعداده للكاميرون ايضاً .

وتجدر الاشارة ، الى انه ، فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٥٥ ، تم الرأي على اعداد هذا المشروع للكاميرون فقط ، لأن وضعيته لم تكن مثل وضعية بقية المستعمرات الفرنسية في افريقية . لكن المشروع الذي قدمته حكومة غي موليه للبرلمان وتمت الموافقة عليه عام ١٩٥٦ كان يشمل مجموع اقطار افريقية السوداء الخاضعة للاستعمار الفرنسي . والذي يفسر تمديد هذا القانون الى كامل المستعمرات الافريقية آنذاك هو شيء واحد : اندلاع الثورة الجزائرية . لكن تعاظم خطر الالتقاء بين الثورة الجزائرية والحركات الوطنية في افريقية ، دفع الجمهورية الخامسة ، بعد مجيء الجنرال ديغول الى الحكم في ايار / مايو ١٩٥٨ ، الى تجاوز الاطار القانوني وانشاء ما عرف باسم « المجموعة الفرنسية » . وليس من محض الصدفة، ان يكون الجنرال ديغول قد عمد ، بعد بضعة اشهر فقط من توليه الحكم ، الى اجراء ما سمي بـ « الاستفتاء » في ايلول / سبتمبر ١٩٥٨ ، الذي يفتح امام الاقطار الافريقية الخيار بين « الاستقلال » مع سحب كل مساعدة فرنسية ، او البقاء في ظل « المجموعة الفرنسية » مع التمتع بنوع من الحكم الذاتي[٧]، على اساس الدستور الفرنسي الجديد

---

(٧) محمد الميلي ، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب**(بيروت : دار الكلمة،١٩٨١)، ص٨٩.

وعندما تأكدت القيادة الفرنسية ان استقلال الجزائر لا يمكن تجنبه ، ضبطت استراتيجية بديلة تتمثل في مهادنة الجزائر المستقلة واستغلال العلاقات الطيبة معها حتى تكون مدخلاً لاستمرار النفوذ الفرنسي في افريقية . على ان الجنرال ديغول حاول ، من خلال اتفاقيات ايفيان أن يضمن اقصى ما يمكن ضمانه من مصالح فرنسية في الجزائر تكون خير حليف للمصالح الفرنسية بافريقية . ومن هنا نصت تلك الاتفاقية على احتفاظ فرنسا بقاعدة مرسي الكبير مدة خمسة عشر عاماً قابلة للتجديد ، كما نصت على استعمال الجيش الفرنسي لعدد من المطارات والمنشآت العسكرية ، زيادة عن الضمانات الممنوحة للفرنسيين بالجزائر وعن البنود المتعلقة بالجانب الثقافي وعن حرية التنقل الكاملة من والى الجزائر[٨] .

لكن الانسحاب الكلي للمدنيين الفرنسيين من الجزائر ، نتيجة سياسة الارهاب الاعمى التي مارستها منظمة الجيش السري المتطرفة، افقد اتفاقيات ايفيان القاعدة البشرية التي كان سيعتمد عليها النظام الديغولي في الحد من استقلال الجزائر . ولذلك اضطر الى ان يخرج استراتيجيته اخراجاً جديداً ، من خلال « تعاون مثالي » مع الجزائر يصون مصالحه في القارة السوداء .

ثالثاً : من الثوابت الاستعمارية : الفصل بين المغرب العربي وافريقية

ان الحيلولة دون التقاء حقيقي لمصالح الشعوب الافريقية ، والحرص على تأمين مصالح الاستعمار من خلال انعدام ذلك اللقاء ، ما فتيء يمثل احد الثوابت في خطط الاستعمار . فقد سبق للسيد « ايتان » ، رئيس لجنة افريقية الفرنسية ان صرح عام ١٨٩٢ متحدثاً عن اهمية التشاد بما يلي : « إن من يملك بحيرة التشاد يصبح هو سيد دواخل افريقية »[٩] . وتأتي اهمية التشاد هنا ليس من كونه واحدة من نقاط الالتقاء بين افريقية العربية وافريقية السوداء فقط ، **وليس لأنه يمثل** احدى النقاط التي انطلق منها الاسلام الى بعض المناطق في دواخل افريقية فقط ، ولكن ايضاً لأنه يعتبر « البطن الرخو للعالم الزنجي » حسب تعبير بعضهم[١٠] . وعلى هذا الاساس يؤكد جاك نيومان بأن « مصممي الاستراتيجية الفرنسية كانوا يقدرون ان خطراً حدودياً يحدث نتيجة الزاوية التي تشكلها افريقية البيضاء او العربية ، يهدد تهديداً خطيراً المستعمرات الفرنسية السابقة »[١١] .

ولذلك ما فتئت القوات الفرنسية ، فيما بين ١٩٥٩ و١٩٦٢ هي التي تضطلع بكامل مسؤولية الدفاع في افريقية السوداء التي كانت تابعة لفرنسا ، بما في ذلك مسؤولية الامن الداخلي .

وتجدر الاشارة هنا الى ان التعديلات التي ادخلت على نظام وجود تلك القوات الفرنسية قد

---

(٨) **المجاهد** ، ١٩ / ٣ / ١٩٦٢ .

(٩) رامات ، « العلاقات الفرنسية التشادية من مؤتمر برلين الى اليوم » المعهد الحر للعلاقات الدولية ، باريس ، ص١٨٠ .

(١٠) ب. فانس ، « التشاد نقطة انفصام المستقبل الافريقي » **المجلة العسكرية العامة** (باريس) (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٤) .

(١١) جاك نيومان ، « **اهمية القواعد في السياسة العسكرية لفرنسا في افريقيةالسوداء الناطقة بالفرنسية وفي** مدغشقر » *Le mois en Afrique* (Paris), no. 188, 189 (Août / Septembre 1981).

قامت بها فرنسا من طرف واحد ، مراعية في ذلك تطور المعطيات السياسية ، دون ان تتعرض لضغوط معتبرة من طرف مستعمراتها السابقة.وهذا ما عبر عنه احد المسؤولين الفرنسيين عندما كتب يقول:

« يجب ان نتجنب رهن المستقبل بالتمسك بهياكل بالية وبحقوق تجاوزها الزمن . يجب ان نقبل بقواعد اللعبة الجديدة وان لا نكون عنيدين ... حتى لا نبدد راس مال الثقة التي كنا نتمتع بها في الاساس : ويجب على الخصوص ان نضبط حصيلة المزايا والسلبيات التي يمثلها الابقاء في الميدان على جيش اصبح اجنبياً . ان وجود هذا الجيش اذا كان وسيلة عملية في حال وجود ضرورة قصوى ، او في حال دعم جيش وطني فتي ، فإنه غير مرض من وجهة النظر السيكولوجية . لأن الشعور الوطني في دولة ناشئة يكون حتماً حساساً ومنفعلاً ومستعداً لأنْ يستغل ادنى فرصة ليثور ضد ما قد يبدو في صورة محاولة للحفاظ على احتلال غير مقبول[١٢] .

رابعاً : غيرة الدركي

لكن سلسلة الاتفاقيات المبرمة بين باريس وعدد من بلدان افريقية السوداء ، هل تكفي ، وحدها من اجل تحقيق الهدف المتمثل في الحيلولة دون اللقاء بين مصالح الشعوب الافريقية جنوب الصحراء الجزائرية مع شعوب افريقية العربية ؟

مما لا شك فيه ان المنجزات الاقتصادية التي تحققت في الجزائر لم يكن ممكناً أن يحبس صداها وان لا يلقى تعاطفاً وتجاوباً في سائر انحاء افريقية ، خصوصاً اذا لوحظ التوجه الافريقي للثورة الجزائرية الذي جسمه انجاز جزء مهم من مشروع الطريق الصحراوي الذي يربط بين الجزائر وافريقية السوداء .

ولا شك ايضاً ان منظري وواضعي الاستراتيجية الفرنسية في نهاية السبعينات وبدء الثمانينات ، لم تكن لتغيب عنهم دروس وعبر التاريخ : فقد امتد الاسلام الى مناطق افريقية الغربية انطلاقاً من بلدان المغرب العربي . وقد لعبت هذه البلدان ، في ظل قيادات محلية صنهاجية كانت او مصمودية او كومية او غيرها دوراً معتبراً في نشر الدعوة الاسلامية . لم يحل دون ذلك وجود تلك الصحراء المترامية التي تحولت الى معبر للحضارة تقطعها قوافل المسلمين تحمل معها السلع والافكار .ولم يكن من محض الصدفة ، ان تتحول هذه الصحراء نفسها ، في عهد الطرق المعبدة والسكك الحديدية والمواصلات الجوية ، الى فيافٍ عازلة ، خلال العهد الاستعماري ، تحجز المغرب العربي عن العمق الافريقي ، رغم ان الدولة الاستعمارية نفسها هي التي كانت متسلطة على شمالي افريقية وفي البلدان الواقعة جنوب الصحراء الجزائرية .

ومن هنا كانت تلك الارادة ، وكان ذلك المسعى للتحكم في مصاير افريقية عبر اتفاقيات عسكرية وثقافية واقتصادية من جهة ، وكان ذلك التخوف من التأثير والعدوى اللذين يمكن أن يستشريا من الجزائر ضمن مجموع المغرب العربي الى افريقية جنوب الصحراء .

وقد تأكد هذا الاتجاه بفعل السياسة التي انتهجها الرئيس الفرنسي السابق ، السيد فاليري جيسكار ديستان الذي حاول ان يجعل من فرنسا دركي افريقية . يقول الاستاذ موريس دو فبرجي ، معلقاً على سياسة الرئيس الفرنسي السابق ، في نهاية عام ١٩٧٧ ما يلي : « هل يريد رئيس الجمهورية ان

---

(١٢) المصدر نفسه .

يضطلع بلدنا بدور بوليس الكتلة الغربية في افريقية الناطقة بالفرنسية ؟ ان هناك عدة مؤشرات تدفع الى الجواب بالايجاب عن هذا السؤال ، دون ان نتمكن من استخلاص نتيجة قطعية »(١٣)

في هذا الاطار يمكن أن نضع مؤشرات اخرى توحي بأن فكرة الايدي الاجنبية في احداث ١٩٨٠ لا يجوز استبعادها دون نقاش . لأن السؤال المطروح في هذه الحال ، على مخططي السياسة المشار اليها آنفاً هو الآتي : كيف يمكن الحيلولة دون اي اتصال ايجابي بين الجزائر وسائر الاقطار الافريقية خصوصاً بعدما تبين ان حرب الصحراء الغربية لم تصرف الجزائر عن توجهها الافريقي ، ولم تؤد الى النيل من سمعتها ؟

في هذه الحال الا تكون احسن وسيلة لتحقيق ذلك الغرض ، السعي الى تعتيم صورة الثورة الجزائرية وتشويه سمعتها والمساعدة على تفجير بعض المشاكل الداخلية . وفي هذه الحال الا يكون الجانب الثقافي هو « كعب اخيل » الجزائر ؟ إن التركيز على « الظاهرة البربرية » وتقديم البربر والبربرية في صورة « ضحايا للهيمنة الاسلامية والتسلط العربي » ألا يكون انسب لغة تستهوي الافارقة وتجعل تضامنهم مع بربر المغرب العربي يكتسي طابع النفور من الاسلام والعروبة ؟ الا يمكن أن تدغدغ حساسية الافارقة من هذه الناحية بواسطة التذكير بنظام الرق في الاسلام ، وتقديم العرب المسلمين في صورة من كانوا يسترقون الافارقة بالامس ؟ ألم تستعمل اسرائيل هذه النغمة في وقت من الاوقات وحققت بها نجاحات في السابق ؟

طبعاً إن كل هذه الاسئلة تمثل مجموعة احتمالات فقط ؛ لكنها احتمالات ترتفع الى رتبة الرجحان ، عندما نتأمل بعض الشعارات التي رفعت وبعض الاحداث التي وقعت وبعض الاتجاهات التي برزت . لكن السؤال الاساسي الجدير بالطرح في هذا المجال هو السؤال التالي : كيف يمكن تحقيق ذلك في جزائر الثمانينات ؟ إن العجز عن الاجابة عن هذا السؤال هو وحده الذي يمكن أن يشكل اعتراضاً وجيهاً يسقط تلك الاحتمالات .

خامساً : اصول الرهان على تفكيك المجتمع الجزائري

إن الاجابة عن هذا السؤال تتطلب منا التذكير ببعض الحقائق المرتبطة بالتاريخ الحديث ، عبر الصراع المتواصل ضد الاستعمار المباشر بالامس ، وضد قوى الاستعمار الحديث والامبريالية اليوم . فبذلك نستطيع ان نكتشف بعض الخطوط الثابتة في الاستراتيجية الاستعمارية ، في الوقت نفسه الذي نضع فيه ايدينا على اهم النقاط التي يتركب منها مسعى اليوم ، ومواطن الشبه بين المسعيين : القديم والجديد .

إن عرض بعض المحاولات التي قام بها الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر تكشف عن شيئين يفسر احدهما الآخر : غباوة الاستعمار ورعونته من جهة ، وعناده وعماه عن الحقائق من جهة اخرى . فقد راهن الاستعمار، منذ وقت مبكر على تفكيك المجتمع الجزائري بالالحاح على التمايز بين العرب والبربر . فقد كتب الكابتان « كاريت » عام ١٨٤٨ يقول : « ان بلاد القبائل التي ظلت حتى الآن تقع

---

(١٣) موريس ديفرجيه في : *Le Monde*, 28/12/1977

خارج دائرة الاتصال المباشر بنا ، والتي بقيت في حال صراع ضد جميع السيطرات السابقة ، يجب أن تصبح من هنا لبضع سنوات المساعد الاكثر ذكاء لمشاريعنا ، والشريك الانفع لاعمالنا »[١٤] .

وكتب احد انصار سياسة ضم الجزائر الى فرنسا وهو « وارنييه » عام ١٨٦٥ ينتقد سياسة نابليون الثالث في الجزائر : « لو ان نابليون الثالث ، بدل ان يطلب من المعمرين احترام القومية العربية ، وهو احترام يتنافى مع الحضارة ، طالب بالحقوق الشرعية للقومية البربرية ، لكان المعمرون كلهم صفقوا لذلك »[١٥] .

ورغم ان ثورة المقراني قد اجتاحت منطقة القبائل عام ١٨٧١ ، فإن منظري ذلك العهد لم يستخلصوا من ذلك اي نتيجة . لقد ظل انصار هذه النظرية يراهنون على تطبيقها توصلاً الى « تفتيت جمهرة الاهالي بواسطة التفكيك المنهجي للمؤسسات الرئيسية التي كانت أساساً لقوة انسجامها » كما كتب احدهم في المجلة الجزائرية للتشريع عام ١٨٨٨[١٦] .

بل لقد طالب بعض انصار هذا الاتجاه ، بعد ثورة ١٨٧١ بدمج سكان منطقة القبائل وجعلهم فرنسيين ، لأن « دمجهم في العنصر الاوروبي يجنبهم مصير العنصر العربي المحكوم عليه حتماً بالانقراض امام الحضارة »[١٧] . وامام فشل كل المحاولات ، لم يتردد الكاردينال لافيجري في اتهام الادارة الفرنسية بأنها هي التي عاقت مسعى تمسيح (تنصير) البربر !

وقد استمر الرهان على هذه السياسة عدة سنوات ، رغم ان كل شيء كان يدينها . واذا كانت هذه السياسة قد منيت بفشل ذريع تأكد مع الاستقلال ، فإن ذلك لم يمنع بعض عناصر « الجزائر الفرنسية » القدامى ، من محاولات جديدة ظلت تقوم بنوع من العمل المخبري ، تحت ستار علمي من اجل تفتيت الانسجام الاجتماعي الذي تحقق الاستقلال بفضله .

لكن كيف يمكن التفكير في مسعى تأكد فشله في عنفوان السيطرة الاستعمارية ؟ وكيف يمكن تصور نجاح مثل هذا المسعى بعدما تحقق الاستقلال واصبح الشعب سيد نفسه ؟ الواقع ان الاجابة امر سهل ومعقد في الوقت نفسه . هو سهل بالقدر الذي يقتنع فيه القارىء عندما نقول له كجواب كلمة واحدة هي « نعم . ذلك ممكن » وهو جواب معقد لأنه يتطلب عدة شروح تتصل بعدة جوانب ، من الصعب الالمام بها كلها في اطار محدود مثل هذا . لذلك سنحاول تقديم إجابة لا يحول اختصارها دون مفهوميتها .

سادساً : عوامل مساعدة

اول عناصر هذه الاجابة تتمثل فيما يمكن أن نطلق عليه تعبيراً عادياً جداً هو « مخلفات

---

(١٤) Charles-Robert Ageron, *Les Algériens musulmans et la France, 18/1-1919*, 2 vols. (Paris: P.U.F, 1968) vol. 1, p. 269.

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٢٧٠ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٢٧٦ .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ٢٧٣ .

الاستعمار » . ولكي نرفع كل لبس يجب تقرير ان مخلفات الاستعمار ليست كلها سلبية . وهذه المسلمة هي بالضبط التي تساعد على خلط الاوراق وفتح الطريق لنجاح بعض المساعي ، بعد الاستقلال ، في حين انها فشلت في العهد الاستعماري . كيف ؟ إن اي بلد يخوض غمار ثورة مسلحة ، وينجح في انتزاع الاستقلال عن طريق احداث تغييرات عميقة وتحولات اجتماعية كبرى ، يجد نفسه ، بعد الاستقلال ، امام اشكاليات جديدة تختلف من حيث الطرح ومن حيث المعالجة ، عما ألفه قبل ذلك . ويزيد في تعقيد المسألة ان العناصر التي أفرزتها الثورة ، مثقفين كانوا ام فلاحين ام عمالاً ، لا تستطيع ان تواجه بمفردها مشاكل يتولى طرحها آخرون ، وينحكم في توجيهها اوضاع جهوية ودولية تخضع لمنطق آخر غير منطق الثورة . وتجد هذه العناصر نفسها مجبرة على « التكيف » إن هي ارادت ان تتجنب خطر الانقراض ، بصورة او باخرى . وكثيراً ما يأخذ « التكيف » شكل الانصياع للترويض الذي يفرضه منطق الانسجام مع تلك الاوضاع .

عند وصول العناصر الثورية ، داخل جهاز ما ، حزباً كان ام جهاز ادارة ، الى هذه القناعة ، يتدخل عنصر آخر يساعد على تحقيق عملية الترويض المطلوبة ممن يمسكون بخيوط الاوضاع الجهوية والدولية : ويتمثل تدخل هذا العنصر ، في تقدم نوعية معينة من الاطارات ، لم تنصهر بالثورة حتى وإن كانت قد هادنتها او تعاطت معها عندما تأكد انتصارها ، تتقدم هذه النوعية بعرض خدماتها .

ولكي ندرك مدى الوزن الذي يصبح لدى هذه الفئة وطبيعة التوجيه الذي يترتب عن تدخلها يحسن التذكير بعدد من الحقائق ابرزها :

١ ـ ان ما يسمى بالعناصر الثورية يكون ، في غالب الاحوال ، عبارة من جهة ، عن مزيج من عناصر ثورية اصيلة كانت فعلاً من نتائج التحولات الاجتماعية التي حدثت في خضم الكفاح المسلح او غير المسلح ، إن لم تكن من الطلائع التي ساهمت في تحقيق تلك التحولات ، ومن جهة اخرى ، من عناصر انتهازية ركبت موجة الثورة عندما تأكدت بتغير ميزان القوى لفائدتها ، او لحقت بها في آخر لحظة . والنتيجة التي تترتب عن هذا الوضع تتمثل في وجود انطباع ان العناصر الثورية كثيرة العدد ، وبالتالي فهي قوية : وهذا الانطباع يولد لديها نوعاً من الثقة والاعتداد يكون خير مدخل لمن يريد النيل منها او حملها على تحريف اتجاهها .

٢ ـ توجد عادة فئة ، او بعبارة ادق عناصر فئة مثقفة ، كانت لها فرصة التعليم خلال العهد الاستعماري، وتدربت على اساليب الادارة والتسيير ، واتقنت بعض المهارات وباختصار اصبحت لديها خبرة يكون النظام الجديد في اشد الحاجة اليها . ومثل هذه العناصر قد تكون وطنية ، ليست لها ادنى علاقة تبعية مع عناصر الاستعمار الحاكمة بالامس : وقد يوجد بينها من حافظ على الاتصال بممثلي حكام الامس . وهذا النوع ، سواء كان وطنياً ام مشبوهاً ، قد يجمع بين صنفيه هذين التشبع بأفكار معينة تجعلهم في احسن الحالات ، يؤمنون ان طريق البناء في عهد الاستقلال يستلزم التخلي عن القيم التي كانت أساس وعامل نجاح قبل ذلك .

٣ ـ يبدأ تدخل هذه العناصر متواضعاً ، خفياً ، بصورة توحي أنه لا دخل لهم في توجيه القرار . وشيئاً فشيئاً يصبح هؤلاء طهاة قرارات ، وموجهي عقليات ، في انتظار ان يصبحوا شركاء حكم .

سابعاً : اشكالية الحكم

إذا نحن ترجمنا هذا الى الواقع ، نجد ان الظروف التي حفت باستقلال الجزائر ، ساعدت على عدم الانتباه الى ضرورة مواجهة الهياكل الادارية التي خلّفها الاستعمار : فقد كان عليها ان تربح رهان التحرر بكل ثمن ، وكان عليها ان تكذب التكهن الاستعماري بمصير « الفـوضى » الذي تؤول اليه البلاد عندما يمسك ابناؤها بزمام الحكم .

وينبغي ان يضاف الى ذلك بعض التناقضات الذي كانت تعانيه جبهة التحرير الوطني ، مما جعل الجهد السياسي يتوزع وراء السعي الى حسم مشكلة من يحكم؟ بدل ان ينصب على الاجابة عن سؤال : كيف يكون الحكم ؟ ومن هنا وقعت الغفلة عن الهياكل الموروثة التي اخذت كمـا هي ، بناء على تصور أنّ مجرد تغيير مضمون البشري ، بإحلال من يحمل الجنسية الجزائرية بدل الفرنسي ، كافٍ في تحقيق التغيير المتوخى والمطلوب . في حين ان الوعاء يشكل المادة التي يحتويها ويضع لهـا حدوداً . اي ان الهياكل الموروثة بطرق تنظيمها ، ومخصصاتها واساليب الحياة المتصلة بهـا كانت عندما وضعت في العهد الاستعماري ، مرتبطة بخدمة اهداف معينة . فقد كانت العـلاقة الـوحيدة المسموح بها ، في ظل الاستعمار ، بين المحافظ الفـرنسي والسكان الجـزائريـين هي علاقـة البطش والارهاب والقوة .

إن هـذه النقطة تتضـاعف خطورتهـا بفعل مـا كان عمـد اليه الاستعمـار ، في اواخر عهـد الجمهورية الرابعة وفي ظل الجمهورية الخامسة ، من محاولة خلق قوة سياسية « ثـالثة » تمـارس الحكم لفائدة الاستعمار الحديث ، اما بانتزاع زمام المبادرة من جبهة التحرير الوطني ان امكن ، او بالاندساس والعمل في الخفاء من وراء واجهة الجبهة إن تعذر الحل الاول .

وغني عن القول أن الانتصار الذي حققته جبهة التحرير ضد مخطط الاستعمار ذاك ، لم يحل دون تسرب عناصر « القوة الثالثة » الى مسؤوليات ادارية معتبرة . والحقيقة ان اسناد مسؤوليات ادارية الى عناصر فنية لا عيب فيه اذا كان ذلك قد تم في اطار سياسة واعية وتوجه وطني يعرف ماذا يريد . لكن عندما ينعدم هذا الشرط ، ينفصل التطبيق عـن المبدأ ، ويتغلب الانحـراف على حسن النية ، ويكتسب التطبيق المنحرف قوة الوجود في الميدان ، بينما يتحول المبدأ الى شعارات جوفاء .

إن هذا الواقع ، كان سيظل محدود التأثير والفاعلية ، لو انه لم يمتد الى ميدان حساس ، هو ميدان التعليم الذي يتولى اعداد رجل الغد . ففي هذا الميدان ايضاً انصرف المسؤولون الى كسب رهان المظاهر على حساب الرهان الحقيقي : جعلوا من فتح المدارس في بدء الموسم الدراسي (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٢) رهاناً خارقاً للعادة ، بدل التفكير المعمق في اعداد برنامج منبثق عن سياسة واضحة للتعليم تتولى ترجمة المطامح وتبرمج تكوين المكونين اللازمين لذلك. ومن هنا تغلب الشكل على المضمون ، وتحققت « الجزأرة » بكيفية صورية خالية من الروح . وكانت نتيجة ذلك كله وجود تعليم ميكانيكي لا روح له ، والغفلة عن المضمون الروحي والمعنوي والمحتوى التقني .

وهكذا تحطمت حلقة مهمة من حلقات تكوين اجيال الغد ، مما ادى الى ان يصل الطالب الى المستوى الجامعي غير محصن بالقيم التي كانت اساس الانسجام الاجتماعي للشعب زمن الكفاح . فيسهل عليه الانجذاب والانبهار بنظريات وقيم يميل اليها بعنوان التحرر من « العقليات المتحجرة »

و « التقاليد البالية » . فكيف اذا اضيف الى ذلك وجود محيط عدائي هو المحيط الاستهلاكي الغربي بإغراءاته العديدة . وما يتولد عن ذلك من تقليد ببغائي لمجتمعات مستقرة اشبعت حاجاتها الاساسية من زمان طويل ؟

وبذلك تتشكل لدينا وتبرز لنا مجموعة اخرى او ثانية لعناصر اجابة عن السؤال المطروح : كيف يمكن تصور نجاح مسعى بعد الاستقلال ، في حين انه فشل زمن الاستعمار ؟

ثامناً : شعور الحرمان

وهناك مجموعة اخرى او ثالثة لعناصر الاجابة عن السؤال نفسه ، تتولد عن السابقة من جهة ، وتتصل من جهة اخرى بطبيعة واشكال التطور الذي عرفه عالم اليوم .

تتعلق عناصر هذه المجموعة الثالثة بالتحولات التي طرأت على سلوك الفرد وتفكيره متصلة على الخصوص بالميل الى الفردية ومحاولة اثبات الذات في وجه مجتمعات تتجه بحكم هياكلها وقوانينها اللاخلقية الى سحق الفرد ، او بعبارة ادق الى سحق انسانية الفرد . وهذا هو ما يفسر غلبة الاتجاه الذي نلحظه في عالم اليوم ، والعالم الغربي على الخصوص ـ الذي لا يزال هو المثل الاعلى لكثيرين في عالمنا العربي ـ الاسلامي ، من ميل الى ابراز دور الفرد في صنع التاريخ . على اساس ان التاريخ ليس الا حصيلة تجارب فردية ، يلعب ضمنها الفرد ، كل فرد مهما كان عادياً، دوراً ما . وقد ساعد على هذا الاتجاه انفتاح ابواب التعليم والرقي الاجتماعي في وجه فئات او طبقات كانت تعد ، الى امس قريب ، كمًّا مهملاً لا وزن له في التاريخ . ومن هنا نشأت الرغبة في ان يكون لكل فرد ، او مجموعة افراد ، دور معين في صنع التاريخ المقبل ، وبالتالي في تأويل التاريخ الماضي بما يتلاءم مع هذا الطموح الذي يتلاءم مع حمى البحث عن « المغايرة » .

ان حمى البحث عن المغايرة هذه تزداد شدة عند عناصر من الجيل القديم او المخضرم ، تعاني شعور الحرمان . وهو شعور يتولد عند كثيرين ممن كانوا يعتبرون انفسهم اصحاب رسالة ، لكن لم يسهموا لسبب او لآخر، في تحقيق رسالة الاستقلال ، ولم يقدموا اي مساهمة معتبرة على طريق اداء هذه الرسالة . ومثل شعور الحرمان هذا يولّد عادة رغبة تكون قوية شديدة بقدر ما هي خفية الاسباب ، في « التعويض » . وقد يتخذ هذا التعويض صورة الاندفاع والمزايدة ، كما قد يتخذ صورة اعادة نظر مطلقة في كل التراث بتجريح فيه جارح ، وهدم لقيمه لا يبقي عليها ولا يذر ، من وراء ستار التأصيل والبحث عن الجذور ، فيتحقق ، لدى هذه العناصر ، نوع من الرضا عن النفس ، لانها تكون هي الاخرى ، قد زايدت بطريقتها الخاصة ، على الذين ولدوا لديها شعور الحرمان او عقدة الذنب ، لأنها تبدو لنفسها في صورة من هو اكثر تأصيلاً من الذين صنعوا الاستقلال او مهدوا له في ظل الاصالة واثبات الذات .

ولن يعدم مثل هؤلاء ، من يقتدي بهم من بين العناصر الفتية والشابة ، خصوصاً ان الشباب الجامعي ، في بلد مثل الجزائر ، يكون مهيئاً لتقبل مثل تلك الدعوة .

إنه يكون مهيئاً لها ليس بحكم انعدام الخيط الذي يربط بين جيل الغد وجيل الامس ، عبر تأريخ محكم ، وتغيير متوازن فقط ، ولكن ايضاً بحكم مخلفات حركة ايار / مايو ١٩٦٨ وتأثيراتها

الخفية على شباب جامعي يكون اكثر استعداداً للانبهار بكل دعوة تريد التنكر للماضي القريب بعنوان الوفاء للماضي الابعد ، بقدر انفلاتها من جاذبية مجتمعها الخاص . إن محاولة البحث عن الجذور البعيدة ، في حال انعدام وضوح التاريخ ، يكون نوعاً من التخفيف النفسي يعوض ويصرف في الوقت نفسه عن مواجهة الواقع الذي لا يخلو من قسوة . ذلك ان انعدام الوضوح التاريخي يساعد على اقامة بنى فكرية وصور خيالية تعيد تشكيل الماضي بما يعزز رغبة التعويض ويغطي على شعور الحرمان ، ويكثف الاحساس بالتفاهة الذي يثقل ككابوس ، عندما يتحكم الواقع ويحيا التاريخ .

تلك في تصورنا اهم العناصر التي تسمح بتوضيح التفسير القائل بوجود اصابع اجنبية ، في الوقت نفسه الذي تشرح فيه اهم الملابسات التي تجعل مثل هذا التدخل الاجنبي اكثر من مجرد احتمال . لكن يبقى علينا بعد هذا ، ان نناقش التفسير الاول الذي يرى في احداث تيزي اوزو حركة ثقافية تتمحور حول « مشكل الهوية الحقيقية للشعب الجزائري ، والاعتراف الرسمي بلغته تامازيغت والعربية الجزائرية » .

نرجو ان يكون ذلك موضوع بحث لاحق . لان شرح ملابسات الفكرة وتحليل ما يترتب عليها من نتائج ، امر ضروري ليس لانه يسمح بتبيان بعض مظاهر المشكل فقط ، ولكن ايضاً لأنه مثل هذا التفسير يقع موضوعياً ، قصد اصحابه الى ذلك ام لم يقصدوا ، ضمن المشروع الذي يهدف الى تفكيك المجتمع الجزائري ، الذي هو بدوره جزء من مشروع اوسع لتفكيك الوطن العربي والعالم الاسلامي □

الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الاقطار العربية وفي القضية الفلسطينية

د. حسن نافعة

استاذ مساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .

مقدمـــــة

القضيـة الفلسطينية جزء من قضية اوسع هـي القضية الاستعمارية . واذا كانـت حـركات التحـرر في الوطن العـربي قد استطـاعت ان تحقق الاستقلال السيـاسي للبلاد العـربيـة باستثناء فلسطين ، فإن فلسطين كانت ولا تزال هي المحك الـرئيسي لقدرة الجـامعة العـربية عـلى بلورة عمل عربي مشترك قادر على مواجهة التحـدي الذي فـرضه الغـزو الاستيطاني الصهيـوني لفلسطين . ذلك ان التحدي الذي مثلته قوى الصهيونية العالمية بالتعاون مع الاستعمار التقليدي ـ الـذي زرع اسرائيـل في قلب الوطن العـربي ـ ثم مع الـولايات المتحـدة التي تعهدتهـا بعد ذلـك بـالرعـاية بعـدما آلت اليهـا قيادة المعسكـر الغربي ، كـان أكبر من أن تـواجهه حـركـة التحـرر الفلسطينيـة وحدهـا . فالى اي مـدى يعد النجـاح الذي تحقق في حصـول الاقطار العـربيـة عـلى استقلالها السياسي نجاحاً للجامعـة العربيـة وما هـو نصيب الجامعـة من مسؤولية الفشـل الذي منيت به القضية الفلسطينية ؟ هذا هو التساؤل الاساسي الذي يحاول هذا البحث الاجابة عنه .

والواقع انه لا توجد اي دراسة علمية تحليلية لدور الجامعة العربيـة في هذا الصـدد ويغلب الطابع السردي الوصفي او الطابع العقائدي التبريـري على الكتـابات التي تنـاولت دور الجامعـة العربية عموماً . فالبعض ينكر هذا الدور تماماً ، مـدعياً ان الفضـاء على الاستعمـار قد تم خـلال جهد حركات تحرير لم تخلقها الجامعة العربية واقتصر دعم الجامعة لها على خطب وتصريحـات عديمة التأثير والفاعلية ، فضلاً عن ان الظاهرة الاستعمارية نفسها وقعت في مأزق تاريخي نتيجـة تطاحن القوى الاستعمارية فيما بينها من نـاحية ، واضمحـلال دور اوروبا في النظـام الدولي بعـد الحرب العالمية الثانية وسيطرة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عليه من ناحيـة اخرى . امـا البعض الآخر فإنه على النقيض من ذلك يعظم هذا الدور ويضفي عليه نوعاً من القداسة مـدفوعـاً في ذلك باعتبـارات لا تتعلق بالتقـويم الموضـوعي لدور الجـامعة العـربية ولكن بـاعتبارات اخـرى سياسية وايديولوجية .

وفي تقديري ان التحليل الموضوعي لدور الجامعة العربية في هذا الصدد ينبغي ان يبدأ اولاً بوضع القضية في اطارها الصحيح الذي يحدد طبيعة حركات التحرر في الوطن العربي وعلاقاتها بمفاهيم القومية العربية والوحدة العربية التي حاولت الجامعة العربية بدرجة ما أن تعبر عنها . وهذا يقتضي ان نوضح حقيقتين :

الحقيقة الاولى : تتعلق بالتباين بين الفكر القومي العربي الوحدوي وحركات التحرير السياسية العربية . فعلى الرغم من أن الفكر القومي العربي بدأ يتبلور مع اضمحلال الامبراطورية العثمانية وبدء الهجمة الاستعمارية الاوروبية على الوطن العربي الذي انتشر بدرجات متفاوتة في اوساط المثقفين في كل الاقطار العربية، فإن هذا الفكر لم يترجم في حركة سياسية موحدة تنسق نضالها على مستوى الوطن العربي كله . وقد ساعد على ذلك ان هذه الهجمة لم تتم من جانب دولة واحدة وانما شاركت فيها دول اوروبية عديدة كما انها لم تتم في وقت واحد . ومارست كل دولة استعمارية اسلوباً مميزاً في ادارة شؤون المناطق العربية التي خضعت لها لفترات متباينة . وهكذا فرضت ظروف النضال ضد الاستعمار في كل قطر عربي انبثاق حركات تحرر مستقلة اصبح لكل منها منطقها الخاص وديناميكيتها الخاصة ، واحرزت نجاحات متفاوتة طبقاً لظروف الواقع الاجتماعي الخاص بكل منها . فبينما تمكن بعض الاقطار العربية بقيادة البورجوازية الوطنية من الحصول على استقلالها السياسي في مراحل مبكرة انفصلت فيها مرحلة التحرر الوطني عن مرحلة التحرر الاجتماعي والاقتصادي نجد ان هاتين المرحلتين قد تداخلتا في اطار حركات التحرر التي اندلعت في اقطار عربية اخرى بقيادة قوى ثورية اجتماعية جديدة . فحركات التحرر في الوطن العربي بدأت اذن قبل ان تقوم الجامعة العربية وتستمر في وجودها .

الحقيقة الثانية : تتعلق بطبيعة الجامعة العربية وعلاقتها بحركات التحرر في الوطن العربي . فالجامعة العربية قامت على **اكتاف** عدد من الاقطار العربية التي كانت قد حصلت على استقلالها السياسي من الناحية الشكلية في الوقت الذي كانت فيه الاقطار العربية الاخرى لا تزال خاضعة للاستعمار . لكن الواقع ان الدول المؤسسة للجامعة العربية لم تكن قد استكملت بعد كل مقومات استقلالها السياسي ، فقد كانت قوات الاحتلال لا تزال قابعة في معظمها . وجاءت الصيغة التي قامت عليها الجامعة العربية مكرسة للتجزئة . فهي صيغة للتعاون الاختياري بين الدول الاعضاء وليست خطوة على طريق الوحدة التي تطلعت اليها الجماهير العربية ، كما انها صيغة حكومية محضة لم تفسح المجال في اي من اجهزتها لأي تمثيل شعبي . وهكذا لم تكن الجامعة العربية **مركزاً للتفاعلات** الاجتماعية في الوطن العربي وإنما كانت ولا تزال مجرد مركز للتنسيق بين السياسات العربية الرسمية . لكن هذه السياسات العربية الرسمية نفسها كانت ولا تزال عرضة لتقلبات وهزات شديدة نتيجة تقلصات الحركة الاجتماعية داخل كل قطر عربي بسبب غياب المؤسسات القادرة على ضبط ايقاع الحركة الاجتماعية وتحديد مسالك سيرها دون عوائق . وفي ظل هذا الاطار، فقد ارتبط النظام الاقليمي العربي بشبكة معقدة من انماط التفاعلات الرسمية وغير الرسمية ـ العامة والجزئية ـ ولم تكن الجامعة العربية سوى احد خطوط هذه الشبكة ولم تمثل ابداً دور المركز المنظم لها .

في هذا الاطار المعقد من نمط التفاعلات العربية يصعب توضيح الدور الحقيقي الذي مثلته

الجامعة العربية لتمكين بعض الاقطار العربية من الحصول على استقلالها وكذا دورها حول القضية الفلسطينية . يضاف الى ذلك عدد من الصعاب العملية التي تكتنف مثل هذه الدراسة . فمعظم مداولات اجهزة الجامعة في المسائل السياسية هي مداولات سرية وبالتالي يصعب الاطلاع عليها لتحديد مواقف الدول العربية من القضايا المعروضة تحديداً دقيقاً . بل ان عدداً كبيراً من القرارات في هذه المسائل كانت قرارات سرية . فضلاً عن ذلك فإن آلاف القرارات التي صدرت عن الجامعة العربية حول هذا الموضوع ليست مرتبة ومنظمة بشكل يمكن الباحث من الرجوع بسهولة الى هذه القرارات[١] .

وأخذاً في الاعتبار هذه الصعاب العلمية والعملية تبدأ دراستنا بتحليل موقف ميثاق الجامعة العربية من قضايا التحرر والاستقلال والتصدي للاستعمار في الوطن العربي ثم نحاول بعد ذلك ان نلقي الضوء على طبيعة الدور الذي مثلته الجامعة العربية في هذه القضايا وسنفرد قسماً خاصاً لدور الجامعة العربية في القضية الفلسطينية .

اولاً : موقف ميثاق الجامعة من قضايا الاستقلال وتصفية الاستعمار

لم يشر بروتوكول الاسكندرية او ميثاق جامعة الدول العربية صراحة الى الاستعمار او الاحتلال ، فلم يرد ذكر اي من هاتين الكلمتين مطلقاً في اي موضع . اما كلمة الاستقلال فقد ورد ذكرها في اكثر من موضع في الميثاق ولكن في سياق محدد هو سيادة الدول الاعضاء بالجامعة . فقد نصت المادة الاولى على ان « تتالف جامعة الدول العربية من الدول العربية **المستقلة** الموقعة على الميثاق .. ولكل دولة عربية **مستقلة** الحق في ان تنضم الى الجامعة ...» كذلك وردت كلمة الاستقلال في المادة الثانية من الميثاق حين نصت على ان « الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة **استقلالها** وسيادتها » . ثم وردت كلمة الاستقلال في اكثر من موضع في الملحق الخاص بفلسطين ، بما يفيد ان استقلال فلسطين واستقلال الدول العربية الأخرى امر لا شك فيه وانه نظراً لظروف فلسطين الخاصة والى ان يتمتع القطر الفلسطيني باستقلاله فإنه يتعين ايجاد رابطة خاصة بين فلسطين ومجلس الجامعة . اما الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة فلم يرد فيه ذكر لكلمة الاستقلال مطلقاً . ولم يختلف موقف بروتوكول الاسكندرية في هذه المسألة كثيراً عن موقف الميثاق اللهم الا فيما يتعلق بلبنان ، فقد افرد بروتوكول الاسكندرية قراراً خاصاً بلبنان تعترف فيه الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية مجتمعة « باحترامها **لاستقلال لبنان وسيادته** بحدوده الحاضرة » .

هذا هو الاطار العام الذي تحدث فيه ميثاق جامعة الدول العربية عن قضايا الاستقلال . ويلاحظ ان هذا الاطار كان اطاراً عاماً غير محدد ولا ينطوي على اي التزامات واضحة سواء فيما يتعلق بتحديد مضمون الاستقلال الفردي او الجماعي الذي يتعين على الجامعة ان تعمل على تحقيقه بالنسبة للدول الاعضاء في الجامعة او فيما يتعلق بالتزامات الجامعة العربية تجاه الاقطار

---

(١) بطرس بطرس غالي ، « العمل العربي المشترك في اطار الجامعة العربية ،» **السياسة الدولية** ، السنة ٦ ، العدد ٢٠ (نيسان / ابريل ١٩٧٠) ، ص٦ .

العربية التي لم تكن قد حصلت على استقلالها بعد وقت قيام الجامعة .

١ ـ ميثاق الجامعة العربية وقضايا استقلال الدول العربية الاعضاء

نص ميثاق الجامعة العربية صراحة على ان احد أهداف الجامعة الاساسية هو صيانة استقلال الدول الاعضاء والمحافظة على سيادتها . غير ان الميثاق لم يوضح بالضبط ما هو المقصود بالاستقلال . والمعروف ان الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية كانت رغم تمتعها بالاستقلال الشكلي وقت قيام الجامعة لا تزال في معظمها تعاني استمرار وجود قوات احتلال على ارضها . فلم يوضح الميثاق مثلاً ما اذا كان الاستقلال الذي تهدف الجامعة العربية للمحافظة عليه هو ذلك النوع من الاستقلال الذي كان قد تحقق فعلاً وسمح للدول التي تمتعت بانشاء منظمة اقليمية ، ام ان الجامعة العربية ستعمل متضامنة لتحقيق المزيد من الاستقلال للدول الاعضاء . ولم يشر الميثاق الى موضوع القواعد العسكرية الاجنبية وما اذا كان وجود مثل هذه القواعد يمثل انتقاصاً للسيادة او مساساً بها . والمعروف ان وجود مثل هذه القواعد قد اصبح فيما بعد احد محاور الخلاف الرئيسية بين الانظمة التقليدية في الوطن العربي والانظمة الثورية بقيادة عبد الناصر . ولم يتعرض الميثاق للبعد الاقتصادي للاستقلال ولا ما اذا كان يتعين على الجامعة أن تساعد الدول الاعضاء في المحافظة على استقلالها وسيادتها من خلال تدعيم استقلالها الاقتصادي وتمكينها من تحقيق سيطرتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية . ومن ناحية ثالثة فلم يتعرض الميثاق لموضوع الاستقلال الجماعي للدول الاعضاء وهو مفهوم يختلف قليلاً عن مفهوم الامن الجماعي ... فالامن الجماعي يعني التضامن المشترك لرد اعتداء يقع على دولة من الدول الاعضاء ولكن الاستقلال الجماعي يعني التضامن المشترك لدعم استقلال كل دولة فردياً ودعم استقلال دول الجامعة بشكل جماعي ... واول مقتضيات الاستقلال الجماعي هو عدم السماح لأي دولة من الدول الاعضاء بالاشتراك في احلاف عسكرية مع دول من خارج الجامعة . والواقع ان ميثاق جامعة الدول العربية لم يتعرض بتاتاً لهذه المسألة ولم يوضح ما اذا كان من حق الدول الاعضاء في الجامعة أن تدخل في احلاف عسكرية مع دول اخرى خارج نطاق الجامعة . واذا كانت مأساة فلسطين قد أدت الى استكمال نصوص الميثاق بتوقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في ٣ ايار / مايو ١٩٥٠ ، فإن هذه المعاهدة كان يمكن لها أن تكون اداة فعالة من ادوات حفظ وصيانة الاستقلال الجماعي للدول الاعضاء لو انها كانت قد اتخذت موقفاً محدداً من قضية الاحلاف العسكرية مع دول من خارج المنطقة ، ولكن المعاهدة شأنها شأن الميثاق لم تحرم على الدول الاعضاء صراحة الدخول في معاهدات او احلاف عسكرية مع دول خارج نطاق الجامعة . ولا نستطيع ان نعتبر ان نص المادة العاشرة من المعاهدة والقائل بأن « تتعهد كل من الدول المتعاقدة بأن لا تعقد اي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وبأن لا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الاخرى مسلكا يتناق مع اغراض هذه المعاهدة » ، هو تحريم صريح وان كان من الممكن تفسيره على انه تحريم ضمني . وعلى اي حال فقد ادت محاولات الدول الاستعمارية لجر عدد من الدول العربية ، وبالذات العراق ، الى مخططات الدفاع الغربية الى تجميد معاهدة الدفاع المشترك[٢] .

وجدير بالذكر ان صيانة وحفظ استقلال وسيادة الدول الاعضاء التي اعتبرها ميثاق

---

(٢) سيد نوفل ، **العمل العربي المشترك ، ماضيه ومستقبله** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٨)، الكتاب الاول .

الجامعة احد اهدافه الاساسية قصد منه تأكيد استقلال الدول الاعضاء في مواجهة الدول الاخرى خارج نطاق الجامعة كما قصد منه ايضاً وعلى وجه الخصوص استقلال كل دولة في مواجهة الدول الاخرى الاعضاء . وقد كان ميثاق الجامعة حريصاً كل الحرص على تأكيد استقلال الدول الاعضاء في مواجهة الجامعة نفسها ووجوب احترام الجامعة لسيادة الدول الاعضاء ونظم الحكم القائمة فيها . ولم يقيد الميثاق هذه السيادة بأي قيد حقيقي ، واصبحت الجامعة شبه رابطة **للتعاون الاختياري** . ولذلك فإنه يمكن القول دون تجاوز أن المفاهيم الخاصة بالقواعد العسكرية الاجنبية ، والاستقلال الاقتصادي والاحلاف العسكرية تركت لتقدير كل دولة على حدة . ويتضح هذا بشكل جلي من خلال نظام قمع العدوان الذي نص عليه ميثاق الجامعة . فالحال الوحيدة التي اعتبرها الميثاق مساساً باستقلال الدولة العضو وسيادتها والتي تصلح لأن تكون مسوغاً لتدخل مجلس الجامعة هي حال الاعتداء على الدولة العضو . فقد نصت المادة السادسة على انه « اذا وقع اعتداء من دولة على دولة اخرى من اعضاء الجامعة او خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها او المهددة بالاعتداء ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً ... ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالاجماع ، فإذا كان الاعتداء من احدى دول الجامعة ، لا يدخل في حساب الاجماع راي الدولة المعتدية » . ويلاحظ انه لكي تتدخل الجامعة يتعين ان تطلب الدولة المعتدى عليها ذلك صراحة من مجلس الجامعة .

ومع ذلك فإن الدولة المعنية هي وحدها صاحبة الكلمة في تقرير ما اذا كان هناك اعتداء عليها او عدم اعتداء وما اذا كانت ترحب بتدخل الجامعة . ولم يحدد الميثاق مفهوماً واضحاً للعدوان وبالتالي فقد ترك سلطة تقديره للدولة المعتدى عليها . وايضاً لمجلس الجامعة عندمناقشة العدوان الذي تعرضت له احدى الدول الاعضاء[٣] . وعلاوة على ذلك لم يحدد الميثاق التدابير التي يمكن ان تتخذ لقمع العدوان ولم يوضح العقوبات التي توقع على المعتدي ، ولا المساعدات التي تقدم للدول التي تتعرض للعدوان كما انه لم ينشىء الاداة القادرة على تنفيذ تدابير القمع وبصفة خاصة اذا ما تعلق الامر باستخدام القوة المسلحة وترك ذلك لتقدير مجلس الجامعة ايضاً[٤] . واذا كانت معاهدة الدفاع المشترك قد تلافت بعض قصور الميثاق في هذا الصدد الا ان هذه المعاهدة لم توضع في الواقع موضع التنفيذ مطلقاً .

٢ ـ الميثاق وقضايا استقلال الاقطار العربية الاخرى

لم يشر ميثاق جامعة الدول العربية صراحة الى حق الاقطار العربية التي لم تكن قد حصلت على استقلالها وقت قيام الجامعة في الاستقلال او في تقرير المصير. كما لم يشر الميثاق الى أي التزام محدد من قبل الجامعة العربية تجاه هذه الاقطار . فحين حددت المادة الثانية من الميثاق اهداف الجامعة والمجالات التي يمكن فيها تحقيق التعاون المشترك بين الدول الاعضاء فيها لم يتضمن هذا الحصر اي نص على ان من اهداف الجامعة العمل على مساعدة الدول العربية الأخرى في الحصول على استقلالها او دعم حركات التحرير فيها ، واكتفت هذه المادة بنص عام هو « النظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها » . ويلاحظ ان هذا هو النص الوحيد الذي خول

---

(٣) مفيد شهاب ، معد ، **جامعة الدول العربية ، ميثاقها وانجازاتها** (القاهرة: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) ، ص ٨٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٨٣ .

الجامعة العربية اختصاصاً عاماً بالنظر في شؤون البلاد العربية دون ان تقتصر هذه الشؤون على الدول الاعضاء بالجامعة .

وقد عزز هذا النص بنص آخر ورد في المادة الرابعة من الميثاق يتيح للبلاد العربية الاخرى ان تشارك في اللجان الدائمة التابعة لمجلس الجامعة والتي نص الميثاق على تشكيلها في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية ... الخ . ولكن ما يضعف من هذا النص انه ورد في صورة اختيارية باعتباره حقاً للمجلس ، اذ جاء منطوق هذا النص كالتالي : « يجوز ان يشترك في اللجان المتقدم ذكرها اعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى ، ويحدد المجلس الاحوال التي يجوز فيها اشتراك هؤلاء الممثلين وقواعد التمثيل ... » ، اي ان هذا التمثيل لا تتوافر له الصفة الدائمة او المؤسسية وانما هو تمثيل مؤقت وقاصر على الاحوال التي يرى فيها المجلس ضرورة ذلك . والمعروف ان المجلس يتخذ قراراته باجماع الدول الاعضاء وهذا ما يمكن أن يحد او يعوق من نطاق مشاركة الدول غير الاعضاء في نشاط الجامعة .

غير ان الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة ، وهو احد الملاحق التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الميثاق ، قد تدارك هذا القصور حين نص على انه « نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على الوطن العربي كله... ولأن اماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي ان يرعاها وان يعمل على تحقيقها . فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص ان توصي مجلس الجامعة عند النظر في اشراك تلك البلاد في اللجان المشار اليها في الميثاق بأن يذهب في التعاون معها الى ابعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك بألا يدخر جهداً للتعرف الى حاجاتها والى تفهم امانيها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على اصلاح احوالها وتامين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من اسباب » . ونظراً لأن التخلص من الاستعمار والحصول على الاستقلال كانا من اعز اماني تلك الدول في ذلك الوقت فإنه يمكن القول دون تجاوز ان الميثاق قد حث مجلس الجامعة على الاّ يدخر وسعاً في مساعدة الدول العربية غير الاعضاء **بالطرق السياسية** لتحقيق ما تتطلع اليه من استقلال. نخلص من هذا ، الى ان ميثاق الجامعة العربية لم يحدد موقفاً مبدئياً وصريحاً من قضايا الاستقلال في الوطن العربي . فلم ينص على حق الجماهير العربية الواقعة تحت الاحتلال في تقرير مصيرها او ينص صراحة على ان من بين اهداف الجامعة العمل على تحقيق الاستقلال للاقطار العربية الاخرى تمهيداً لانضمامها الى الجامعة . وبالتالي فلم يقرر الميثاق خلق ميكانيزمات مؤسسية خاصة بتصفية الاستعمار في الوطن العربي : والتعامل مع المشكلة الاستعمارية وانما اكتفى بنصوص عامة تخول مجلس الجامعة حق النظر في شؤون البلاد العربية ومصالحها وبالتعاون مع الدول العربية الأخرى غير الاعضاء في الجامعة دون ان يوضح شكل هذا التعاون او درجة كثافته . وانما ترك هذا التعاون للظروف التي ستنشأ في المستقبل ، وما يمكن أن تسفر عنه مداولات الجامعة طبقاً لكل حال على حدة وفي حدود ما توافق عليه الدول الاعضاء في الجامعة في ظل الامكانات والبدائل المتاحة . وان كان النص على الطرق السياسية وحدها يوحي باستبعاد ما عداها من وسائل .

ويعتبر موقف ميثاق الجامعة العربية من المشكلة الاستعمارية متخلفاً اذا ما قيس بموقف ميثاق الامم المتحدة . فقد نص ميثاق الامم المتحدة على حق الشعوب في تقرير مصيرها كقاعدة عامة تمثل المبدأ الاساسي الذي تحتكم اليه الامم المتحدة في هذا الشأن . ووضع الميثاق قواعد خاصة بنظام الوصاية وانشأ مجلساً للوصاية ثم وضع قوانين خاصة بالدول التي لم تكن تتمتع

بالحكم الذاتي وقت قيام الامم المتحدة . وقد استطاعت دول العالم الثالث استناداً الى هذه الاحكام ان تبني موقفها وان تكثف من نشاطها المعادي للاستعمار الى ان تمكنت من خلق لجنة تصفية الاستعمار واعتبار الاستعمار عملاً منافياً للقانون الدولي بل ان تقدم المساعدات السياسية وغيرها لبعض حركات التحرر في العالم .

غير ان ضعف أحكام ميثاق جامعة الدول العربية في هذا الصدد لم يحل في الواقع دون قيام الجامعة العربية بدور نشط في مكافحة الاستعمار في الوطن العربي والتصدي له ، وقد تجلى هذا الموقف في تأييد الدول الاعضاء في مطالبيها تجاه الدول الاستعمارية ، وتبني قضاياها الوطنية ، وايضاً في مناصرة حركات التحرر التي اندلعت في كل الدول العربية دون استثناء وهو ما سنتعرض له في القسم التالي .

ثانياً : دور الجامعة العربية في استقلال بعض الاقطار العربية

يمكن ، نظرياً على الاقل تصور دور اي منظمة اقليمية في مكافحة الاستعمار من خلال سلسلة من الاجراءات تتصاعد تدريجاً حتى تصل الى درجة المواجهة الجماعية مع القوى المعتدية او الاستعمارية . يمكن أن نتصور مثلاً قيام المنظمة بدور تمهيدي لتهيئة مناخ افضل للقوى الوطنية لتمكينها من المطالبة بالاستقلال ، كأن تتصدى اولاً للمؤامرات الرامية الى طمس الصفة القومية او اضعافها . وقد حاولت الجامعة العربية ان تقوم بهذا الدور في فلسطين كما سنوضح في القسم الثالث . ولكنها حاولت ان تمثله ونجحت في هذا في مناطق عربية اخرى كأقطار الخليج مثلاً . كذلك يمكن للمنظمة ان تمثل دور الوساطة لجمع فصائل المقاومة ضد الاستعمار وتوحيد جهودها او التصدي لمخططات التقسيم ومحاولات التجزئة ، وقد قامت الجامعة العربية بهذه الادوار في ليبيا وفي اليمن الجنوبية . كذلك يمكن تصور قيام المنظمة بدور سياسي لكسب تأييد دولي لحركات التحرر ، وقد مثلت الجامعة هذا الدور في كل الاقطار العربية دون استثناء . كما قد خطت المنظمة خطوات عملية نحو تقديم الدعم المالي والمعونة العسكرية لحركات التحرر ، وقد حاولت الجامعة تمثيل هذا الدور في القضية الجزائرية . وقد تذهب المنظمة الى حد محاولة تنظيم نوع من العقاب الجماعي ضد الدولة الاستعمارية او الدولة المعتدية على استقلال احدى الدول الاعضاء كأن تقطع معها العلاقات الدبلوماسية ، او تفرض عقوبات اقتصادية ضدها ، او اعلان الحرب عليها ، وهذا اقصى ما يمكن أن تذهب اليه . وسنحاول هنا أن نعرض لجانب من الادوار التي مثلتها الجامعة العربية لتحقيق استقلال الاقطار العربية غير الاعضاء في الجامعة او تدعيم استقلال الدول الاعضاء .

١ ـ دور الجامعة العربية في استقلال الاقطار العربية المحتلة

اعتبرت الجامعة العربية نفسها طرفاً أساسياً في القضايا المتعلقة باستقلال الاقطار العربية الواقعة تحت الاستعمار ، وكانت تلك القضايا هي احد محاور اهتمامها الرئيسي منذ بدأت تمارس نشاطها . وقد حاربت الجامعة العربية وفي حدود امكاناتها والظروف الدولية السائدة على جبهتين : الجبهة القومية العربية وتمثل دورها في محاولة التصدي لمخططات التجزئة او طمس معالم العروبة في عدد من الاقطار العربية ثم تدعيم نضال حركات التحرر العربية سواء بتوحيد فصائلها أم

بدعمها السياسي والعسكري ، والجبهة العالمية عن طريق الاتصال بالهيئات والمنظمات الدولية لدعم حركات التحرر العربي وتنسيق مواقف الدول العربية في هذه المحافل او القيام بعمل جماعي ضد الدول الاستعمارية .

أ ـ على الصعيد القومي العربي

حاولت الجامعة العربية منذ نشأتها التصدي لأي مخططات ترمي الى تغيير الهوية العربية لأي جزء من اجزاء الوطن العربي الكبير وتنبيه الامة العربية الى ما يحاك ضدها من مؤامرات ، وكان ابرز مثل على ذلك اهتمامها منذ نشأتها بالسياسات الصهيونية الرامية الى تهويد **فلسطين** كما سنشير الى ذلك في القسم الثالث . ولكنّ هناك مثلاً آخر بارزاً هو المخططات التي هدفت الى طمس عروبة **الخليج والامارات العربية** ، وخصوصاً امارات الساحل العُماني . وقد كانت هناك هجرة منظمة الى هذه المناطق ، ولم تكن هذه الهجرة بمعظمها عفوية او بنت الحاجة الاقتصادية البريئة للدول المجاورة ، ولكن هذه الهجرة كانت تتحرك خلال خطة محسوبة تقودها ايران لطمس الشخصية العربية للمنطقة . وقد تكاثرت هذه الهجرة التي ضمت الى جانب العناصر الايرانية عناصر باكستانية وهندية وافغانية واثيوبية الى جانب عناصر افريقية اخرى الى درجة كادت تهدد الطابع العربي للمنطقة . وقد بدأ هذا التهديد يأخذ طابعاً مأسوياً بعدما ظهرت نيات ايران التوسعية في المنطقة وخصوصاً بعد قيامها بانزال قوات بحرية في جزيرة ابو موسى التابعة لامارة الشارقة . وسرعان ما ارسلت الجامعة العربية بعثة لتقصي الحقائق في امارات الخليج عام ١٩٦٤ . واوضح تقرير هذه البعثة[٥] ان هناك هجرة غير مشروعة تشجعها بريطانيا ، وان هذه الهجرة الواسعة تهدد عروبة المنطقة ، كما اوضح التقرير ان هناك مشاكل وصراعات بين امراء المشيخات ، وان بريطانيا لم تقم بأي اصلاحات تذكر في المنطقة . عندئذ بدأت الجامعة دعم روابطها بمشايخ المنطقة بعدما نبهتهم الى تلك الاخطار ، واسفر التعاون بينهم وبينها في هذا المجال على انشاء مكتب لجوازات السفر واتخاذ بعض الاجراءات الخاصة بانهاء الاقامة بالنسبة للمهاجرين الذين تسللوا الى البلاد بطرق غير مشروعة . كما قامت الجامعة بارسال بعثات فنية لدراسة ما يمكن أن تقدمه الجامعة من مساعدة للنهوض بالمنطقة عمرانيا واقتصاديا ، وتم الاتفاق على انشاء مكتب للتنمية تابع للجامعة العربية .

وقد قاومت بريطانيا هذه الخطط وضغطت على حكام المنطقة لسحب موافقاتهم السابقة عليها ، ولكن وفي اي حال ، اجبرت بريطانيا على مراجعة سياستها والبدء في اصلاحات مهمة . وبصرف النظر عن نجاح خطط الجامعة في مواجهة السياسة البريطانية من عدمه ، فقد ادى نشاط الجامعة ودون جدال الى توجيه قدر كبير من اهتمام الدول العربية للمنطقة والسعي بكل السبل للمحافظة على هويتها باعتباره عملاً قومياً من الدرجة الاولى . وكان ذلك بدء التحرك نحو الاستقلال في اطار المحافظة على الهوية[٦] . وفي مناطق اخرى من الوطن العربي تصدت الجامعة العربية لمحاولات التجزئة . والمثل البارز هو **ليبيا** ، فقد رفضت الجامعة العربية الاقتراحات البريطانية الايطالية الخاصة بتجزئة ليبيا وتقسيمها الى ثلاث مناطق ، تسند ادارة احداها

---

(٥) « تقرير البعثة العربية عن زيارتها لامارات الخليج ، ١٠ / ١١ / ١٩٦٤ ،» ملحق رقم ٢ .

(٦) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، **امارات الساحل العماني : دولة الامارات العربية ، دراسة مسحية شاملة** (القاهرة : المعهد ، ١٩٧٨) .

(برقة) الى بريطانيا والأخرى (فزان) الى فرنسا والثالثة (طرابلس) وتسند الى ايطاليا، وهو الاقتراح الذي حاولت بريطانيا بالاتفاق مع ايطاليا تمريره داخل الامم المتحدة بعد فشل مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى في الاتفاق على مستقبل ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية . ولو كان قد نجح هذا الاقتراح لكان من الارجح ان تكون ليبيا الآن عبارة عن ثلاث دول مستقلة . وقد تصدت الجامعة العربية لهذا المخطط وكانت وسيلتها الاساسية في ذلك العمل على لمّ شمل الاحزاب السياسية في ليبيا وتوحيد كلمتها على اساس وحدة ليبيا واستقلالها[٧] .

وحاولت الجامعة العربية القيام بهذا الدور التوحيدي ايضاً لمصلحة النضال في **جنوب اليمن** فوقفت الى جانب المملكة اليمنية ضد الاعتداءات البريطانية على محميات الجنوب وارسلت بعثات متتالية الى اليمن عام ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ ، وقاومت المخطط البريطاني الذي هدف الى انشاء اتحاد فيدرالي يضم جميع الامارات الشرقية والغربية بما فيها عدن ولكنها لم تستطع وقفه . وعندما اندلعت الثورة ضد الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن المحتل ناصرت الجامعة كفاحها المسلح وقامت بجهد كبير لتوحيد فصائل المقاومة فيها . فدعت الامانة العامة ممثلي الهيئات الوطنية في الجنوب المحتل الى عقد مؤتمر شعبي بمقرها في القاهرة لتوحيد صفوفها قبل وصول اللجنة الدولية التي اوفدتها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة الى القاهرة في تموز / يوليو ١٩٦٤ ، كما قامت الجامعة بتأليف لجنة برئاسة الامين العام « للعمل على توحيد جهود المناضلين الوطنيين في الجنوب المحتل .. واقتراح خطة عربية موحدة لتأييد حركة التحرير الوطني في المنطقة ودعمها » . واسفرت جهود الجامعة وامينها العام في هذا المجال عن اجتماع لعدد من فصائل المقاومة اليمنية بالقاهرة وصدور بيان تلاه عبد القوي مكاوي في مؤتمر صحافي عقد في مقر الجامعة بالقاهرة في ٢٠ آذار / مارس ١٩٦٤ ، أعلن فيه انصهار هذه القوى في تنظيم ثوري واحد هو « جبهة تحرير الجنوب اليمني » ، ولكن على الرغم من اعتراف مجلس الجامعة بهذه الجبهة باعتبارها الممثل الحقيقي للشعب في جنوب اليمن فإن القتال ما لبث ان اندلع بينها وبين الجبهة القومية برئاسة قحطان الشعبي . واستمرت جهود الجامعة في محاولة رأب الصدع واتخذ مجلس الجامعة قراراً في ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٦٧ ناشد فيه جميع القوى والعناصر الوطنية للعمل على وقف القتال وكلف الامين العام بتوجيه الدعوة فوراً لجميع القوى الممثلة لشعب الجنوب للاجتماع عاجلاً في نطاق جامعة الدول العربية ، ولكن الجبهة القومية تمكنت وحدها من التفاوض مع بريطانيا وتوقيع اتفاق الجلاء .

وفي **المغرب** ايضاً قامت الجامعة العربية بهذا الدور التوحيدي اذ نجح المندوب الذي اوفدته الامانة العامة الى مراكش في ١٠ آذار / مارس ١٩٥١ في « جمع كل الزعماء المغاربة في ميثاق قومي وقعوه جميعاً واتفقوا فيه على عدم الانخراط في الوحدة الفرنسية التي تدعو اليها فرنسا وعدم قبول سياسة المراحل وامكان قبول فترة انتقالية لتصفية النظام الحالي ، وتعهدوا بألا يتفاوض احدهم مع المستعمر الا بعد اعلان الاستقلال »[٨] . ومما يذكر ايضاً ان الجامعة العربية استضافت عدداً من الامراء في الوطن العربي وقدمت اليهم الدعم اللازم مادياً ومعنوياً ومكنتهم من مواصلة نضالهم في القاهرة وأنشأت مكتب « المغرب العربي » وتولت الانفاق عليه . وقد اقدمت الجامعة العربية على بعض التصرفات الرمزية التي

---

(٧) انظر : محمد علي رفاعي ، **الجامعة العربية وقضايا التحرير** (القاهرة : الشركة المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٧١) ، ص ٢٥ ـ ٤٠ .

(٨) المصدر نفسه ، ص١٣٥ .

توضح مدى حماستها لقضايا التحرر واستعدادها لدعم نضال الاحرار في الوطن العربي. وعلى سبيل المثال فإن مندوباً عن الامين العام للجامعة هو الذي رتب الاتفاق مع السلطات المصرية مسألة هروب عبد الكريم الخطابي في اثناء عبوره قناة السويس على ظهر سفينة كانت تقله من منفاه الى جنوب فرنسا . وكان مجلس الجامعة قد اتخذ قراراً ببذل المساعي لتحرير الزعيم المغربي ولكن هذه المساعي لم تثمر[٩] . واستمعت الجامعة العربية في لجانها الى آراء ومطالب مندوبي وكالات التحرير او مناضليها الذين لجأوا الى القاهرة .

وإذا كان تأييد الجامعة **لحركات التحرر في الوطن العربي** هو حقيقة لا جدال فيها فقد راوح مدى الدعم الذي قدمته الجامعة العربية من مجرد التأييد السياسي وتسجيل المواقف المبدئية الى حد الدعم المادي والعسكري . وقد توقف هذا على الملابسات التي احاطت بكل حال على حدة ، وطبيعة القضية المطروحة وعن صلابة المناضلين على ارض المواجهة وطبيعة العلاقات العربية والدولية في المراحل الحاسمة للقضية ، ولكن لا تتوافر لدينا اي بيانات عن قيمة الدعم المادي والعسكري الذي قدمته الجامعة العربية الى مختلف حركات التحرر في الوطن العربي . ولكن ابرز مثال على هذا الدعم هو بلا شك ما قدم **لجبهة التحرير الجزائرية** . فقد اقترحت الامانة العامة في ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٥٨ انشاء صندوق لمعونة الجزائر بمبلغ مبدئي قدره مليونا جنيه استرليني تساهم فيه الدول الاعضاء كل منها حسب نسبة مساهمتها في ميزانية الجامعة . وعندما طالب مندوب الجزائر في ٢٠ ايار / مايو ١٩٥٨ بتخصيص مبلغ ١٢ مليون جنيه استرليني لدعم تحرير الجزائر موضحاً انه يفضل ان تتم المساعدات من خلال الجامعة وافق مجلس الجامعة في جلسته بتاريخ ١٨ تشرين الأول / اكتوبر من العام نفسه على هذا الطلب واقر معونة سنوية للجزائر قدرها ١٢ مليون جنيه استرليني .

وعلى صعيد المعونة العسكرية فإن الجامعة العربية ـ في غياب جهاز عسكري تسيطر عليه ـ قد اكتفت في عديد من الحالات بتوجيه نداءات للدول الاعضاء لتقديم ما يمكن تقديمه من معونة عسكرية وفي تسهيل تطوع المواطنين العرب للمشاركة في حركات التحرير . وقد قامت الجامعة العربية في بعض الحالات وخصوصاً في القضية الجزائرية بفتح مكاتب للمتطوعين في الدول العربية . وفي الوقت نفسه فقد وجهت نداءات الى الدول العربية التي فيها قواعد عسكرية اجنبية للعمل بشتى الوسائل للحيلولة دون استخدام هذه القواعد لتسهيل العمليات الحربية الفرنسية في الجزائر !

ب ـ على الصعيد الدولي

حاولت الجامعة العربية أولاً ان **تثبت وجودها على الصعيد الدولي كمنظمة اقليمية** تتحدث باسم الدول العربية الاعضاء فيها . وكان ذلك مقدمة ضرورية لكي تطالب بعد ذلك بصفتها هذه أن تشارك في القضايا التي تهم الوطن العربي باعتبارها طرفاً اصيلاً فيها وان لا تتخذ قرارات بشأنها دون استشارتها . وقد حاولت بريطانيا رغم تأييدها المبدئي ودورها المهم في خلق الجامعة العربية ، وضع العراقيل امام الجامعة بعدما وضح منذ اللحظة الاولى ان اهم القضايا التي تشغل الجامعة العربية هي قضايا الاستقلال والتحرر . ولذلك تجاهلت الحكومة البريطانية مكاتبات امانة الجامعة ، مدعية ان الجامعة لا تتمتع بشخصية قانونية دولية مما حدا الدول العربية الاعضاء وفي

---

(٩) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ ـ ١٥٠ .

مقدمتها مصر ، ان تكتب للحكومة البريطانية بشأن الرسائل التي يبلغها الامين العام باسم الجامعة وبقرار من مجلسها وكأنها صادرة عن جميع الدول العربية[١٠]. وبعد تأكيد هذه الشخصية الدولية واستناداً اليها قامت الجامعة العربية بممارسة دورها على الصعيد العالمي لنصرة القضايا العربية . وكان في مقدمة القضايا التي اهتمت بها الجامعة قضية **استقلال ليبيا** واتصلت الجامعة في حزيران / يونيو ١٩٤٦ بمؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى الذي كان يبحث وضع ليبيا بعد الحرب عندما علمت بأن هناك اقتراحاً بريطانياً بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في ليبيا وايضاح رغبات شعبها حول قضية الاستقلال . وطالبت المؤتمر بأن تمثل في هذه اللجنة وأن تدعى الى المشاركة فيها اذا ما تقرر تشكيلها . وعندما ثار النزاع **السوري ـ اللبناني ـ الفرنسي** حول الجلاء واندلع القتال، اعلنت الجامعة العربية انها طرف في النزاع ،ويقاس على ذلك كثير من المواقف اعتبرت فيها الجامعة انها طرف في اي نزاع يحدث بين طرف عربي وآخر غير عربي .

وقد ركزت جامعة الدول العربية جهدها **لتنسيق مواقف الدول العربية داخل الامم المتحدة** وحاولت تكتيل الجهد العربي بهدف استخدام المنظمة العالمية كوسيلة من وسائل الضغط السياسي ضد الدول الاستعمارية ولتأييد حركات التحرر في الوطن العربي . وما من قضية عربية تتعلق بالتحرر والاستقلال الا وحاولت الجامعة عبر الدول الاعضاء طرحها على الامم المتحدة كلما كان ذلك ممكناً ، وبذل كل الجهود لكسب التأييد السياسي للقضية العربية ومحاولة فشل المخططات الاستعمارية . والامثلة على هذا عديدة ، فعندما احيلت القضية الليبية على الامم المتحدة نسقت الجامعة العربية مع الهيئات الممثلة للشعب الليبي ومكنتها من عرض المسألة في الامم المتحدة وتمكنت بالتنسيق مع الوفود العربية الدائمة من احباط اقتراحات التقسيم . وقد ادى نجاح الجامعة الى اتصال وزير ايطاليا المفوض في القاهرة بأمين الجامعة للاتفاق معه على مضمون الاقتراح الذي يقدم للامم المتحدة من أجل تنظيم عملية الاشراف على الانتخابات في ليبيا وتأليف لجنة لهذا الغرض تمثل فيها كل من مصر وايطاليا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة[١١] .

وكلف مجلس الجامعة كلاً من الادارة السياسية والقانونية دراسة **قضايا المغرب العربي** من جميع الوجوه وبحث امكان اثارتها في الامم المتحدة . وقد استندت الجامعة الى هذه الدراسة لمحاولة اثارة العديد من قضايا المغرب العربي في الامم المتحدة . ولجأت الجامعة الى الامم المتحدة لتعرض عليها قضيتي تونس والمغرب ، وسعت الى كسب تأييد الدول غير العربية بكل الوسائل حتى ان الامين العام اجتمع بوزير خارجية الاتحاد السوفياتي ورئيس وفدها في الامم المتحدة في اثناء مناقشة القضية التونسية ليطلب اليه تأييدها وكان هذا اول اتصال عربي رسمي بالاتحاد السوفياتي[١٢] . وحظيت القضية الجزائرية باهتمام خاص مكثف للجامعة العربية داخل الامم المتحدة منذ أن وافق مجلس الجامعة في ١٩ نيسان / ابريل ١٩٥٢ على اثارة القضية الجزائرية امام اللجنة الثالثة للامم المتحدة ، وحتى حصول الجزائر على استقلالها عام ١٩٦٢ ، ولم تكتف بنشاطها داخل الامم المتحدة وانما حاولت الحصول على الدعم السياسي لها من المؤتمرات الدولية ، وخصوصاً مؤتمرات التضامن الافرو ـ آسيوية ومؤتمرات عدم الانحياز .

---

(١٠) نوفل ، **العمل العربي المشترك ، ماضيه ومستقبله** ، الكتاب الاول ، ص ٧٧ ـ ٧٨ .

(١١) رفاعي ، **الجامعة العربية وقضايا التحرير** ، ص ٣٦ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص٦٥ .

ولجأت الجامعة ايضاً الى اثارة قضية الجنوب اليمني امام لجنة تصفية الاستعمار في الامم المتحدة ، واسفرت جهودها عن استصدار عدة قرارات تعترف الامم المتحدة فيها بحق الشعب اليمني في مزاولة تقرير المصير والتحرر من الحكم الاستعماري والتخلص من القواعد العسكرية الاجنبية على ارضه . وقامت الجامعة بتنسيق جهودها مع لجنة تصفية الاستعمار في الامم المتحدة فاستقبلت لجان التحقيق التي اوفدتها الامم المتحدة للتحقيق فيما يجري داخل الجنوب اليمني المحتل ، والتي فرضت بريطانيا في كل مرة السماح لها بدخول الاراضي اليمنية ، وأمدتها الجامعة بالمعلومات التي احتاجت اليها عن اوضاع المقاومة داخل الجنوب اليمني وعن الانتهاكات البريطانية لحقوق الانسان هناك . ونكتفي بهذا القدر من الامثلة ، فهي عديدة ومتشابهة .

ولم تكن الامم المتحدة وحدها هي مسرح النشاط الدولي للجامعة العربية بل امتد هذا النشاط الى **بقية المنظمات الدولية والمؤتمرات والتجمعات السياسية الأخرى** . وكانت مهمة مندوب الجامعة العربية لدى هذه المنظمات توحيد وتنسيق السياسات العربية . وتشير نتائج التصويت في الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الى ان القضايا العربية المتعلقة بالقضاء على الاستعمار والتي عرضت على الامم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة المرتبطة بها حظيت عادة بالاجماع العربي عند التصويت عليها ويرجع الفضل في ذلك الى الجهد التنسيقي الذي بذلته الجامعة العربية . غير انه اذا كانت الجامعة قد نجحت فعلاً في تكتيل الدول العربية داخل الامم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية الأخرى تأييداً لقضايا الاستقلال والتحرر العربي ، فإن الجامعة العربية قد فشلت في توحيد الجهود لاتخاذ اجراءات مشتركة فعالة ضد الدول الاستعمارية خلال اشتداد المراحل النضالية ولم تحظ الاقتراحات التي قدمت الى مجلس الجامعة في بعض الحالات بقطع العلاقات السياسية او فرض عقوبات اقتصادية على الدول الاستعمارية بنجاح يذكر ونادراً ما حظيت مثل هذه الاقتراحات باجماع عربي .

٢ ـ الجامعة العربية واستقلال الدول الاعضاء

عندما انشئت جامعة الدول العربية لم تكن الدول المؤسسة لها تحظى في الواقع سوى باستقلال شكلي . فحتى عناصر الاستقلال السياسي لم تكن قد اكتملت لمعظمها بعد . فقد كانت القوات البريطانية لا تزال تحتل منطقة القناة في مصر التي كانت لا تزال تناضل من اجل الغاء معاهدة ١٩٣٦ وانهاء هذا الاحتلال . وكان الاحتلال العسكري الفرنسي لسورية ولبنان لا يزال قائماً . وكان النفوذ البريطاني في العراق لا يزال حاسماً . ولم يكن بالسعودية واليمن قوات احتلال اجنبية ، ولكنهما كانتا تحت رحمة الوجود العسكري البريطاني في جنوب اليمن وفي منطقة الخليج . وانضمت تونس الى الجامعة العربية بعد اعلان استقلالها السياسي ولكنها كانت لا تزال تحاول استكمال مقومات هذا الاستقلال وتطالب بانهاء الوجود العسكري الفرنسي في بنزرت .علاوة على ذلك فقد تعرضت دول عربية اعضاء في جامعة الدول العربية لعدوان استعماري مباشر هدد استقلالها وعرضه للخطر . تعرضت مصر للعدوان الاسرائيلي ـ البريطاني ـ الفرنسي عام ١٩٥٦ ، وتعرض الشعب التونسي لعدوان الطائرات الفرنسية من قاعدة بنزرت في اوائل الستينات ، وتعرضت منطقة حريب في اليمن للغارات البريطانية في ٢٨ آذار / مارس ١٩٦٤ ، وتعرضت مصر وسورية والاردن للعدوان الاسرائيلي في حزيران / يونيو ١٩٦٧ واحتلت اسرائيل ولا تزال اجزاء كبيرة من تلك الدول . فماذا كان موقف الجامعة العربية من كل هذه المسائل وماذا كان دورها ؟

الواقع ان الجامعة العربية حاولت قدر جهدها أن تقف منذ البدء موقفاً مناهضاً للاستعمار ولكن حرية تحركها وقدرتها على التصرف في المواقف كانت محدودة . فلم يكن لديها جهاز فعال لادارة الازمات ولم يكن بتصرفها امكانات أكبر من تلك التي تقبل الدول الاعضاء بمحض اختيارها وضعها بتصرفها . وكادت الامكانات تكون معدومة لأن كل دولة نظرت الى مصالحها الضيقة وحرصت كل حكومة على وجودها واستمرارها أكثر من حرصها على المصالح القومية العربية العليا فإذا نظرنا الى دور الجامعة العربية من خلال المواقف والقرارات فسوف نجد ان الجامعة قد اتخذت مواقف مناهضة للاستعمار في جميع الحالات . فهناك المئات من القرارات التي أيدت فيها الجامعة نضال الدول الاعضاء ضد الاستعمار والعدوان الخارجي . فقد صدرت قرارات تؤيد سورية ولبنان في مطاليبهما بجلاء القوات الفرنسية ، وتؤيد مصر في مطاليبها بالغاء معاهدة ١٩٣٦ وجلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة . وعندما اممت مصر قناة السويس أيدت الجامعة قرار مصر وناصرت سياستها بهذا الخصوص ، وعندما وقع العدوان الثلاثي ، شجبت الجامعة هذا العدوان . وأيدت الجامعة العربية موقف تونس المطالب بجلاء القوات الفرنسية عن قاعدة بنزرت وشجبت العدوان الفرنسي . وعندما وقع الاعتداء البريطاني على منطقة حريب اتخذت الجامعة المواقف السابقة نفسها . ولم يكن دور الجامعة العربية أكثر فاعلية عندما تعرضت ثلاث دول عربية للعدوان الاسرائيلي .

وفي جميع الحالات السابقة لم يتجاوز دور الجامعة العربية الا نادراً حدود التأييد الدبلوماسي والمعنوي ، وفشلت في معظم الحالات في اتخاذ خطوات جريئة وفعالة ضد قوى الاستعمار والعدوان . فعندما عرضت المسألة السورية ـ اللبنانية على الجامعة العربية في ذروة الازمة واندلاع القتال المسلح طالب رئيس الوزراء السوري أن يتخذ مجلس الجامعة قراراً يتضمن قطع او وقف العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا ومصادرة الممتلكات الفرنسية كتعويض عن الاضرار التي لحقت بسورية ولبنان والغاء التدريس والاذاعات باللغة الفرنسية ، ولكن الخلافات في وجهات النظر حالت دون اتخاذ مثل هذا القرار[١٣] . ولم تتمكن الجامعة من اتخاذ خطوة مادية محسوسة رغم ان مجلس الجامعة قد أعلن في قرار له في ٨ حزيران / يونيو ١٩٤٥ ان الجامعة هي طرف في النزاع ، وانها سوف تتدخل طبقاً للمادة السادسة من ميثاق الجامعة وهي المادة التي تبيح لمجلس الجامعة اتخاذ التدابير اللازمة لدفع اي اعتداء يقع على احدى الدول الاعضاء . وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر لم تتخذ الدول الاعضاء اي عمل جماعي يذكر لدفع هذا العدوان ، بل ان قسماً من الدول العربية قد احجم عن مجرد قطع العلاقات السياسية مع بريطانيا وفرنسا[١٤] . ولم يكن من المتوقع أن تقدم الجامعة العربية على عمل له قيمته في وقت كانت احدى دول الجامعة وهي العراق تستعدي بريطانيا على **عبد الناصر** صراحة . ويقول **محمد حسنين هيكل** ان خبر تأميم قناة السويس وصل الى **ايدن وهو يتناول العشاء مع كل من الملك فيصل ملك العراق ونوري السعيد** رئيس وزرائه في المقر الرسمي لرئاسة الوزارة البريطانية ، وقال ايدن « لقد ذهب عبد الناصر بعيداً ... لقد فقد

---

(١٣) سلوى لبيب ، « جامعة الدول العربية من ١٩٤٥ ـ ١٩٦٤ ،» (رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١) ، ص ٨٣ (غير منشورة) .

(١٤) محمود شيت خطاب ، « الاتفاقيات العسكرية في نطاق جامعة الدول العربية ،» **المجلة المصرية للعلوم السياسية** ، العدد ٦٧ (تموز / يوليو ١٩٧٠) .

صوابه ولا بد ان نعيد اليه صوابه » ورد نوري السعيد « لا بد لك ان تضربه ... وتضربه بشدة ... وتضربه الآن »[١٥] .

وكان موقف الجامعة من العدوان على تونس أكثر فاعلية نسبياً ، اذ يلاحظ ان مجلس الجامعة اصدر قراراً في ٢٤ تموز / يوليو ١٩٦١ ، بعدما طلب وزير خارجية تونس عقد جلسة طارئة للمجلس ، نص فيه على ايفاد متطوعين عرب الى تونس ، وارسال بعثات طبية مصرية كما تقرر ارسال مساعدات مادية عاجلة ، ولم تعرف حجم هذه المساعدات أو نسبة مساهمة الدول الاعضاء فيها وان كان من السهل الاستنتاج ان مصر قد تحملت العبء الاعظم فيها ، فقد كان الموقف المصري حازماً ضد هذا العدوان على الرغم من الخلافات التي كانت قائمة آنذاك بين حكومتي مصر وتونس . وكان موقف الجامعة بالنسبة لليمن غامضاً ، فعلى الرغم من أن مؤتمر القمة العربي قد أكد في قراره الصادر في كانون الثاني / يناير ١٩٦٤ عدالة الكفاح العربي في الجنوب اليمني المحتل، وأشار في القرار نفسه الى ما تضمنته معاهدة الدفاع المشترك من أن الدول العربية تعتبر اي عدوان على اي ارض عربية عدواناً عليها جميعاً ، فإن مجلس الجامعة لم يقرر اي عمل جماعي عندما وقعت الغارة البريطانية على منطقة حريب . واكتفى المجلس بأن طالب الدول العربية بابلاغ بريطانيا بأنها ستعيد النظر في علاقاتها بها على أساس موقفها من اليمن ، ثم عاد في ١٩ ايار / مايو ١٩٦٤ وطالبها مرة اخرى بالضغط على بريطانيا مادياً وادبياً حتى تلتزم بتنفيذ قرارات الامم المتحدة . ومرة اخرى لم يكن هناك موقف عربي واحد ولم تتخذ اجراءات جماعية للضغط المادي او حتى الادبي .

يتضح من هذا العرض الموجز أن امكانات الجامعة العربية في بلورة عمل عربي مشترك فعال للمحافظة على استقلال الدول العربية كانت محدودة للغاية في ظل الواقع العربي المملوء بالتناقضات . فقد استطاعت الدول الغربية أن تحافظ على مصالحها في الوطن العربي من خلال حكومات عربية ارتبطت مصالحها بمصالح الاستعمار القديم ثم بمصالح الاستعمار الجديد . وبالطبع فلم تكن هذه الحكومات على استعداد لدفع النضال العربي الهادف الى التحرر من الاستعمار التقليدي وازالة قواعده العسكرية من المنطقة العربية او قطع الطريق على الاستعمار الجديد من خلال احكام السيطرة على ثروات الوطن العربي واستثمارها لمصلحة التنمية العربية ... ووقعت هذه الحكومات في تناقض مع التيارات الوطنية داخل بلدانها نفسها . **وعندما تزعمت الثورة المصرية بقيادة عبد الناصر حركة القومية العربية و بلورت فكراً عربياً تحررياً خالصاً اصبحت مصر ، لا الجامعة العربية هي مصدر التفاعلات العربية** . ومدت مصر الثورة خطوط اتصالها مع التيارات الوطنية الوحدوية من فوق رؤوس الحكومات العربية التقليدية ودفع هذا التطور حركات التحرر في الوطن العربي خطوات ضخمة الى الامام . ولكن مصر تحملت وحدها معظم العبء المادي والمعنوي كما تحملت العبء النفسي لتناقضات الوطن العربي وتياراته المتصارعة وقد انعكس هذا بالطبع على مقدرة الجامعة العربية على العمل وتأثر دورها بحركات المد والجزر التي عاشتها القومية العربية منذ الخمسينات وحتى وفاة عبد الناصر في ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ .

---

(١٥) محمد حسنين هيكل ، **قصة السويس ، آخر المعارك في عصر العمالقة** (ابو ظبي ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٧٧) ، ص١٣٦ .

ثالثاً : الجامعة العربية والقضية الفلسطينية

عندما قامت الجامعة العربية كانت القضية الفلسطينية التي برزت كقضية دولية منذ صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ قد دخلت مرحلة حاسمة ، وكانت الهجرة اليهودية لفلسطين قد تزايدت بشكل خطر في الوقت الذي انتظمت فيه الجماعات اليهودية المختلفة في عصابات مسلحة . وكان النضال الفلسطيني ضد المخطط الصهيوني والذي بلغ أوجه في النصف الثاني من الثلاثينات قد بدأ يصاب بانتكاسة خطرة نتيجة تمزق الصفوف وتصارع الاحزاب .. والقوى الصهيونية تكتسب كل يوم ارضاً فلسطينية بقوة السلاح او باغراء المال والخديعة وكان الخطر الصهيوني بامكاناته الذاتية الضخمة ودعم قوى الاستعمار التقليدي له ثم بدء ارتباطه العميق بالولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت لها اليد الطولى في عالم ما بعد الحرب ، قد اصبح اقوى من أن تواجهه حركة التحرر الفلسطينية وحدها .

في هذا الاطار اصبحت القضية الفلسطينية محور الاهتمام الرئيسي للجامعة العربية منذ لحظة قيامها . ولعل انجاز الجامعة الاساسي في هذا الصدد هو انها منذ اللحظة الاولى لقيامها « وضعت القضية الفلسطينية في اطارها القومي » . فوضعت جميع الحكومات العربية امام مسؤولياتها التاريخية تجاهها . وكانت البداية العملية لذلك ، عندما اعتبرت ان المسؤولية تجاه فلسطين هي مسؤولية الامة العربية كلها وليست مسؤولية الشعب العربي الفلسطيني وحده . وتأكد ذلك عندما غدت الجامعة طرفاً أساسياً في القضية الفلسطينية، فصارت منذ عام ١٩٤٥ تشارك في النشاطات كافة التي تقتضيها تطورات القضية بامكانات وظروف الواقع العربي[١٦] . وليس ادل على ذلك من أن مجموع القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة في دورته المنعقدة في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٥ كانت ١٧ قراراً خصت فلسطين وحدها منها بأحد عشر قراراً .

ولن يتسع المقام هنا لعرض شامل لدور الجامعة العربية في القضية الفلسطينية ذلك أن هذه القضية قد استنفدت الجزء الاعظم من جهد الجامعة على مدى أكثر من ثلث قرن وصدرت بشأنها آلاف القرارات ، ولكننا سنحاول القاء الضوء بصفة عامة ودون الدخول في تفاصيل على جهود الجامعة واتجاه حركتها وفقاً للاهداف التي شكلت محور هذه الحركة على امتداد تلك المسافة الزمنية . وقد تغيرت هذه الاهداف طبقاً لظروف كل مرحلة وما مرت به القضية من انتكاسات . فقد حاولت الجامعة العربية المحافظة على الشخصية العربية الفلسطينية ومنع قيام دولة يهودية مستقلة على كل او على جزء من الارض الفلسطينية ، وبعد فشل الجامعة العربية في تحقيق هذا الهدف وقيام دولة اسرائيل ، حاولت الجامعة العربية المحافظة على الكيان الفلسطيني ومنع محاولات تذويب هذا الكيان سواء أكان في اطار الدول المجاورة ام في الاطار العربي الاوسع . واخيراً فقد حاولت الجامعة العربية وضع نمط معين للتعامل بين الدول العربية واسرائيل .

١ ـ الجامعة العربية ومحاولة منع قيام الكيان الصهيوني

تمثلت الخطوات الاولى للجامعة العربية في محاولة تقديم الدعم العربي للنضال الفلسطيني

---

(١٦) عودة بطرس عودة ، « الجامعة العربية والقضية الفلسطينية ،» **المجلة المصرية للعلوم السياسية** ، العدد ٦٧ (تموز / يوليو ١٩٧٠) ، ص ١٤٤ .

لمقاومة خطط الاستيلاء على الاراضي العربية في فلسطين ووقف الهجرة اليهودية عن طريق التصدي لخطط المشاريع الزراعية والصناعية والعمرانية اليهودية الرامية الى استيعاب تلك الهجرة . وكان من اول الاقتراحات التي بحثتها الجامعة العربية في هذا الصدد حتى في مراحل انشائها ، هذا الاقتراح الذي تقدم به موسى العلمي مندوب فلسطين والخاص بانشاء « صندوق الامة العربية » لانقاذ اراضي العرب في فلسطين . وقد تبلور الاقتراح عن اقرار تشكيل شركة محدودة برأسمال قدره مليونا جنيه مصري مع النص على زيادته اذا اقتضى الامر . ولكن هذه الشركة لم تعط فرصة حقيقية لاثبات وجودها[١٧] . وفي الوقت نفسه فقد قرر مجلس الجامعة دعم خطط مقاطعة السلع والمنتجات اليهودية التي وضعتها اللجان العربية في فلسطين بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني بالتوصية بمنع دخول المنتجات والصناعات اليهودية في فلسطين الى اسواق الدول العربية الاعضاء في الجامعة العربية وتأليف لجنة خاصة للاشراف على تنظيم هذه المقاطعة ودعوة الجماهير العربية في البلدان غير الممثلة في الجامعة الى التضامن لتنفيذ تلك القرارات ، وتم انشاء مكتب دعم في فلسطين لتشجيع الصناعات العربية والارشاد عن الصناعات اليهودية لاحكام المقاطعة حولها .

وعلى الصعيد السياسي الفلسطيني حاولت الجامعة العربية لم شمل الاحزاب الفلسطينية والقوى الوطنية المتصارعة وتوحيد القيادة الفلسطينية وحققت بعض النجاح في ذلك وفقاً للقرار الذي اتخذه مجلس الجامعة في دورته الثانية بتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٤٥[١٨] . وحاولت في الوقت نفسه وضع أسس لشكل الحكومة المستقبلة في فلسطين على أساس حل انساني لا عنصري يحافظ على وحدة فلسطين ويضمن في الوقت نفسه تمثيل كل من العرب واليهود على اساس نسبة السكان واجراء انتخابات لتشكيل هيئة تأسيسية تكلف بوضع مشروع الدستور لفلسطين .

وعلى الصعيد الدولي ، شاركت الجامعة في مؤتمر لندن ونقلت وجهة نظر الحكومات العربية الى لجنة التحقيق الانجلو امريكية والى لجنة التحقيق الدولية التي شكلتها الامم المتحدة . وعندما قررت بريطانيا عرض القضية الفلسطينية على الامم المتحدة حاولت الجامعة ان تنسق موقف الدول العربية الاعضاء في الامم المتحدة لكي لا تعامل القضية الفلسطينية معاملة خاصة وانما تتناولها الامم المتحدة طبقاً للاطار العام الذي ينظمه نظام الوصاية الدولية الذي استحدثته الامم المتحدة كبديل لنظام الانتداب . ولكن الجمعية العامة بدلاً من أن تقر وضع الاقليم الفلسطيني تحت نظام الوصاية تمهيداً لاستقلاله استناداً الى حق تقرير المصير ، اتخذت قراراً في ١٥ ايار / مايو ١٩٤٧ يقضي بتشكيل لجنة خاصة بفلسطين . وقد اقترحت هذه اللجنة بعد زيارتها فلسطين خطتين ، الاولى تؤيدها الاغلبية وتطالب بتقسيم فلسطين والثانية تؤيدها الاقلية وتنص على انهاء الانتداب وتمكين سكان الاقليم جميعاً من تقرير مصيرهم .

ولم تنجح خطط الجامعة العربية الرامية الى الحفاظ على الاراضي العربية في فلسطين ودعم النضال الوطني الفلسطيني على ارض المواجهة ، فقد كان حجم التحدي هناك أكبر بكثير من الامكانات والموارد التي حشدها الطرف العربي لهذا الغرض كما ان الاحداث قد تدافعت بسرعة

---

(١٧) لبيب ، « جامعة الدول العربية من ١٩٤٥ ـ ١٩٦٤ ،» ص ١٢٢ .

(١٨) عودة ، « الجامعة العربية والقضية الفلسطينية ،» ص ١٤٥ .

لدرجة ان فاعلية هذه الخطط لم تختبر اختباراً حقيقياً . كما فشلت جهود الجامعة على الصعيد الدولي لمواجهة خطر التقسيم واقراره دولياً فقد كان الضغط الامريكي مكثفاً وكانت الولايات المتحدة ودول الكتلة الغربية تتمتع معاً « بأغلبية اتوماتيكية » داخل الامم المتحدة .

وعندما لاح للجامعة العربية أن الحلول السياسية تتجه الى غير مصلحة العرب لم تتردد في اتخاذ قرار اعلان الحرب ، واتخذت اللجنة السياسية للجامعة قراراً سرياً في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٤٧ بارسال قوات عربية الى فلسطين في حال الشروع في تنفيذ قرار التقسيم وبدأ التفكير بجد في الحل العسكري عندما اقرت الجمعية العامة مشروع التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ . ودخلت الجيوش العربية فلسطين فور اعلان قيام الدولة الاسرائيلية ، لكنها لما لم تدخل بخطة عربية موحدة ولم تعمل تحت قيادة مشتركة ، كانت الكارثة .

وقد اتضح خلال الازمة ان الجامعة العربية لم يكن في وسعها أكثر من اتخاذ « توصيات » موجهة للدول الاعضاء ، تتولى كل دولة تنفيذها بالطريقة التي تراها . وكشفت الازمة قدرة الجامعة العربية التي تبين انها لم تكن تملك انياباً حقيقية ، فلم يكن لديها جهاز لادارة الازمة او لادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي فيما بعد طبقاً لخطة مشتركة تشرف اجهزة الجامعة على تنفيذها . واسفرت الحرب عن تدعيم الكيان الصهيوني واحتلاله لمساحة اكبر من المساحة التي اقترحتها خطة التقسيم وشرد معظم افراد الشعب الفلسطيني . وقامت اسرائيل كدولة دخيلة في المنطقة تتربص بأي خطأ عربي لتنفذ منه نحو تحقيق حلمها الصهيوني المتمثل في اقامة اسرائيل الكبرى . وكان على الجامعة العربية ان تتعامل والواقع الجديد بمدخلاته الجديدة . وكان ابرز هذه المدخلات هو مصير الشعب الفلسطيني وموقعه في الوطن العربي وفي اطار الجامعة العربية ثم « الدولة » الاسرائيلية التي قامت بالقوة المسلحة وفصلت الشرق العربي عن المغرب العربي وكيفية مواجهتها والتعامل معها سلماً او حرباً ، وهو ما سنعرضه .

٢ ـ الجامعة العربية والكيان الفلسطيني بعد النكسة

كان من الواضح ان قدرة الجامعة العربية على تنظيم اوضاع الوطن العربي بعد نكسة ١٩٤٨ يتوقف على قدرتها على خلق موقف عربي موحد من موضوع الكيان الفلسطيني وتحديد الاطار القانوني والسياسي لهذا الكيان ولعلاقته بالدول العربية وبالجامعة العربية . ومن البديهي ان الكيان الفلسطيني كان هو حجر الاساس الذي يمكن أن يرتكز عليه البناء العربي الاستراتيجي او التكتيكي في مواجهة الغزو الصهيوني . وقد فشلت الجامعة العربية في هذا فشلاً ذريعاً وادى فشلها هذا الى ان تصبح المشكلة الفلسطينية هي وقود الحرب العربية الباردة بدلاً من أن تكون بوتقة لصهر الوحدة العربية وانضاجها .

فقد حاولت مصر تؤيدها السعودية تمهيد السبيل لقيام دولة فلسطينية على الجزء المتبقي من فلسطين واعلان حكومة فلسطينية شرعية برئاسة مفتي فلسطين تصلح لأن تكون ركيزة يستند اليها العمل العربي المشترك بعد ذلك في مواجهة اسرائيل ،وحتى لا تضيع الهوية الفلسطينية وتسقط في عالم النسيان ويسقط معها الحق العربي في فلسطين . لكن الملك عبدالله أعلن ضم الضفة الغربية لنهر الاردن الى امارة شرقي الاردن وقيام المملكة الاردنية الهاشمية . وادى هذا الى حدوث ازمة كادت تعصف بكيان الجامعة العربية نفسه . وطالبت مصر بفصل الاردن ، ولكن الازمة انتهت بحل غريب ، مفاده وضع الضفة الغربية تحت الادارة الاردنية واعتبار حكومة عموم فلسطين التي كانت

تؤيدها مصر ـ وتم تشكيلها في غزة ـ حكومة ممثلة لجميع الفلسطينيين !

ولم تتمكن الجامعة العربية من توحيد وجهات نظر الدول العربية حول تمثيل الفلسطينيين في مجلس الجامعة . وكان الميثاق ، كما سبق ان أشرنا ، قد أفرد ملحقاً خاصاً بفلسطين نص فيه « انه نظراً لظروف فلسطين الخاصة والى ان يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً يتولى مجلس الجامعة امر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في اعماله » . واسفرت المناقشات التي دارت في المجلس حول طريقة اختيار المندوب الفلسطيني عن اتفاق يتولى بموجبه المجلس اختيار مندوب يمثل « عرب فلسطين » ويكون لهذا المندوب حق الاشتراك في مداولات المجلس دون صلاحية التصويت الا في المسائل المتصلة بالقضية الفلسطينية . وبعد النكسة ، وعلى الرغم من اعتراف جميع الدول العربية فيما عدا الاردن بـ « حكومة عموم فلسطين » ، فإن الاردن بدأ في وضع العراقيل امام تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة رافضاً أن يكون المندوب الفلسطيني ممثلاً لحكومة عموم فلسطين .

وبدأت الشخصية الفلسطينية تقبر تحت حطام التمزق العربي . واختفت تدريجاً « القضية الفلسطينية » ليحل محلها « الصراع العربي ـ الاسرائيلي » او « قضية الشرق الاوسط » ولم يغير قرار مجلس الجامعة لعام ١٩٥٢ والذي اعتبر المندوب الفلسطيني مندوباً عن « فلسطين » وليس مندوباً عن « عرب فلسطين » من الامر شيئاً[١٩] . وحتى بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٣ واعتراف الدول العربية بها في اول مؤتمر قمة عربي عقد في القاهرة في كانون الثاني / يناير ١٩٦٤ والاتفاق على أن يكون رئيس المنظمة هو ممثل فلسطين في مجلس الجامعة ، فإن الكيان الفلسطيني لم يتمتع بأي استقلال حقيقي داخل الجامعة ، فلم تكن فلسطين بأي معيار لاعباً مستقلاً على الساحة العربية اسوة ببقية الدول العربية .

ولم تبرز الشخصية الفلسطينية وتفرض نفسها على الواقع العربي الا بعدما سقطت كل فلسطين تحت الاحتلال الاسرائيلي بعد هزيمة حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ واندلاع المقاومة الفلسطينية المسلحة داخل الارض المحتلة . وفي ظل اوضاع الهزيمة واستمرار تمزق الصف العربي وعدم الاتفاق على استراتيجية عربية موحدة وفعالة لادارة الصراع ضد اسرائيل ، فرضت الثورة الفلسطينية نفسها . ومع الثورة بدأ الكيان الفلسطيني الوليد ينمو وسط مقاومة عنيدة من جانب بعض الاقطار العربية واصطدم بكل الحكومات العربية التي حاولت ان تعرقل حركته وكفاحه المسلح .

وحققت المقاومة الفلسطينية انتصاراً سياسياً عندما اعترفت الدول العربية ـ في مؤتمر القمة الذي انعقد في الرباط عام ١٩٧٤ ـ بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ، وكان ذلك اول مرة يتم فيها اعتراف عربي جماعي بجبهة وحيدة لتمثيل الشعب الفلسطيني . وحسمت هذه الخطوة خلافاً قديماً ومزمناً في الساحة العربية حول من يمثل فلسطين وشعبها . واكتملت هذه الخطوة بقرار مجلس الجامعة الذي اجتمع في ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ على شكل مؤتمر لوزراء الخارجية العرب واعتبر منظمة التحرير الفلسطينية عضواً كامل العضوية في جامعة الدول العربية واصبح لها الحق ليس في الاشتراك في المداولة فقط وانما في التصويت على

---

(١٩) شهاب ، معد ، **جامعة الدول العربية ،ميثاقها وانجازاتها** ، ص ٦٤ .

القضايا المعروضة امام جميع اجهزة الجامعة العربية[٢٠] . وهكذا فإن الجامعة العربية لم تخلق الكيان الفلسطيني ، ولكن الثورة الفلسطينية هي التي بلورت هذا الكيان واخرجته للوجود وفرضته على الساحة العربية ولم يكن قرار الجامعة العربية الا اعترافاً بالامر الواقع .

٣ ـ الجامعة العربية واسرائيل

على الرغم من كل الخلافات العربية فقد بقيت الجامعة العربية هي الاطار الوحيد الممكن لبلورة اي عمل عربي مشترك على صعيد المواجهة مع اسرائيل . وبعد توقيع اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩ فإن اول عمل جماعي نجحت الجامعة في بلورته هو اعتبار ان التعامل مع اسرائيل قضية عربية خالصة لا يحق لأي دولة عربية منفردة ان تتصرف بها دون الرجوع الى الجامعة العربية . وقد امكن التوصل الى هذا الموقف بعد قيام الاردن باتصالات سرية مع اسرائيل واثارة احتمالات عقد صلح منفرد معها . وقد تزعمت مصر الحملة ضد الاردن داخل مجلس الجامعة الذي اتخذ في دورته الثانية عشرة عام ١٩٥٠ قراراً حاسماً هذا نصه :

« لا يجوز لاي دولة من دول الجامعة العربية ان تتفاوض في عقد صلح منفرد او اي اتفاق سياسي او اقتصادي او عسكري مع اسرائيل او ان تعقد فعلاً مثل هذا الصلح او الاتفاق ، وان الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر فوراً منفصلة عن الجامعة العربية طبقاً للمادة ١٨ من ميثاقها وان على جميع الدول الاعضاء ان تتخذ تجاهها الاجراءات التالية :

أ ـ قطع العلاقات السياسية والقنصلية معها .

ب ـ اغلاق الحدود المشتركة معها ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية معها .

ج ـ منع كل اتصال مالي او تعامل تجاري ، مباشرة او بالواسطة مع رعاياها »[٢١] .

ومن المفارقات ان مصر التي تزعمت الاتجاه المتشدد الذي عبر عنه هذا القرار كانت هي الضحية الاولى له . فقد استندت الدول العربية الى هذا القرار نفسه لمقاطعة مصر وقطع العلاقات الديبلوماسية والقنصلية معها ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة . وكان واضحاً تماماً بعد زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ وبالذات بعد عقد صلح منفرد معها في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ وبهذا تكون قد خرقت القرار الذي وافقت عليه عام ١٩٥٠ .

وفيما عدا هذا الاتجاه السلبي ، فقد ساد الارتباك السياسات العربية ولم تتضح اي خطة واضحة المعالم لكيفية ادارة الصراع ضد اسرائيل . ويبدو انه تم استبعاد اي خطط عسكرية ضدها ، وكان عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠ تعبيراً عن اتجاه دفاعي بعدما اصبح واضحاً ان الدول العربية نفسها اصبحت مهددة ومعرضة للضغط العسكري الاسرائيلي المباشر ، ولم يكن لهذه الخطوة اي مغزى هجومي . بل ان هذا الاتجاه الدفاعي الجماعي نفسه اصابه الجمود نتيجة الخلافات العربية حول استراتيجية الدفاع عن الشرق الاوسط وعلاقة هذه الاستراتيجية بالجامعة العربية والاحلاف الغربية كما سبق ان اوضحنا . وفي هذا الاطار فقد كانت الاستراتيجية العربية الوحيدة المطروحة على الساحة العربية في مواجهة اسرائيل هي استراتيجية الدفاع السلبي اذا صح ان نسمي ذلك استراتيجية ، فقد بلورت الجامعة العربية موقفاً

---

(٢٠) المصدر نفسه ، ص٦٥ .

(٢١) كما ورد في : عودة ، « الجامعة العربية والقضية الفلسطينية ،» ص ١٤٦ .

مشتركاً لرفض الاعتراف باسرائيل ومحاولة محاصرتها ديبلوماسياً واقتصادياً .

فعلى الصعيد الدبلوماسي ثارت مشكلة التعامل مع اسرائيل التي اصبحت عضواً في المنظمات الدولية العالمية ، وبرز اتجاه داخل الجامعة العربية يطالب بمقاطعة الدول العربية للمنظمات الدولية التي تقبل اسرائيل عضواً فيها ، ولكن سرعان ما تبين ان هذا الاتجاه قد يؤدي في النهاية الى عزل الدول العربية نفسها بأكثر مما يعزل اسرائيل ولذلك رؤى الاشتراك في هذه المنظمات مع اتخاذ الاحتياطات القانونية الضرورية لكي لا يؤثر هذا الوضع على عدم اعتراف الدول العربية باسرائيل وفي الوقت نفسه التحرك لمواجهة اسرائيل داخل تلك المنظمات . وكانت اول هذه المواجهة رفض الدول العربية الاشتراك في الانشطة الاقليمية التي تشارك فيها اسرائيل، ونجحت الدول العربية في معظم المنظمات الدولية في تبني مفهوم ثقافي ـ حضاري للاقليم ورفض المفهوم الجغرافي الذي يدخل اسرائيل في المنطقة الجغرافية نفسها التي يقع فيها الوطن العربي او قسمه الاعظم . ثم خطت الدول العربية بتنسيق من الجامعة العربية خطوة اخرى نحو عزل اسرائيل ومواجهتها وادانتها داخل المنظمات الدولية ونجحت في ذلك تدريجاً بعد تغيير هيكل المنظمات الدولية وضعف سيطرة الدول الغربية عليها ، وازدياد نفوذ العالم الثالث داخلها وقد تكلل هذا النجاح بقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضواً مراقباً في جميع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وكان خطوة حاسمة نحو تكريس الشخصية الفلسطينية على الصعيد الدولي . وهكذا انتقلت الدبلوماسية العربية داخل المنظمات الدولية من موقع الدفاع السلبي الى موقع الهجوم[٢٢] .

ولكن هذا النجاح كان محدود الاثر ، داخل المنظمات الدولية لم يقابله نجاح مماثل على صعيد العلاقات الثنائية بين الدول الغربية المساندة لاسرائيل . فلم تتمكن الجامعة العربية من بلورة استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع هذه الدول . وقد حاولت الجامعة العربية ان تبلور سياسة عربية مشتركة تجاه الدول المؤيدة لاسرائيل في بعض الحالات الخاصة والمحدودة ولكنها احرزت نجاحاً محدوداً جداً . وعلى سبيل المثال فقد كانت الجامعة اول من تنبه الى المفاوضات الاسرائيلية التي بدأت عام ١٩٥٢ بشأن التعويضات التي طالبت بها اسرائيل المانيا والتي بلغت ٧ مليارات دولار. وقام الامين العام على رأس وفد لمحاولة منع دفع هذه التعويضات على اساس ان مثل هذه التعويضات سوف تؤدي الى مزيد من الارهاب وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني . لكن الجامعة اخفقت في مسعاها هذا ، لأن الضغط الامريكي على المانيا كان اقوى مما تستطيع الجامعة الرد به، من خلال العمل المشترك . بل حينما بدأت تلوح في الافق صفقة السلاح الالمانية الغربية لاسرائيل في بدء الستينات ثم احتمالات اعتراف المانيا الغربية باسرائيل لم تتمكن الجامعة العربية من حمل جميع الدول العربية على قطع علاقاتها الدبلوماسية بالمانيا الغربية . وفي مواجهة امريكا وبريطانيا وفرنسا وهي الدول التي اعتمدت عليها اسرائيل اعتماداً اساسياً لم تستطع الدول العربية ان تبلور سياسة عربية مشتركة ازاءها على اساس موقفها من اسرائيل . واحرزت الجامعة نجاحاً محدوداً في مواجهة النفوذ الاسرائيلي في افريقيا في بعض بلدان العالم الثالث الأخرى . ويعتبر هذا النجاح ثمرة

---

(٢٢) انظر بعض مظاهر الصراع العربي الاسرائيلي داخل اليونسكو ، في :

Hassan Nafaa, «l'Egypte et l'UNESCO,» (thèse de Doctorat, Université de Paris 1 (panthéon-Sorbonne), 1977) (Non publiée).

لجهود بعض الدول كمصر والجزائر وليس نتيجة عمل مدروس ومخطط من جانب جامعة الدول العربية .

وعلى صعيد التعامل الاقتصادي قامت الجامعة العربية في اطار استراتيجية الدفاع السلبي ضد اسرائيل بتنظيم المقاطعة الاقتصادية ضدها ويعتبر هذا من ابرز انجازات الجامعة العربية على الاطلاق . ومن الملفت ان جهاز المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل الذي انشأته الجامعة العربية ربما كان هو الجهاز الوحيد الذي عمل بكفاية متزايدة منذ انشائه وحتى ازمة الجامعة العربية الاخيرة ، ولم يتعرض للاهتزاز او الانهيار او يتأثر بالازمات المستمرة في العلاقات السياسية العربية . وتمكن هذا الجهاز من بلورة احكام المقاطعة على اساس علمي مدروس واستطاع في حالات كثيرة ان يجبر عدداً من الشركات العالمية على سحب دعمها الاقتصادي وقطع تعاملها مع اسرائيل[٢٣] وفي المقابل فإن العلاقات الاقتصادية العربية الرسمية بالدول المساندة اقتصادياً لاسرائيل لم تتأثر على الاطلاق .

اما على صعيد المواجهة العسكرية مع اسرائيل فقد كان اخفاق الجامعة العربية تاماً . وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية دخلت الحرب ضد اسرائيل ثلاث مرات بعد قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ فإن أياً من هذه الحروب لم تتم من خلال تنسيق عربي عام او استراتيجية عربية مدروسة مسبقاً في اطار الجامعة العربية . بل ان أياً من هذه الحروب لم يتم بناء على خطة مسبقة باستثناء حرب١٩٧٣ .ولكن التنسيق كان تنسيقاً ثنائياً بين مصر وسورية على الصعيد العسكري ومع المملكة العربية السعودية لاستخدام سلاح النفط وقت الضرورة . اي ان التنسيق كان جزئياً وخارج اطار الجامعة العربية . وخلاصة القول ان جامعة الدول العربية قد اخفقت تماماً في بلورة استراتيجية مواجهة ايجابية شاملة ضد اسرائيل .

خلاصة ورؤية مستقبلية

لقد قامت الجامعة العربية بدور نشط لا يمكن انكاره لدعم حركات التحرر في الوطن العربي ومساعدة العديد من الأقطار العربية في الحصول على استقلالها . ولكن يصعب رغم ذلك الادعاء بأن هذا الدور كان حاسماً. فباستثناء حالات قليلة كان الدعم الذي قدمته الجامعة دعماً سياسياً ومعنوياً في الاساس . اما عبء التضحيات المادية والجسدية التي دفعت ثمناً للتحرر فقد وقعت أساساً على عاتق حركات التحرر الوطني في كل قطر على حدة ، وتحملت الثورة المصرية بقيادة عبد الناصر التي وضعت جميع امكانات مصر السياسية والمادية في خدمة حركة التحرير العربية جانباً مهماً من تلك الاعباء .

وفي المقابل فقد فشلت الجامعة العربية تماماً في الاتفاق على استراتيجية لمواجهة اسرائيل بعدما جانبها النجاح في دعم حركة التحرر الفلسطيني والوصول بها الى مرحلة الاستقلال في اطار الدولة الفلسطينية الموحدة . والواقع انه يصعب توجيه اللوم في هذا الى الجامعة العربية ، فالجامعة

---

(٢٣) لبيب ، « جامعة الدول العربية من ١٩٤٥ ـ ١٩٦٤ ،» ص ١٤٧ ـ ١٦٤ ، و
Robert W. Macdonald, *The League of Arab States: A Study in the Dynamics of Regional Organizations* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1965).

العربية قامت كجهاز اداري فني بدورها كاملاً . وقد نبهت وحذرت حين وجب التنبيه والتحذير . ودرست وخططت حين طلب منها ان تدرس وأن تخطط . وعلى سبيل المثال فقد قامت الامانة العامة بوضع الخطط الفنية اللازمة لمواجهة مشاريع اسرائيل لتحويل نهر الاردن ووضعت التصميمات الفنية لمشاريع بديلة تنفذ في سورية والاردن ولبنان لتحقيق الاستفادة العربية من المياه العربية . ولكن الجامعة اصطدمت بالارادات السياسية المتعارضة وبالمصالح المتناقضة للدول الاعضاء . ولم تكن الجامعة العربية في نهاية التحليل سوى اطار للواقع العربي المملوء بالتناقضات .

وقد عكست سياسة المواجهة العربية مع اسرائيل ، التي عبرت عنها الجامعة العربية والتي لم تكن في حقيقة الامر سوى حصيلة للسياسات العربية الرسمية ، تلك التناقضات الكامنة في الواقع العربي بجلاء ووضوح تأمين . فمن ناحية جاءت استراتيجية الدفاع السلبي في مواجهة اسرائيل ، وهي الاستراتيجية التي تبلورت من خلال الجامعة العربية ، تعبيراً عن الحد الادنى المشترك للتضامن العربي وعن الاحساس بأن وجود اسرائيل يمثل خطراً على الامة العربية كلها وليس على الشعب العربي في فلسطين وحدها . ومن ناحية اخرى فقد ادت التناقضات السياسية والاجتماعية وتضارب المصالح وصراع الايديولوجيات والقيادات الى عجز الجامعة العربية عن بلورة استراتيجية مواجهة ايجابية تتمكن من اقتحام الخطر الصهيوني واقتلاع جذوره عن طريق حشد كل الامكانات العربية لمواجهته .

وقد انطوت استراتيجية الدفاع السلبي نفسها على متناقضات هددت بانفجارها من داخلها . ففي الوقت الذي قيدت فيه حرية الدول العربية في التعامل منفردة مع اسرائيل تركت هذه الحرية كاملة ودون اي قيود في التعامل مع الدول الاستعمارية المؤيدة والداعمة لاسرائيل ، بينما كان المنطق يقضي ان تشمل استراتيجية المواجهة كلا من اسرائيل والدول المتحالفة معها . وقد ادى هذا الى فتح ثغرة كبيرة في جبهة التضامن العربي حال دون بلورة اطار موحد للتعامل مع الدول الحليفة لاسرائيل . ولم يكن بمقدور الجامعة العربية في الواقع ان تحدد مثل هذا الاطار لأن خطوط الصراع الاجتماعي في الوطن العربي وانعكاساته الدولية تداخلت مع خطوط الصراع الوطني والقومي المناهض لاسرائيل والمطالب بالوحدة العربية ، وادى هذا التداخل الى افساد قواعد اللعبة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي والى بعثرة الامكانات .

وليس بخاف على احد من المتتبعين للصراع الدولي الاستراتيجي الدائر حول الشرق الاوسط ان الولايات المتحدة قررت ، خصوصاً بعد انتصار اسرائيل في حزيران / يونيو ١٩٦٧ ووضوح الاهمية القصوى لاسرائيل في الاستراتيجية الامريكية، ان تستخدم الصراع العربي ـ الاسرائيلي لتصفية حركة التحرر الاقتصادي والاجتماعي التي فجرتها ثورة تموز / يوليو في الوطن العربي كمقدمة ضرورية لتصفية النفوذ السوفياتي في الشرق الاوسط . اي ان خطوط السياسة الامريكية تكاد تتطابق الآن في الواقع مع خطوط السياسة الاسرائيلية نفسها . وما حدث في مصر خلال السنوات العشر الماضية والتي بدأت بتزايد النفوذ الامريكي وانتهت بخروج مصر عن الصف العربي وتوقيعها اتفاقية سلام منفصلة مع اسرائيل يؤيد هذه الحقيقة .

وليس هنا مجال الحديث عن الاسباب التي دفعت بمصر في اتجاه هذا المأزق او تحليل الميكانزمات الاجتماعية التي ادت اليه . ولكن مما لا شك فيه ان فشل الجامعة العربية في بلورة استراتيجية واضحة للسلم او الحرب مع اسرائيل وفشلها في توزيع اعباء هذه الاستراتيجية بالعدل

على الدول العربية قد اعطى الفرصة للقوى المناهضة للعدل الاجتماعي ولعروبة مصر التي آلت اليها السلطة في مصر بعد رحيل عبد الناصر . فتمكنت هذه القوى من أن تروج شعبياً للرأي القائل بأن الوطن العربي المتخم والذي تتسرب ملياراته الى اسرائيل عن طريق البنوك الامريكية يريد اضعاف مصر واذلالها من خلال محاربة اسرائيل حتى آخر جندي مصري ! وطالبت هذه القوى بالبحث عن حل مصري دون انتظار حل عربي لن يجيء ابداً . وبهذا تمكنت هذه القوى من تسويق الحل الامريكي ـ الاسرائيلي في ثوب زفاف مصري . وكانت النتيجة اصابة الوطن العربي كله بالارتباك والشلل .

إن أي نظرة مستقبلية للوطن العربي تقتضي أن نبدأ من الواقع ونبني عليه أملاً في تغييره نحو الأفضل. والواقع يقول إن اكبر دولة عربية واقواها عسكرياً تلتزم بمعاهدة مع اسرائيل . ولكن الواقع يقول ايضاً ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي لم يحسم بعد وما زالت مصر تلتزم رسمياً على الاقل بالعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وهو ما لن تقبله اسرائيل الا مكرهة او مضطرة . **ولن يكره اسرائيل او يجبرها على قبول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الا جبهة عربية متماسكة تعرف ماذا تريد ثم توظف كل امكاناتها ومواردها للعمل على تحقيقه .** ولا يختلف عربي واحد على استحالة تحقيق تلك الجبهة دون مصر . واذا كانت حاجة مصر قد وضحت تماماً للوطن العربي فإن حاجة الوطن العربي لمصر قد وضحت بشكل اكبر . فهل يمكن أن يمثل هذا ، خصوصاً في ظل قيادة مصرية جديدة ، نقطة انطلاقه لاعادة صوغ العلاقات العربية على اسس جديدة وخلق الجبهة التي يمكنها اجبار اسرائيل على قبول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ؟ هذا هو السؤال المهم الذي يجب ان يطرح للمناقشة على اوسع نطاق □

الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية(*)

د. عبد الحسن زلزلة(**)

الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية .

أولاً : الاطار العام للبحث

ابتداء لا بد من ان نورد بعض محددات هذا البحث :

١ ـ فالدراسة تحاول بحث الدور الاقتصادي المباشر للجامعة العربية ، بهدف تقويم ما تحقق على الساحة العربية خلال الجهود الجماعية العربية ، وبالتالي ، فهي تستبعد معالجة جزء مهم من العلاقات الاقتصادية العربية التي تقع خارج هذا النطاق ، كالعلاقات الثنائية والمتعددة الاطراف ، اللهم الا عندما يتطلب الامر الاشارة اليها بحكم ارتباطها بالموضوع ، وتستثنى نشاطات الهيئات غير الحكومية في هذا الميدان .

٢ ـ ان تعدد الاجهزة التي تمارس العمل الجماعي الاقتصادي، بدرجات متفاوتة المسؤولية في نطاق الجامعة العربية ، يجعل من المتعذر شمولها بهذا البحث على وجه التفصيل ، ولهذا فيركز في نطاق البحث على فعاليات الاجهزة الرئيسية منها بحكم موقعها في قمة البنيان الهرمي التنظيمي للجامعة ، وبحكم العلاقة الدستورية والتنظيمية التي تربطها بالمؤسسات السياسية العليا من خلال القنوات الشرعية من جهة ، وبالمنظمات الاخرى من جهة اخرى . وبالتالي فإن الورقة ستركز على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الجهاز المركزي الشمولي المسؤول عن رسم السياسات الاقتصادية ومتابعة تنفيذها . وبالاضافة الى ذلك فسيتطرق البحث الى جهود المجالس والمنظمات والهيئات التي

(*) لاسباب تتعلق بالحجم المحدود المتاح للنشر في « المستقبل العربي » ، فإن الدراسة الحالية المنشورة تمثل صيغة مختصرة لتلك التي قدمت في الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عن « جامعة الدول العربية : الواقع والطموح » في تونس خلال الفترة ٢٨ نيسان / ابريل ـ ٢ ايار / مايو ١٩٨٢ ، وسينشر النص الكامل للدراسة في الكتاب الذي سيصدر قريباً عن المركز ويضم جميع بحوث ومناقشات الندوة . (المحرر)

(**) الآراء الواردة في هذه الدراسة تمثل وجهة نظر الكاتب ، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة التي يعمل فيها .

تعمل في اطار الجامعة العربية ، عندما يتعلق الامر باهتماماتها الرئيسية .

٣ ـ تعنى هذه الدراسة أساساً بالجانب الاقتصادي للعمل العربي المشترك ، ولكنها لا تهمل بحث الجوانب الاخرى عند الاقتضاء ، بحكم الترابط العضوي بين الجوانب الاقتصادية والنشاطات المجتمعية الاخرى وشمولية مفهوم التعاون ومضمون التنمية .

٤ ـ ان ممارسة الدور الاقتصادي للجامعة العربية لا يمكن أن يتم في فراغ ، بل انه يتفاعل مع عناصر الحركة في العالم المعاصر ، ويتحرك في اطار شبكة من العلاقات الدولية ، وهيكل من علاقات القوى التي تحكم النظام العالمي الراهن ، ولاسيما في الميدان الاقتصادي ، الذي كرس أساساً لخدمة الدول الصناعية ، وفرض من خلاله تقسيم عمل دولي جائر على دول العالم الثالث ، التي ينتمي الوطن العربي اليها . وبالتالي فإن الورقة ستتطرق تماماً الى هذا الجانب الذي يستحق لوحده ورقة مستقلة .

ثانياً : المدخل التاريخي

كان انشاء الجامعة العربية حصيلة لتفاعل عدد من العوامل الداخلية والاقليمية والدولية . فلقد شهد العالم في اواخر الحرب العالمية الثانية توجهاً نحو انشاء التكتلات ، واقامة التجمعات السياسية والاقتصادية ، الاقليمية منها والدولية ، ولقد كانت العوامل الاقتصادية ذات وزن مرجح في هذا التوجه العالمي بحكم مساعي تصحيح آثار الحرب ، والتحول الواضح في موازين القوى الاقتصادية . وقد لقيت محاولة انشاء نظام اقليمي عربي تعاطفاً من معظم الدول الكبرى ، ولا سيما التي كانت تهيمن على المنطقة ، في محاولة لاحتواء المد القومي ، والسعي لتغيير اساليب السيطرة المباشرة مع الحفاظ على مضمونها الاستعماري ، ومحاولة ايجاد قنوات جديدة لاحكام الارتباط مع دول حديثة العهد بالاستقلال السياسي . ولكن العامل المهيمن وراء تأسيس الجامعة لم يكن العامل الاقتصادي ، على الرغم من ضخامة المشاكل الاقتصادية التي ورثتها الاقطار العربية ، متمثلة بالتخلف ، والتجزئة ، والتبعية . ولعل مردّ ذلك هو ايمان المفكرين العرب الوحدويين بأن التوجه القومي هو أسمى من المنافع المادية والمصالح المباشرة ، وان الارادة السياسية الموحدة كفيلة بضمان هذه المصالح وتعظيمها ومعالجة المشاكل الاقتصادية الهيكلية .

لقد اظهرت مرحلة المشاورات والمباحثات لتأسيس الجامعة اتجاهات مختلفة في تصور التنظيم القومي الجديد ، التي راوحت بين اتجاهات دعاة دولة الوحدة والدولة الاتحادية . وقد حسم بروتوكول الاسكندرية الصادر في ٧ / ١٠ / ١٩٤٤ هذا الخلاف باعلان انشاء جامعة للدول العربية التي لم تعبر حتى عن الحد الادنى للطموحات القومية . وقد كشفت ولادة الجامعة عن النمط التوفيقي بين ظاهرتين رئيسيتين هما : ظاهرة القومية كتيار فكري ، وحركة سياسية تستهدف الوحدة والتحرر ، وظاهرة الوطنية المحلية التي تؤكد وجود دول حديثة العهد بالاستقلال ، او في طريقها الى الاستقلال ، تحرص على تكريس استقلالها ومظاهر سيادتها ، ولا سيما ان معظم هذه الاقطار لم يزل خاضعاً للعديد من القيود السياسية والاقتصادية ، مما يحد من ارادتها المستقلة وحريتها في العمل . وانعكست غلبة الاتجاه الثاني في تجسيد الفكرة في منظمة اقليمية للانظمة العربية. وجاء الميثاق (٢٢ / ٣ / ١٩٤٥) الذي يمثل القانون الاساسي للجامعة ليكرسها هيئة للتعاون الاختياري بين الدول العربية ، وضمن الحد الادنى للتعاون . وتظهر المبادىء الاربعة الرئيسية للميثاق مدى الافتقار الى البعد القومي ، بحكم

انها لا تتجاوز بمضمونها المبادىء العامة التي تحكم العلاقات الدولية في إلقانون الدولي ولأي مجموعة لا تربطها الصلة القومية ، وهذه المبادىء هي : مبدأ المساواة القانونية في السيادة ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ومبدأ امتناع الالتجاء الى القوة ، ومبدأ المساعدة المتبادلة . ويبدو حرص الدول الاعضاء على تأكيد سيادتها القطرية تحت المظلة القومية من اصرارها على مبدأ الاجماع في اتخاذ القرارات وعدم الالتزام الا بما تقبله الدول وفق انظمتها الدستورية .

وهكذا يتضح ان الميثاق لم يكن الا اتفاقية عادية لمنظمة اقليمية ، ولا يغير من هذه الحقيقة ما ورد في الديباجة من تعبيرات عن تطلعات الشعوب . ولقد كان خلوّ الميثاق من اي هدف قومي متقدم ، وقصور اهدافه ، مدعاة لتقديم مشروعات عديدة لتعديله . كان اولها مشروع عام ١٩٥١ لتحقيق الوحدة العربية ، فضلاً عن التعديلات الاخرى التي تجاوزت اهداف الميثاق خلال الممارسة ، وصدور مجموعة من الاتفاقات اللاحقة لانشاء منظمات قومية تجاوزت اهدافها مضمون الميثاق .

ثالثاً : الاهداف الاقتصادية في الميثاق

لم يحظ الجانب الاقتصادي بدرجة الاهتمام نفسها التي نالتها القضايا السياسية وقد انعكس ذلك في تواضع الاهداف الاقتصادية وعموميتها وهشاشتها في الوثيقتين الدستوريتين المنشئتين للجامعة ، فقد وردت الاشارة الى التعاون في الميدانين الاقتصادي والثقافي في القرار الثاني لبروتوكول الاسكندرية .

اما في الميثاق ، فقد عالجت المادتان الثانية والرابعة الجوانب الاقتصادية ، فنصت المادة الثانية على ان الغرض من الجامعة هو : توثيق الصلات بين الدول المشتركة ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها ، وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها . وكذلك من اغراضها : تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً ، بحسب نظم كل دولة منها واحوالها في الشؤون التالية : الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وامور الزراعة والصناعة ، وشؤون المواصلات.... الخ .

وتنص المادة الرابعة على تأليف لجنة خاصة تُمثّل فيها الدول المشتركة في الجامعة لكل من الشؤون الواردة اعلاه[١] ، تتولى وضع قواعد التعاون ومداه ، وصوغها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة .

ويتضح من هذه النصوص ان الاهداف الاقتصادية في الميثاق لا تتجاوز فكرة تعزيز التعاون بحسب نظم كل دولة واحوالها ، دون ان تشير الى اسلوب هذا التعاون او انماطه او صيغه او مراحله ، او انشاء هياكل متميزة لها . وربما كان للارتباطات النقدية والتجارية والاقتصادية التي تشد معظم اعضاء الجامعة بالكتل والتجمعات النقدية (المنطقة الاسترلينية وكتلة الفرنك الفرنسي) ، وتشابك المصالح بين دول المركز والدول الهامشية في اطار النظام الاقتصادي الراهن ، اثره في عمومية وغموض

---

(١) نشير الى ان هناك عدداً من بين اللجان الاثنتي عشرة الدائمة يختص بمعالجة الشؤون الاقتصادية كاللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والمالية واللجنة الدائمة للمواصلات ولجنة خبراء البترول واللجنة الدائمة للارصاد الجوية واللجنة الدائمة للاحصاء فضلاً عن بعض اللجان الاخرى التي استعيض عنها بمنظمات متخصصة .

الاهداف الاقتصادية للميثاق ، كما لا بد من الاشارة هنا الى ان بعض الاعضاء المؤسسين للجامعة كانوا لا يزالون يخوضون تجارب تكاملية ، كما هو الامر بالنسبة لسورية ولبنان من جهة . وفلسطين وشرق الاردن من جهة ثانية ، ومصر والسودان ، من جهة ثالثة .

هذا ، وقد عقدت اللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والمالية اول اجتماع لها في شهر تموز / يوليو ١٩٤٥ لتحدد اوجه النشاط الذي يجب ان تركز فيه جهود الجامعة في هذه المرحلة . ويلاحظ ان من بين اول قرارات هذه اللجنة كان قرار اقامة مؤسسة مالية لانقاذ اراضي فلسطين ودرس الوسائل الكفيلة لتحسين المستوى الاجتماعي فيها .

رابعاً : الاهداف الاقتصادية في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية

كانت حرب فلسطين الامتحان الاول الذي كشف عجز الجامعة وامكاناتها المحدودة ، والتفاوت بين الطموح والقدرة ، وكانت الحرب اول تجربة خاضتها الجامعة لاختبار فاعليتها وجدواها . وقد اثار اخفاقها ردود فعل سلبية ، مما دعا الحكومات الى محاولة اخفاء الفشل بالتجاوب مع بعض الطموحات الشعبية ، وتطوير اهداف العمل المشترك في ميدان الامن القومي والاقتصادي ، وكان ابرام هذه المعاهدة مؤشراً على الربط بين هذين الهدفين باعتبارهما وجهين لعملة واحدة . وقد اختارت الدول العربية عقد معاهدة مستقلة لهذا الغرض بدلاً من تعديل الميثاق، لخلق هياكل جديدة وابتداع اساليب متقدمة للعمل المشترك في الميدانين العسكري والاقتصادي ، فقد تخلت الدول لاول مرة عن مبدأ الاجماع لتقر الالتزام الجماعي بأكثرية الثلثين في الميدان العسكري، كما اقرت انشاء مجلس الدفاع المشترك واللجان الملحقة به ، فضلاً عن انشاء المجلس الاقتصادي ليتولى مهمة تقديم الاقتراحات الى حكومات الدول لتحقيق اهداف المادة السابعة من المعاهدة التي تنص على « اشاعة الطمأنينة ، وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ، ورفع مستوى المعيشة فيها ، وتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها ، واستثمار مرافقها الطبيعية ، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية ، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه ، وابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الاهداف » .

ويلاحظ ان المعاهدة قد فصّلت ميادين التعاون ، ولكنها لم تشر الى هدف التكامل او الترابط بين الاقتصاديات العربية او هدف التحرر الاقتصادي ، كما لم تحدد وسائل تحقيق الاهداف المتواضعة الواردة في المادة . ولقد عقد المجلس الاقتصادي اول اجتماعاته في ٢٥ / ٥ / ١٩٥٣ في بحمدون ، وظل يستعين باللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والمالية حتى عام ١٩٥٦ ، حيث لم يتم دعوتها للانعقاد بعد ذلك التاريخ . كما لم يوافق المجلس على اقتراح الامانة العامة للجامعة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ لاحياء هذه اللجنة . وبعد تسع سنوات من انشاء المجلس الاقتصادي قرر مجلس الجامعة اسباغ كيان ذاتي عليه تمكيناً لاتاحة الفرصة للحكومات للانضمام الى المجلس دون التقيد بالالتزامات الخاصة بمجلس الدفاع المشترك .

ويتضح من احكام المعاهدة ان المجلس لا يملك صلاحية تقديم الاقتراحات دون حق اتخاذ القرارات ، كما انه محكوم بقاعدة التصويت المطبّقة في مجلس الجامعة ، فلا تلتزم الدول الا بما توافق عليه . ومع ذلك فقد اصبح هذا المجلس محور النشاطات الاقتصادية ، وتحمّل في الواقع مسؤولية

معالجتها بدلاً من مجلس الجامعة واللجنة الاقتصادية الدائمة ، وكانت علاقته بمجلس الجامعة علاقة تنظيمية بحتة[٢] . ويبدو ان المجلس تخطى في ممارسة اعماله الاهداف المكتوبة في الميثاق والمعاهدة ، فلقد قام بارساء الاسس المرحلية للعمل العربي المشترك في شتى المجالات ، وساعد في خلق الاطار الفكري والتنظيمي للعمل المشترك في المجال الاقتصادي وضمن استمراريته ، واتسمت جهوده بالتدرج والشمول منطلقاً من مرحلة التعاون والتنسيق ، الى مرحلة بناء صرح التكامل والوحدة الاقتصادية ، وبما يتجاوز كثيراً الاهداف المكتوبة في الميثاق والمعاهدة .

لقد شهدت الجامعة العربية منذ مطلع الخمسينات انشاء منظمات وهيئات ومجالس واتحادات انطلاقاً من مبدأ الوظيفية والتخصص ، ونقلاً عن تجربة الامم المتحدة . وقد شجعت الجامعة العربية نفسُها قيام بعض هذه المنظمات وساهمت في انشائها . وكان المفروض ان يكون محور هذا المدخل هو التكامل الوظيفي ووحدة التنظيم القومي ، الا ان الذي حصل هو غياب الصفة القانونية بين المنظمة الام وبين المنظمات المتخصصة وعدم وجود قاعدة موحدة لتكييف علاقتها بها . فقد تفاوتت نصوص مواثيق انشائها بالنسبة لطبيعة العلاقة مع المنظمة الام خلافاً لتجربة الامم المتحدة مع وكالاتها المتخصصة ، وساهمت نصوص هذه الاتفاقيات في قيام الازدواجية وتكريسها ، وقد ادى تعدد انشاء هذه المنظمات ، وضعف او انعدام التنسيق بين نشاطاتها ، وغياب اي تصور شمولي وتكاملي للعمل العربي المشترك واهدافه واولوياته ، الى وجود هيكل تنظيمي متعدد الرؤوس متنازع الصلاحيات ومتضارب الاختصاصات بما يعكسه ذلك من تشتت للعمل المشترك ، وازدواجية ، وتداخل ، واهدار في الموارد والجهود ، الى درجة اربكت العمل الاقتصادي وقللت من فاعليته . وبغية معالجة هذه الظاهرة فقد قرر مجلس الجامعة عام ١٩٧٤ انشاء لجنة التنسيق بين الجامعة والاجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية ، وكذلك تشكيل لجنة من كبار الخبراء العرب بتاريخ ٢١ / ١٠ / ١٩٧٥ لبحث اوضاع هذه المنظمات ، والتعرف الى كيفية مساهمتها في زيادة فاعلية العمل العربي المشترك . وقد توصلت اللجنة بأن النظام الحالي الذي تسير عليه هذه المنظمات لا يحقق الحد الادنى المطلوب من العمل المشترك ، وذلك بسبب عاملين رئيسيين : (اولهما) عدم وجود هيئة رئيسية مركزية ترسم السياسة العامة وتخطط للعمل المشترك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وتحديد اهدافه واولوياته وآلياته ، (وثانيهما) كثرة المنظمات المتخصصة التي انشئت بموجب اتفاقيات مستقلة ومنعزلة ، ودون ترابط او تخطيط ، بما تحدثه من تداخل وازدواج بين اعمالها بسبب غياب التنسيق . وقد دعت اللجنة الى تعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والانطلاق من نظرة جديدة للمجلس الاقتصادي ليصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويتولى مسؤولية رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادي العربي ، ومهمة التنسيق بين المؤسسات القائمة ، وتقويم عملها ، ومتابعة تنفيذ توجيهاته اليها ، واكدت اهمية الدور المركزي الجديد للمجلس وما يستوجبه من تعديل المادة الثامنة بقرار من مجلس الجامعة بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٧٧ ، حيث اصبح المجلس الاقتصادي يضم وزراء

---

(٢) على الرغم من ان المسؤولية المركزية لمعالجة الشؤون الاقتصادية قد انيطت بالمجلس الاقتصادي لتحقيق اهداف الجامعة فإن ذلك لم يمنع تولي مجلس الجامعة (على مستوى القمة او الوزراء او المندوبين الدائمين) معالجة بعض القضايا الاقتصادية ذات البعد السياسي ، الا ان ذلك قد تم في الغالب بناء على توصية من المجلس الاقتصادي او التعرف الى رأيه . وفضلاً عن ذلك فقد كان انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمات المتخصصة بقرارات من مجلس الجامعة او المجلس الاقتصادي مدعاة لتعدد سلطات اتخاذ القرار الاقتصادي وتشعب الاختصاصات التي لم يتسن التحكم القانوني في تنسيقها الا في عام ١٩٧٧ بعد تعديل المادة الثامنة من المعاهدة .

الخارجية الى جانب وزراء الاقتصاد والمال العرب ، ويتولى المهام التخطيطية والتقويمية والتنسيقية والاشرافية والتوجيهية ، والموافقة على انشاء المنظمات ودمجها والغائها بناء على توصية لجنة الجامعة العربية للتنسيق بين المنظمات (التي تم انشاؤها بقرار من مجلس الجامعة بتاريخ ٢١ / ١٠ / ١٩٧٥) ، فضلاً عن مهمة الاشراف على السياسات والعلاقات الاقتصادية الخارجية ، كما تطورت صلاحيات المجلس لتشمل اصدار القرارات ذات الطبيعة الملزمة . ولغرض إحكام التنسيق بين الامانة العامة والمنظمات ومع بعضها البعض ، فقد قرر المجلس اتباع اسلوب الموازنات المبرمجة مع تطابق فتراتها وتبادل مشاريعها لتلقي الملاحظات بشأنها واعداد الخطة العامة المتكاملة لبرنامج العمل المشترك ، التي يتولى المجلس المصادقة عليها ومتابعة تنفيذها . وربما كان ابرز اعمال المجلس الاقتصادي في اطار التوجيه الجديد اعداده استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك حتى عام ٢٠٠٠ والتي صادقت عليها القمة العربية الحادية عشرة ، باعتبارها الاطار الشمولي الذي يجب ان تتحرك من خلاله المنظمات القومية ، ويحدد ادوارها في تقرير اهداف الامن والانماء والتحرر والتكامل الاقتصادي . وهذه الاستراتيجية تمثل الاساس الموضوعي الذي يمكن أن يحقق التنسيق الفعال بين المنظمات ، وتحديد ادوارها في تنفيذ مشروعاتها وبرامجها . كما نظر المجلس مؤخراً في اطار مشروع اول خطة خمسية للعمل الاقتصادي العربي المشترك منبثقة عن الاستراتيجية والتي تترابط فيها الخطط القطاعية التي شاركت بوصفها المنظمات المتخصصة .

ويلاحظ ان التعديل الجديد لمعاهدة الدفاع المشترك لم يتجاوز في نصه القانوني ترديد الاهداف التقليدية التي تضمنها الميثاق والمعاهدة[٣] ، على الرغم من العديد من الاتفاقيات التي اقرها المجلس الاقتصادي خلال الثلاثين عاماً السابقة وعشرات القرارات والبيانات التي اصدرها والتي تجاوزت تلك الاهداف لتحقيق الوحدة المتدرجة والتكامل والتحرر الاقتصادي العربي والتنمية العربية المشتركة ، ولعل عرضاً سريعاً لمحتويات وثائق قمة عمان ولاسيما وثيقتي الاستراتيجية وميثاق العمل القومي الاقتصادي تؤكد هذا التوجه الجديد .

خامساً : الجانب الاقتصادي في مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية

يتميز مشروع الميثاق بتغيرات جوهرية عن الميثاق الحالي على مستوى المبادىء والاهداف من ناحية او الوسائل الكفيلة بتحقيقها من ناحية اخرى .

١ ـ على مستوى المبادىء والاهداف

كانت منطلقات مشروع الميثاق لأول مرة قومية واضحة تجسد الهوية القومية للمنظمة من خلال

---

(٣) تضمن التعديل فقرتين تنص اولاهما على ان :

(أ) ينشأ في جامعة الدول العربية مجلس يسمى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يضم وزراء الدول الاعضاء المختصين ووزراء الخارجية او من ينوب عن هؤلاء تكون مهمته تحقيق اغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها مما نص عليه في ميثاق الجامعة العربية او هذه الاتفاقية .

(ب) يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة الموافقة على انشاء اي منظمة عربية متخصصة كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة في مواثيقها وذلك وفق الاحكام التي يقررها لذلك .

الالتزام بمبادىء واهداف وحدوية واضحة . فقد اكد المشروع على هدف الامن القومي والوحدة الاقتصادية المتدرجة والتكامل الاقتصادي والتحرر وتشجيع الخطوات الوحدوية الاكثر تقدماً ، ومبدأ التكافل القومي وتقليص الفجوة التنموية والدخلية بين الاقطار العربية ومبدأ المواطنة الاقتصادية العربية والمعاملة التفضيلية المتبادلة للسلع والخدمات وعناصر الانتاج العربية والمشروعات المشتركة ذات الهوية العربية المؤكدة . كما شدد المشروع على مبدأ تعزيز سيادة البلدان العربية على ثرواتها ومواردها الطبيعية والمالية وتوجهها نحو تعزيز التنمية العربية الشاملة وبناء القدرة الذاتية العربية من خلال العمل العربي المشترك .

واتضح البعد الانساني والحضاري للتنمية وتغليبه على جانبها المادي ، باقرار المشروع ان الانسان العربي هو محور التنمية وهدفها ، وتأكيده بالربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير المطالب الاساسية للحياة من رعاية صحية وفرص للتعليم والثقافة وتأمين المسكن والضمانات الاجتماعية مع الاعتزاز بالتراث الحضاري والانساني العربي والاسلامي والحفاظ على القيم الحضارية .

ولم يهمل المشروع البعد الدولي في العلاقات الاقتصادية لأن الوطن العربي لا يتحرك في فراغ في تشكيل ملامح مستقبله واهمية شبكة العلاقات الخارجية وهيكل علاقات القوى في التأثير على علاقات التبعية والاعتماد المتبادل . كما اكد المشروع على وضع العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي في خدمة المصالح القومية وزيادة فاعلية مساهمة العرب في تطوير النظام الاقتصادي الدولي وتنسيق المواقف العربية ازاء القضايا الدولية .

٢ ـ على مستوى الوسائل

أ ـ اعتماد مبدأ التخطيط القومي المتفاوت في بعده الزمني وهو توجه جديد ظهرت آثاره في مواقع مختلفة من المشروع ولاسيما بالتأكيد على اعداد الاستراتيجيات والخطط القومية والقطاعية وفي مختلف الميادين. وبالنسبة للمساهمة الاقتصادية فقد اكد المشروع على مبدأ المعالجة الشمولية والربط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

ب ـ تناسق وانسجام الهيكل التنظيمي الجديد للجامعة العربية ومؤسساتها مع فلسفة مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ حيث اقر التنظيم القومي الهرمي ووحدة التنظيم الذي يقع على رأسه مؤتمر القمة العربي (بعد تقنين وجوده واستمراريته) وقد حدد المشروع اختصاصه بحكم تحمله المسؤولية الرئيسية في حين تسلسلت بعده العلاقات للمجلسين التوأم، ثم المنظمات والمجالس الوزارية محدداً ومبرزاً ادوارها واختصاصاتها وصلاحياتها بما يضمن خدمة اهداف الاستراتيجية في تنسيق وترابط موضوعي متكامل مع تأكيد اهمية ودعم الاجهزة الفنية والادارية .

ج ـ ضمان التنسيق الفعال بين مؤسسات العمل العربي المشترك بما يزيد من كفاءة ادائها ووقف هدر الامكانات والجهد العربي . وبالاضافة فقد تم تحديد المسؤوليات بوضوح والتأكيد على رفع مستوى التمثيل فيها ومنحها الصلاحيات واعطاء اهمية لكفاءة اجهزتها الفنية والتماسك فيما بينها . ويلاحظ ان المشروع قد نص على مبدأ تولي الجهة التخطيطية المتابعة لضمان حسن التنفيذ والاداء ومعالجة الخلل .

د ـ تجاوز قاعدة الاجماع مع السعي لوضع قواعد موحدة لجميع هيئات الجامعة والتفرقة بين

القرارات الموضوعية والمسائل الاجرائية حيث يشترط توافر اغلبية ثلثي الدول الاعضاء بالنسبة للقضايا الموضوعية والاغلبية العادية بالنسبة للمسائل الاجرائية والتوصيات .

سادساً : آثار الجهود التكاملية

ليس من اليسير عزل تأثير الجهود القومية التكاملية في نطاق الجامعة العربية ومنظماتها وهيئاتها عن آثار السياسات القطرية ورصد نتائجها على مختلف المستويات والمحاور . ان المؤشرات الرقمية والتطورات الكمية والنوعية المنعكسة في حجم ونسب نمو الانتاج القومي والقطري ، والدخل القومي ، وتأثر التراكيب الهيكلية للاقتصاد العربي ، والاقتصاديات القطرية ، وتنويع الفروع الانتاجية ومصادر الدخل ، والتغير في الحجم النسبي للاقطار والمجموعات العربية ، داخل الوطن العربي وازاء بعضها البعض ومدى تحقيق الاستقلال الاقتصادي او تقلص التبعية ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي القومي والقطري في فروع انتاجية معينة ، انما هو حصيلة مجموعة من المتغيرات القومية والقطرية ولهذا فإن من الصعب ان نسلخ منها ما يخص تأثير عامل اقتصادي معين بالذات . ويمكن على وجه التحديد الاشارة الى قوتين متضادتين تعمل احداهما من خلال التكامل التبعي والارتباط بالاقتصاد الدولي ، اما الاخرى فهي تمثل السياسات التي تستهدف تحقيق التكامل المتكافىء من خلال التفاعل بين اقطار الاسرة العربية .

وعلى الرغم من هذه الصعاب في التعرف الى آثار التكامل وفرزها مستقلة ، فربما كان هناك بعض المؤشرات التي تصلح دليلاً في تتبع مسيرته في قطاع التبادل التجاري او تحركات رأس المال او التحرك البشري عبر الحدود القطرية وربما كانت هذه التحركات مؤشراً جزئياً لحصيلة التطور الانتاجي والسياسات التكاملية القومية .

١ ـ التكامل المالي

لم يحظ التكامل المالي باهمية كبيرة الا في بدء السبعينات في ظل تعاظم المدخرات النفطية العربية ، وذلك على الرغم من اهتمام الجامعة العربية منذ انشائها بموضوع تنقل رأس المال ، فكانت اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية ، وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة من اولى الاتفاقيات التي صادق عليها مجلس الجامعة (٧ / ٩ / ١٩٥٣) ، حيث اجازت انتقال الاموال العربية للمشاركة في مشاريع التنمية والاعمار التي تحددها كل دولة في نطاق القواعد التي تضعها لحماية رؤوس اموالها من التسرب الى الخارج، مع اقرار حق الافضلية للرعايا العرب، وبعض الاعفاءات والتسهيلات .

ولقد جاءت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية لعام ١٩٥٧ ، لتعالج الموضوع من منطلق فلسفة ليبرالية ، بالتأكيد على اطلاق حرية انتقال رؤوس الاموال ، وتنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في بلدان الاطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد فيها . وكلف الملحق الخاص بالاتفاقية وفقاً للمراحل التي ينسّبها ، وان يرفع مقترحاته بشأنها الى حكومات الاطراف المتعاقدة لاقرارها حسب الاصول الدستورية المرعية لدى كل منها .

وقد تعاقبت منذ ذلك الحين قرارات المجلس الاقتصادي بانشاء مؤسسة مالية مشتركة لتمويل

المشروعات العربية (٣١ / ٣ / ١٩٥٣) ، ولانماء الاقتصاد العربي (١٢ / ١٢ / ١٩٥٣) ، دون ان يتاح لها الخروج الى حيز التنفيذ ، على الرغم من صدور اثني عشر قراراً متتالياً ، وذلك بسبب الاوضاع المالية التي كانت سائدة انذاك . وقد اقترح لبنان في ٣ / ٣ / ١٩٦٠ تنمية موارد هذه المؤسسة باقتطاع ٥ بالمائة من ارباح النفط ، وهو الامر الذي اعترضت عليه المملكة العربية السعودية . ولم يتم التصديق على هذه الاتفاقية الا في ١٧ / ١٢ / ١٩٦٣ ، ولكنها لم تر النور عملياً على الرغم من دفع بعض الدول لحصصها فيها . وظل الامر كذلك لحين انعقاد مؤتمر القمة في الخرطوم ، الذي كرس لاول مرة فكرة التكافل القومي بالتزام دول المقدرة العربية تقديم العون لدول المواجهة ، وتم في اطارها اقرار الاقتراح الكويتي بانشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، حيث قرر المجلس الاقتصادي في١٦/ ٥ / ١٩٦٧ اعتبار الحصص المدفوعة من الدول في رأسمال المؤسسة المذكورة محسوبة كمساهمة في رأسمال الصندوق البديل . ومنذ ذلك الحين تزايد اهتمام المجلس بموضوع تشجيع الاستثمارات العربية ، حيث انتدب المجلس مجموعة من خبراء التمويل العرب لدراسة مشروع اتفاقية جماعية تضع حداً ادنى من المبادىء الاساسية المتعارف عليها لمعاملة الاستثمارات العربية وانشاء هيئتين ، احداهما لحل المنازعات المتعلقة بالاستثمار عن طريق التوفيق والتحكيم ، والاخرى لتأمين الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية (ق ٣٦٢ بتاريخ ٣ / ٥ / ١٩٦٧) ، وبالفعل فقد صادق المجلس بقراره رقم ٤٩٢ على مشروع اتفاقية انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في ١٦ / ١٢ / ١٩٧٠. وفي دورة المجلس التاسعة عشرة (٥/ ١٢ / ١٩٧٣) وضع المجلس مجموعة من المبادىء لتوفير الشروط الاساسية لتأمين انتقال رأس المال العربي واستثماره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتضمنت عدم خضوعه للتأميم والمصادرة ونزع الملكية ، وقيام الدول العربية بتقرير النظم والشروط والحدود التي ترى على اساسها اجراء الاستثمارات العربية ، وتحديد القطاعات المتاحة لها ، وضمان تحويل الفوائد والارباح ، وتبسيط معاملات السفر والاقامة ، وانشاء هيئة تحكم في نطاق الجامعة للنظر في منازعات الاستثمار .

وفي عام ١٩٧٥ وافق المجلس الاقتصادي من حيث المبدأ على اتفاقية صندوق النقد العربي بالصيغة التي اعتمدها محافظو البنوك المركزية للدول العربية ، وكلف الامين العام للجامعة بدعوة اجتماع لوزراء الاقتصاد والمال العرب، يعقد في الرباط لتوقيع الاتفاقية ، ومتابعة التصديق على الاتفاقية والدعوة لعقد اول اجتماع لمحافظي الصندوق . ويهدف الصندوق الى مقومات التكامل النقدي وتقديم التسهيلات الائتمانية لمواجهة مشاكل ميزان المدفوعات ، وتنشيط التبادل التجاري بين الدول العربية . واستكمالاً لهذه الجهود في الحقل المالي قرر المجلس في دورته الثانية والعشرين (١٦ / ١٢ /١٩٧٦) الموافقة من حيث المبدأ على فكرة انشاء السوق المالية والنقدية العربية ، وكلف مجلس محافظي البنوك المركزية العربية والامانة العامة وبعض الخبراء العرب باستكمال الدراسات التي اعدتها الامانة العامة ، والنظر في الترتيبات اللازمة لنشأة السوق .

كما قرر المجلس في ٢٢ / ٢ / ١٩٧٨ تكليف الامانة العامة بوضع اسس مشروع اتفاقية عربية موحدة جديدة ، تحقق تشجيع انسياب رؤوس الاموال العربية داخل الوطن العربي ، وايجاد المناخ الملائم لذلك ليحل محل الاتفاقيات الثلاث القائمة . وقد اقر المجلس هذه الاتفاقية بدورته المنعقدة بتاريخ ١٠/٩/ ١٩٨٠، واحالها الى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمّان الذي صادق عليها .ويشار الى ان اهم المبادىء الجديدة لهذه الاتفاقية هي : تحقيق مبدأ المواطنية الاقتصادية العربية بالنسبة لرأس المال ، ومعاملته كحد ادنى معاملة رأس المال الوطني ، ومنحه الضمانات القانونية والمالية والقضائية

والامتيازات والتسهيلات ، وايجاد علاقة متوازنة ومتكافئة بين طرفي العلاقة الاستثمارية ، وتهيئة المناخ النفساني والاداري والقضائي لمعاملة رأس المال العربي وانسيابه بين الاقطار العربية في اطار قانوني عربي موحد ومستقر . وقد احتل الجانب المالي اهمية خاصة في دراسات استراتيجية العمل العربي المشترك ، حيث اكدت وثيقة الاستراتيجية على توجيه قطاع المال على نحو يواجه احتواءه في السوق المالية الدولية ، ويسمح بتوجيه المدخرات العربية في داخل الوطن العربي لاغراض التنمية ، ويعزز المقومات النقدية والتجارية وفقاً لمتطلبات العمل العربي المشترك . كما تضمن ميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي الالتزام بمبدأ المواطنية الاقتصادية العربية ، ومعاملة رأس المال والعمل العربي بما لا يقل عن معاملة مثيليهما من اصل وطني في كل قطر عربي ، وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة ، وتحقيق التوازن في الحقوق والامتيازات والتسهيلات التي تمنح لعناصر الانتاج العربية المساهمة في التنمية العربية .

والى جانب ذلك فقد اكد الميثاق العمل من اجل التقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والدخلية فيما بين الاقطار العربية ، وداخل كل منها ، بما يكفل تحقيق الاستقرار والانسجام الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية القومية . واخيراً فقد نص الميثاق على الالتزام بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي فيما يعنيه من تكافل الدول العربية كلٌ بقدر طاقاتها في تمويل الحاجات العربية المشتركة ، ولاسيما احتياجات الامن القومي ، وتنمية الموارد والطاقات البشرية ، ومشروعات البنى الاساسية ، وكذلك التزام الاقطار العربية بالدعم الكامل لأي قطر عربي يتعرض لعدوان خارجي ، او لاجراءات اقتصادية مضادة ، بسبب ممارسة حقوق السيادة الوطنية ، او لكوارث طبيعية وفقاً لما يقرره المجلس الاقتصادي .

وفي ميدان المال والنقد دعا الميثاق الى التعجيل باتخاذ الاجراءات الكفيلة باطلاق حرية المعاملات الجارية وفق احكام اتفاقية صندوق النقد العربي ، والتوسع التدريجي في استخدام الدينار العربي الحسابي ، وتهيئة الظروف الاقتصادية لخلق **منطقة نقدية عربية** ، وربط رأس المال العربي داخل الوطن العربي بالهدف التنموي التكاملي .

كما لا بد من الاشارة الى قرار القمة العربية الحادية عشرة في عمان بتخصيص مبلغ خمسة آلاف مليون دولار لعقد التنمية الاقتصادية العربية ، وهو يمثل مساهمات خمسة من الاقطار العربية بهدف تقليص الفجوة التنموية والدخلية بين الدول العربية ، ومساعدة الدول العربية ـ ولاسيما الاقل نمواً ـ في تسريع تنميتها حسب اولويات توضع لهذا الغرض ، على ان تعطى الاولوية للمشاريع الكبرى التي تساعد على تقوية العلاقات الاقتصادية العربية والتكامل الاقتصادي ، ويكون التمويل باعطاء قروض بفائدة ١ بالمائة وعلى مدى ثلاثين عاماً . وقد تعرض العقد للعديد من الانتقادات بحكم تركيزه على جانب التنمية دون التكامل ، وعلى تضييق نطاق الاستفادة منه لعدد من الاقطار العربية ،ولأن قرار توزيع العون قد انيط بمجلس وزاري مصغر يمثل الدول المانحة وحدها ، هذا فضلاً عن ضآلة المبلغ المخصص بالنسبة الى الحاجات التنموية الكبيرة ، وفضلاً عن الاعباء المتزايدة نتيجة ارتفاع فاتورة النفط. ان حصيلة الجهود العربية في حقل التمويل تعكسها المعونات والقروض والاستثمارات التي قدمتها الحكومات العربية مباشرة ، او من خلال صناديقها ومؤسساتها الى الحكومات العربية ، الى جانب تدفقات اموال القطاع الخاص . ونعتقد ان التدفقات الاخيرة ظلت محدودة للغاية ، وان معظم حركات رؤوس الاموال كانت حكومية وتعود لاعتبارات سياسية بالدرجة الاولى ويمكن القول ان مبدأ

حرية انتقال المال مكن من توجهها الى البلدان التي تستطيع اجتذابها دون ان تكون بالضرورة هي البلدان الاكثر حاجة اليها . وقد ظلت العقبات الناشئة عن ضعف الثقة او انعدامها حاجزاً رئيسياً دون استفادة البلدان العربية الاقل نمواً من الاموال العربية على الرغم من التشريعات القطرية التي وفرت التسهيلات والحوافز والضمانات . وربما كان عدم وضوح الرؤية بشأن القطاعات المسموح الاستثمار فيها ، وعدم توافر دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات المراد تمويلها ، عاملاً عائقاً آخر ، فضلاً عن ضعف او غياب المؤسسات والقنوات والادوات المالية المتطورة التي تمثل القنوات الطبيعية لهذا التدفق ، ويتم ذلك في ظل تنافس خارجي غير متكافىء ، ليفرض على الجانب العربي تكاملاً مالياً مع السوق العالمية خلال الشبكات والمؤسسات المالية المتقدمة ، وعشرات المصارف وفروع البنوك العربية الاجنبية المشتركة ، التي افلحت خلال السبعينات في اعادة تدوير الاموال النفطية ، من خلال التوظيف والايداع والقروض والاستثمارات العكسية لابقاء المال العربي ضمن حركة النظام النقدي الدولي ، وذلك كي تساهم في ازدهار الاقطار الصناعية وحل مشاكلها .

ولا بد هنا من الاشارة الى ان هذا التكامل المالي يتكرس بتكامل دولي مماثل يتم على مستوى الانتاج والتبادل بحيث حولت معه الثروة النفطية العربية الى اصول مالية تستقر في الخارج . وهكذا شهدت الاقتصاديات العربية النامية ظاهرة استثنائية غير مسبوقة ، هي ظاهرة الشيخوخة المبكرة والنزف المالي من خلال تصدير رأس المال ، التي تمثل عادة المرحلة الاخيرة من مراحل تطور اقتصاديات الدول الصناعية . وبالاضافة فإن مقترح التعاون الثلاثي الذي تطرحه الاوساط الغربية بهدف فرض مهمة تقديم الاموال على الجانب العربي ، وتقديم المواد الاولية والايدي العاملة الرخيصة على جانب الدول النامية ، انما يستهدف الغاية نفسها باستئثار الدول المتقدمة بفائض القيمة الناجمة عن الاستقلال عن طريق هيمنتها على التكنولوجيا والتنظيم والتسويق . هذا ومن المفارقات انه في الوقت الذي تتراكم فيه الفوائض المالية النفطية العربية في المؤسسات الدولية الاجنبية لتبلغ حوالى ٣٥٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨١ ، وتتعرض معه الى مخاطر الارتهان والحصار والتآكل واحتمالات التجميد ، فإن بعض الدول العربية لا تزال تلجأ للاستقراض من السوق المالية الدولية بشروط مجحفة حيث بلغ حجم هذا الاستقراض ١٦,٥ مليار دولار وهو يمثل ٤,٦ بالمائة من الاحتياطيات المتراكمة .

لقد ارتفعت هذه الديون العامة الخارجية للدول العربية غير النفطية من حوالى ١٥ مليار دولار عام ١٩٧٥ الى حوالى ٤٥ مليار دولار عام ١٩٧٩ ، اي انها زادت بنسبة ٢٠٠ بالمائة عما كانت عليه في نهاية سنة ١٩٧٥ في حين لم يرتفع ناتجها المحلي الاجمالي الا بنسبة ٧٦ بالمائة خلال الفترة نفسها . ونتيجة هذا الوضع ، ارتفع ما تتحمله هذه المجموعة من الدول العربية من خدمة ديونها ، في شكل اقساط وفوائد من ١,٦ مليار دولار سنة ١٩٧٤ الى ٦,٦ مليار دولار سنة ١٩٧٩ اي ان خدمة الديون تضاعفت اكثر من اربع مرات ، ومن المتوقع ان يتزايد تداين هذه الدول ليبلغ عام ١٩٨٥ حوالى ٧٠ بالمائة من ناتجها المحلي الاجمالي المتوقع ، وان تتجاوز خدمة الديون فيها ٢٣ مليار دولار ، وهو ما يعادل ٥٥ بالمائة من قيمة صادراتها المتوقعة من البضائع ، في ذلك العام .

لقد سجل العون العربي تطوراً وتنامياً ملحوظين خلال السنوات (١٩٧٤ ـ ١٩٨٠) من خلال الصناديق العربية[٤] والعلاقات الثنائية ، ولكن حجمه ظل دون القدرة والامكانات المالية الحقيقية

---

(٤) بلغ مجموع رؤوس الاموال الاسمية للصناديق العربية القطرية الاربعة حوالى عشرة مليارات دولار .

العربية ، ويشير تقرير (OECD) ان حجم الالتزامات التي ترتبت بذمة سبع دول عربية نتيجة الالتزام بهذا العون قد بلغ ٣٩,٤ مليار دولار خلال الفترة المذكورة ، وان الانفاق الفعلي من هذا العون بلغ ٣٠,٤ مليار دولار خلال الفترة نفسها .

كما بلغت قيمة القروض التي قدمتها مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية للدول العربية المقترضة حوالى ٦,٦ مليار دولار خلال السنوات (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠) كان اكثر من نصفها موجهاً للتنمية الاساسية (٥٣ بالمائة) فالصناعة (١٧ بالمائة) . هذا وقد بلغت رؤوس اموال المشروعات العربية المشتركة حتى منتصف عام ١٩٨٠ حوالى ٢٧,٣ مليار دولار مع احتمال ارتفاع هذا الرقم حسب الزيادات الاخيرة التي حصلت في الاكتتاب والزيادة المقررة مبدئياً في رؤوس اموالها .

ولا بد من الاشارة هنا الى التوجه العربي الواسع نحو مدخل المشروعات العربية المشتركة ذات الطابع التمويلي ، فقد بلغ عددها ٧٤ مشروعاً برأسمال بلغ ٥,١ مليار دولار،اما عدد المشروعات العربية الدولية التمويلية المشتركة فقد بلغ ٨١ مشروعاً برأسمال قدره ٤,٨ مليار دولار اي بمجموع اجمالي قدره ١٥٥ مشروعاً بلغ رأسمالها ٩,٩ مليار دولار . وهكذا يبدو أن القطاع المالي يحتل مركز الصدارة بين جميع القطاعات الاخرى التي تغطيها نشاطات المشروعات العربية والعربية الاجنبية المشتركة سواء أكان بالنسبة للعدد ام لرأس المال،فهي تمثل ٣٤بالمائة من مجموعها عدداًو٣٢ بالمائة بالنسبة لرأس المال ، ويلاحظ ايضاً ان ٤٣ مشروعاً من بين المشروعات العربية المشتركة هي مشروعات ثنائية يقابلها ٢٣ مشروعاً دولياً مشتركاً ثنائياً ، بما يعنيه من ان المشروعات الجماعية هي الظاهرة الابرز في المشروعات العربية الدولية المشتركة خلافاً للوضع في المشروعات العربية المشتركة .

ان هذه الصورة تعكس الاهتمام المتنامي بالتكامل المالي العربي من جهة ، وتزايد دور المؤسسات العربية العملاقة ، من جهة اخرى ، فعلى سبيل المثال بلغ رأسمال الشركة العربية للاستثمار (١١٠٩) مليون دولار، وبنك الخليج الدولي (١٠٤٠) مليون دولار، والمؤسسة العربية المصرفية في البحرين مليار دولار ، وقد ساهمت هذه المؤسسات في تنظيم العديد من القروض الدولية ، كما ان بنك الخليج الدولي شارك في ١٢ قرضاً بلغ مجموعها ١٢ مليار دولار ، ولكن التساؤل هو عن حصة الدول العربية من نشاطات هذه المؤسسات في تعزيز تنميتها .

٢ ـ التكامل البشري

تمثل ظاهرة انتقال القوى البشرية العربية داخل الوطن العربي احد اهم مظاهر التكامل الاقتصادي العربي حيث يساهم هذا الانتقال التلقائي والعفوي عبر الحدود الجغرافية العربية في نسج شبكة من المنافع المتبادلة ويشارك من خلالها العمل العربي في دعم التنمية القطرية والقومية . ويلاحظ ان هذا الموضوع يمس اربع قضايا رئيسية :

أ ـ الايدي العاملة العربية التي تنتقل عبر الحدود القطرية العربية والتي بلغ عددها حوالى الاربعة ملايين .

ب ـ هجرة الايدي العاملة العربية الى الخارج التي تسارعت في الستينات والتي بلغ تعدادها ١,٧ مليون معظمها في دول اوروبا الغربية .

ج ـ هجرة الكفاءات العربية التي قدرت بـ ١٥٠ الف كفاءة تبلغ خسارة الوطن العربي من

جرائها احد عشر مليار دولار فضلاً عن فرص التنمية المفقودة .

د ـ الهجرة الاجنبية الى المنطقة العربية والتي تقدر بحوالى ١,٥ مليون شخص، ٧٠ بالمائة منهم من الآسيويين .

ولم يعد التنقل العربي داخل المنطقة العربية ظاهرة معزولة تخص افرادا معينين في قطر معين بل انها تعتبر من اهم المظاهر الوحدوية على ارض الواقع وهي تمس خمس سكان الوطن العربي بحكم اعالة المهاجرين لذويهم في بلدانهم الاصلية وبحكم سرعة انتقالهم بحثاً عن فرص العمل . وتتراوح تقديرات حجم المدخرات والتحويلات التي تحققها الهجرة العربية الداخلية بين ٥ و١٠ مليار دولار . ويلاحظ ان السمات الرئيسية لهذه الهجرة هي حجمها النسبي الكبير وان غالبيتها تمثل مهارات دنيا ، وانها اثارت بحكم عشوائيتها عدداً من المشاكل على طرفي العلاقة ، (المنبع والمصب) . ولعل من المفارقات ان يتنامى الاعتماد على الهجرة الاجنبية وتتدنى نسب الزيادة في التنقل العربي مع وجود بطالة سافرة ومقنعة في الاقطار العربية كثيفة السكان وجالية عربية مغتربة شبه مدربة في المهجر وهو امر يكاد يعزى اساساً الى عجز الاطر القانونية والمؤسسية العربية القائمة ، بكل ما يستتبع ذلك من اهدار للموارد .

ويلاحظ ان بروتوكول الاسكندرية وميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، لم تتضمن اي نص خاص يعبر عن الاهتمام بانتقال القوى البشرية العربية ، بل كان التركيز فيها يتناول التبادل التجاري والشؤون الاقتصادية العامة مع تخصيص اشارة الى الامور الزراعية والصناعية والعملة والجمارك . وعلى الرغم من هذه الاشارة العارضة ضمن الوثائق الثلاث الى الاهتمام بالتعاون حول مجال الشؤون الاجتماعية فلم يرد اي نص فيها حول العمل العربي يبرز اهميته . وفي التطبيق العملي بادرت الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي في اوائل عهدهما الى عقد اتفاقيات لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٣ ، واتفاقية اخرى بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية ١٩٥٣[٥] .

وظل موضوع انتقال العمل مهملاً حتى عام ١٩٥٧ حين اقر مجلس الجامعة اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وكانت معالجة الموضوع نابعة من فلسفة الحرية حيث تبنت الاتفاقية حرية انتقال الاشخاص وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي فضلاً عن تنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعي . الا ان التطبيق العملي واجه صعاباً جمة لم يستطع معها مجلس الوحدة ان يحقق فكرة البطاقة الموحدة . وفي عام ١٩٧٠ اصدر المجلس اربع اتفاقيات في مجالات العمل والتأمينات والشؤون الاجتماعية كان من بينها اتفاقية تنقل الايدي العاملة في الدول الاعضاء لمجلس الوحدة الاقتصادية التي تعمل على تعهد الاطراف بتسهيل تنقل الايدي العاملة فيما بينها وفقاً لحاجات وانظمة كل منها ، وتبسيط الاجراءات الرسمية الخاصة بذلك مع النص على التمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها عمال الدول المستضيفة (صادقت عليها اربع دول فقط) وتمثل هذه الاتفاقية تراجعا واضحا عن اهداف اتفاقية الوحدة ومبادئها الخاصة بحرية التنقل والعمل .

---

(٥) فيما عدا قرارين عابرين صدرا عن المجلس الاقتصادي عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٦ يقضي الاول بدعوة الدول العربية لازالة عوائق الانتقال بين الدول العربية وتيسير الاقامة وحرية العمل للمواطنين العرب (قرار رقم ١٢) ويتضمن الثاني اقرار مبدأ تفضيل الخبراء العرب على الاجانب عند تساوي المؤهلات واعداد سجل بهم (قرار رقم ٦٣) .

ومن ناحية اخرى ، فقد طالب مجلس وزراء العمل العرب في بغداد ١٩٦٥ بالحد من الهجرة الاجنبية ، وتشجيع انتقال القوى العاملة العربية ، وصادق على اول اتفاقية لتنقل الايدي العاملة العربية لعام ١٩٦٧ من منطلق تنظيم الانتقال وربطه بعملية التنمية . ولم تصادق على هذه الاتفاقية الا ست دول عربية ، من بينها دولتان مستوردتان فقط . وقد نصت الاتفاقية على اولوية التشغيل للعمال العرب ، وتسهيل انتقالهم ، والمساواة في شروط العمل والمزايا ، وتيسير اجراءات الانتقال . وفي عام ١٩٧٥ اقر وزراء العمل العرب اتفاقية مماثلة (لم يصادق عليها الا خمس دول فقط) ، أكدت فيها افضلية استخدام العمال المحليين ، ثم العمال العرب ، مع اقرار مبدأ جمع شمل الاسرة ، والاهتمام بالتأمينات الاجتماعية ، والخدمات ، وحق التنظيم النقابي ، والدعوة الى سياسة واضحة للهجرة ، الا ان هذه الجهود العربية المشتركة لم يكن لها الاثر الفعال في تغيير الواقع المعاش .

ومنذ السبعينات ، وفي ظل الطموح العربي لتحقيق التنمية السريعة ، وتزايد تيارات الهجرة التي تعرضت لها المنطقة العربية ، وتعاظم اثارها والرغبة في معالجة المشكلات المستفحلة التي اصبحت تهدد التنمية العربية المستقلة والمتوازنة ، وتمس هوية المجتمع العربي وسيادة بعض اقطاره ، فقد اهتم الجهاز الاقتصادي العربي في الجامعة العربية بهذا الموضوع حيث عولجت مخاطره في وثائق استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك ، فأكدت على « تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي ، وضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية ، والحفاظ على هذه القوى داخل الوطن العربي ، والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الاجنبية » .

اما الميثاق فقد عبر فيه الملوك والرؤساء عن « ايمانهم بأن الانسان العربي هو صانع التنمية ، وينبغي ان يكون هدفها ، وحرصهم على تسهيل انتقال القوى العاملة والكفاءات داخل الوطن العربي ، وضبط هجرتها الى الخارج ، واستعادة الموجود منها في الخارج الى الوطن العربي ، او تعظيم الاستفادة منه في موقعه » . وقد تضمن الميثاق العناصر التالية المتصلة بتنقل القوى العاملة :

أ ـ التعامل التفضيلي المتبادل .

ب ـ الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية شاملاً : معاملة الوافد العربي بما لا يقل عن معاملة مثيله من اصل وطني في كل قطر عربي ، وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة له ، وتحرير تنقل الايدي العاملة العربية وضمان حقوقها واعطائها التسهيلات والمساعدات اللازمة لتطويرها .

ج ـ الالتزام بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي : تتكافل الدول العربية ، كل بقدر طاقتها ، ووفقاً لما يقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، في تمويل الحاجات العربية المشتركة ، ويشمل ذلك بشكل خاص حاجات الامن القومي وتنمية الموارد والطاقات البشرية ومشروعات البنى الاساسية .

د ـ تعمل الاقطار العربية على ان يكون الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادي عربي ، الوصول باقتصاديات الاقطار العربية الى وحدة اقتصادية عربية .

ولا بد من الاشارة الى بعض المبادىء التي حازت القبول العربي في عدد من الاتفاقيات والمؤتمرات العربية والدولية :

ـ اولوية التشغيل للعمال العرب .
ـ تمتع العمال العرب واسرهم بالحقوق التي يتمتع بها العمال المواطنون في الدول المستقبلة .
ـ الاحلال التدريجي للقوى العاملة العربية بدل العمالة الاجنبية .

- تنمية وتطوير القوى البشرية العربية كمسؤولية مشتركة .
- ضمان حرية الانتقال وربطها بالاحتياجات التنموية .
- الحفاظ على القوى العربية داخل الوطن العربي .

هذا، ولا بد من الاشارة الى ان الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، وبالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة، قد تقدمت الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمبادىء واسس تصلح ان تكون قاعدة لاتفاقية عربية جديدة ، لتيسير انتقال القوى العاملة العربية في الوطن العربي ، ولتستكمل بها تنظيم المحورين الاخرين الخاصين بانتقال السلع والمال (في الاتفاقيتين اللتين سبق اقرارهما من قبل القمة الاقتصادية العربية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي) . ودعت الجامعة العربية الى ايجاد سوق عربية موحدة للعمل ، يتم من خلال التنظيم المشترك ونظم التشغيل، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب . وانتقال العمل العربي وفق متطلبات التنمية ، مع اعداد برامج للتدريب المهني تكفل توفير الاطارات المطلوبة ، ورفع مستويات الاداء ، كما اكدت على اهمية وضع بعض الضوابط على الاستخدام العربي للعمالة الاجنبية من حيث : الكم والنوع والمصدر وتكثيف الاتصال بدول المنشأ لتوفير العناصر المطلوبة ، والزام الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الوطن العربي باستخدام نسبة معينة من العمال العرب ، والتأكيد على الحفاظ على الكفاءات العربية وعودة المهاجر منها، والسماح بحرية تنقلها في الوطن العربي ، تمهيداً لتكريس المبدأ نفسه بالنسبة للقوى العاملة العربية الاخرى في مراحل لاحقة . ولا بد من الاشارة الى ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد وافق على مقترح الجامعة العربية بانشاء بنك للادمغة العربية المهاجرة ، يوفر للحكومات والمؤسسات والهيئات العربية العامة والخاصة المعلومات الكافية عن الخبراء العرب في المهجر ، من حيث : مواقع عملهم واختصاصاتهم وخبرتهم وحالاتهم الاجتماعية وبما يمكن من الاستفادة منهم في الدراسات التنموية وتنفيذ المشروعات وادارتها وتقديم الاستشارات وان يكون ذلك تمهيداً لمد الجسور معهم بالعودة المؤقتة .

٣ ـ التكامل التجاري

على الرغم مما حوته الاتفاقيات الجماعية من تحرير العديد من سلع التبادل التجاري ، وخفض للرسوم الجمركية عن بعضها الآخر ، والالتزام بالغاء وخفض القيود غير الجمركية ، الا ان اثر هذه الاتفاقيات كان محدوداً جداً وهامشياً في اهميته كما تعكسه الارقام والاحصائيات ، ويكمن السبب الرئيسي لذلك في تخلف الجهاز الانتاجي ، وتشابك الانتاج ، وتنافسه ، وتماثله ، واستمرار العلاقات العضوية مع الاسواق التقليدية بحكم تركيب الصادرات والواردات العربية . فالصادرات العربية تكاد تنحصر في عدد محدود من المواد الاولية ، في حين تتنوع وتتعدد السلع المستوردة الاستهلاكية منها والاستثمارية . وقد ساهم في هذا الاتجاه ان التنمية القطرية كانت تتم بشكل انعزالي يعمق من التجزئة ويزيد من تنافس المشروعات والمنتجات القطرية، ويعمق من تبعية الاقطار العربية وارتباطها بالسوق الدولية . وتظهر الارقام ان قيمة الصادرات العربية البينية قد بلغت ١١,٢ مليار دولار عام ١٩٧٩ وهي تمثل ٥ بالمائة من مجموع قيمة الصادرات العربية الاجمالية فقط . اما الاستيرادات العربية البينية فقد بلغت قيمتها ١٠,٩ مليار دولار وتعادل ٩ بالمائة من مجموع قيمة الواردات العربية الاجمالية عام ١٩٧٨ . ويلاحظ ان هذه النسبة قد تدنت عن مثيلتها في اوائل الستينات بالنسبة للصادرات حيث كانت تبلغ ٧,٢ بالمائة . وانها لم تسجل تحسناً كبيراً بالنسبة للاستيرادات التي كانت نسبتها ٧,٣ بالمائة .

وهذا التطور خلال العقدين الاخيرين قد تحقق لصالح تنامي حصة الدول الصناعية الغربية في التجارة العربية التي تستأثر بحوالى ٦٦ بالمائة من الصادرات العربية و ٧١ بالمائة من الاستيرادات العربية لعام ١٩٨٠ .

اما بالنسبة للتجارة فيما بين الدول الاربع للسوق العربية المشتركة ، فقد سجلت قيمتها هي الاخرى زيادات متصلة من ٧٤,٠ مليون دولار عام ١٩٦٤ الى ١٧٠,٠ مليون دولار عام ١٩٧١ ، ثم الى ٣٠٠,٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، ثم الى ٣٥٩,٠ مليون دولار عام ١٩٧٨ . الا ان الاهمية النسبية لتلك التجارة بالنسبة لاجمالي التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة قد اتجهت الى الانخفاض من ٣,٥ بالمائة عام ١٩٦٤ ، الى ٦ بالمائة عام ١٩٧١ ، الى ٢,٨ بالمائة عام ١٩٧٥ ، الى ١,٤ بالمائة عام ١٩٧٨ .

وعلى الرغم من زيادة القيمة الاجمالية المطلقة للتبادل التجاري العربي ، فلا يمكن ان تعزى هذه الزيادة لآثار الاتفاقيات الجماعية بالضرورة ، بل ربما اسهمت بها عوامل اخرى اهمها : الاتفاقيات الثنائية الاكثر تقدماً في احكامها ، والنمو الطبيعي للطلب العربي نتيجة زيادة الدخل ، والقوة الشرائية ، والنمو السكاني ، فضلاً عن عنصر ارتفاع الاسعار . ولا بد من الاشارة هنا الى ان تنامي العلاقات الاقتصادية العربية في حجمها المطلق يجب ان لا يحجب عنا حقيقة ضآلة وتدني اهميتها النسبية وطبيعتها الافقية والهامشية، وان السلع المتبادلة بين الاقطار العربية قابلة للاستبدال والمنافسة . ان تركيب الصادرات العربية البينية لعام ١٩٧٨ يشير الى ان النفط والمواد الخام والمواد الكيماوية تمثل ٧٠ بالمائة منها ، وان السلع الصناعية تمثل ٢٠ بالمائة ، بينما تمثل الاغذية والمشروبات والزيوت ١٠ بالمائة لعام ١٩٧٨ . ومن ناحية اخرى فإن تركيب الاستيرادات العربية البينية تطغى عليها السلع الصناعية (٤٤ بالمائة) ، فالمواد الخام والنفط والمواد الكيماوية ٣٣ بالمائة ، في حين يبلغ نصيب الاغذية والمشروبات والزيوت ٢٣ بالمائة . وعند مقارنة الارقام بالصورة الاجمالية يلاحظ ان السوق العربية تستوعب حوالى ربع الصادرات العربية من السلع الصناعية ، ولكنها لا تستوعب الا ١٧ بالمائة من صادرات الدول العربية من الاغذية والمشروبات والزيوت العربية، ٢ بالمائة من صادراتها من المواد الخام والنفط والمواد الكيماوية . ومن جهة اخرى فإن الدول العربية لا تستورد من شقيقاتها الدول العربية الا ٦ بالمائة من حاجتها الى الاغذية والمشروبات والزيوت ، ١٢ بالمائة من المواد الخام والمواد الكيماوية ، ٢ بالمائة من السلع الصناعية، اما البقية فإن مصدرها هو السوق الاجنبية .

لقد ادى النمط التنموي القطري والتكامل الانتاجي مع السوق الدولية من خلال توجيه التصنيع نحو الصناعات العابرة (الموجهة أساساً لاغراض التصدير والتي تعتبر ذات كثافة عالية في رأس المال والتكنولوجيا) الى زيادة التكامل التبادلي مع السوق الدولية والاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا ، ولاسيما في ظل استيراد نمط الاستهلاك الغربي ونمو الانفاق العسكري . وساعد على ذلك انتشار قنوات جديدة للتجارة الدولية المتشعبة والمقفلة التي تهيمن عليها الشركات العملاقة المحتكرة . وقد انعكس ذلك في تنامي اعتماد الاقتصاديات العربية على التجارة الخارجية ودورها في الدخل القومي، فقد بلغت قيمة جملة الصادرات العربية حوالى المائة مليار دولار مقابل ٨٠ مليار دولار تمثل قيمة جملة المستوردات لعام ١٩٧٨،ويمثل النفط ٩٠ بالمائة من جملة الصادرات العربية ، وارتفعت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي لها من ٦٠ بالمائة عام ١٩٧٠ الى ٨٨ بالمائة عام ١٩٧٨ ، مما زاد من قابلية انكسار الاقتصاد العربي ، نتيجة زيادة الارتباط بالسوق العالمية ، واستمرار تحكم النمط القديم لتقسيم العمل فيه .

سابعاً : التحديات المستقبلية للجامعة

تشهد المنطقة العربية تحولات ومخاطر مهمة تهدد امنها ووجودها . ومنذ السبعينات افرزت فترة الازدهار النفطي تحديات جديدة عمقت من آثار التحديات التقليدية ، المتمثلة بالتخلف والتبعية والتجزئة ، التي ورثها الوطن العربي من الفترة الاستعمارية في ظل التقسيم الدولي الجائر للعمل المفروض عليه ، وكان من آثار ذلك : ازدياد هامشية العلاقات العربية ، وتعميق التفاوت التنموي والدخلي بين الاقطار العربية ، وتعاظم الاهمية النسبية للدول النفطية العربية ، وتعميق الاختلالات الهيكلية القطرية والقومية داخل الاقتصاد العربي ، واتساع التباين الهيكلي بين الاقتصاديات العربية ، وتراجع اهمية القطاع الزراعي في الناتج القومي الاجمالي لصالح القطاعين الاستراتيجي والخدمي . وصاحبت هذه التحولات الهيكلية تحولات ديموغرافية وسعت من الفجوة بين الريف والحضر وزادت من الاختلالات القطاعية والمجتمعية ، وطغيان التنمية المادية على حساب التنمية البشرية ، وكانت هذه العوامل مجتمعة بالغة التأثير في اعاقة المسيرة التنموية والتكاملية العربية .

وعلى صعيد آخر ازدادت حدة الصراع في المنطقة في ظل تصاعد العدوان الصهيوني والتشرذم العربي وزيادة الاعتماد الدولي على النفط العربي . وكان من ابرز احداث السبعينات الشرخ الكبير في جدار الامن القومي الذي احدثه انسلاخ النظام المصري عن الجبهة العربية والدفاع المشترك بتوقيعه اتفاقيتي كمب ديفيد وخلخلة التوازن الاستراتيجي واطلاق يد العدو الصهيوني في العدوان في ظل النظام الامني الثلاثي الجديد . واثبت العدوان الاسرائيلي المتصاعد سقوط نظرية تقسيم العرب الى دول مواجهة ودول مساندة ، فلم يعد العدو يفرق بين قطر عربي وآخر بسبب الحجم او الثروة او الفلسفة او الاعتدال او البعد الجغرافي ، فلقد ابتدع مفهوماً جديداً لأمنه اعتبر معه مجرد التقدم العلمي والحضاري خطراً يهدد امنه .

وشهدت فترة السبعينات اتساع استخدام العناصر الاقتصادية كاداة في الصراع السياسي ، فلقد أفرزت حرب تشرين الاول / اكتوبر تغيرات مهمة على صعيد استخدام النفط اداة للعمل السياسي في خدمة الشرعية الدولية . واستطاعت الدول العربية ان تستعيد ملكية ثرواتها الطبيعية واجراء التصحيح الجزئي لاسعار صادراتها النفطية ، وممارسة جزء من السلطة الاقتصادية في الشؤون الدولية ايذاناً ببدء تحول في موازين القوى لصالح البلدان النامية وبدء التغيير العملي في النظام الاقتصادي الدولي الراهن المكرس اساساً لخدمة الدول الصناعية المتقدمة . وشهدت السبعينات تزايد التهديد الغربي باستخدام الغذاء وتجميد الارصدة المالية وحظر تصدير المعدات التكنولوجية كسلاح في الصراع السياسي . وقد استطاعت الدول الصناعية المتقدمة استرداد جزء كبير من المكاسب التي حققتها الدول النفطية خلال تأجيج الصراع واستنزاف الموارد لشراء السلاح بدل تكريسها للتنمية وادارة سياسة التضخم المستمر والمدار والسياسات الحمائية والنقدية وتصدير الانماط الاستهلاكية التي شوهت سلم التفضيلات في الدول النامية .

وقد لعب النفط العربي دوراً رئيسياً في تغذية الطموح السريع لتحقيق التطور وفي خلق موجات التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المنطقة باثارة الرغبة العارمة الى التحديث والتقدم التي تهدد في غياب التحصن ضدها بعملية تحليل حضاري وتشويه لقيم الامة من خلال تغريب المجتمع العربي ومسخ اصوله الحضارية . ويخشى ان يخلق تنامي التفاوت التنموي والدخلي حدوداً مادية تفوق

في تأثيرها الحدود الجغرافية والايديولوجية في تعميق التجزئة القطرية ، وتبدو على السطح ظاهرة بلورة نظام اجتماعي جديد تلعب الثروة فيه دور الموجه للاحداث والمسارات ، وكردة فعل على هذا التوجه المادي ، برزت ظاهرة استخدام الدين والقيم الروحية كوسيلة احتجاجية واصلاحية وتعبدية .

وتشهد المنطقة اليوم هيمنة سياسة تشجيع خلق الكيانات والتجمعات الجغرافية والعنصرية والطائفية وغلبة منطق الجغرافية على منطق التاريخ بما يهدد بتمزيق الوطن العربي واضعاف تماسكه الداخلي لجره الى النهج الاستسلامي والاستقطاب الكامل ، واخيراً وليس آخراً ، فإن مفهوماً جديداً يطرح اليوم للامن القومي المشترك يستبعد عنه بعده التحرري والقومي ليخلفه مفهوم مشبوه يجمع بين الامن النفطي من وجهة نظر مستهلكيه ومصلحتهم من جهة ، وامن سلام الاستسلام مع الكيان الصهيوني من جهة اخرى . كما تطرح الى جانب ذلك عودة النظام الشرق الاوسطي الذي تهيمن عليه الدول والكيانات المحيطة كبديل للنظام الاقليمي القومي العربي في ظل انحسار المد القومي ، وتعرض الشرعية القومية الى التشكيك .

ان الحركة القومية تواجه اليوم على مستوى الفلسفة والتنظيمات الهيكلية والمؤسسية والممارسة موجة انحسار ملحوظ تظهر آثارها بوضوح على الساحة العربية متمثلة بالانعزالية والتشرذم القطري ، وتمتد آثارها الى مختلف الميادين والساحات تحت شعار الواقعية . فعلى مستوى التنظيم يلاحظ الاتجاه نحو انشاء هياكل تنظيمية ومؤسسية جديدة ، قد تضيق وتتسع بهدف اضعاف التنظيمات القومية . كما شجعت المنظمات الدولية لمنافسة المنظمات القومية بنشاطاتها لشل فاعليتها وصاحب ذلك تشرنق قطري بحجة التركيز على معالجة المشاكل الداخلية ، واتهمت محاولات التكامل بالطوباوية وجر المغانم لبعض اطرافه على حساب بعض الاطراف الاخرى . واتجه العمل بعيداً عن مظلة الجامعة بحجة التحصن من التسييب وما لبثت الجهات التي شاركت هي نفسها في اضعاف الجامعة ان بدأت في اتهامها بالهزال .

هذه هي الملامح الرئيسية للثمانينات التي تضع الجامعة العربية امام تحديات اساسية تمس وجودها وتهدد شرعيتها القومية ، في فترة تشهد فيها الجزر السياسي في ظل المد الاقتصادي ، وتشغلنا الهموم القطرية الصغيرة عن المهمات القومية الكبيرة ، وتحل فيه اللامبالاة والتواكل محل الثقة والاعتماد المتبادل . الا ان من المهم ان نتذكر بأن الأمن لا يمكن أن يتحقق الا بالتضامن القومي الشامل الفعال ، والا بوجود قاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها الا التنمية العربية الشاملة ، وبالمقابل فإن الامن يوفر السياج الواقي للمنجزات الانمائية ، وان قدرة الامن والانماء على التصدي للتحديات تتعاظم بتفاعلها افقياً وعمودياً . كما ان علينا ان نتذكر بأن كل قطر عربي يمثل العمق الاستراتيجي للاقطار العربية الاخرى وبالتالي فإن الوطن العربي يواجه بأكمله مهمات قومية ومخاطر مشتركة لا يمكن مواجهتها الا بالتصدي المشترك. وسيظل الجهد القطري والجهوي عاجزاً بحكم محدوديته عن انجاز التنمية الحقيقية لوحده ، مما يستلزم رفده واستكماله بالجهد الانمائي القومي ، وهو جهد ما زال متواضعاً هشاً مشتتاً . ان ادراك محدودية التنمية القطرية الانعزالية واثرها السلبي على التكامل والتنمية المشتركة ، وفي مواجهة مخاطر التكتلات الاقتصادية الدولية المتعاظمة يطرح التكامل القومي المتكافىء بديلاً حتمياً عن التكامل الدولي التبعي التلقائي ، ويؤكد اهمية التنمية العربية المشتركة . ومن اجل هذا اقرت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك لاستكشاف المستقبل المنظور ، وضبط افاقه ، ومواجهة تحدياته ومعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد العربي .

لقد اجابت وثيقة الاستراتيجية عقلانياً على العديد من الاسئلة المهمة حول نوع التنمية المطلوبة ، ونموذجها ، واولوياتها ، وكان اقرارها نقطة البدء في المسيرة الطويلة لترشيد العمل المشترك واطره القانونية والادارية والمؤسسية ، حيث ان الواقع العربي المعاش تفصله مسافات واسعة عن مبادىء الميثاق والاستراتيجية ، ولهذا يجب الانتقال السريع الى مرحلة التنفيذ لترجمة المبادىء الى برامج ومشروعات والتعجيل باقرار وتنفيذ اول مشروع خطة خمسية للعمل المشترك كمرحلة اولى للانطلاق ، فضلاً عن تعديل التشريعات والانظمة والسياسات القائمة حالياً ، على المستويين القومي والقطري ، تتلاءم مع مضمون قرارات قمة عمان ، والتأكد من التزام جميع المؤسسات والسلطات بها في الممارسة . كما يجب التعجيل بوضع اسس العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي في ضوء الدراسات التي اعدتها الجامعة العربية ، ومبدأ توظيف المصالح الاقتصادية لخدمة القضايا القومية . ولا بد من ان يستكمل ذلك بتطوير الهيكل التنظيمي القومي ، بما يكفل تعويز صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ودوره التخطيطي المركزي الشمولي ، ودعم جهازه الفني والاداري ، وزيادة فاعلية لجنة التنسيق في الجامعة لاداء مهامّها الرئيسية ، وتحديد كل منظمة قطاعية في مراحل اعداد الاستراتيجية وتنفيذ خططها ومشاريعها .

هذا هو التحدي الحقيقي للارادة العربية ومؤسسات العمل القومي العربي المشترك ، والامتحان العملي لمصداقية اصحاب القرار السياسي في هذه الفرصة التاريخية التي قد لا تتكرر □

دور الجامعة العربية في الاعلام

د. غسّان العطيّة(*)

مدير ادارة الاعلام في الامانة العامة ـ جامعة الدول العربية .

اولاً : النشأة التاريخية لجهاز الاعلام في الامانة العامة للجامعة

جاء ميثاق جامعة الدول العربية المحرر في القاهرة بتاريخ ٢٢ آذار / مارس ١٩٤٥ خلواً من اي اشارة الى الاعلام سواء أكان عربياً داخلياً أم عربياً خارجياً . لذا قام جهاز الجامعة دون اي ادارة او جهاز يختص بشؤون الاعلام على الصعيد العربي الداخلي او الخارجي ، ويتضح هذا ، في المادة الثانية من الميثاق التي أغفلت التعرض لاهمية التعاون الاعلامي العربي ، فاقتصرت على تحديد هذه المجالات التي يشملها التعاون العربي المشترك وهي :

ـ الشؤون الاقتصادية ، والمالية ، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك ، والعملة ، وامور الزراعة والصناعة .

ـ شؤون المواصلات ، ويدخل في ذلك السكك الحديدية ، والطرق والطيران والملاحة ، والبرق ، والبريد .

ـ شؤون الثقافة .

ـ شؤون الجنسية ، والجوازات والتأشيرات ، وتنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين .

ـ الشؤون الاجتماعية .

ـ الشؤون الصحية .

ان اهمال الميثاق الاشارة الى التعاون الاعلامي كان مقصوداً و يمكن تفسير ذلك في ضوء المعطيات التالية :

(*) الآراء الواردة في هذه الدراسة تمثل وجهة نظر الكاتب ، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة التي يعمل فيها .

ـ على الرغم من اشتداد ملامح الازمة الفلسطينية وبروزها ، آنذاك ، الا ان القـادة العرب اهتموا بالعمل الدبلوماسي ولم يولوا الرأي العام الدولي وخصوصاً الرأي العام الاوروبي والامريكي الاهمية التي يستحقها بوصفه عنصراً مؤثراً على عملية اتخاذ القرار السياسي الاوروبي والامريكي ناهيك عن عدم نمو وسائل الاتصال وتطورها بالشكل الذي نعرفه اليوم .

ـ كما ان غياب اجهزة اعلام عربية متخصصة ، كوزارات عربية للاعلام ساعد على عدم اعطاء المجال الاعلامي الخارجي ما يستحقه من اهمية ومن ضرورة تقنينه بصلب ميثاق الجامعة العربية .

ـ اما بشأن الاعلام العربي الداخلي فإن واضعي الميثاق ، انطلاقاً من مفهوم السيادة القطرية والحذر من تدخل جهة خارجية في التأثير على مواطنيها اكدت ان الاعلام ضمن كل دولة عربية هو من مسؤولية تلك الدولة .

ـ كما ان الميثاق الذي انطلق من مفهوم التعاون ضمن الواقع القطري والسيادات المتعددة للعرب لم ير من واجب الجامعة الدعوة لفكر سياسي معين كالفكرة القومية .

تطور اجهزة الاعلام في الجامعة

واجه مجلس الجامعة مشكلة الاعلام العربي في الخارج منذ اول عام لنشـــأة الجامعة عندما اتخذ قرارا[١] بتفويض الامين العام في تنظيمها جاء فيه : « يوافق المجلس على تفويض الامين العام في تنظيم الدعاية للبلاد العربية ومنها فلسطين والمضي في انشاء المكاتب وانفاق المبالغ اللازمة في حدود ما تقتضيه المصلحة » .

وعلى الرغم من ان الاشارة كانت للدعاية للبلاد العربية ومنها فلسطين الا ان التركيز الاساسي كان بشأن فلسطين ، وبعد اشهر من صدور هذا القرار تـدارس المجلس ضرورة تنـظيم الدعايـة لفلسطين وعلاقة هذه الدعاية بجامعة الدول العربية وامانتها العامة وكلف بهذه المهمة السيد جميل مردم بك حيث طلب منه الاتصال بهيئات الاحزاب والجماعات الفلسطينية لتتفق على طريقة لتنظيم الدعاية لفلسطين وادارة مكتبيها في لندن وواشنطن وتنظيم علاقة هذه الدعاية بجامعة الدول العربية وامانتها العامة ورصد لهذا الغرض مبلغ ١٥٠ الف جنيه ولكن مهمة الصرف انيطت بالسفراء العرب في لندن وواشنطن[٢] .

وبناء على هذا القرار حدد المجلس اولويات الاعلام العربي في الخارج ووسيلة التمويل ، ووجهة الصرف ، فاصبحت الاولوية لقضية فلسطين واعتبر التمويل بشكل عربي رسمي والجهة التي تحدد اوجه الصرف هم السفراء العرب ، دون ان يكون للامانة العامة دور في التنظيم او التنفيذ . وفي نهاية عام ١٩٤٥ ، قرر المجلس وضع المكاتب العربية في واشنطن ولندن تحت رعايته بدلاً من الرعاية التي كانت تتولاها اللجنة العربية العليا في فلسطين[٣] وراح يقدم لها المعونة المادية والادبية . كما أن مجلس الجامعة اصدر قرارا خلال دورته الخامسة عام ١٩٤٦[٤] اقر بموجبه توصية لجنة وزراء الخارجية العرب بأن يحول ما يجمع لدى الامانة العامة من مال خاص بقضية فلسطين الى الهيئة العربية العليا،

---

(١) ق ٤ / د١ / ج٦ ـ ١١ / ٦ / ١٩٤٥ .
(٢) ق ١٠ / د٢ / ج٤ ـ ٨ / ١٠ / ١٩٤٥ .
(٣) ق١٩ / د٢ / ج١٤ ـ ١٤ / ١٢ / ١٩٤٥ .
(٤) ق١٣ / د٥ / ج١٥ ـ ١١ / ١٢ / ١٩٤٦ .

وهي بدورها تنفقه في الوجوه المعينة له ، وقد تحفظ ممثل العراق على هذا القرار . ان اعلام الجامعة العربية لغاية نكبة ١٩٤٨ بقي مقصوراً على توفير بعض المال (ما لا يزيد عن ١٥٠ الف جنيه) لتغطية نفقات اعلامية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، وكانت تتولى الصرف يومئذ المكاتب الفلسطينية والسفارات العربية ، دون اشتراك الامانة العامة في عملية التخطيط او التنفيذ او في طريقة الصرف .

وجاءت هزيمة حرب ١٩٤٨ لتؤكد ضرورة مراجعة الدول العربية لاسلوب مواجهتها لقضية فلسطين وكان الاعلام احد المجالات التي شملتها المراجعة على صعيد الجامعة العربية . وفي ١٩ / ٥ / ١٩٥١ اصدر مجلس الجامعة قراراً يقضي بتأليف لجنة لتنظيم شؤون الدعاية العربية في العالم والتي بدورها تقدمت بتوصيات بتاريخ ٢٧ / ٩ / ١٩٥١ جاء فيها :

« انشاء ادارة عامة ، في الامانة العامة ، باسم الادارة العامة للاستعلامات والنشر يرئسها مدير عام يعينه مجلس الجامعة لمدة معينة ويعاونه عدد من المستشارين ذوي الكفايات الممتازة على ان تكون كل الدول الاعضاء ممثلة فيها ،وتكون هذه الادارة مستقلة ادارياً ومالياً ويناط بها تنظيم الدعاية العربية وتوجيهها في الداخل والخارج والاشراف على اعمالها ومكاتبها .

وتؤلف الادارة مبدئياً من الاقسام التالية :

ـ الاستعلامات ، التحرير والابحاث ، المطبوعات ، المخطوطات ، الادارة والحسابات ، الاذاعة والمحاضرات ، السينما والمسرح والتصوير .

ـ انشاء مكاتب رئيسية للاستعلامات والنشر في اهم عواصم العالم ويكون عددها في البدء ستة على الاقل : نيويورك ، لندن ، سان باولو ، باريس ، انقره ، نيودلهي .

ـ قدرت اللجنة النفقات الاولية لانشاء الادارة العامة والمكاتب وتوابعها بمبلغ ٢٣٥ الف جنيه في العام » .

لم يتخذ مجلس الجامعة قراراً بشأن هذه التوصيات . الا انه بعد مضي عام وبالتحديد في ٢٣ / ٩ / ١٩٥٢ اتخذ المجلس قراراً بشأن الاعلام جاء فيه : « يوافق المجلس على قرار اللجنة السياسية الآتي :

توصي اللجنة السياسية ان تنشأ في الامانة العامة ادارة للاستعلامات والنشر تستعين الامانة العامة في انشائها بمن يلزم من الخبراء . وتوصي اللجنة السياسية الحكومات العربية ان تكلف بعثاتها السياسية في الخارج ان تدرس فيما بينها مسألة الدعاية بوجه عام ، وتبحث في الحاجة لانشاء مكاتب الدعاية في الجهات التي اقترحتها اللجنة الخاصة . وعلى هذه البعثات ان تستعين في عملها بمن ترى من الخبراء ، وان تبعث بتقاريرها الى الامانة العامة تمهيداً لعرض الموضوع على مجلس الجامعة . اما فيما يتعلق بالدعاية في امريكا فتوصي اللجنة بأن يعمل ممثلو الحكومات العربية في واشنطن ونيويورك ولدى الامم المتحدة على توحيد الجهود بشأن الدعاية اما بانشاء مكتب مستقل او الاكتفاء مؤقتاً بما لديهم من وسائل حالية لتحقيق ذلك واللجنة ، تكلف الامانة العامة ان تدرج في ميزانيتها المقبلة الاعتماد اللازم لانشاء ادارة الاستعلامات والنشر المشار اليها »[٥] .

إن انشاء ادارة الاستعلامات والنشر التي مارست اعمالها منذ عام ١٩٥٣ يعتبر بدء عمل اول جهاز اعلامي للجامعة العربية . وخلال السنوات الست اللاحقة ، اتسعت مجالات عمل الادارة مع

---

(٥) ق٤٧٦ / د١٦ / ج٥ ـ ٢٣ / ٩ / ١٩٥٢ .

ازدياد عدد المكاتب الخارجية الذي بلغ عددها عام ١٩٥٩ خمسة مكاتب رئيسية وهي مكاتب : نيويورك / ريو دي جانيرو / بيونس آيرس / بون / جنيف ، اضافة الى المكاتب الفرعية التالية في الولايات المتحدة وهي مكاتب / واشنطن / شيكاغو / سان فرنسيسكو / وفرع الجنوب .

وعام ١٩٥٩ تمت اعادة النظر في الهيكل الاعلامي للجامعة العربية وذلك خلال اجتماعات هيئة خبراء الاعلام للدول العربية والتي تقدمت بتوصيات اقرها مجلس الجامعة[٦] وبموجب هذا القرار اصبح جهاز الاعلام يتألف من :

أ ـ اللجنة الدائمة للاعلام

وتنشأ على غرار اللجان الدائمة المنصوص عليها في النظام الداخلي وتتألف من رؤساء اجهزة الاعلام ، او من ينوب عنهم من كبار رجال الاختصاص في هذا الشأن في حكومات الاقطار الاعضاء. وتنصرف هذه اللجنة الى وضع التخطيط العام لسياسة الدعوة العربية ، وتنسيق جهود الدول الاعضاء في هذا الشأن ، وتوجيه اعمال المكتب الدائم واعمال ادارة الاستعلامات والنشر بالامانة العامة والمكاتب التابعة لها في الخارج . وتجتمع اللجنة الدائمة للاعلام دورياً مرتين كل سنة .

ب ـ المكتب الدائم للدعوة العربية

يتألف المكتب الدائم للدعوة العربية من الملحقين الصحافيين في البعثات الديبلوماسية العربية في القاهرة او من يقوم مقامهم ، ومندوب عن مصلحة الاستعلامات للجمهورية العربية المتحدة . ومهمة المكتب تنسيق العمل بين جهاز الاعلام في الامانة العامة ، وبين ادارات الاعلام للدول الاعضاء ، ويكون ممثلاً للجنة الدائمة للاعلام ومسؤولاً عن اعماله امامها .

ج ـ الصندوق المشترك للاعلام العربي

تعنى اللجنة الدائمة للاعلام بتدبير دخل الصندوق ، كما تقوم باعداد مشروع الميزانية السنوية لجهاز الاعلام .

د ـ ادارة الاستعلام والنشر

وتقوم هذه الادارة باعمال السكرتارية وتنفيذ المناهج الاعلامية التي تضعها اللجنة الدائمة وتدريب الموظفين وتتألف من :

(١) مجموعة من الاقسام هي : (أ) قسم للتخطيط والدراسات : (٢) القسم التنفيذي : (٣) القسم الاداري .

(ب) مكاتب الاعلام العربي في الخارج
ويكون تنظيم ادارة الاستعلام والنشر على النحو التالي :

---

(٦) ق١٥٧١ / د ٣١ / ج ٥ ـ ٢٦ / ٣ / ١٩٥٩ .

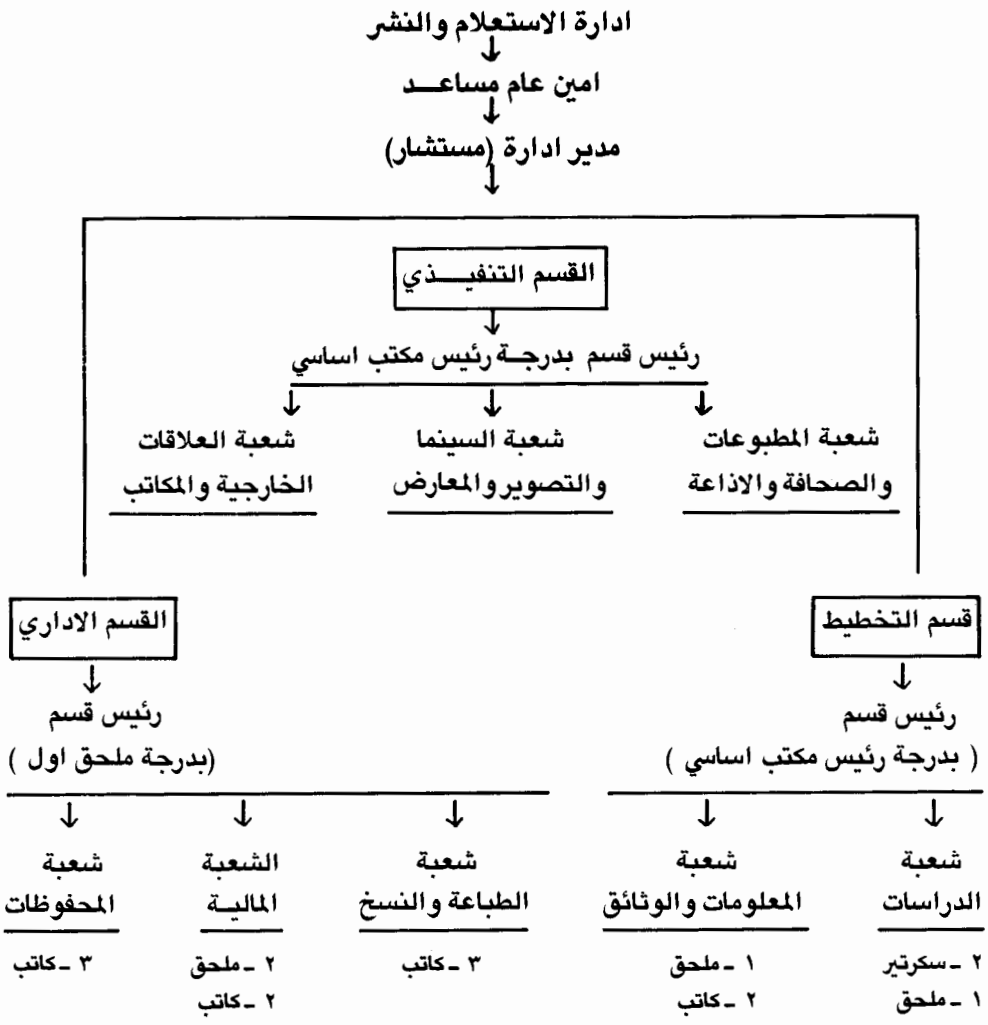

إن قرار مجلس الجامعة عام ١٩٥٩ بشأن جهاز الاعلام، حسم كثيراً من الامور الوظائفية والادارية والمالية للاعلام ، كما جعل هذا الجهاز بمكانة متقدمة عن وضعه السابق ، وبذلك يكون قد طور ادارة الاستعلامات والنشر الى ادارة عامة ، يرئسها امـين عام مسـاعد ، محـدداً لها مهـام وصلاحيات تعطيها قدراً كبيراً من المرونة . ولكن المجلس ، آنذاك ، اجل بت الميزانية[٧] المقدمة لجهاز الاعلام والتي تشمل كل الابواب المالية من رواتب واجور ونفقات اعلامية والبالغة ٦٢١,٣٢٢ جنيهاً ، الى اجتماع لاحق ، مما ترتب عليه ان اصبحت النفقات الاعلامية تمول من صندوق الدعوة العربية الذي ترك تمويله في البدء الى تبرعات الدول الاعضاء .

والامر الآخر ، ان الوضع الجديد للجهاز الاعلامي للجامعة قد ربط بين هذا الجهاز واجهزة

(٧) ق١٥٧١ / د٣١ / ج٥ ـ ٢٦ / ٣ / ١٩٥٩ .

الاعلام العربية الاخرى ، واوجد صيغة تنظيمية عبر اللجنة الدائمة للاعلام المسؤولة عن التخطيط والاشراف على النشاط الاعلامي للجامعة كافة . كما اريد للمكتب الدائم للدعوة العربية ممارسة دور التنسيق بين جهاز الاعلام في الجامعة ، وبين ادارات الاعلام في الدول الاعضاء .

اما دور الامانة العامة في الجهاز الجديد ، فقد كان هو السكرتارية الفنية والتنفيذ والمتابعة . وبمقدار ما نجحت هيئة خبراء اعلام الدول العربية في تطوير هيكل جهاز الاعلام . الا ان مساهمتها في وضع منطلقات واسس التحرك الاعلامي كان محدودا جدا . اقتصر على التأكيد بضرورة التحرك الاعلامي في امريكا الشمالية وامريكا اللاتينية ، حيث جاء في مقدمة الفقرة الخاصة . بالدعاية في امريكا الشمالية واللاتينية بأنه . « نظرا لان الصهيونية تضلل بشتى الطرق الراي العام في امريكا ،ولاسيما الشمالية منها . ومن ذلك بث دعايات مغرضة غير متورعة عن تفسير مزور لبعض نصوص سفر العهد القديم بقصد تبرير نظرية قيام اسرائيل . فإن الهيئة توصي بما يلي :

ـ ارسال البعثات العربية للاتصال بالهيئات الدينية والجمعيات لكشف وفضح اضاليل الصهيونيين باستغلالهم بعض نصوص سفر العهد القديم دينيا . ودعوة نخبة من زعماء رجال الدين او غيرهم لزيارة الدول العربية .

ـ الاتصال بالكتّاب والشخصيات ورجال الصحافة وتوجيه الدعوات لبعضهم لزيارة البلاد العربية .

ـ الاستفادة من مواقف : اليهود غير الصهيونيين :النوادي والجمعيات المناهضة للصهيونية : الشخصيات والمؤسسات الامريكية المعروفة بصداقتها للعرب . سواء الموجودة منها في امريكا او البلاد العربية والرابطات الآسيوية ـ الافريقية الموجودة في امريكا .

ـ الاتصال بالمغتربين العرب وشرح حقائق القضايا العربية لهم . والعمل على نشر اللغة العربية بين ابنائهم وتنمية الروابط بينهم وبين موطنهم الاول.

ـ منح التسهيلات التي تتيح لعدد كبير من المغتربين العرب والمواطنين الامريكيين زيارة البلاد العربية .

ـ تدعيم الصحف العربية في تلك البلاد . وتشجيع نشر الثقافة العربية » .

اما بالنسبة للمناطق الاخرى فقد جاء في التقرير دعوة لتعزيز التمثيل السياسي العربي لدى الفاتيكان وايفاد البعثات العربية الى الاقطار الآسيوية للتعريف بالقضايا العربية والاتصال بالجاليات العربية ودعوة بعض رجال السياسة والفكر والصحافة لزيارة الاقطار العربية . والعمل على توسيع التمثيل السياسي في الاقطار الآسيوية والافريقية والاسكندنافية وامريكا اللاتينية .

إن هذه التوصيات ، اذا ما استثنينا الجانب الديبلوماسي منها ، تبدو محدودة جداً وبالتالي فإن الجوانب التي تدعو الى التحرك الاعلامي فيها تبدو هي الاخرى محدودة جداً ، ومن هنا نرى ان هذه التوصيات كانت بحاجة الى تعميق ووضوح سياسي واعلامي اكثر .

عقد وزراء الاعلام العرب اول اجتماع مشترك لهم بمقر الجامعة في القاهرة خلال المدة من ٧ ـ ١٠ آذار / مارس ١٩٦٤ وذلك تنفيذا لقرار مجلس الملوك والرؤساء العرب المنعقد في القاهرة في ١٣ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٦٤ . وكان اجتماع الملوك والرؤساء في القاهرة بمثابة القمة العربية الاولى التي جاءت لتعالج الوضع الناجم عن الاجراءات الاسرائيلية لتحويل مياه الاردن والعمل على تنقية الاجواء العربية . هذا . وقد جاء في ديباجة القرار المشار اليه : ان المجلس « يعرب عن ارتياحه الى ان اجتماعاته قد اسفرت عن اجماع الملوك والرؤساء العرب على انهاء الخلافات . وتصفية الجو العربي من جميع

الشوائب ، وايقاف جميع حملات اجهزة الاعلام » .

كما نصت الفقرة الاولى من قرارات القمة الاولى على « اعتبار قيام اسرائيل هو الخطر الاساسي الذي اجمعت الامة العربية باسرها على دفعه ، وبما ان وجود اسرائيل يعتبر خطراً يهدد الامة العربية ، فإن تحويلها لمياه الاردن سيضاعف من اخطارها على الوجود العربي. لذلك فإن على الدول العربية ان تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والاعلامية ، حتى اذا لم تحقق النتائج المطلوبة، كان الاستعداد العسكري العربي الجماعي القائم ، بعد استكماله ، هو الوسيلة الاخيرة لعملية القضاء على اسرائيل نهائياً » . وجاء في **الفقرة السادسة** « **المتابعة والتنفيذ** » ، **البند الرابع** : « ان يعقد وزراء الاعلام في الدول الاعضاء اجتماعاً في مقر الجامعة لمعالجة الجانب الاعلامي » .

ان وحدة الموقف العربي على اعلى مستوى سياسي قد وضعت دليل عمل **واضحاً** لوزراء الاعلام العرب ، وتمخض اجتماعهم الاول عن قرارات جوهرية شملت المبادىء العامة للتحرك الاعلامي ، واعادة النظر في اجهزة الاعلام العربي المشتركة ومنها جهاز الاعلام لجامعة الدول العربية مع تحديد المشاريع الاعلامية، ومبادىء التحرك الاعلامي في الخارج والتشكيلات التنظيمية للعمل الاعلامي العربي في الخارج . ان هذه القرارات وضعت الاساس التنظيمي للاجهزة الاعلامية المشتركة والذي استمر العمل بموجبه الى يومنا الحالي ، ولكن مع تغيرات مختلفة في المحتوى الوظيفي لمختلف وحدات هذا الجهاز ، وشملت هذه القرارات في جوانبها التنظيمية ما يلي :

مجلس وزراء الاعلام العرب: يتألف من وزراء الاعلام في الدول الاعضاء ويجتمع مرة في العام ، وكلما دعت الضرورة ، بناء على دعوة من الامين العام للجامعة او اقتراح دولة او اكثر من دول الجامعة ؛ ومهمته النظر في السياسة الاعلامية التي تسير عليها الدول الاعضاء والجامعة العربية وارساؤها على اسس ثابتة من التخطيط الواضح المعالم ، المحدد الاهداف ؛ كما يقوم بدراسة ما يرفع اليه من تقارير حول اتجاهات الدعايات المضادة ووسائل مجابهتها في الامانة العامة واللجنة الدائمة للاعلام العربي وفي اجتماعات رؤساء البعثات العربية في الخارج ، وتكون قرارات هذا المجلس في كل ما يتعلق بشؤون الاعلام ملزمة للدول الاعضاء .

اللجنة الدائمة للاعلام العربي : وتتألف من رؤساء اجهزة الاعلام في الدول الاعضاء مصحوبين برجال الاختصاص في شؤون الاعلام المختلفة . وتجتمع مرتين في العام في شهري شباط / فبراير وآب / اغسطس ، كما يجوز ان تجتمع في دورات استثنائية للنظر في وضع السياسة الاعلامية التي يرسمها مجلس وزراء الاعلام موضع التنفيذ ، ودراسة ما يعرض عليها من مشاريع اعلامية تنهض بها الدول الاعضاء متكاتفة او عن طريق الجامعة العربية ، كما تشرف على جهاز الاعلام بالجامعة ومكاتبه في الخارج وتتابع جهوده وتضع ميزانياته . كما تشرف على صندوق الدعوة العربية وتدير موارده .

المكتب الدائم للدعوة العربية : يجتمع المكتب الدائم للدعوة العربية في مطلع كل شهر ويتألف من الملحقين الصحافيين في السفارات العربية بالقاهرة ومندوب من مصلحة الاستعلامات بالجمهورية العربية المتحدة لتحقيق الصلة المستمرة بين الامانة العامة والدول الاعضاء . وتكون اختصاصات المكتب شاملة للمشاريع الاعلامية التي يستدعي تنفيذها مراجعة الدول الاعضاء والاتصال بها ، كاستضافة الوفود ، ومواجهة الحملات الطارئة ، والاشتراك بالرأي في تنفيذ البرامج الاعلامية الطويلة المدى التي توصي بها لجنة الاعلام العربي .

كما تقوم الامانة العامة باطلاع المكتب على تقارير مكاتب الاعلام العربي في الخارج المفصلة لاوجه نشاطها ، وعن الاحداث السياسية والحملات الاعلامية واتجاه الرأي العام في المنطقة التي تعمل بها ، بحيث يكون المكتب الدائم رابطة صلة فعالة بين جهاز الاعلام العربي في الامانة العامة والدول العربية الاعضاء ، قائمة على المشاركة في مسؤولية التخطيط والاشراف والمتابعة . وتكون الهيئة التي يستمد منها المكتب سلطته ، بجانب الدول الاعضاء ، اللجنة الدائمة للاعلام العربي ، التي تقدم اليها تقارير المكتب وتوصياته . ويوصي الوزراء من اجل دعم هذا الجهاز ان تبادر الحكومات العربية التي ليس لها ملحق صحافي في القاهرة الى تعيين هذا الملحق .

صندوق الدعوة العربية : يرى الوزراء ان يجري تمويل جهاز الاعلام العربي بالدرجة الاولى عن طريق مساهمة الدول الاعضاء ... وكذلك بمشاركة شعبية في نفقات هذه الدعوة التي يجب ان تتسع حتى تشمل العالم كله .

اما على الصعيد العربي فقد اكد المجلس ضرورة انشاء الاتحادات المهنية الاعلامية فأوصى بتشجيع قيام اتحاد للصحافيين العرب ، واتحاد الاذاعات والتلفزيون العربي ، واتحاد وكالات الانباء العربية ، وبنك للفيلم العربي على صيغة الهيئة السينمائية العربية المشتركة ، بهدف انتاج افلام عربية مشتركة ، واقامة هيئة عربية للمعارض ، ومجلس عربي اعلى لنشر الثقافة العربية ، والدار العربية للنشر والتأليف والترجمة ، واتحاد السياحة العربي .

ومن اجل ربط الصلة التنظيمية بين جهاز الاعلام لجامعة الدول العربية والاجهزة الاعلامية العربية القطرية ، اوصى مجلس الوزراء بانشاء اقسام للجامعة العربية في وزارات الاعلام والانباء في الدول الاعضاء ، وان تكون هذه الاقسام رابطة صلة بين الامانة العامة ووزارات الانباء والاعلام وان تختص بتزويد جهاز الاعلام في الجامعة بما يحتاج اليه من مواد اعلامية كما يتعاون في تنفيذ البرامج الاعلامية التي تنهض بها الجامعة .

وتقوم ادارة الاستعلامات والنشر كذلك بالاتصال المباشر بوزارات الاعلام في كل ما يتصل بنشاطها الاعلامي . والامر الآخر الذي على جانب كبير من الاهمية، هو قرار الوزراء الموافقة على ان تقوم الامانة العامة للجامعة العربية بانشاء مكاتب لها في عواصم الدول العربية الاعضاء باستثناء دولة المقر لتكون مركز اشعاع لمفاهيم الجامعة العربية والتعريف بميثاقها واهدافها واوجه نشاطها ، ورابطة صلة بين الامانة العامة وجهات الاختصاص في العواصم التي تعمل فيها. ولكن في الوقت الذي تم فيه انشاء اقسام الجامعة العربية في عدد من وزارات الاعلام العربية ، رفضت هذه الوزارات ، تطبيق فكرة انشاء مكاتب للجامعة في العواصم العربية .

اما على صعيد الامانة العامة فقد اقر وزراء الاعلام العرب في دورة انعقاد مجلسهم الاول جملة مبادىء تحدد مهام جهاز الاعلام بالجامعة ومكاتب الاعلام العربي في الخارج ، وهذه المبادىء هي :

« ان ادارة الاستعلام والنشر هي الصلة بين الدول الاعضاء ومكاتب الاعلام في الخارج ، وبالتالي الراي العام الاجنبي ، وان وظيفتها الاساسية هي تجميع المعلومات الاخبارية والاعلامية عن هذه الدول وعن القضايا السياسية التي تدافع عنها الجامعة وصوغها ونقلها الى المكاتب التي تتولى بدورها نقلها الى الراي العام الخارجي ، بواسطة اساليب الاتصال العامة المختلفة من صحافة واذاعة وتلفزيون ومحاضرات وسينما وغيرها » .

« وان وظيفة جهاز الاعلام العربي في الجامعة هي الدفاع عن الوطن العربي وتقديم صور متماسكة لوطن كبير تعمل

فيه قوى انشائية فعالة في سبيل التقدم والرفاهية والاستقرار » .

اما بالنسبة لمهام المكاتب الخارجية . فقد نص قرار وزراء الاعلام في اجتماعهم عام ١٩٦٤ على ان : « وظيفة مكاتب الاعلام العربي في الخارج هي وظيفة اعلامية بالدرجة الاولى واما ما يوكل اليها من مهام تمثيلية فهو فرعي . وتنحصر مهمة هذه المكاتب في متابعة الحجج الصهيونية واساليبها والتعرف الى اوجه نشاطها والتصدي لها بكافة وسائل الاتصال العامة مع الحرص على عقد العلاقات مع قيادات الرأي العام العالمي . وتتلقى هذه المكاتب الخطة والتوجيه من الادارة المركزية بالامانة العامة وتكون مسؤولة امامها عن التنفيذ حيث توافيها بتفاصيل ما تتخذه من اجراءات . . .

وعلى الصعيد الخارجي دعا مجلس وزراء الاعلام الى تشكيل لجان تنسيقية مساندة للعمل الاعلامي العربي في الخارج وهي :

ـ **لجنة رؤساء البعثات السياسية العربية** : وتتألف من رؤساء البعثات السياسية والقنصلية العربية ومديري المكاتب في المنطقة التي يعمل بها المكتب ومهمة اللجنة التعاون وتبادل الرأي والاتفاق على الخطة العربية التي تنتهج في مواجهة القضايا المشتركة . ومن الناحية العملية اصبحت هذه اللجنة . فيما بعد . بمثابة مجلس السفراء العرب في العواصم الاجنبية .

ـ **اللجنة الاعلامية** : وتتألف من مديري المكاتب الاعلامية للدول الاعضاء في العواصم الاجنبية . اضافة الى مدير المكتب الاعلامي للجامعة . وتنحصر مهمة هذه اللجنة في تبادل المعلومات ووضع الخطة الاعلامية الموحدة وتوزيع الادوار والمهام فيما بينهم .

ـ **اللجنة الاقتصادية** : وتتألف من القائمين على الشؤون الاقتصادية والتجارية في السفارات العربية بالخارج . ومهمتها دراسة المصالح العربية الاقتصادية في علاقاتها المشتركة مع الدول التي يعملون فيها . وتعقب النشاط الاسرائيلي الاقتصادي واقتراح وسائل التصدي له . ومساندة المكتب الرئيسي للمقاطعة في عمله .

اما بالنسبة الى الجهاز المركزي للاعلام في الجامعة والذي يشرف عليه امين عام مساعد فقد اعيد تنظيمه على اساس تقسيم العمل فيه الى ثلاثة اقسام رئيسية هي :

ـ **قسم التخطيط والتوجيه** : ومهمته تنسيق العمل الاعلامي في الجامعة وتوجيهه واعداد البحوث والدروس العملية وتقويم الرأي العام الاجنبي للعرض على مجلس الوزراء واللجنة الدائمة .

ـ **قسم البحوث** : ويضم ثلاث شعب .وهي: شعبة الرأي العام . وشعبة الاستماع . ومكتبة المراجع .

قسم الانتاج الاعلامي : وهو المسؤول عن اعداد المواد الاعلامية المختلفة وضمان وصولها الى غايتها . ويضم هذا القسم الشعب الانتاجية التالية : (أ) شعبة النشر : (ب) شعبة الاذاعة والتلفزيون : (ج) شعبة السينما : (د) شعبة التصوير .

هذا وتتبع رئاسة الجهاز الاعلامي شعب ثلاث هي : (أ) شعبة المكاتب الاعلامية.(ب) شعبة الادارة : (ج) شعبة العلاقات العامة .

إن الاجتماع الاول لمجلس وزراء الاعلام العرب قد استطاع تطوير جهاز الاعلام بالجامعة العربية بالشكل الذي ربط بين نشاط وزارات اعلام الدول الاعضاء ونشاط الجامعة كما نسق بين

البعثات الديبلوماسية العربية ومكاتب الاعلام ووسع دائرة الاعلام لتشمل الميدان الاقتصادي،واصبح مجلس وزراء الاعلام بالتعاون مع اللجنة الدائمة للاعلام هما الجهتان المسؤولتان عن التخطيط والمتابعة والتمويل وترك لجهاز الجامعة ومكاتبها في الخارج مهمة السكرتارية الفنية والتنفيذ .

ثانياً : لماذا جهاز للاعلام في جامعة الدول العربية ؟

من عرض النشأة التاريخية لجهاز الاعلام في الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، يمكننا القول بأنه من بدء هذه النشأة لم يكن هناك تصور سياسي واضح لدور الاعلام في الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، الا انه نتيجة احداث طارئة اهمها بروز قضية فلسطين على الصعيد الدولي اتضحت ، تدريجاً ، الحاجة الى ضرورة ايجاد اداة اعلامية تتصدى لاعداء هذه القضية، ولنصرتها دولياً ، فاتجهت الجامعة في اواخر الاربعينات الى المكاتب الخارجية للهيئة العربية العليا التي ترأسها الحاج امين الحسيني للاضطلاع بهذه المهمة ، ولكن بتلاشي هذه المؤسسة ، ونتيجة الموقف المعارض لها آنذاك من قبل عدد من الدول العربية وبخاصة العراق والاردن استحدثت في الامانة العامة ادارة للاعلام مستقلة عن الدول الاعضاء ولها مكاتبها الاعلامية الخاصة في الخارج ، وشرعت هذه الادارة فتح مكاتبها بدءاً من عام ١٩٥٥ حيث افتتح اول مكتب اعلامي لها في نيويورك .

واستمر نمو الادارة العامة للاعلام منذ الستينات ومطلع السبعينات حتى باتت من الادارات الرئيسية في الجامعة العربية ولها ما يقرب عن عشرين مكتباً اعلامياً رئيسياً وفرعياً في الخارج ، وبقيت قضية فلسطين هي المحور الاعلامي الرئيسي للجهاز الاعلامي في الجامعة .

ان غياب كيان فلسطيني مستقل وعدم بروز قيادة فلسطينية قادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني في الستينات ترك مسؤولية الدفاع والتعريف بهذه القضية ، دولياً ، على عاتق الدول العربية التي وجدت بدورها، ان هذه المسؤولية المشتركة يمكن ان تقوم بها الامانة العامة للجامعة العربية ، واصبحت الدعوة للقضية الفلسطينية المهمة الاولى ، ان لم تكن الوحيدة ، التي تمارسها المكاتب الاعلامية للجامعة في الخارج ، اما مدى نجاح هذا الجهاز الاعلامي للجامعة او فشله في الاضطلاع بهذه المهمة فسيأتي بحثه في مجال آخر .

ولكن ما اريد ان اقوله : ان المكاتب الاعلامية عملت على سد فراغ فرضه الواقع الفلسطيني والعربي ، ولذلك عندما تبلور الوجود الفلسطيني ، وقامت منظمة التحرير الفلسطينية وانتزعت شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني ، نجد ان هذا التطور انعكس بشكل مباشر على الدور الوظيفي لجهاز الاعلام في الجامعة ومكاتبها الخارجية ، حيث اضحت منظمة التحرير الفلسطينية ومكاتبها الخارجية هي المسؤولة ، بالدرجة الاولى ، عن الاعلام الخاص بفلسطين وتحول دور جهاز الاعلام ومكاتب الجامعة في الخارج على صعيد الاعلام الفلسطيني الى جهاز مساند بدلاً من ان يكون جهازاً رائداً ، واصبح التوجه على المستوى الاداري في الجامعة يعتمد على العناصر الفلسطينية في العمل الاعلامي . كما اتخذت توصيات على مستوى اللجنة الدائمة للاعلام وقرارات على مستوى وزراء الاعلام ومجلس الجامعة بالعمل على قيام مكاتب الجامعة في الخارج بتوفير الغطاء السياسي والاداري والمالي لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثليها في الخارج .

بمعنى آخر ، عندما كانت قضية فلسطين قضية دون اب يرعاها، احيلت المسؤولية الى الجامعة

العربية ، على الاقل اعلامياً ، ولكن باكتشاف ذلك الابن لابيه الشرعي برز السؤال مجدداً : لماذا جهاز للاعلام في الامانة العامة لجامعة الدول العربية وما حاجتنا اليه ؟

اقول نعم هناك حاجة لجهاز اعلام عربي له قدرة ادارية ومالية تمكنه من العمل وذلك لما يلي :

ـ صحيح ان القضية الفلسطينية هي محور الاعلام العربي الخارجي وان احتلال منظمة التحرير الفلسطينية دورها المميز اعطى بعداً جديداً للقضية من حيث المحتوى والاداة الاعلامية ، ولكن مع ذلك يبقى الصراع الصهيوني ـ العربي قضية عربية ، وان التغيرات التي طرأت على القضية الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧ واحتلال اراض لدول عربية اخرى ، وتكرار الاعتداءات على لبنان والاعتداء على دول عربية كالعراق ، وهي من غير دول المواجهة المباشرة ، يؤكد البعد العربي للقضية الفلسطينية ويفترض اتخاذ موقف اعلامي عربي تجاه هذه التطورات .

ـ لقد ارتفع عدد الدول العربية المستقلة خلال الثلاثين سنة الماضية الى اثنتين وعشرين دولة ، واضافة الى ان حدة الصراع الدولي قد اشتدت ، الامر الذي يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على المنطقة العربية ، نجد ان العلاقات السياسية والاقتصادية بين عالمنا العربي والعالم الغربي اخذت تتعقد مما أفرز قضايا سياسية واقتصادية وحضارية عربية هي بحاجة الى تعريف وتوضيح على الصعيد العالمي ، اذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، موضوعات : الطاقة ، الجاليات العربية في الخارج ، تشويه الصورة العربية ، الحوار العربي / الاوروبي ... ان هذه الموضوعات العربية المشتركة بحاجة الى توجيه اعلامي عربي مشترك ، وفي اعتقادي انه بامكان جهاز اعلام جامعة الدول العربية القيام بهذه المهمة .

ـ ليس هناك اعلام عربي بمعنى اعلام يعبر عن الموقف العربي المشترك ، وما يسمى مجازاً باعلام عربي، هو في الواقع اعلام لدول عربية ، فهناك اعلام عراقي وآخر سوري وثالث سعودي .

إن الاهتمامات والاولويات التي تعنى بها اجهزة الاعلام القطرية تبقى ، مع بعض التفاوت النسبي ، قطرية بالدرجة الاولى ، واذا نظرنا للامر من هذه الزاوية يصبح وجود جهاز اعلام عربي قادر على التعبير عن الموقف العربي المشترك امراً ضرورياً ، هذا اذا ما افترضنا ان هناك قناعة بالمصير العربي المشترك ، ويمكننا القول بأن جهاز اعلام الجامعة العربية يكاد يكون الجهة الوحيدة المؤهلة دستورياً ونظرياً للقيام بمهمة الاعلام العربي المشترك .

ـ إن تعدد الاقطار العربية وبالتالي المؤسسات الاعلامية العربية يجعلها بحاجة الى اداة توفر ميكانيكية التنسيق فيما بينها ، وذلك على مستوى التخطيط والتمويل وحتى التنفيذ ، ومن هنا يمكن ان يكون جهاز اعلام الجامعة العربية هو تلك الاداة المسؤولة عن التنسيق دون ان تصبح طرفاً في التناقضات الجزئية التي قد تعيشها تلك المؤسسات الاعلامية العربية .

ـ ازاء نمو عدد المؤسسات والمنظمات العربية القطاعية المختلفة وازديادها ، على الصعيد الاقتصادي ، النفطي ، المالي ، الاداري والثقافي ، بات من الضروري التنسيق الاعلامي لتبيان الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات لتحقيق التنمية في الوطن العربي وللتعريف بهذه المؤسسات ، وهنا نجد مرة اخرى ان جهاز اعلام جامعة الدول العربية هو الجهة التي يمكن ان تتحمل هذه المسؤولية .

ـ إن مؤسسات الاعلام العربي غير الرسمية ، من مؤسسات بحث ، ونشر ودراسات ، اضافة

الى الاتحادات المهنية الشعبية ذات المهام الاعلامية كاتحاد الصحافيين والفنانين وغيرهم بحاجة الى دعم وتوجيه وقدرات من التنسيق ان امكن ، وبدلاً من اضطرار العديد من هذه المؤسسات بسبب الحاجة للاموال ، الى اللجوء الى حكومات عربية ، الامر الذي قد يقيد حرية حركتها ، فإن توافر جهاز اعلامي للجامعة بميزانية مستقلة يمكن هذه الاتحادات من تغطية بعض نفقات مشاريعها الاعلامية ، اضافة الى توفير غطاء عربي موحد لنشاط هذه الاتحادات المهنية الشعبية .

ـ اذا ما اخذنا بعين الاعتبار القدرات المالية المتفاوتة للدول الاعضاء في الجامعة العربية وصعوبة قيام الدول العربية ذات الدخل القومي المحدود بنشاط اعلامي خارجي ، يصبح من مسؤولية جهاز الاعلام في الجامعة تلافي غياب بعض الاطراف العربية عن الصورة الاعلامية الخارجية .

إن جملة العوامل السالفة الذكر تؤكد الحاجة الى ضرورة انشاء جهاز اعلامي في جامعة الدول العربية وقد تجاوبت القرارات السياسية الصادرة عن مجالس الجامعة مع هذه الحاجة ، وذلك بانشاء جهاز للاعلام ، ولكن دون ان تتوافر مستلزمات نجاح هذا الجهاز .

ثالثاً : الاعلام العربي من خلال قرارات مؤتمرات القمة العربية

يبقى الاعلام وسيلة لتحقيق اهداف يحددها القرار السياسي ، وبالتالي فإن هوية الرسالة الاعلامية تعتمد الموقف السياسي وتعكسه . ومن هذه الزاوية يعاني الاعلام العربي المشترك غياب الرؤية السياسية العربية المشتركة .

إن مؤتمرات القمة العربية ، منذ اول اجتماع لها عام ١٩٦٤ اصبحت أداة صنع القرار السياسي العربي المشترك ، ولا بد من مراجعة قرارات القمم العربية لمعرفة الدور الذي انيط بالاعلام العربي المشترك . وعندما عالجت مؤتمرات القمة موضوع التضامن العربي وجمع الشمل العربي ، نظرت الى الاعلام نظرة محلية وسلبية ، فطالبت الاعلام واجهزته بالابتعاد عن الهجوم وتأجيج الصراع الداخلي حيث جاء في وثيقة ميثاق التضامن العربي التي اقرها مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء عام ١٩٦٥ ما يلي :

ـ « استخدام الصحف والاذاعات وغيرها من وسائل النشر والاعلام لخدمة القضية العربية » .

ـ « مراعاة حدود المناقشة الموضوعية والنقد البناء في معالجة القضايا العربية ووقف حملات التشكيك والمهاترة عن طريق الصحف والاذاعة وغيرها من وسائل النشر » .

ـ « مراجعة قوانين الصحافة في كل بلد عربي بغرض سن التشريعات اللازمة لتحريم اي قول او عمل يخرج عن حدود المناقشة الموضوعية والنقد البناء ، الذي من شأنه الاساءة الى العلاقات بين الدول العربية او التعرض ، بطريق مباشر او غير مباشر ، بالتجريح لرؤساء الدول العربية » .

تشكو الفقرة الاولى من غموض وعموميات ، والاشارة الى « القضية العربية » بشكل عام دون تحديد او تخصيص هو عين الغموض وعدم وضوح الهدف ، فإلى جانب عدم تشخيص القضية العربية هناك اختلاف ، ان لم اقل تناقضاً ، في كيفية معالجة هذه القضية ، ثم ان اهتمام القمة بتنقية الاجواء والتضامن العربي دفعها الى التركيز على الدور السلبي الذي يمكن أن يمارسه الاعلام القطري العربي

دون التفكير في وسائل ترشيده.فانحصر دور القمة في وضع القيود على الاعلام القطري العربي وبالذات الصحافة ، حيث نجد ان الفقرة الثالثة المذكورة اعلاه هي دعوة للرقابة وهيمنة السلطة على الاعلام واجهزته المختلفة ، وبذلك لم تعالج القمة مشكلة الاعلام القطري على الاطلاق ، فما دام الملوك والرؤساء يؤكدون ارتباط الاعلام بالحكام فمعنى ذلك ان الاختلافات السياسية العربية ستؤدي حتماً الى استخدام الاعلام القطري في الدفاع او الهجوم على قطر عربي آخر والعكس صحيح فإن التفاهم والاتفاق سينعكسان على الاعلام القطري المهيمن عليه حكومياً .

إن السؤال الذي لم يرغب الحكام آنذاك في الاجابة عنه هو : كيف يكون بامكان الاعلام العربي المحلي الاحتفاظ بالموضوعية في حال وقوف حكام بلده موقفاً لاموضوعياً من قطر عربي آخر ؟ وبعبارة اخرى،ما هو موقف الملوك والرؤساء العرب من اعطاء الحرية للاعلام المحلي ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال تؤدي بنا الى القول بأن الاعلام العربي المقيد داخلياً سيبقى اعلاماً قاصراً اذا ما اتجه الى الخارج .

والناحية الثانية من قرارات القمم العربية تكمن في الموقف السياسي الموحد تجاه احداث سياسة طارئة وخاصة ، وقد تمكن بعض مؤتمرات القمة العربية من الخروج بموقف سياسي موحد في مواجهة اطراف خارجية ، وفي تلك الحال كانت هناك اشارة الى الاعلام العربي المشترك كأداة منفذة لتلك السياسة الخارجية المشتركة . وهنا تجدر الاشارة الى ان موضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي والخطر الصهيوني يكاد يكون الموضوع السياسي الخارجي الوحيد الذي عالجته مؤتمرات القمة العربية وتمكنت ، لدى بحثه ، من الخروج ، في بعض الاحيان ، بموقف سياسي واضح حدد المهام ، ومصادر توفير المال للقيام بتحرك الاعلامي بهذا الصدد.

وساحاول ان اعرض الآن كيف نظرت قرارات القمة العربية الى اسرائيل،وما هي المهام الاعلامية لمواجهتها،ومصادر تمويل هذه المهام،والجهات الاعلامية المسؤولة عن تنفيذ هذه القرارات ومتابعتها .

اجتمعت القمة العربية الاولى في القاهرة ، خلال الفترة من ١٣ الى ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٦٤ ، وكانت مشكلة قيام اسرائيل بتحويل مياه نهر الاردن من اهم نقاط البحث المطروحة امام القمة وجاء في قرارات القمة الاولى بهذا الشأن : « اعتبار قيام اسرائيل هو الخطر الاساسي الذي اجتمعت الامة العربية باسرها على دفعه ، وبما ان وجود اسرائيل يعتبر خطراً يهدد الامة العربية ، فإن تحويلها لمياه الاردن سيضاعف من اخطارها على الوجود العربي » . « لذلك فإن على الدول العربية ان تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والاعلامية ، حتى اذا لم تحقق النتائج المطلوبة كان الاستعداد العسكري العربي الجماعي القائم ، بعد استكماله ، هو الوسيلة الاخيرة العملية للقضاء على اسرائيل نهائياً » .

وشملت القرارات جانباً عسكرياً، وفنياً ، ومالياً وطالبت بـ : « ان يعقد وزراء الاعلام في الدول الاعضاء اجتماعاً في مقر الجامعة لمعالجة الجانب الاعلامي » .

وكما سبق ان ذكرت في بدء البحث ، عقد وزراء الاعلام العرب اول اجتماع لهم في القاهرة عام ١٩٦٤ وخرجوا بجملة قرارات شملت اعادة تنظيم جهاز الاعلام في الجامعة ولكنها لم تستطع تحديد برامج اعلامية واضحة للساحات الدولية المختلفة ، واما تمويل هذا النشاط فقد ترك للتبرع الشعبي والرسمي ، وواضح ان مثل هذه الحال لا تضمن تحركاً اعلامياً ناجحاً . ولكن على صعيد الاعلام السياسي اصبحت مهمة الاعلام العربي المشترك ، بموجب قرارات القمة الاولى هي ابراز خطر الوجود الاسرائيلي على الامة العربية والعمل النهائي على ازالة هذا الوجود .

اما مؤتمر القمة الثاني الذي عقد خلال ايلول / سبتمبر ١٩٦٤ فقد انتهى الى الآتي : « اصدر التوجيهات اللازمة لوزراء الاعلام ، لوضع خطة عربية للاعلام تكفل ابراز القضايا العربية والدعوة اليها » .

وعلى الرغم من عدم نجاح وزراء الاعلام العرب في بلورة هذه الخطة الا ان الهدف السياسي للاعلام العربي المشترك بقي هو تحرير فلسطين وإزالة الوجود الاسرائيلي ، وهذا ما اكدته ايضاً قرارات القمة العربية الثالثة التي عقدت في الرباط بتاريخ ١٣ ـ ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٦٥ ، حيث ورد في الفقرة الاولى من ميثاق التضامن العربي الذي اقره المؤتمر ما يلي : « العمل على تحقيق التضامن في معالجة القضايا العربية وبخاصة قضية تحرير فلسطين » .

وبعد حرب ١٩٦٧ التي كان لها الاثر الكبير في اعادة تحديد الاهداف السياسية للعمل العربي المشترك، سعت القمة العربية الرابعة التي عقدت بعد هذه الحرب في الخرطوم خلال الفترة من ٢٩ آب / اغسطس الى اول ايلول / سبتمبر ١٩٦٧ ، الى رسم معالم الديبلوماسية العربية المشتركة ، فبرز للمرة الاولى شعار « ازالة آثار العدوان » و « انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من الاراضي العربية المحتلة بعد عدوان ٥ حزيران / يونيو » ، واصبح هذا الشعار بديلاً عن شعار تحرير فلسطين وازالة الوجود الاسرائيلي ، ولكن في الوقت نفسه اكدت قمة الخرطوم انه لا صلح مع اسرائيل ، ولا اعتراف بها ، ولا تفاوض معها ، كما اكدت التمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه . غير ان قرارات قمة الخرطوم خلت من اي اشارة الى القيام بتحرك اعلامي عربي مشترك ، مكتفية بتوحيد الجهود في اطار العمل السياسي على الصعيد الديبلوماسي الدولي .

إن الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ ادت الى تطور في الطرح السياسي العربي للقضية الفلسطينية حيث اكتفى بالحديث عن ازالة آثار العدوان وانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، وفي الوقت الذي اصبح التحرك الديبلوماسي سلاحاً رئيسياً بيد العرب وبات كسب استثمار الرأي العام الدولي ضرورة للتأثير على اسرائيل وحلفائها ، كان من المتوقع ، ازاء هذه الحقائق ، ان يركز على الاعلام العربي المشترك ليأخذ صيغة عربية مشتركة ومبرمجة ، مع توفير التمويل المناسب له ، ولكن ما حدث هو العكس ، فقد فشل الاعلام العربي المشترك في التعبير عن التطور النوعي للسياسة العربية وفي التحرك لكسب الرأي العام العالمي .

ونجد قرارات القمة العربية السادسة التي انعقدت عقب حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ ، تشير الى ان القمة درست موضوع الاعلام العربي في الخارج وخرجت بالقرارات التالية في هذا الشأن :

« تدارس المؤتمر موضوع الاعلام العربي في الخارج ، وضرورة دعمه في المرحلة الحالية ، والتنسيق بين السفارات العربية في العواصم الاجنبية ، والاستفادة من خبراتها في هذا المجال ، ويقرر ما يأتي :

١ ـ المساهمة ، حالياً ، في صندوق الدعوة العربية بمبلغ خمسة ملايين دولار لمواجهة متطلبات المرحلة الراهنة المترتبة على معركة السادس من تشرين الاول / اكتوبر ، وتتم المساهمة في هذا المبلغ حسب امكانات كل من الدول العربية ، ثم المساهمة في الصندوق سنوياً بصورة منتظمة بمبلغ ثلاثة ملايين دولار توزع المساهمة فيها على الدول الاعضاء طبقاً لانصبتها في موازنة الامانة العامة للجامعة .

٢ ـ توصية الامين العام بتعميم الاجراء الذي اتخذه في بعض العواصم الاجنبية بانشاء لجان للاعلام من السفراء العرب في كل عاصمة اجنبية ، تخطط للعمل الاعلامي العربي وتتابع تنفيذ خطتها ، وتمولها الامانة العامة للجامعة

العربية ، وذلك على ان يكون من مهمة مكتب الجامعة حيثما وجد المشاركة في لجنة السفراء، والقيام بالتنفيذ والتمويل .

٣ ـ ان توفر الدول العربية المعنية المواد الاعلامية اللازمة لمواجهة الاحداث في وقتها » .

وبهذا عالجت القمة السادسة جانباً مالياًوآخراًتنظيمياً يخصان الاعلام العربي المشترك ، فعلى الصعيد المالي جاءت الفقرة الاولى تقر تخصيص مبلغ خمسة ملايين دولار على ان تصبح مستقبلاً ميزانية جهاز الاعلام ثلاثة ملايين دولار ، وهنا لا بد من ان نشير الى ان ما خصص لجهاز الاعلام في الجامعة العربية عام ١٩٦٤ بلغ مليوني جنيه ، اي ان المبلغ الذي خصص لجهاز الاعلام في الجامعة العربية ، قد تقلص في حقيقة الامر ، ولكن الحسنة الوحيدة التي يجب الاشارة اليها هنا هي انه اصبحت لذلك الجهاز ميزانية ثابتة ومعروفة سلفاً ، وبقيت الى يومنا الحالي ميزانية جهاز الاعلام ثلاثة ملايين دولار .

اما على الصعيد الاداري ، فاتجهت القمة نتيجة توصية الامين العام الى الاعتماد على لجان اعلام ، تؤلف من السادة السفراء العرب في العواصم الاجنبية ، وطلبت من الجامعة ان تعد لهذه اللجان المال اللازم وهو طبعاً جزء من مبلغ الثلاثة ملايين دولار .

إن في هذا الاجراء نكوصاً عن الاعتماد على جهاز مستقل للاعلام واللجوء للسفراء العرب ، ومن المعروف ان الصيغة التمثيلية للسفير تحظى بالمقام الاول في سلم المهام الموكولة اليه وبالتالي في سلم نشاطه . ومن هنا يمكننا استنتاج المنزلة التي بات عليها الاعلام العربي المشترك في سلم المهام ، وهي لن تكون في موقع متقدم خصوصاً اذا ما كانت هناك خلافات عربية ممتدة الى المجال الاعلامي .

وفي نظرة سريعة للارقام ، سنلاحظ انه في حال انشاء ستين لجنة اعلامية في العواصم المختلفة واردنا ان توزع الميزانية المخصصة للاعلام والبالغة ثلاثة ملايين دولار على هذه اللجان فستصبح حصة كل لجنة اعلامية (٥٠٠٠٠) دولار ، هذا مع العلم بأن جهاز الاعلام ومكاتبه التي يصل عددها الى عشرين مكتباً ستبقى دون اي مخصصات مالية . إن مثل هذه المعادلة تكفي لتؤكد فشل رأس الهرم العربي في استيعاب مهمة الاعلام ودوره الممكن عالمياً ، كما تؤكد فشله في توافر الموارد المالية اللازمة لانجاح هذه المهمة .

اما على صعيد الموقف السياسي فإن القمة السادسة اقرت تحت عنوان الهدف المرحلي للامة العربية ما يلي :

« ١ ـ التحرير الكامل لجميع الاراضي العربية المحتلة من عدوان حزيران / يونيو ١٩٦٧ وعدم التنازل والتفريط في اي جزء من هذه الاراضي او المساس بالسيادة الوطنية عليها .

٢ ـ تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة .

٣ ـ الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني .

« تحفظت المملكة الاردنية الهاشمية على هذه الفقرة » .

٤ ـ قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام . وذلك وفق ما اكدته مقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة » .

إن الجديد في هذه الصيغة هو بروز منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني ، معترف به عربياً (مع تحفظ الاردن فقط) ولكن الامر الآخر الذي يجعل القمة السادسة مختلفة عن قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ هو غياب اللاءات الثلاث (لاصلح ، لااعتراف ، لا تفاوض) . وهذا الغياب يعتبر في الواقع تطوراً نوعياً جديداً في المنهجية السياسية العربية ، لان حرب عام ١٩٧٣ فتحت ، من الناحية العملية ، الباب للتفاوض وللصلح والاعتراف . وجاء في البيان الصادر عن مؤتمر القمة الحديث عن استعداد الملوك والرؤساء للمساهمة في تحقيق سلام عادل على اساس انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة .

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : ماذا طلب من الاعلام في ضوء هذا التطور ؟ ان حال اللاوضوح ، المقصودة ، عكست نفسها ، بصورة حتمية ، على الاعلام العربي ، بل يمكننا القول انه لم تكن للقادة العرب عملياً ، ثقة فيه بقدر ما اعتمدت هذه الثقة الجهد الديبلوماسي . ويمكننا القول انه حتى في المساحة التي يمكن ان يتحرك فيها الاعلام ، نجد القمة العربية قد جعلت من السفراء العرب اوصياء على النشاط الاعلامي المشترك ، الامر الذي اخضع الاعلام العربي المشترك الى جملة من القيود تحتمها طبيعة عمل مجالس السفراء العرب ، كما اوضحت التجربة العملية ، في معظم الحالات ، ان شغل السفراء العرب وعدم اهتمامهم بالاعلام ، اضافة الى الخلافات الكثيرة فيما بينهم ، قد ادت كلها الى اهمال العمل الاعلامي . اما تجربة اللجان الاعلامية فقد نجحت نسبيا في عواصم لا يزيد عددها عن عدد اصابع اليد الواحدة . ولكن هذه اللجان ، عمليا ، لا يمكن ان تكون بديلاً عن عمل اعلامي عربي مشترك .

عقب ذلك وفي اثناء القمة السابعة التي عقدت في الرباط بتاريخ ٢٦ ـ ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ اتخذ المؤتمر قراراً بشأن الاعلام نص على :

« ١ ـ انشاء صندوق خاص للاعلام العربي ، يخصص له مبلغ ثلاثين مليون دولار تساهم فيه الدول العربية حسب مقدرتها ويوضع تحت ادارة الامين العام .

٢ ـ يبحث وزراء الخارجية شؤون الاعلام في اجتماع مجلس الجامعة في شهري آذار / مارس وايلول / سبتمبر من كل عام » .

إن في هذا القرار محاولة لتجاوز مشكلة التمويل التي يعانيها جهاز الاعلام في الجامعة العربية ، ولكنها تبقى محاولة غير جذرية فقد خصص مبلغ ثلاثين مليون دولار تساهم فيه الدول العربية حسب مقدرتها اي بالتبرع ، اي انه لا يوجد هناك اي الزام بدفع المبلغ وقد جاء ربط اقرار صرف هذا المبلغ بشخص الامين العام للجامعة املاً في تجاوز الروتين والتعقيدات الناجمة عن اسلوب الصرف المعمول به من قبل جهاز الاعلام وصندوق الدعوة العربية ، وبذلك اهمل المؤتمر معالجة الوضع المالي لجهاز الاعلام واتجه نحو الاخذ ببديل مؤقت .

اما على الصعيد العملي فلم يتم توافر المبلغ المذكور كاملاً . وجاءت المساهمة من اربع دول فقط وفق ما يلي : الدول التي تبرعت للصندوق في القاهرة من اعتماد الثلاثين مليون دولار ، وذلك قبل نقل الجامعة العربية من مصر هي :

ـ الجمهورية العراقية ساهمت بمبلغ	٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار
ـ دولة قطر ساهمت بمبلغ	٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار

ـ دولة الكويت ساهمت بمبلغ	٤ ١١٠ ٠٠٠ دولار
اجمالي المبلغ المسدد في القاهرة	٩ ١١٠ ٠٠٠ دولار
ـ كما ساهمت المملكة العربية السعودية بعد نقل	
مقر الجامعة الى تونس بمبلغ	٤ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار
اجمالي موارد الصندوق	١٣ ٣١٠ ٠٠٠ دولار

اي انه لم يتم توفير نصف المبلغ المعتمد ، كما ان نقل الجامعة الى تونس ادى الى تجميد قسم كبير من المبلغ المسدد في القاهرة ، حيث لم يحول الى تونس الا مبلغ (٢ ٥٢٣ ٠٠٠) دولار من اصل الـ (٩,١١٠,٠٠٠) مليون دولار المشار اليها اعلاه .

وفي واقع الامر ان ما صرف من الصندوق يغطي تكاليف الجوانب التي عجز صندوق الدعوة العربية عن توفير المال اللازم لها فقط ، دون ان يستطيع صندوق الاعلام الخاص القيام بأي دور اعلامي مميز .

وفي القمة العاشرة التي عقدت في تونس بتاريخ ٢٠ ـ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ اكدت قرارات المؤتمر على اهمية الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة الامريكية في دعم اسرائيل ، ومن اجل مواجهة هذا الدور نص في الفقرتين الثانية والثالثة من البند « حادي عشر » ، من قرارات المؤتمر ، على:

« تركيز النشاط لدى اوساط الرأي العام الامريكي لشرح قضية فلسطين والعدوان الصهيوني على الامة العربية وابراز الاضرار التي تصيب المواطنين الامريكي والعربي نتيجة سياسة الحكومة الامريكية » .

« تقديم دعم اضافي لصندوق الاعلام الخاص بهدف تكثيف النشاط الاعلامي في الولايات المتحدة خدمة للقضية الفلسطينية والقضية العربية واتخاذ اجراءات استثنائية وسريعة لتنفيذ ذلك » .

إن ما يفهم من هذا القرار هو تأكيد اهمية التحرك الاعلامي في الولايات المتحدة ولكن، في الوقت نفسه ، لم يعالج مؤتمر القمة الامر بالعمق المطلوب ، فهو من ناحية اكتفى بتخصيص مبلغ خمسة ملايين دولار ، وعلى الرغم من ضآلة هذا المبلغ فقد ترك امر دفعه للمساهمات الطوعية ، ودون توفير خطة عمل ومتابعة للتنفيذ ، نجد ان ثلاث دول عربية فقط ساهمت في تمويل الصندوق ، وبلغ مجموع مساهماتها (١,٣٠٠,٠٠٠) دولار ، وقد تم بالفعل صرف مبالغ تزيد عن هذا المبلغ ، لتكثيف النشاط الاعلامي المشار اليه في القرار ولا شك ان ضآلة هذا المبلغ حالت دون ان يكون للقرار الاثر المطلوب.

ومن ناحية اخرى يلقي المؤتمر بمهام اخرى على عاتق الاعلام العربي المشترك دون الزام الدول الاعضاء بتوفير المال اللازم حيث نجد على صعيد الموقف السياسي ان توقيع معاهدة الصلح الاسرائيلية / المصرية عام ١٩٧٩ ، الامر الذي نتج عنه خروج مصر عن الاجماع العربي ، قد اضاف بعداً جديداً لمهام الاعلام العربي المشترك ، الا وهو التصدي للخرق الاعلامي الذي سببته معاهدة الصلح حيث اصبح النظام المصري هدفاً اعلامياً من الواجب تطويقه .

إن العرض السريع لقرارات القمة كافة يوضح الآتي :

ـ التحول النوعي في الطرح السياسي لقضية فلسطين ، من التحرير الكامل ، الى ازالة آثار العدوان مع رفض الاعتراف والصلح والتفاوض مع اسرائيل ، الى ان آل بعد ١٩٧٣ الى دعوة لتحقيق

السلم على اساس الانسحاب الاسرائيلي الى حدود عام ١٩٦٧ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني .

وحتى في هذا المجال تطور الموقف العربي ليصبح بموجب قرارات القمة السابعة في الرباط عام ١٩٧٤ ...حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره وحقه في اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة ممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية ، وفي مؤتمر القمة العربي في دورته الاستثنائية الاولى في القاهرة بتاريخ ٢٥ ـ ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ انصرف هذا الموقف الى تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة ، واقامة دولته المستقلة ، وبذلك كرس مفهوم الدولة الفلسطينية المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة .

ازاء هذا التطور في الموقف السياسي تجاه القضية الفلسطينية لم يستطع جهاز الاعلام في الجامعة العربية ان يواكبه ببرامج وخطط اعلامية بل ان هذا الجهاز كان يلهث وراء الاحداث .

ـ إن مؤتمرات القمة العربية فشلت في اعطاء الاعلام الاهمية التي يستحقها لا في التصور فحسب ولكن في التنظيم والتمويل ايضاً ، فكأنها بذلك حكمت عليه بالقصور الدائم .

رابعاً : عوائق العمل الاعلامي في الجامعة العربية

كثر الحديث عن قصور الاعلام في الجامعة العربية واذكر على سبيل المثال ما كتبه احمد الشقيري ، الرئيس السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية والامين العام المساعد الاسبق لجامعة الدول العربية : « ففي مجال الاعلام مثلاً ، وهو ميدان على اقصى ما يكون من الاهمية بالنسبة الى القضية العربية ، لا نحتاج الى عرض تفصيلي لنرى ان الجامعة العربية قد سجلت اخفاقاً آخر في ميدان الاعلام بالاضافة الى اخفاقها في الشؤون السياسية والفكرية والاقتصادية . ذلك انه منذ ان تأسست الجامعة، لا تكاد تمر دورة من دوراتها الا ويبرز الاعلام العربي على رأس الجدول ، وتصدر بشأنه القرارات والتوصيات ، من غير ان نرى اثراً يذكر للاعلام العربي ، لا في الوطن العربي ولا على الصعيد العالمي . وفي مؤتمرات القمة العربية الثمانية طرحت قضية الاعلام العربي ومعها ملفات ضخمة وتقارير شاملة وضعتها لجان وخبراء وعلماء ، ثم ينتهي الامر الى قرارات جليلة وتوصيات ضخمة ولكن من غير ان يتحرك الاعلام من مواقعه الراكدة الراقدة »[٨] .

ولكن لا بد من التمييز اولاً بين الاعلام العربي بشكل عام والاعلام العربي المشترك ، ونحن هنا بصدد الاخير ، لأن ممارسة العمل الاعلامي العربي بشكل عام تقع على عاتق مؤسسات قطرية واقليمية عربية متعددة لا تتجاوز مسؤولياتها مسؤولية الجامعة العربية .

وفي اطار الحديث عن العمل الاعلامي العربي المشترك يجب التمييز بين الدور الخاص بجهاز اعلام الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وبين الدور الخاص بمؤسسات العمل الاعلامي العربي المشترك ومجالسه ولجانه والتي تشمل مجلس وزراء الاعلام العرب واللجنة الفنية الدائمة للاعلام والمكتب الدائم لصندوق الدعوة .

اننا نلاحظ منذ البدء ان هناك جملة عوامل ادت الى ضمور الاعلام العربي المشترك ، حيث يؤكد

---

(٨) احمد الشقيري ، « الجماعة الاتحادية والجامعة الانفصالية ،» **المستقبل العربي** ، السنة ١ ، العدد ٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٩) ، ص ٨٧ .

الواقع الموضوعي السياسي والاداري والبشري والمالي وجود عوائق للعمل تمنع ، بشكل اكيد ، امكانية تطوير الاعلام الى المستوى المطلوب ، ويمكن حصر هذه العوائق بالمسائل الآتية :

١ ـ ان عدم وضوح الهدف السياسي المشترك للجامعة تجاه القضايا المركزية انعكس على جهاز الاعلام في الجامعة ، مما جعل النشاط الاعلامي ينحصر في مجال الحد الادنى المشترك عربياً ، والذي اصبح،او يكاد،يترجم بالدعوة الى « ادنى عمل » . كما ان الخلافات السياسية تشكل قيداً آخر من القيود المفروضة على نشاط الجامعة .

٢ ـ ادى ربط نشاط المكاتب الخارجية بمجالس السفراء العرب في الخارج الى ان تنعكس مساوىء الاختلافات العربية على سير العمل اليومي للمكاتب ، مما حول بعض المكاتب الى اداة بروتوكولية او سكرتارية تسعى الى ارضاء السفراء العرب ، خاصة ان معارضة اي سفير كافية لعرقلة تنفيذ برنامج عمل المكتب . ويضاف الى ذلك ان السفراء العرب معنيون اولاً بامور سياسية وتمثيلية تعني اقطارهم ، وليس لهم بالضرورة ، توجيهات بشأن النشاط الاعلامي العربي في الخارج ، وقد عكست التجربة العملية غياب التنسيق بين وزارات الخارجية والاعلام في عدد من العواصم العربية .

٣ ـ لقد تم انشاء اللجنة الدائمة للاعلام لتكون اداة تخطيط ومتابعة . ولكن مستوى التمثيل في اللجنة والمناقشات اخذ يتناقص مما دفع الى الاتجاه نحو تشكيل مجلس وزراء الاعلام، وقد استطاع المجلس في البدء ، ارساء بعض الاسس للعمل الاعلامي العربي المشترك ولكن ، مرة اخرى ، ضعف اهتمام وزراء الاعلام باجتماعات المجلس ، حيث لوحظ انه نادراً ما تحضر اغلبية الوزراء اجتماعات المجلس .

وعلى الرغم من ان قرارات المجلس ملزمة للاعضاء الموافقين عليها ، الا ان الظاهرة المؤسفة ان مجلس وزراء الاعلام اخذ يكثر من اتخاذ التوصيات والقرارات دون ان يعمل على توفير المال اللازم لتنفيذها او حتى يضمن تنفيذ بعضها . واذكر في هذا الصدد ان مجلس وزراء الاعلام في اجتماعه الاخير ١٩٨١ اقر برامج ومشاريع اعلامية زادت تكاليفها عن ستة ملايين دولار ، علماً ان المبلغ المتوافر للانفاق الاعلامي في الامانة العامة لا يزيد عن المليون دولار .

ان اللجنة الدائمة للاعلام ، التي يفترض ان يضم لعضويتها المسؤولون الفنيون عن الاعلام في البلاد العربية ، اضافة الى خبراء اعلاميين، لم تعد تمارس دور التخطيط والتنسيق،بل ترك امر تقديم المشاريع والاقتراحات الاعلامية الى الادارة العامة للاعلام ، واصبح جل عمل اللجنة النظر في طلبات الدعم المالي المقدمة من مؤسسات اعلامية رسمية وغير رسمية ، بل ان مستوى التمثيل باللجنة الدائمة للاعلام تدنى مع مرور الوقت حيث بات موظفو المندوبيات العربية في دولة المقر يحضرون اجتماعات اللجنة الدائمة للاعلام بدلاً من الخبراء والمسؤولين الاعلاميين .

٤ ـ ان افتقار جهاز الاعلام للموارد المالية كان وسيبقى من ابرز سلبيات الواقع الاعلامي لجامعة الدول العربية ، وسبق ان تطرقت الى ان برامج الاعلام لم تكن لها في بدء الامر ميزانية ثابتة وانما ترك الامر للتبرعات الشعبية والرسمية ، الامر الذي كاد يشل عمل جهاز الاعلام ، واذكر في هذا المجال ما جاء في توصيات اللجنة الدائمة للاعلام في دور انعقادها العادي الثالث عشر في القاهرة عام ١٩٦٨ بشأن التمويل[٩] :

---

(٩) « توصيات اللجنة الدائمة للاعلام في دور انعقادها الثالث عشر ،» القاهرة ، ١٠ ـ ١٥ شباط / فبراير ١٩٦٨ .

« مستقبل الدعوة العربية : اللجنة الدائمة للاعلام العربي ، اذ تقدر الظروف المؤسفة التي تحيط بجهاز الاعلام التابع للجامعة العربية وفروعه في الخارج مما شل نشاطه وحركته ، واذ تجد نفسها مضطرة الى المصارحة بأنها دارت في فراغ طوال اكثر من خمس سنوات ، بحيث لم يعد مجال للسكوت على هذا الوضع المحزن ،

ترى ان مسؤوليتها تحتم عليها ان تحذر من تدهور الاوضاع وآثار النكسة ماثلة بكل مراراتها امام عينيها تهدد بنتائج ابعد اثراً في حياة الامة العربية . وما لم تبادر الدول العربية الاعضاء الى سداد انصبتها في ميزانية جهاز الاعلام العربي ، وما لم تنظر في دعم مكاتب الجامعة في الخارج ، لا يكون هناك محل لاستمرار عمل هذه المكاتب ، بحيث يكون اغلاقها اجدى من بقائها . واللجنة وقد انتهت اعمالها خلال اكثر من خمس سنوات الى نتائج سلبية ، بسبب عدم توافر امكانات تنفيذ ما اعدته من خطط ، وما اقره وزراء الاعلام ، ووافق عليه مجلس جامعة الدول العربية ،

ترى انه ليس ما يدعو الى انعقادها حتى يعاد النظر بصورة جدية في هذا الوضع المؤسف » .

كما فشلت مجالس الجامعة العربية ومؤتمرات القمة ، في توفير التمويل الثابت والدائم والمناسب لتنفيذ المهام الاعلامية المطلوبة من جهاز الاعلام في الجامعة وبذلك تبقى ازمة التمويل قائمة الى يومنا الحاضر .

٥ ـ ضرورة التحرك العربي في حدود الوفاق العربي ، حد من حرية المكاتب الاعلامية الخارجية وأعطى تحركها طابعاً رسمياً بصفتها ممثلة لارادة حكومات عربية، الامر الذي حد من استعداد مؤسسات ثقافية واجتماعية اوروبية وامريكية للتعاون مع المكاتب الخارجية ، وبالذات في الولايات المتحدة التي تطالب العاملين في المكاتب الاعلامية للجامعة تسجيل انفسهم كعملاء اجانب وذلك بموجب القوانين الامريكية .

٦ ـ يشكو جهاز الاعلام نقصاً في الكفاية البشرية ، وهذا يعود الى حد كبير ، الى شروط التعيين التي تعتمد حالياً معيار سنة التخرج كأساس لمنح الدرجة ، اضافة الى تقيد الادارة العامة للاعلام بالترشيحات الرسمية للدول الاعضاء ، كما ان هذا النوع من الترشيحات لا يأخذ بعين الاعتبار المواصفات والخبرات المطلوبة للعمل في مجال الاعلام ، علاوة على التدخلات والاعتبارات الشخصية التي تأخذ نصيب الاسد عند اقرار عدد كبير من التعيينات .

وحتى المواصفات الخاصة بموظفي الاعلام ـ التي تشترط الحصول على شهادة تخصص ،وخبرة في المجال الاعلامي علاوة على ضرورة اجتياز امتحان قبول ـ والتي حددها خبراء الاعلام والادارة في اجتماعهم المنعقد في القاهرة عام ١٩٦٩ ووافق عليها مجلس الجامعة العربية بقراره الرقم ٢٦٤٧ في الدورة الثالثة والخمسين بتاريخ ١٤ / ٣ /١٩٧٠، لم يستمر العمل بها .

٧ ـ عوائق على صعيد الامانة العامة ، وبالاضافة الى ما تقدم ، اعتقد ان الامانة العامة لجامعة الدول العربية تتحمل قسطاً من مسؤولية تعثر جهاز الاعلام ، حيث تعرض هذا الجهاز لتقلبات وتغيرات ادارية وتنظيمية مما افقده ، من ناحية ، عنصر الاستقرار والاستمرارية كما اخضع ، من ناحية اخرى ، الى روتين اداري ومالي يتناقض وضرورة المرونة المطلوبة لانجاح العمل الاعلامي . وبات جهاز الاعلام يخضع لقيود التنظيم بدلاً من ان يكون التنظيم في خدمة الاعلام .

إن طبيعة الروتين الاداري والمالي الذي تخضع له الامانة العامة ينطلق من واقع اعتبارها امانة او سكرتارية للعمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي ، اي العمل ضمن الاطار العربي الداخلي ، بينما اعلام الجامعة ، الذي يوجه الى الخارج ، في حاجة الى جهاز قادر على سرعة اتخاذ

القرار وتنفيذه ، وهو الامر غير المتوافر حالياً . هذا الى جانب تأثر جهاز الاعلام بالقناعات الخاصة للامناء العامين. فخلال عهد الامين العام السيد / عبد الخالق حسونة تمتع جهاز الاعلام باستقلال اداري ومالي ولكن في عهد السيد / محمود رياض فقد جهاز الاعلام هذه الاستقلالية واتجهت الامانة العامة نحو الاعتماد على السفراء العرب والديبلوماسية العربية الخارجية في تحمل الاعباء الاعلامية .

كما ساهم تنازع الاختصاص داخل الادارات العامة ، في عرقلة مسيرة جهاز الاعلام، فعلى سبيل المثال عندما انشئت مكاتب الجامعة سميت مكاتب اعلامية وربطت بالادارة العامة للاعلام وذلك لاداء وظيفة اعلامية محددة ، ولكن في عهد الجامعة في تونس اتجهت قناعة بعض الادارات العامة في الامانة العامة ، الى اعتبار مكاتب الاعلام الخارجية بمثابة بعثات (Mission) بالمعنى السياسي لتمثل الامانة العامة اداراتها كافة ، وبموجب هذا الرأي تتحول وظيفة المكتب الخارجي من وظيفة اعلامية الى وظيفة تمثيلية هي اقرب الى مهام السفارة ، التي يوجد بها ، الى جانب السفير ، من يتابع الشؤون الاقتصادية والاعلامية والثقافية وغيرها ، حتى بات عدد من مديري المكاتب يطلقون على انفسهم لقب سفير .

إن جامعة الدول العربية ليست بحاجة الى سفارات ، فلا ميثاقها ولا قرارات مجالس الجامعة ، تسمح بمثل هذا التوسع في تفسير مهام المكاتب ، كما ان الجامعة لا تدخل في علاقات ثنائية نيابة عن العرب ، مع الدول الاجنبية، باستثناء المهام التي هي من اختصاص شخص الامين العام . كما يشكو مديرو المكاتب من القيود الادارية والمالية ، اضافة الى تعدد الجهات الادارية في الامانة العامة التي تتلقى منها المكاتب تعليماتها والتي ليست بالضرورة متناسقة . وبالمقابل لم تتوافر للمكاتب كفايات اعلامية جيدة قادرة على تسيير اعمال المكاتب .

ويوضح عرضنا للارقام التالية ضآلة المبالغ المخصصة للنشاط الاعلامي للمكاتب بالنسبة لتلك المخصصة لتغطية اوجه الصرف الادارية والمالية على هذه المكاتب ، حيث نجد ان اجمالي ميزانية المكاتب الخارجية (١٧ مكتباً رئيسياً وثلاثة مكاتب فرعية) لعام ١٩٨١ موزعة على النحو التالي :

- الباب الاول ..... (مرتبات) ٣ ٦٣٨ ٤٧٦ دولاراً
- الباب الثاني .... (ايجار) ١ ٦٢٩ ٧٢٢ دولاراً
- الباب الثالث ... (صندوق الدعوة) ١ ٣٧٤ ٥٠٠ دولار

إن هذه الارقام تؤكد الخلل القائم في نشاط المكاتب حيث تبلغ نسبة ما يصرف على النشاط الاعلامي الى ما يصرف على الرواتب والاجور وغيرها ، نسبة واحد الى خمسة .

خامساً: الاستنتاجات

على الرغم من اهمية الاعلام العربي المشترك وضرورة تطويره ، تأكد ان الامانة العامة لم تفلح عبر السبع والثلاثين سنة الماضية في توفير الجهاز المطلوب . ان استمرار العوائق السياسية والادارية يخرج عن ارادة الامانة العامة ، وبالتالي فإنه من الصعوبة بمكان توقع حدوث اي تغيير جذري في جهاز الاعلام التابع للجامعة العربية او في ادائه الوظيفي .

ان تطور الاعلام العربي المشترك مرهون الى حد كبير بالموقف الرسمي للحكومات العربية ،

ويبدو ان معظم هذه الحكومات غيرراغب في تحرير الاعلام العربي المشترك من القيود التي يعانيها ، وحتى في حال توافر الرغبة عند البعض ، الا انها تبقى غير قادرة لاسباب سياسية ومالية . ان جهاز الاعلام التابع للامانة العامة غير قادر بمفرده على الوظيفة الاعلامية العربية المشتركة ، ولا بد اذا ما اريد لهذا الجهاز النجاح في عمله ، من ان يتم التعاون بينه وبين وزراء الاعلام العرب .

واعتقد ان مجالس وزراء الاعلام العرب فشلت في توفير التخطيط او ادوات التنفيذ اللازمة للمشاريع المعتمدة . كما ان ترك الوزراء المعنيين مسؤولية تمثيلهم الى المندوبين الدائمين اضعف من دور المجلس ، في العمل على انجاح الاعلام العربي المشترك والتغلب على العوائق التي تعترضه ، خاصة ان المندوبين او ممثلي المندوبيات لا يملكون ، في معظم الاحيان ، الصلاحيات السياسية والمالية اللازمة ، ناهيك عن عدم توافر الاختصاص والخبرة المطلوبة .

من هذا المنطلق اعتقد انه من الضروري تحويل مجلس وزراء الاعلام الى مجلس متخصص له ميزانية مرتبطة به تغطي اوجه الانفاق على المشاريع المعتمدة من قبله . وفي هذا الصدد هناك مشروع قرار مرفوع الى مؤتمر القمة العربية المقبل لاقرار انشاء المجلس المتخصص ورفع ميزانية صندوق الدعوة العربية الى ثمانية ملايين دولار .

سيبقى جهاز الاعلام في الامانة العامة يشكو من فقر في الكفاية الاعلامية ما دام اسلوب التعيين مقتصراً على اعتماد الترشيحات الحكومية فقط ، وواقعاً تحت طائلة التدخلات والضغوط الرسمية المستمرة لاختيار مرشحين لا تتوافر فيهم المواصفات المطلوبة للعمل في المكاتب الخارجية . هذا بالاضافة الى ان شعور الموظف بأن وجوده بالوظيفة يرتبط بارادة دولته وليس بارادة الجامعة ، يجعله موظفاً مهزوز الولاء للجامعة ان لم نقل انه سيعمل بوحي من المفاهيم القطرية . إن الجامعة العربية هي ما تريد لها الحكومات العربية ان تكون ، والحال المتردية التي يعيشها الواقع العربي لا بد من ان تنعكس على الجامعة وبالتالي على العمل الاعلامي العربي المشترك .

خاتمـــــة

ان الظروف غير الموضوعية التي يعانيهـــا جهاز الاعلام في الامانة العامة ستبقيه مقيداً وتبقى المساحة التي يتحرك فيها محدودة جداً ، واقصى مـا يمكن أن ينجح فيـه هي استغلال الامكـانات المحدودة المتاحة له ، رغم ضآلتها ورغم الظروف غير الموضوعية المحيطة به .

ولكن من الخطأ توقع نجاح الجامعة في القيام بعمل اعلامي رائد، الا ان ما تقدم لا يعني الغاء الوظيفة الاعلامية التي تقدمها الجامعة لأنها تبقى على رغم قصورها تسد حاجة مطلوب بقاؤها ، ولكن علينا التفكير في ايجاد برامج او بدائل لا لتلغي دور الجامعة الاعلامي بل لتكمله ، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من فكرة انشاء مؤسسات اعلامية مستقلة □

دور الجامعة العربية في الحوار العربي ـ الاوروبي

د. احمد صدقي الدجاني

مسؤول الحوار العربي ـ الاوروبي، منظمة التحرير الفلسطينية .

مقدمـــــة

بحثنا هذا محكوم بحقيقتين استشعر اهمية التذكير بهما ، كي **تكونا** ماثلتين في اذهاننا .

الحقيقة الاولى : ان البحث متصل بأمة عربية لها أهداف مشتركة بلورها نضالها العربي عبر مراحل متتالية . وهي تعيش في ظل كيانات سياسية لها ارادات متعددة ، تتوافق احياناً وتتضارب احياناً اخرى . والحاجة ماسة ما دام التعدد قائما الى صوغ ارادة واحدة من هذه الارادات بغية بلوغ تلك الاهداف .

الحقيقة الاخرى : إن هذه الامة العربية بكياناتها المتعددة ، تحاول ان تبلغ اهدافها في ظل عالم معاصر يحيط بها له صورته وتقسيماته وتكتلاته وتوازناته ومشكلاته وتحدياته . ولا بد لها من أن تدرك ذلك كله **بعمق** وتحسن التعامل معه وتشق وسطه طريقاً لها .

تطرح الحقيقة الاولى قضية العلاقات العربية العربية ، ودور الجامعة العربية فيها ، قضية ترتيب البيت العربي ، وتبرز لدى طرحها تساؤلات :

ـ كيف يمكن لهذه الدول عبر الجامعة صوغ الارادة الواحدة وترتيب البيت العربي ؟
ـ ما هي العلاقة بين هذه العملية وبين مباشرة النشاط الخارجي للعرب مجتمعين ؟
ـ هل ينبغي استكمال صوغ الارادة الواحدة استكمالاً تاماً ؟ ام يكتفى بحد ادنى لان الحاجة الى مباشرة النشاط الخارجي ملحة ؟ وهل يساعد هذا النشاط على استكمال العملية واتقان العمل ؟ وهل الاحتكاك بالغير يساعد على معرفة الانا والتعامل معها .

هل يمكن للعمل العربي المشترك ان يصل الى التوافق بين البلدان العربية على ثوابت تحترم ولا تؤثر الخلافات التي تنشب فيما بينها عليها ، وتكون بمثابة مقدسات لا تمس ؟ وهل يمكن أن تكون فترة التعامل مع هذه المقدسات بمثابة اشهر حرم ؟

- هل يمكن للعمل العربي المشترك في ظل الجامعة العربية ان يصل الى بلورة استراتيجيته الكلية واهدافها التفصيلية ووضع تصورات لبلوغ هذه الاهداف ، واستكمال حصر الامكانات العربية ؟

هل يمكن ان تصبح الجامعة الخازن الامين للمعلومات والحاسوب والعقل ؟ وهل ستوفر البلدان العربية الملاكات اللازمة للجامعة كي تقوم بهذه المهام ؟

وتطرح الحقيقة الاخرى قضية العلاقات العربية الدولية ودور الجامعة فيها . وتبرز لدى طرحها تساؤلات .

— كيف تعمل البلدان العربية مشتركة لتحتل مكانها ككتلة بين الكتل ، ولتشارك في رسم صورة عالمنا وفي صنع توازناته ؟ وهل تحسم في اختيار العمل على بناء عالم متعدد الاقطاب بدلاً من عالم يحكمه الاستقطاب الثنائي ؟

كيف توظف البلدان العربية علاقاتها الثنائية على الصعيد الدولي لخدمة اهدافها المشتركة ؟ وكيف تخضع هذه العلاقات لمتطلبات العمل العربي المشترك ؟

- كيف يتحرك العمل العربي المشترك لاقامة علاقات مع مختلف القوى العالمية في وقت واحد ، تنطلق من الوفاء بمتطلبات المصلحة العربية ، وتحقق فكرة التكامل في عالمنا ، يتزامن فيها القيام بالحوار العربي - الاوروبي مع التقدم بالتعاون العربي الافريقي مع تحقيق تعاون عربي هندي،واجراء حوار عربي ياباني،والتقدم بالعلاقات العربية مع الدول الاشتراكية وضبط العلاقات العربية مع الولايات المتحدة الامريكية ؟

وانتقل الآن الى بحثنا « دور الجامعة العربية في الحوار العربي - الاوروبي .» ، حيث يقع هذا الدور ضمن نشاط الجامعة الدولي. وقد مضى على انشغال الجامعة بهذا الحوار اكثر من ثماني سنوات تجمع خلالها رصيد من التجربة في ممارسة هذا الدور .

في مجال التعرف الى هذه التجربة ودراسة دور الجامعة في الحوار سنعرض في هذه الورقة بايجاز مسار الحوار العربي - الاوروبي ثم نجيب عن اسئلة تتصل بهذا الدور : كيف صاغت الجامعة العربية الموقف العربي في الحوار ؟ ما هو دور الامانة العامة للجامعة في ادارة الحوار ؟ ماذا استطاعت الجامعة العربية ان تحقق من خلال الحوار ؟ ثم نتناول مستقبل الحوار العربي - الاوروبي .

اولاً : مسار الحوار العربي - الاوروبي

ظهرت فكرة الحوار العربي الاوروبي عقب حرب تشرين الاول / اكتوبر ، حين اصدرت دول المجموعة الاوروبية التسع آنذاك تصريحها المعروف ببيان ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ حول موقفها من الصراع الدائر في المنطقة العربية، ثم اصدرت الدول العربية مجتمعة على مستوى القمة في الجزائر بياناً موجهاً الى اوروبا الغربية يوم ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣

استجابت فيه للتحسن الذي اظهره البيان الاوروبي في موقف الدول الاوروبية التسع من قضية فلسطين . وشقت الفكرة طريقها الى التنفيذ وسط صعوبات عدة . فبدأ الحوار على صعيد الخبراء اولاً عام ١٩٧٥ في ثلاثة اجتماعات عقدت بالقاهرة في شهر حزيران / يونيو ، وبروما في شهر تموز / يوليو ، وبأبو ظبي في شهر تشرين الثاني / نوفمبر . ثم بدأ الحوار على صعيد لجنة عامة على مستوى السفراء منذ عام ١٩٧٦ ، واستكمل الحوار اطاره التنفيذي وتبلور له مفهوم شامل كحوار حضاري تتكامل جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية ، وتحددت مجالات النشاط فيه وآلية سير العمل .

انعقد اجتماع اللجنة العامة الاول بلوكسمبورغ في ايار / مايو ١٩٧٦ . وتلاه الاجتماع الثاني بتونس في شباط / فبراير ١٩٧٧ ثم الاجتماع الثالث ببروكسل في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ واخيراً الاجتماع الرابع بدمشق في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ . ويمكننا أن نلاحظ **اثر الصعوبات التي اعترضت مسار الحوار في تأجيل اجتماعاته عن المواعيد المقررة لها** . فقد حددت اتصالات الجانبين عام ١٩٧٤ مؤعداً لاجتماع اللجنة العامة في شهر كانون الاول / ديسمبر قبل نهاية ذلك العام . وجاءت اثارة الجانب الاوروبي لموضوع التمثيل الفلسطيني في الاجتماع لتحول دون عقد الاجتماع في موعده . وطرحت فكرة البدء باجتماعات للخبراء كمخرج للازمة وبهدف التحضير المتقن ، وتبلورت صيغة اللقاء على مستوى مجموعتين تمثل كل منهما وحدة . وانعقد الاجتماع الاول للجنة العامة بعد ثمانية عشر شهراً من الموعد الاول الذي تحدد له . وتقرر في هذا الاجتماع في نطاق تنظيم اجراءات الحوار ان تعقد اللجنة العامة اجتماعاتها مرتين كل عام من حيث المبدأ . وقد التزم الجانبان بهذا القرار في الاجتماعات الثلاثة الاولى ، ولم يستطيعا الوفاء بهذا الالتزام بعد ذلك حيث تأخر الاجتماع الرابع عن موعده اكثر من نصف عام ، ولم ينعقد الاجتماع الخامس حتى كتابة هذه السطور . واقترن ذلك بزيارة الرئيس السادات الى الكنيست الاسرائيلي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ وما تلاها من تطورات .

توقف الحوار في اعقاب ابرام المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية في آذار / مارس ١٩٧٩ فترة . واعلن استئنافه رسمياً في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ بلوكسمبورغ في اجتماع ضم الرئاستين، وفرر الجانبان في هذا الاجتماع عقداجتماع مشترك على مستوى وزراء الخارجيةيقترن به اجتماع اللجنة العامة الخامس في صيف عام ١٩٨١. ومضى ذلك العام دون ان يشهدانعقادهما.

من خلال تتبع مسار الحوار يتضح ان الحوار العربي ـ الاوروبي يمر بأزمة تفعل فعلها فيه ، وان غيوماً تتجمع في سماء العلاقات العربية ـ الاوروبية تؤثر سلبياً على مناخ هذه العلاقات . وقد برزت شكوك قوية في امكانية خروج الحوار من ازمته . ووصل الامر بالبعض الى الدعوة الى وقفه . كما يتضح في الوقت نفسه من خلال الدراسة الموضوعية **ان العوامل التي تفاعلت في تكوين فكرة الحوار وطرحها ما زالت قائمة** . ولا تزال اماتا المجموعتين العربية والاوروبية على اتصال فيما بينهما للبحث في كيفية اخراج الحوار من ازمته . ولا يزال موضوع الحوار مطروحاً امام كل من الجامعة العربية والمجموعة الاوروبية ، ينتظر اعادة النظر في كيفية مواجهة العقبات التي تعترضه وارادة كل من جانبيه السياسيين للتقدم به[١] .

---

(١) سنفصل الحديث عن الازمة التي يعاني منها الحوار في الجزء الاخير من هذه الدراسة وقد عرضنا مسار =

١ ـ كيف صاغت الجامعة العربية الموقف العربي في الحوار ؟

ولدت فكرة الحوار العربي ـ الاوروبي في مهد العمل العربي المشترك . **وبرز منذ مباشرته حواراً بين منظمتين « اقليميتين » هما الجامعة العربية والمجموعة الاوروبية تضم كل منهما عدداً من الدول في عضويتها فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية كعضو يمثل فلسطين في الجامعة العربية .**

انشغلت الجامعة العربية منذ ولادة الفكرة بصياغة الموقف العربي في هذا الحوار عبر مؤسسات العمل العربي المشترك . وتلمست طريقها في هذه التجربة الجديدة وسط صعوبات حتى اوشكت ان تحدده تحديداً دقيقاً . وتمت صياغة الموقف العربي من فكرة الحوار لاول مرة في مؤتمر القمة العربي السادس الذي انعقد بالجزائر يوم ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ . وظهر هذا الموقف في بيان وجهه المؤتمر الى اوروبا الغربية وفي قرارات اصدرها تخص دول المجموعة الاوروبية . وقد اتصف الموقف العربي بالايجابية وتجاوب مع التوجه الاوروبي لاقامة صلات مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط ، بأن تحدث عن الصلات القائمة بين اوروبا الغربية والشعوب العربية على الصعيد الحضاري وعن مصالحها الحيوية المتداخلة . وعبر بدوره عن توجه عربي للحوار مع المجموعة الاوروبية والتعاون معها في اطار تسوده الثقة والمصالح المتبادلة ، وتعبر عنه هذه الدول بموقف واضح منصف ازاء قضية العرب العادلة[٢] .

تتالت الاتصالات بين المجموعة الاوروبية والجامعة العربية بعد اعلان المبادرة الاوروبية والاستجابة العربية لها ، حتى انعقدت اجتماعات الخبراء ثم اجتماع اللجنة العامة الاول . وقد تمت بعض هذه الاتصالات على مستوى امانتي المجموعتين ، وبعضها الآخر على مستوى الرئاستين والامانتين معاً . وقام كل جانب خلال ذلك بعقد اجتماعات خاصة به لصياغة موقفه .

لو نظرنا في خطوات صياغة الموقف العربي الذي كان يطرح في الاجتماعات المشتركة للحوار ، لرأينا انه كان ينطلق بداية من قرار يصدر في الجامعة العربية على مستوى القمة . ثم تقوم الامانة العامة للجامعة في الاعداد لتنفيذ هذا القرار الذي يقتصر عادة على الخطوط العريضة . وتقدم الامانة العامة ما اعدته الى مجلس الجامعة ليصدر قرارات تفصيلية بشأن التنفيذ ترسم بمجموعها الموقف العربي من القضايا المطروحة في الحوار . لقد استشعرت الامانة العامة للجامعة بعد ان باشرت السير في تجربة الحوار الجديدة عليها حاجتها الى ان تدعو خبراء على مستوى عال تمهيداً للاجتماع المشترك للخبراء ، وعملت على استصدار قرار من مجلس الجامعة بذلك .

= الحوار بشيء من التفصيل في : احمد صدقي الدجاني ، **الحوار العربي ـ الاوروبي : وجهة نظر عربية ووثائق** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٦ : القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦) ، احمد صدقي الدجاني ، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي : دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق** (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٧٩) ، واحمد صدقي الدجاني ، « اضواء على المرحلة الراهنة في الحوار العربي الاوروبي ،» **شؤون عربية** ، السنة ١ ، العدد ٤ (حزيران / يونيو ١٩٨١) .

(٢) انظر نص البيان في : الدجاني ، **الحوار العربي الاوروبي : وجهة نظر عربية ووثائق** ، ص ١٧٥ .

يمكننا أن نتبع هذه الخطوات في الفترة التي سبقت عقد الاجتماع الاول للخبراء في الحوار العربي ـ الاوروبي .

ـ اصدر مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد بالرباط في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ قراراً نص على أن يبدأ الحوار العربي ـ الاوروبي في اطار المبادىء التي تضمنها بيان القمة العربي السادس الموجه الى اوروبا الغربية . كما تضمن ضرورة وجود خطة عربية موحدة للحوار ، واتخاذ التدابير اللازمة للتوصل الى تعاون ملموس في الميادين السياسية والثقافية والاقتصادية لصالح الطرفين .

ـ تقدمت الامانة العامة للجامعة بمذكرة الى مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الثالث والستين بشأن تطورات الحوار العربي ـ الاوروبي ، والاتصالات التي اجريت مع الجانب الاوروبي تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة بتاريخ ٤ / ٩ / ١٩٧٤ وقرار مؤتمر القمة العربي السابع بالرباط .

ـ اصدر مجلس الجامعة في ٢٦ / ٤ / ١٩٧٥ قراراً بالموافقة على تفويض الامين العام في اجراء الاتصالات مع الجانب الاوروبي لعقد اجتماع مشترك للخبراء العرب والاوروبيين في النصف الاول من حزيران / يونيو ١٩٧٥ بمقر جامعة الدول العربية . وان تبادر الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بتعيين خبراء على مستوى عال لتمثيل الجانب العربي في الاجتماع العربي ـ الاوروبي المشترك، وان يدعو الامين العام الى اجتماع يحضره الخبراء العرب ، ويشارك فيه عدد من خبراء المنظمات والاجهزة العربية المعنية ويسبق الاجتماع العربي ـ الاوروبي . وذلك لصياغة موقف عربي واحد .

ـ تم عقد اجتماع للمندوبين الدائمين وخبراء الجانب العربي في الحوار العربي ـ الاوروبي يوم ٢٠ / ٥ / ١٩٧٥ ناقش ما ينبغي أن يكون عليه الموقف العربي الموحد بخصوص الحوار وبشأن توقيع اتفاق بين اسرائيل وبين المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، واتخذ التوصيات اللازمة[٣] .

انعقدت الاجتماعات المشتركة للخبراء ، وتحددت لجان عمل الحوار الفنية السبع وهي **الزراعة والتنمية الريفية ، والتصنيع ، والبنية الاساسية ، والتعاون المالي ، والتجارة ، والتعاون العلمي والتقني ، والثقافة والعمل والشؤون الاجتماعية** . وانعقد الاجتماع الاول للجنة العامة فاستكمل الحوار ابعاده السياسية والاقتصادية والثقافية . ووضح للجامعة العربية مدى اهمية صياغة الموقف العربي الواحد في شتى هذه المجالات . واستشعرت الحاجة الى تنظيم عمل الجانب العربي في الحوار .

بدأ الجانب العربي في تلبية هذه الحاجة خلال اجتماعه في ابو ظبي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ . وقد اصدر عدة توصيات مهمة منها :

---

(٣) المصدر نفسه ، « قرار مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الثالث والستين بشأن الحوار العربي ـ الاوروبي ، ٢٦ / ٤ / ١٩٧٥ »، ص ٢٠١ .

ـ التأكيد على ان تقوم كل دولة عربية بتشكيل وحدة لديها لمعالجة امور الحوار على ان تضم متخصصين في كافة مجالات الحوار . وان تقوم كل دولة عربية بتعيين مندوبيها في اللجنة العامة ومجموعات العمل مع مراعاة عنصر الاستمرارية .

ـ ان تقوم حكومات الدول العربية وصناديق التنمية الوطنية بتقديم الدعم للجهاز المؤقت للحوار العربي ـ الاوروبي الذي تم انشاؤه في الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

ـ ان تقوم الامانة العامة بالاتصال بالدول العربية والتشاور مع المنظمات العربية المتخصصة من اجل اختيار الخبراء المتخصصين لتمثيل الجانب العربي في مجموعات العمل المتخصصة .

ـ ان تقوم حكومات الدول العربية بارسال قوائم للخبراء المتخصصين في جميع المجالات الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

ـ ان تقوم حكومات الدول العربية بارسال كافة البيانات والمعلومات او الدراسات التي سبق ان طلبتها او تطلبها منها الامانة العامة .

ـ ان تقوم حكومات الدول العربية بارسال اي بحوث او اوراق عمل او مقترحات اخرى تراها الدول كفيلة بمساندة الاعداد للدراسات المقبلة للحوار .

ـ ان تتم الاتصالات بين الامانة العامة وبين حكومات الدول العربية في المسائل المتعلقة بالحوار عن طريق الاتصال المباشر بما في ذلك الاتصال البرقي بالوحدات الخاصة التي تنشئها حكومات الدول لمعالجة شؤون الحوار وذلك توخياً للسرعة .

قصدنا من اثبات هذه التوصيات بنصها ان نكشف عن الحال التي كان عليها العمل في بدء الحوار . وقد اسهبت مناقشات الجانب العربي في ذلك الاجتماع في شرحها ونقدها وتوصلت الى تلك التوصيات التي كان من بينها استخدام « التلكس » في الاتصال الى جانب البريد العادي الذي كان يصل في كثير من الاحيان متأخراً . والحق ان **مباشرة الحوار على صعيد الخبراء مثلت للجانب العربي تحدياً كان لا بد من ان يستجيب له الاستجابة الصحيحة بتوفير عنصر الانسان الكفء وعنصر المعلومات وعنصر التنظيم** .

خطت الجامعة العربية خطوة اخرى على صعيد تلبية الحاجة الى تنظيم عمل الجانب العربي في الحوار اثر اجتماع اللجنة العامة الاول بلوكسمبورغ ايار / مايو ١٩٧٥. وذلك حين **اتخذ مجلس الجامعة قراراً في دور انعقاده السادس والستين بتاريخ ٩ / ٩ / ١٩٧٦ بكيفية تنظيم الجانب العربي في الحوار وانشاء اللجنة العربية للحوار** . وتشكلت هذه اللجنة من ممثلي الدول الاعضاء في الحوار العربي ـ الاوروبي وهم رؤساء واعضاء وحدات الحوار في دولهم ، ومن رؤساء ومقرري لجان العمل الفنية السبع . وتقرر لها ان تجتمع مرتين في العام لتحضر، التوصيات الخاصة بالحوار التي تقدم الى مجلس الجامعة، ولتبحث في تفاصيل امور الحوار وتصوغ الموقف العربي الموحد في اجتماع اللجنة العامة للحوار وفي اجتماعات لجانه الفنية . وهكذا اوجدت تجربة الحوار اطاراً جديداً للعمل يتكامل مع اطارات الجامعة الاخرى ويعزز العمل العربي المشترك .

ان من النتائج التي توضحها دراسة نشاط الجامعة في الحوار العربي ـ الاوروبي ان هذا النشاط شأنه شأن اي نشاط دولي تقوم به الجامعة العربية يؤدي الى تعزيز العمل العربي المشترك . الامر الذي يشير الى وجود علاقة جدلية بين هذه النشاطات وبين توحيد الجهود العربية. فإذا كان التقدم على طريق الحوار يقتضي هذا التوحيد للجهود ، كذلك نجد أن ممارسة الحوار والسير فيه تفرض على كل من طرفيه الاستجابة لمتطلبات التوحيد وبلوغ معنى « الكل » . وقد بدا هذا الامر في اجتماعات الحوار حين كانت المناقشات بين الجانبين تشعر العرب بالحاجة الملحة الى « حوار » عربي يحقق الحد الادنى اللازم للتنسيق والوحدة . ومع ان العرب يلتقون في منظمة عربية يتوافر لهم فيها ما هو اكثر من الحوار الا ان استخدام اللفظ شاع بمناسبة مباشرة الحوار مع اوروبا الغربية في وقت كانت القطيعة فيه تحدث بين دول عربية على صعيد ثنائي .

كشف السير في الحوار من خلال عمل اللجنة العامة واللجان الفنية عن الحاجة الى احكام ربط عمل اجهزة العمل العربي الموحد ومؤسساته بعضها ببعض ، سواء على صعيد المنظمات العربية المتخصصة او على صعيد ادارات الجامعة او على صعيد المؤتمرات الوزارية التي تنبثق عن القمة . وقد شهدت الجامعة العربية نشاطاً ملموساً لتحقيق ذلك . ويمكن القول ان ادخال نشاط الحوار في العمل العربي المشترك على هذه الصعد قد بدأ وإن لم يأخذ بعد شكلاً نهائياً مستقراً .

نسوق مثلاً على ذلك العمل في لجنة الثقافة والعمل والشؤون الاجتماعية ـ وهي احدى لجان الحوار ـ يقتضي ان يربط بعمل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فيما يخص الجانب الثقافي ، وبعمل منظمة العمل العربية فيما يخص جانب العمل والعمال ، وبادارة الشؤون الاجتماعية فيما يخص هذا الجانب . والأمر نفسه في لجنة التعاون المالي التي يقتضي العمل فيها ربطاً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية . وهكذا يكون ضرورياً في عمل الحوار أن تشارك المنظمات المتخصصة ، وان يقوم الموقف العربي على قرارات المؤتمرات الوزارية في كل مجال من المجالات . وهذا امر تقع مسؤولية تحقيقه على كاهل الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

٢ ـ ما هو دور الامانة العامة للجامعة في ادارة الحوار ؟

تحملت الامانة العامة لجامعة الدول العربية مسؤولية ادارة «عملية » الحوار العربي ـ الاوروبي ، واستجابت لمتطلباتها بمحاولة تطوير أساليب عملها . وتولى الامين العام بنفسه الاشراف على هذا الامر في بدء الحوار . وخصص احد الامناء المساعدين لتولي المسؤولية المباشرة . ولم يلبث ان استشعر الحاجة بعد اجتماع الخبراء الاول الى وجود اقتصادي متخصص يقدم رأيه في عمل اللجان المتخصصة وفيما يكون عليه الموقف العربي اثناء التفاوض . وهكذا **عين مستشاراً لشؤون الحوار قرنه بانشاء جهاز مؤقت خاص بالحوار يتولى المستشار ادارته** . وكان على هذا الجهاز ان يحضر لاجتماعات الحوار سواء على الصعيد العربي او على الصعيد المشترك ، وان يشارك فيها .

استشعرت الامانة العامة ايضاً **الحاجة الى استشارة عدد من الخبراء ممن يمارسون العمل في مجال الحوار العربي ـ الاوروبي والمجالات الدولية للنظر في مسار الحوار واسلوب العمل وتقويم هذا المسار** ، وذلك في اعقاب الاجتماع الثاني للجنة العامة الذي انعقد بتونس .

فأصدر مجلس الجامعة قراراً في ٢٩ / ٣ / ١٩٧٧ بتخويل الامين العام دعوة الخبراء . وهكذا انعقدت « لجنة التفكير » في امور الحوار ـ كما اطلق عليها ـ ووضعت تقريراً وافياً وضع امام اللجنة العربية للحوار وكان أساساً لبحثها وتحديد الموقف العربي . وقد دخلت « لجنة التفكير » في المؤسسات المنشغلة بالحوار ، وتمت دعوتها مرة اخرى اوائل عام ١٩٨٠ بعد انتقال مقر الجامعة العربية الى تونس وابان توقف الحوار . وقد تقدمت بتقرير واف اعتمد اساساً لمناقشات اللجنة العربية للحوار .

عهد الامين العام الى احد الامناء المساعدين بمسؤولية الاشراف على شؤون الحوار كما ذكرنا ، واصبحت هذه المسؤولية من اختصاص الامين العام المساعد للشؤون الدولية بعد انتقال الجامعة الى تونس . لقد تبلورت صيغة العمل في الحوار العربي ـ الاوروبي على صورة وفد عربي واحد يحاور وفداً اوروبياً واحداً . وكان الجانب الاوروبي قد اتفق على اقتراح هذه الصورة في اجتماع دبلن عام ١٩٧٥ بعد ان برزت في صفوفه قضية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في الجانب العربي . وقبل العرب الاقتراح فتمت اجتماعات الخبراء وفق هذه الصورة ، ولم يلبث ان اتفق الجانبان على ان يكون اجتماع اللجنة العامة على غرار اجتماع الخبراء بعد ان أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عدم ممانعتها لأن هذه الصيغة تحقق ظهور العرب كجانب واحد متماسك في الحوار .

ألقت صيغة العمل هذه عبئاً خاصاً على الامانة العامة للجامعة ، ومكنتها من القيام بدور كبير في الحوار . وجاء تنظيم الحوار وتحديد اجراءاته ليرسم هذا الدور الكبير . فاللجنة العامة للحوار تتكون من « مندوبين عن الجانبين منهم مسؤولون على مستوى السفراء من الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية والمجموعات الاوروبية،ومن امانة جامعة الدول العربية ولجنة المجموعة الاوروبية والرئاسة المشتركة ومقرري لجان العمل » . وهي تجتمع مرتين كل عام من حيث المبدأ ويتم تحديد تاريخ الاجتماع ومدته بالاتفاق مع الرئاسة العربية وامانة الجامعة العربية والرئاسة الاوروبية . وتمثل الامانة في جميع لجان العمل . ويقوم هؤلاء الممثلون بدور خاص في تحضير اجتماعات اللجان ومتابعة اعمالهاومعاونة الرئاسة العربية لكل لجنة . كما يقومون بمتابعة اعمال المجموعات المتخصصة التي تنبثق عن هذه اللجان . وتشارك الامانة العامة في لجنة التنسيق التي تضم ممثلين عن الرئاستين واللجنة الاوروبية . ويتم تيسير الوثائق المناسبة للجان العمل والمجموعات المتخصصة ونقل جميع المعلومات عن طريق الامانة العامة من الجانب العربي واللجنة الاوروبية من الجانب الاوروبي(٤) .

لقد بذلت الامانة العامة للجامعة جهداً كبيراً في حمل هذا العبء . وقامت من اجل ذلك بتطوير جهازها ـ كما رأينا ـ ليشمل متخصصين في شؤون الحوار . كما قامت بتحقيق الترابط بينها وبين المنظمات العربية المتخصصة . وعهدت الى هذه المنظمات بمهام في اعمال لجان الحوار . **واوصل هذا الترابط الى تحقيق تقدم في احكام عملية « آلية سير » العمل بين اجهزة الجامعة ومنظماتها ، وهي عملية صعبة لاسباب كثيرة .**

لا بد من الاشارة هنا الى ان تجربة الحوار العربي ـ الاوروبي كشفت عن امكانية صيغة

---

(٤) وثيقة « تنظيم الحوار العربي الاوروبي واجراءاته ،» في : المصدر نفسه .

العمل العربي المشترك في اطار الجامعة العربية في استيعاب متطلبات اوجه النشاط الدولي للجامعة ، كما كشفت عن تفوق هذه الصيغة على صيغة العمل الاوروبي المشترك من حيث شمولها وتوافر هياكل المؤسسات اللازمة لها . وذلك لأن العمل الاوروبي المشترك قام في بداية الامر في الميدان الاقتصادي وحده واستمر كذلك لفترة طويلة ثم تجاوزه الى الميدان السياسي . فاقتصرت مؤسساته على متطلبات العمل في هذين الميدانين ولم تقم بعد مؤسسات مشتركة اوروبية في اطار المجموعة الاوروبية للعمل المشترك في الميادين الاخرى . وقد لاحظ المشاركون في اعمال لجان الحوار هذا الامر . وكان الجانب العربي يتوصل ـ نظرياً ـ الى صياغة موقفه الواحد في موضوع ما من خلال الرجوع الى قرارات مؤسسات العمل العربي المشترك في ذلك الموضوع . بينما كان على الجانب الاوروبي ان يدعو ممثلين من الحكومات الاوروبية لصياغة الموقف العربي في الموضوعات التي لم تبحثها المجموعة الاوروبية مشتركة . ولم يكن ميسوراً وصول الممثلين الى ذلك وهم تنفيذيون لا يجدون انفسهم مخولين لاتخاذ القرار .

٣ ـ ماذا استطاعت الجامعة ان تحقق خلال الحوار ؟

حددت الجامعة العربية حين قبلت فكرة الحوار العربي ـ الاوروبي رؤيتها لما يمكن لدول المجموعة الاوروبية ان تقوم به للمساهمة في انهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وقد تضمن بيان القمة العربية القرارات الصادرة عن هذه الرؤية بايجاز ، ثم شرحها الجانب العربي بالتفصيل خلال الحوار .

تقول هذه الرؤية العربية ان لدول الجماعة الاوروبية دوراً تقوم به في انهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وقيامها بهذا الدور ضروري للحفاظ على امنها ومصالحها المشتركة مع العرب ولنهوضها بمسؤولياتها على الصعيد الدولي ، وتصحيحاً لاخطاء السياسة الاستعمارية الاوروبية التي كانت سبباً في معاناة العرب عموماً وشعب فلسطين على الخصوص . وتصف الرؤية العربية هذا الدور فتراه ضمن حدود طاقات الدول التسع وامكاناتها .

ويقتضي هذا من الدول الاوروبية انتهاج سياسة واضحة ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي على عدة صعد ... صعيد العلاقات الاوروبية مع الدول العربية وشعب فلسطين ، وصعيد العلاقات الاوروبية مع اسرائيل ، وصعيد العلاقات الاوروبية مع الولايات المتحدة ، واخيراً صعيد العلاقات الاوروبية الدولية . وقد حدد الجانب العربي مطالبه على كل صعيد من هذه الصعد(٥) .

يمكننا القول ان تطوراً محدوداً ايجابياً حدث في الموقف المشترك لدول المجموعة الاوروبية من قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ بدء الحوار . فقد بدأ الاوروبيون وموقفهم هو ما تضمنه بيان بروكسل ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣، الذي تحدث عن « مراعاة الحقوق المشروعة للفلسطينيين » . ثم اصبح الموقف في بيان لندن الذي صدر في حزيران / يونيو ١٩٧٧ ان حل النزاع لن يتأتى الا اذا ترجم الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في التعبير عن هويته الى واقع ، وان يتضمن هذا الحل ضرورة اقامة وطن للشعب الفلسطيني ،، وأن يشترك ممثلون لاطراف النزاع بما فيها الشعب الفلسطيني في المفاوضات بطريقة ملائمة تحدد بالتشاور بين كافة

---

(٥) شرحنا هذه المطالب في : الدجاني : **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي : دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق** ، « الحوار العربي الاوروبي والصراع العربي الاسرائيلي ،» ص ٦٨ .

الاطراف المعنية . وتبلور الموقف الاوروبي في بيان البندقية الصادر في حزيران / يونيو ١٩٨٠ بالنص بوضوح على « ضرورة حل مشكلة فلسطين حلاً عادلاً وتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقه كاملاً في تقرير المصير بطريقة ملائمة تضبط في اطار الحل السلمي الشامل » . وأشار الى ضرورة اشراك الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في التفاوض وتحدث عن القدس رافضاً اي بادرة تتخذ من جانب واحد تستهدف تغيير وضعية المدينة المقدسة . وهكذا جاء الموقف الاوروبي الذي اعلنه بيان البندقية دون ما يطلبه الجانب العربي . ولكنه مع ذلك حقق تقدماً ايجابياً .

لا نستطيع ان نتحدث عن انجازات ملموسة كبيرة حققها الحوار في جانبه الفني ، لأن المرحلة التي مرت اقتصرت على استكشاف آفاق التعاون وتنظيم كيفيته واجراء بعض دراسات الجدوى . ولكن ما انجز يشير الى امكان تحقيق مثل هذه الانجازات ان توافرت الارادة السياسية . ونشير هنا كمثل على ذلك الى بيان المبادىء الذي صدر بشأن العمال العرب المهاجرين في اوروبا عن لجنة الثقافة والعمل والشؤون الاجتماعية ثم عن اللجنة العامة . كما نشير الى ان الجانب العربي طالب بابرام اتفاقيات اقتصادية تحقق مزايا خاصة له . وما زال الحوار يحاول تحقيق ذلك .

يمكننا أن نتحدث ايضاً عن تقدم حققته تجربة الحوار على صعيد تطوير وسائل العمل العربي المشترك وقد عرضنا له فيما سبق . كما نتحدث عن فوائد التفاعل الذي تم بين العاملين في الحوار من العرب والاوروبيين في تحقيق قدر اكبر من الفهم على صعيد التعامل والتعاون .

ثانياً : مستقبل الحوار العربي ـ الاوروبي

الى اين يسير الحوار العربي ـ الاوروبي ؟ تساؤل يلح علينا اليوم متطلباً اجابة واضحة شافية . وهو في حقيقته جماع تساؤلات واراء تطرح حول واقع هذا الحوار ومستقبله. وسأحاول في هذه الدراسة الاجابة عن هذا السؤال **مستشعراً حاجتنا في الوطن العربي الى وقفة نقفها امام الحوار العربي ـ الاوروبي والعلاقات العربية بدول الجماعة الاوروبية في هذه الآونة بالذات** بعد مضي سبع سنوات على مباشرة الحوار على صعيد الخبراء .

كانت الآمال المعلقة على الحوار يومذاك كبيرة . وقد حققت اجتماعات الخبراء التي عقدت في القاهرة وروما وابو ظبي عام ١٩٧٥ نجاحاً ملموساً في بلورة الافكار الخاصة بتصور طرفي الحوار له ولمجالاته وابعاده وآفاقه وكيفية السير فيه ، فاستكمل التحضير لانعقاد الاجتماع الاول للجنة العامة للحوار على مستوى السفراء الذي انعقد في لوكسمبورغ في شهر ايار / مايو ١٩٧٦ . لقد وضعت تلك الآمال الكبيرة على محك التجربة العملية خلال الاعوام الستة الماضية ، فكانت ان اوصلتنا هذه التجربة الى ضرورة قيامنا كعرب بوقفة مراجعة وتقويم واستشراف آفاق المستقبل فيما يخص الحوار العربي ـ الاوروبي . **ولا بد ان تتناول هذه الوقفة في الوقت نفسه موقفنا كعرب في هذا الحوار والموقف الاوروبي فيه** .

وهذا يعني ان نجيب عن سؤالين :

ـ الى اي مدى استطاع العمل العربي المشترك التعامل مع هذا الحوار ؟
ـ وما هي حقيقة الموقف الاوروبي فيه ؟

حين عدت الى وثائق اجتماعات الحوار الاولى وجدت حديثاً واضحاً يعبر عن تلك الآمال العريضة ولمست الآفاق الرحبة التي استشرفتها تجربة الحوار ، ووجدت ايضاً بذور هذين السؤالين مطروحة . رأيت انني ختمت دراستي في كتابي الحوار العربي ـ الاوروبي باثبات ما نصه « لا بد من القول ان قطاعاً واسعاً من الوطن العربي وفي العالم الثالث ما يزال يشك في نوايا اوروبا الغربية . وما تزال الذكريات المريرة لتاريخها الاستعماري ماثلة امامه . وهذا الامر يؤثر على مناخ الحوار . وما لم تدلل السياسة الاوروبية عن حسن نواياها ، وتتجاوب مع قضايا العالم الثالث العادلة وبخاصة قضية فلسطين فإن مناخ الحوارسيسوءوسماؤه ستتلبد بالغيوم .

ان الحوار العربي ـ الاوروبي هو عبرة تاريخ مشترك،وضرورة مستقبل،وسيتوقف مستقبله على مبادرتنا نحن العرب وقدرتنا على الفعل ، وعلى الاستجابة الاوروبية لحقائق عالم جديد تحكمه قيم جديدة ولغة جديدة وعلاقات جديدة»[٦] .

لقد برزت هذه الشكوك بقوة مع تعثر تجربة الحوار ، وبفعل عدد من المواقف الاوروبية ، وتضمنتها التساؤلات والآراء المطروحة حول الحوار ، والتي تشير بمجموعها الى ان الحوار العربي ـ الاوروبي يمر هذه الايام **بأزمة** ، وأن غيوماً تتجمع في سماء العلاقات العربية الاوروبية فتؤثر سلبياً على مناخ هذه العلاقات . ويلفت النظر في هذا المجال ان بعض الآراء المطروحة قاطعة في حكمها على فشل الحوار ، وهو امر يحدث لاول مرة . ونسوق مثلاً عليه ما قرأناه اخيراً في مجلة عربية واخرى اوروبية لكاتبين عربي واوروبي . فلقد دعا الدكتور سامي منصور الحكومات العربية[٧] وجامعة الدول العربية الى « وقف الجهود المبذولة حالياً لاستئناف الحوار العربي ـ الاوروبي ، واعلان الانسحاب منه نهائياً ، ورفض كل المناقشات الدائرة حوله » وشرح في مقاله مبررات دعوته . **كذلك** نشر **ولفغانغ** فروند (Wolf-gang Freund) في الشهر نفسه بمجلة Die Dritte Welt الالمانية مقالاً بعنوان « **الغموض والحقائق في الحوار العربي ـ الاوروبي**»**قال فيه** « ان شعار الحوار العربي ـ الاوروبي كما هو لدينا اليوم خيال في ابعاده الجغرافية والسياسية والثقافية » . وحاول ان يدلل في مقاله على قوله هذا .

١ ـ ان الحوار العربي ـ الاوروبي اليوم في ازمة اشتدت مع مطلع هذا العام . **ويمكننا أن نرى مظاهرها على صعيد مسار الحوار ، وعلى صعيد مناخه** .

أ ـ فبالنسبة للمسار نجد ان عام ١٩٨١ انقضى دون ان يشهد انعقاد الاجتماع المشترك لوزراء خارجية دول المجموعتين العربية والاوروبية الذي تقرر عقده في اطار الحوار .وكان هذا القرار قد اتخذ في اجتماع لوكسمبورغ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ الذي ضم الرئاستين العربية والاوروبية واعلن فيه استئناف الحوار . وكان الاتفاق أن يتم الانعقاد في صيف ١٩٨١ . وتشكلت لجنة مشتركة للتحضير ، اجتمعت في لاهاي في شباط / فبراير ١٩٨١ ثم في تونس نيسان / ابريل ١٩٨١ ثم في لندن تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١. وقد اصدر السيد جاستون ثورن مسؤول الهيئة الاوروبية مؤخراً تقريره عن نشاط الهيئة وذكر فيه ان موعد هذا الاجتماع لن

---

(٦) الدجاني ، **الحوار العربي الاوروبي : وجهة نظر عربية ووثائق** ، ص ١٦٧ .

(٧) سامي منصور ، « دعوة للعرب لوقف الحوار مع اوروبا الغربية »، **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣٤ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١) .

يتحدد الا بعد استكمال التحضير له ، اشارة واضحة الى ان الجو لم يتهيأ بعد له . والحق ان عدم تجاوب الجانب الاوروبي مع المطالب العربية في اجتماعات اللجنة المشتركة وما شهدته العلاقات العربية ـ الاوروبية من احداث حال دون تحديد موعد لهذا الاجتماع .

ونسجل ايضاً بالنسبة لمسار الحوار أن اللجنة العامة للحوار لم تجتمع منذ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ حين عقدت اجتماعها الرابع بدمشق . وقد تم في اجتماع **لوكسمبورغ** الذي اعلن استئناف الحوار ربط اجتماعها باجتماع وزراء الخارجية . وهكذا مضى عام ١٩٨١ دون ان تنعقد الجهة التي تدير امور الحوار . وقد اقتصر النشاط فيما يخص مسار الحوار خلال عام ١٩٨١ على حد ادنى من اجتماعات بعض لجان العمل التي تقرر اجتماعها عند استئناف الحوار لتساهم في التحضيرلاعمال اجتماع وزراء الخارجية المشترك . وقد انجزت هذه اللجان العمل المحدود المطلوب كما باتت تترقب بدورها القرار السياسي من اجتماع وزراء الخارجية المرتقب والقرار التنفيذي من اجتماع اللجنة العامة .

ب ـ وبالنسبة لمناخ الحوار نجد أن مطلع عام ١٩٨١ شهد تحرك الرئاسة الهولندية للجانب الاوروبي واستمرار تحرك الرئاسة الفلسطينية للجانب العربي . وقد قام السيد فاندر كلاو بجولته في المنطقة العربية متابعاً ما بدأه السيد جاستون ثورن في النصف الثاني من عام ١٩٨٠ ابان توليه باسم لوكسمبورغ الرئاسة الاوروبية . ثم جاء دور بريطانيا في الرئاسة في شهر تموز / يوليو ١٩٨١ وانتهى هذا الدور دون أن يعلم عن نشاط قام به كارنجتون وزير الخارجية البريطانية في مضمار الحوار . وتتالت ابان تلك الفترة تصريحاته عن استعداده للقاء ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية،ان كان ذلك مفيداً ، واضعاً شرطاً مسبقاً للقاء قيّد به حركة الحوار وأساء الى مناخه . ولم يشهد مطلع هذا العام اي نشاط من الرئاسة البلجيكية .

ـ حدث في الفترة نفسها ان اعلن بعض الدول الاوروبية الاستعداد للمشاركة في القوات المتعددة الجنسيات التي ستترابط في سيناء تنفيذاً لاتفاقات كامب دافيد ، الامر الذي ولّد رد فعل سلبي في الجانب العربي . وسبق ذلك اتخاذ الحكومة الفرنسية الجديدة موقفاً أكثر تأييداً لكامب دافيد ، كما تلته زيارة الرئيس ميتران لاسرائيل ، مما كان له انعكاساته السلبية على مناخ العلاقات العربية ـ الاوروبية .

٢ ـ حين نحاول تجديد بداية هذه **الازمة** التي يشهدها الحوار العربي ـ الاوروبي اليوم نجد ان ملامحها ظهرت منذ الايام الاولى لاعلان استئناف الحوار في **لوكسمبورغ** بعد ان توقف او **تجمد** لمدة ثمانية عشر شهراً بسبب **ازمة حادة** اصابته اثر ابرام اتفاقيات كامب دافيد . الامر الذي يبرر **اعتبار الازمة الراهنة امتداداً لتلك الازمة** .

لماذا حدث اذن استئناف الحوار ؟ وما الذي طرأ حتى منع **عملياً** هذا الاستئناف ؟ **لقد حدث استئناف الحوار في ظل ظروف سياسية اتاحت لجانبيه ان يعبّرا عن توافق ارادتهما في استمراره** . فمن ناحية كان الجانب الاوروبي قد تململ من فترة الانتظار التي الزم نفسه بها امام الولايات المتحدة الامريكية لتظهر نتائج مباحثات الحكم الذاتي التي نصت عليها اتفاقات كامب دافيد في ايار / مايو ١٩٨٠ ، واصدرت المجموعة الاوروبية بيان البندقية في حزيران / يونيو ١٩٨٠ ، الذي تضمن تطويراً محدوداً للموقف الاوروبي من المطالب العربية ، وعبرت عن

ارادتها باستئناف الحوار . ومن ناحية اخرى كان الجانب العربي قد صاغ موقفاً متماسكاً في مؤتمر القمة العربي التاسع بتونس تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ وتوجه بموقف واضح نحو التعاون مع اوروبا الغربية .

لم تلبث ان طرأت مجموعة تغيرات بعد ان تبلور هذا التوجه عند جانبي الحوار ، ففعل كل تغير فعله في التأثير عليه .

ـ جرت انتخابات الرئاسة الامريكية في خريف ١٩٨٠ وجاءت بمرشح الحزب الجمهوري رونالد ريغان فتولت ادارة امريكية جديدة زمام الامور . واصبح على المجموعة الاوروبية ان ترتب امورها معها وتنسق سياستها تجاه منطقة الوطن العربي .

ـ انعقد مؤتمر القمة العربي العاشر بعمان في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ بغياب ستة اعضاء . وعلى الرغم من أنه أقر استراتيجية العمل العربي المشترك الا ان الموقف العربي بدا غير متماسك . وتأثر هذا الموقف باستمرار الحرب التي نشبت بين العراق وايران قبل شهرين من انعقاد المؤتمر .

ـ جرت انتخابات الرئاسة الفرنسية في ربيع عام ١٩٨١ وجاءت بمرشح الحزب الاشتراكي فرنسوا ميتران الذي تبنى سياسة تجاه قضية فلسطين تختلف عن سياسة سلفه. وحملت الانتخابات التشريعية الفرنسية التي تلت الحزب الاشتراكي الى الحكم . واصبح على المجموعة الاوروبية ان ترتب امورها على ضوء هذا التغير في الحكومة الفرنسية .

ـ جرت الانتخابات الاسرائيلية في تموز / يوليو ١٩٨١ بعد ان ضربت اسرائيل المفاعل الذري العراقي في حزيران / يونيو ١٩٨١ واسفرت على غير ما توقعت المجموعة الاوروبية وما تمنت ، عن فوز تجمع ليكود بقيادة مناحيم بيغين باكثرية ضئيلة جداً . وتشكلت حكومة اسرائيلية من ائتلاف ليكود والاحزاب الدينية، تبنت سياسة صهيونية توسعية ، وجاهرت بتحديها لاعلان البندقية وللسياسات الاوروبية تجاه المنطقة . واصبح على المجموعة الاوروبية ان تتواءم مع هذا الواقع .

ـ صمدت منظمة التحرير الفلسطينية امام العدوان الذي شنته اسرائيل على بيروت وجنوب لبنان اواخر شهر تموز / يوليو ١٩٨١ . واضطرت اسرائيل لقبول وقف اطلاق النار بعد حرب خاسرة خاضتها على مدى اسبوعين . وطرح الامير فهد المشروع السعودي اثر ذلك في آب / اغسطس . واغتيل الرئيس السادات في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ وشغلت السياسة الامريكية بذلك كله وقبل ذلك بما سمته ازمة الصواريخ السورية في لبنان . وكان على المجموعة الاوروبية ان تتلمس مواقع لتحركها وسط ذلك كله .

ـ لم يكد مؤتمر القمة العربي الذي انعقد بفاس في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ يلتئم حتى انفض ، وقد تأجل دون أن يتخذ قراراً بشأن المشروع السعودي . وكانت المجموعة الاوروبية تترقب القرار العربي لتتحرك على ضوئه . واختلفت الآراء في تقويم ما جرى في مؤتمر فاس . وبدا ان المجموعة الاوروبية اعتبرت ان ما جرى هو دليل على عدم تماسك الموقف العربي وحكم ذلك تصرفاتها ازاء الجانب العربي .

فعلت هذه الاحداث فعلها في **تأزيم** الحوار ، **وابطلت** « **عملياً** » **مفعول قرار استئنافه** .

والنتيجة التي يمكن أن نستخلصها من هذا العرض هي ان اي قرار سياسي هو وليد عوامل معينة في ظروف معينة ، فإذا ما طرأت ظروف جديدة وحدث تغير في العوامل بطل مفعول القرار ، وبرزت الحاجة الى قرار جديد يعبر عن العوامل والظروف الجديدة . ان العمل السياسي ذو طبيعة متحركة « ديناميكية » ومن هنا فإنه يتأثر تأثراً مباشراً بايجاد الحقائق الجديدة . وتبدو هذه النتيجة صحيحة كل الصحة حين ننظر في الازمة التي اصابت الحوار اثر زيارة الرئيس السادات الى الكنيست فقد جاء هذا الحدث ليؤثر على مسار الحوار الذي اتضحت آليته خلال عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، وطرح متغيرات جديدة ادت الى تجميد الحوار .

٣ ـ والتساؤل المطروح الآن بعد ان « تأزم » الحوار مرة اخرى ، فتفاقمت ازماته هو هل تعني هذه الازمة نهاية الحوار العربي ـ الاوروبي ؟ وهل ستقوى الاصوات التي تنادي بوقفة وباعلان الانسحاب منه فتغطي على الاصوات التي تقول باستمراره ؟

ان الاجابة تقتضي ان **نستذكر كيف برزت فكرة الحوار ولماذا ؟ وما هي العوامل التي ادت الى طرحها على مسرح السياسة الدولية ؟ ثم نبحث في الواقع اليوم لنرى ما اذا كانت مبررات استمرار الحوار موجودة ، وما اذا كانت العوامل التي تدعو اليه قائمة سواء على الصعيد السياسي او على الصعيد الاقتصادي او على الصعيد الثقافي . ثم يكون علينا ان ندرس العقبات التي تواجهه سواء من داخله او من حوله** ، لنصل الى اتخاذ الموقف ونحدد وجهتنا في السير وكيف نسير .

لقد برزت فكرة الحوار العربي ـ الاوروبي على مسرح السياسة الدولية في اعقاب حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ بعد ان اكتمل الحمل بها ونضجت بفعل عوامل محددة **تجمع بين عامل جغرافي استراتيجي وآخر تاريخي وثالث حضاري يقوم على المصالح المشتركة القائمة بين حضارتين على صعد الاقتصاد والسياسة والثقافة**[٨] .

وما كان يمكن للحمل بفكرة الحوار ان يكتمل الا بعد ان توافر شرط النّديّة بين طرفيه اثر حرب تشرين الاول / اكتوبر وما اقترن بها من تخفيض انتاج النفط العربي .

كيف تبدو هذه العوامل اليوم بعد مضي ثماني سنوات ونصف على نشوب حرب رمضان ؟

نبدأ بالنظر في **العامل الاستراتيجي الامني** ، فنجد ان هذا العامل لا يزال قائماً وتزداد اهميته مع ازدياد التوتر الدولي بفعل ازمة الانفراج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ونلاحظ ان جميع البيانات المشتركة التي صدرت عن الحوار اشارت اليه وسجلت « ان الامن في اوروبا مرتبط بالامن في منطقة البحر الابيض المتوسط وفي المنطقة العربية » . وقد شرح الجانب العربي في طروحاته رؤيته لمكان التعاون العربي ـ الاوروبي من صورة عالمنا المعاصر ، ولتطلع العرب الى قيام عالم متعدد القوى لايحكمه الاستقطاب، وانما يحكمه الحوار والتعاون .

نجد ايضاً ان العلاقة بين اوروبا والوطن العربي ، كما يقول الدكتور حامد ربيع « ليست مجرد علاقة تموين بالبترول ، ولا مجرد بحث عن اسواق . كما انها ايضاً ليست علاقة دول متقدمة ، بالعالم الثالث .

---

(٨) فصلنا شرحها في : الدجاني ، **الحوار العربي الاوروبي : وجهة نظر عربية ووثائق** .

انها أساساً علاقة تكامل في مفهوم الامن القومي . انها علاقة ترابط في القدرة على الدفاع عن المصير الذاتي». ويذهب الدكتور ربيع الى حد تقرير « ان اوروبا لن تستطيع ان تقوم لها قائمة في ظل الاوضاع الحالية في الاعوام القادمة ان لم تؤسس حركة سياسية تنبع من مفهوم الترابط في العلاقات الاوروبية ـ الاوروبية » . هذا المفهوم غير واضح حتى اليوم في ذهن بعض القيادات الاوروبية وهو لا وجود له في الادراك العربي[٩] . وقد لا نتفق مع الزميل في استخدام صيغة النفي في جملته الاخيرة ولكننا نتفق معه في ان هذا المفهوم لم يرسخ بعد عند طرفي الحوار .

لقد انطلق الجنرال ديغول في تشوفه لتعاون اوروبي ـ عربي من فكرة « **اقامة قوة عالمية جديدة** تعيد معادلة موازين القوى في العالم » . واعتبر بعض الباحثين الاوروبيين الحوار العربي ـ الاوروبي « كخيار استراتيجي بديل لصيغة الخضوع للحلف الاطلسي مرتبط بقوة بالتطور المستقبلي في علاقات اوروبا بالولايات المتحدة ، وسيتعلق نجاحه الى حد كبير بامكانية بروز اوروبا ككيان **اقتصادي** ـ سياسي ومستقل » .

ان مجمل الدراسات التي تناولت هذا العامل **الاستراتيجي الامني** وعرضها د. ربيع تركز على ان الحوار العربي ـ الاوروبي قادر على ان يحقق مجموعة نتائج من بينها تصفية البحر المتوسط من جميع الخلافات والمشاكل التي ترتبت على الصراع الامريكي السوفياتي فيه ، وخلق كتلة اقتصادية تمتد من اقصى الشمال حتى وسط افريقيا وربما جميع افريقيا، وفرض نوع من الاسترخاء على الصراع الدولي في هذه المنطقة ، وتحقيق مجموعة توازنات قادرة على ايجاد نوع من الاستقرار حولها . ويذكر الدكتور ربيع من بين هذه التوازنات توازن بين شرق اوروبا ، وآخر بين شمال البحر المتوسط وجنوبه وثالث بين **الوطن العربي** الاوروبي والدولتين **العظميين**،ورابع بين المنطقة العربية ودول العالم الثالث وبصفة خاصة الدول الآسيوية ، وخامس بين المانيا وفرنسا وايطاليا[١٠] .

لا بد من ان نشير هنا الى ان **الحديث عن تعاون عربي ـ اوروبي على الصعيد الامني الاستراتيجي لا يعني في المفهوم العربي للحوار علاقة خاصة تربط الوطن العربي باوروبا على حساب علاقاته الاخرى ، وانما يعني التعاون من اجل دفع مخاطر تهدد المنطقتين ، وبخاصة في البحر الابيض المتوسط**[١١] . وقد حرص الجانب العربي على ان يجعل قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي هما الاساس الذي ينطلق منه التعاون العربي ـ الاوروبي

---

(٩) حامد ربيع ، « الحوار العربي الاوروبي وتطور التوازنات الاقليمية حول البحر المتوسط ،» **شؤون عربية** ، السنة ١ ، العدد ٤ (حزيران / يونيو ١٩٨١) .

(١٠) **المصدر نفسه** .

(١١) شرحنا هذا المفهوم وأوضحنا تلك العلاقات الاخرى في : الدجاني ، **الحوار العربي الاوروبي : وجهة نظر عربية ووثائق** ، ص ٨٠ و ٨١ . ومما قلناه : « ينبغي ان يكون واضحاً من خلال المعرفة ان العرب يقبلون على الحوار والتعاون مع الاوروبيين من موقعهم كجزء من العالم الثالث ، ومن معرفتهم بموقع اوروبا الغربية من العالم الغربي ، اي انهم ينطلقون في هذا الحوار من ايمانهم بعدم الانحياز والحياد ومن انتمائهم للعالم الثالث ، ومن ادراكهم لضرورة اللقاء بين العالم الثالث والقوى الاشتراكية لمواجهة تسلط الاحتكارات الاستعمارية . وهم في هذا المجال يستشعرون ارتباط وطنهم العربي المصيري بدول آسيا وافريقيا واهمية الصداقة العربية مع دول المعسكر الاشتراكي . كما انهم يعون الدور الذي يمكن لاوروبا ان تقوم به لتحقيق التوازن الذي يرسي قواعد سلام قائم على العدل . وهكذا يبقى في همّ العرب وهم يقبلون على الحوار مع اوروبا بلوغ اهدافهم في المجال الدولي .. حرية لكل الدول المستعمرة ، وسلاماً قائماً على العدل ، وتعاوناً دولياً لرخاء الانسانية .» .

عـلى هذا الصعيـد . وهكذا تضمنت البيـانات الختـامية للحـوار بعد الحـديث عن ترابط الامن في المنطقتين اعراب الجانبين عن « قلقهما البالغ تجاه الـوضع الخطـير في منطقة الشـرق الاوسط وما يشكلـه من تهديد للسلام والامن الدوليين » .

ان هذا العامل لا يزال قائماً وتـزداد اهميته مـع ازدياد حجم التبـادل التجاري بـين الوطن العربي واوروبا الغربية ، ومع الحاح الشعور بالحاجة الى نظام اقتصادي جديد يعمل على معـالجة ازمة الاقتصاد في عالمنا .

لقـد وضع نـادي روما المشهـور بدراساته المستقبلية دراسـة عام ١٩٨٠ بعنـوان « اوروبا والعالم العربي » انطلق فيها من القول « في عالم متعدد الاقطاب ومترابط المصالح ، يزداد يومـاً عن يوم حيـرة وتردداً وقلقاً ، تتساءل اوروبا الغربية والشرق العربي عن مستقبلهما » ... « ولما كانت متكاملة مشاكل هذين العالمين اللذين قرب التاريخ تارة احدهما من الآخر ، وفصل تارة ما بينهما البحر المتوسط ، فلكـل منهما وفي نطـاق ما ، ودون التخلي عن الروابط الخاصة ، الاسهام في معضلات الآخر في نفس الوقت الذي يساعـد فيه نفسـه » . وقد تنـاولت هذه الدراسة التي تقع في مـائة وعشـرين صفحة ملخصـاً لابرز خصـائص الاقتصاد العـالمي في السنـوات العشر المقبلة ، ودراسـة لخصائص كـل من اوروبا الغـربية والـوطن العربي، ودراسـة العـلاقات العـربية ـ الاوروبيـة بمختلف وجوههـا واشكالهـا عارضـة الخطوط العـريضة للـرؤية المستقبلية على صعد السكان والزراعة والتغذية والطاقة والصناعة والمـواد الاولية . **وانتهت هـذه الدراسة الى ان مقومات المنطقتين الاقتصادية** « تؤدي حتماً الى البحث في تكامل هاتين المجموعتين من البلدان . فالعالم العربي واوروبا عالمان يكمل واحدهما الآخر . فتجارة الدول العربية موزعة بين الاسرة الاقتصادية الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية واليابان ، والاسرة الاقتصادية الاوروبية هي في الوقت نفسه اكبر مستورد من الدول العربية واكبر مورد لها » . وهذا التكامل له احجـام عدة : حجم **سيـاسي** يتمثل في ان استقلال الوطن العربي مهدد بقوة اذا لم تحافظ اوروبا الغربية هي نفسها على استقلالها . كما ان اوروبا الغربية ترى استقلالها عرضة للخطر اذا خرج الوطن العربي بمجملـه من نطاق حـرية التبادل التجاري او اذا تحول الى منطقة اضطراب وغليان مـع ٣٠٠ مليون جـائع وثـائر . وهنـاك حجم انساني يتمثل في العرب الذين يعملون في دول اوروبية ، وآخـر ثقافي ، ورابـع تقني وعلمي ، وخامس مناخي ، وسادس اقتصادي . وقد ختمت الدراسـة بالقـول « في هذا العـالم المتعدد المنـاطق ، المترابط المصالح والمتشابك المنافع ان التقارب بين اوروبا والعالم العربي ، وانشاء اقليم واحد اقتصادي واسع وثابت وخصب من شـأنه ان يكـون مصـدر خـير وغنى وسـلام لسـائـر منـاطق العالم، النـاميـة منها، والتي هي في طـور النمو » (١٢) .

لا يتسع المجال هنا لتفصيل الحديث عن جزئيات العامـل الاقتصادي ولإيراد الارقام التي تدلل عليه . ونكتفي بالقول ان دراسات اللجان الفنية السبع العاملة في الحوار العـربي ـ الاوروبي تعـزز النتيجة التي تـوصلت اليها دراسـة نادي رومـا ، وتؤكد سـلامة منطلق الجـانب العربي في التعاون الاقتصادي الذي يقوم على فكرة التكامل .

نشـير ايضاً الى ان مـا صدق عـلى العامـل الامني الاستراتيجي وعـلى العامـل الاقتصادي يصدق على العامل الثقافي . وهذا يعني ان العوامل التي دعت الى الحوار لا تزال قائمة . ونـلاحظ

---

(١٢) « اوروبا والعالم العربي »، **المستقبل** ، ٣١ / ٥ / ١٩٨٠ (الملحق) .

هنا ان الداعين الى وقف الحوار او الذين لا يتحمسون لاستمراره لا ينفون هذه الحقيقة ولا ينكرونها ولكنهم يركزون حديثهم وحججهم على المسلك الاوروبي تجاه الحوار وعلى علاقات اوروبا باطراف اخرى . ولقد اورد د. سامي منصور في مقالته التي سبق ان اشرنا اليها خمس نقاط تتعلق بالاستراتيجية الاوروبية في الحوار انصبت جميعها على المسلك والتصرف .

٤ ـ اذا كانت العوامل التي دعت الى الحوار لا تزال قائمة ، واذا كان الحوار في الوقت نفسه يعاني من ازمة حادة فهذا **يعني ان هناك عقبات تحول دون شقه طريقه ، وان هناك خللاً في مواقف احد طرفيه او كليهما يفعل فعله ويؤزمه . والحق ان هناك عقبات تواجه الحوار من حوله ، خلل يفعل فعله من داخله .**

لقد تأثر الحوار منذ ان بدأ بمواقف اطراف اخرى منه . وهذه الاطراف هي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ثم اسرائيل والصهيونية العالمية.

اما الولايات المتحدة الامريكية فقد عبرت منذ بروز فكرة الحوار العربي ـ الاوروبي عن معارضتها القوية لهذه الفكرة . وقاد كيسنجر يومذاك تلك المعارضة . وكان نصب عينيه اعادة احياء حلف الاطلسي . وقد دعا من أجل ذلك الى انشاء الوكالة الدولية للطاقة الذريةوقدم مشروع ميثاق اطلسي جديد في كانون اول / ديسمبر ١٩٧٣ . ونذكر اننا شرحنا في كتابنا منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي ـ الاوروبي هذا الموقف الامريكي ونقلنا عن مسؤول اوروبي ما ردده كيسنجر على مسامع وزراء خارجية الدول التسع « انتم مخطئون حين تقبلون الجلوس مع عشرين دولة عربية ومخطئون حين تقبلون الجلوس مع منظمة التحرير الفلسطينية » . وحين جاءه الرد الاوروبي « ان هذه مسألة تخصنا ، وسنتدبر امرنا فيها » اكد طلبه منهم الا يتضمن الحوار حديثاً في موضوع الطاقة او بحثاً في المسائل السياسية . وقد ظهرت آثار الضغط الامريكي خلال اجتماعات مجلس وزراء المجموعة الاوروبية وبخاصة في المواقف البريطانية التي التزمت دوماً بالدفاع عن وجهة النظر الامريكية القائلة بضرورة الالتزام بمبدأ « المشاورات المسبقة » بين اطراف الكتلة الغربية بكل ما يتصل بموضوعات « ذات اهمية كبرى » . ونجد امثلة عدة على ذلك خلال السنوات السبع الماضية .

ان هذا الموقف الامريكي ، كما شرح بشارة خضر ، منطلق من الاستراتيجية الامريكية في المتوسط ولها عدة مظاهر عسكرية استراتيجية ومالية اقتصادية .وهو ايضاً منسجم مع السياسة الامريكية التي تهدف الى « تأجيج نار الهلع في اوروبا واليابان لاشعارهما بشكل افضل بثقل قبضة العم سام » ـ على حد تعبير نقولا سركيس ـ « وافشال جهود التقارب بين هذه البلدان وبلدان الاوبك »[١٣] .

من الواضح ان السلوك الاوروبي تجاه الحوار تأثر الى حد كبير بهذا الموقف الامريكي من الحوار ، واستجاب الى ضغوطه في احيان كثيرة الى حد ليس بالقليل . وهذا ما حدا بالبعض في الوطن العربي ان يقطع بأن اوروبا الغربية الواقعة تحت المظلة النووية الامريكية لا تملك ارادة سياسية مستقلة عن الولايات المتحدة الامريكية . وهي من ثم لا تقدر

---

(١٣) بشارة خضر ، « الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة امام الحوار العربي الاوروبي ،» **شؤون عربية** ، السنة ١ ، العدد ٤ (حزيران / يونيو ١٩٨١) .

على حوار تكون فيه معبرة عن ذاتها وعن مصالحها هي . ولا بد من الاشارة هنا الى ان المسلك الاوروبي في الحوار وتجاه قضية فلسطين بصورة خاصة لم يساعد على دحض هذا الاستنتاج او تفنيده .

لم يعلن الاتحاد السوفياتي موقفاً معادياً للحوار العربي ـ الاوروبي ، وبقي متحفظاً ازاءه . ويقرر محمد عبد المعطي بدر في دراسته « الاتحاد السوفياتي والحوار العربي ـ الاوروبي » ان للاتحاد السوفياتي مخاوف من الحوار على المستوى الجغرافي العالمي (الجغرافي السياسي) وعلى مستوى العلاقات السوفياتية العربية : فهو يرى على المستوى الاول « ان نجاح الحوار على الصعيد الاستراتيجي قد يعني القضاء على نفوذ الدولتين العظميين في المتوسط . وقد يحرم الاتحاد السوفياتي على الصعيد الاقتصادي من جزء مهم من السوق العربي . وعلى الصعيد السياسي فإن حل المشكلة الفلسطينية عن طريق تشاور عربي ـ اوروبي قد ينزع الى الابد كل اسباب التمركز التي سمحت للاتحاد السوفياتي بالتغلغل في الشرق العربي » . وهو يرى على المستوى الثاني الخاص بالعلاقات السوفياتية ـ العربية ان كل البلدان الاعضاء في الجامعة العربية قبلت مبدأ الحوار العربي ـ الاوروبي وتشارك دورياً في اللقاءات العربية ـ الاوروبية،وقد لا يجد حججاً يبرهن بها ان « حواراً بين طرفين غير متساويين من حيث التنمية يوصل في التحليل الاخير الى استعمار اوروبي ملطف . وبصعوبة يستطيع الاتحاد السوفياتي ان يوصي العرب بالفطنة والحذر في حين انه هو نفسه يزيد من تعاونه مع الغرب » . ومعلوم ان للاتحاد السوفياتي استراتيجية متوسطية تندمج في مفهوم جغرافي سياسي عالمي ولها عدة اهداف(١٤) .

ان المتتبع لموقف الاتحاد السوفياتي من الحوار عملياً يلاحظ انه ينطلق من عدم الثقة بأوروبا الغربية ، ومن ادراكه لتأثير الولايات المتحدة على سياساتها . ويلاحظ ان هذا الموقف يتحفظ ازاء الحوار دون ان يعلن رفضه له ، ويتجاوب مع الدعوات المعادية له وقد يشجعها . وهو لا ينكر في الوقت نفسه حق العرب في العمل من اجل الحصول على اعتراف اوروبا الغربية بحقوق شعب فلسطين ، « ولكن عليهم الا يسيروا وراء سراب » ـ كما عبر اندريه غروميكو في مباحثاته مع وفد فلسطيني . وقد لاحظ الرفيق غروميكو ان الموقف الاوروبي من هذه الحقوق حقق تقدماً كلامياً ولكنه ما زال كلاماً يقال . وحين نأتي الى الفعل يتلاشى ولا نجد شيئاً ملموساً ومطلوب ان يتابع الفلسطينيون نضالهم ضمن الوعي بهذه الحقيقة .

لقد اهتمت الدراسات التي صدرت عن الحوار بتحليل سياسة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تجاهه .ولكنها ـ كما نلمس ـ لم تول العناية الكافية لدراسة الموقف المعادي الذي اتخذته اسرائيل والصهيونية العالمية منه ، على الرغم من انه كان ذا اثر واضح فعال على مسار الحوار . ينطلق هذا الموقف من طبيعة الكيان الصهيوني الذي يرى نفسه امتداداً للغرب قام بمساعدة الغرب ، وبقاؤه مرهون بموقف الغرب منه . وقد قامت السياسة الاسرائيلية والصهيونية عامة على فكرة ان تكون اسرائيل شريك الغرب،المطلق اليد في منطقة الوطن العربي ، والحليف الصديق له في محيط يناصبه العداء . ومن هنا عملت هذه السياسة جهدها لمنع اي تحسن في العلاقات العربية ـ الاوروبية بعد ان قاومت بشدة مع الغرب خروج

---

(١٤) شرحها خضر في المصدر نفسه ، وقد اشار الى مقالي : محمد عبد المعطي بدر ، « الاتحاد السوفييتي والحوار العربي الاوروبي،»وجاك بورنيه ، « الحوار العربي الاوروبي ،» اللذين نشرا في : **ايكونوميكا** (باريس) ، (١٩٧٩) .

اوروبا الاستعمارية من المنطقة على يد ثورة التحرير .

قاومت السياسة الاسرائيلية والصهيونية عامة الحوار العربي ـ الاوروبي منذ طرحه كفكرة . وعملت ما بوسعها وبأساليب مختلفة لعرقلة السير فيه . وقد اختلفت اساليبها عن اساليب الولايات المتحدة في مقاومته ، اذ اعتمدت على التغلغل الصهيوني في جسم اوروبا الغربية لتحقق هدفها . وهو تغلغل نافذ في الاجهزة الحكومية وفي التنظيمات السياسية وفي الاعلام على مقربة من صناعة القرار السياسي وفي عملية صناعته . وله تأثيره لانه يحمل صفة المواطنة في هذه الدول الاوروبية .

لقد لمس الجانب العربي اثار هذا العداء الصهيوني للحوار في كل مرحلة من مراحله . ومن امثلتها ابرام الهيئة الاوروبية اتفاقية مع اسرائيل قبيل مباشرة الحوار عام ١٩٧٥ ، وتحرك جماعات الصداقة الاسرائيلية في البرلمان الاوروبي ضد الحوار عند كل جولة من جولاته ، وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين المعادية للحوار في العواصم الاوروبية ونشاطات الجماعات الصهيونية في مختلف الدول الاوروبية ضد الاشخاص المؤيدين للحوار وضد اي موقف يعزز فكرة التعاون العربي ـ الاوروبي . وقد انكشف موقف الجماعة الصهيونية في فرنسا الذي ضغط على حكومة الرئيس ديستان كي تتخلى عن فكرة دعوة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . كما انكشف بشكل اوضح بعد تولي الرئيس ميتران الاثر الصهيوني في صياغة بعض مواقفه من قضية فلسطين .

٥ ـ الحديث عن التغلغل الصهيوني في اوروبا الغربية ودوره في عرقلة الحوار العربي ـ الاوروبي يصل بنا الى الحديث عن **الخلل الذي يفعل فعله من داخل الحوار والناجم عن امور تتعلق بطرفي الحوار نفسيهما** .

حين باشر الطرف الاوروبي الحوار كان يضم تسع دول اوروبية تختلف في احجامها ، ولا تتطابق في سياساتها الخارجية ، ولا في مصالحها الاقتصادية . وقد التزمت هذه الدول بالعمل من خلال المجموعة الاوروبية التي بدأت نشاطها على الصعيد الاقتصادي المحصن ثم تجاوزته الى الصعيد السياسي .

كذلك التزمت الدول العربية بالعمل من خلال جامعة الدول العربية التي كانت تضم عند بدء الحوار عشرين عضواً من **بينها** منظمة التحرير الفلسطينية . وتختلف الدول العربية في احجامها ، ولا تتطابق سياساتها الخارجية ولا مصالحها الاقتصادية .

لقد بدأ الطرف الأوروبي الحوار بالاتفاق على موقف من قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي تلتزم به دوله التسع . وكان هذا الموقف هو محصلة مواقف متفاوتة تقفها تلك الدول . كانت **فرنسا** تنتهج سياسة متحمسة للحوار بذر فكرتها الجنرال ديغول وكانت تعطي اهمية خاصة لمصالحها في المنطقة العربية وتحاول ابراز استقلالها عن السياسة الامريكية . وقد حاولت ان تتقدم بموقفها من قضية فلسطين سابقة جاراتها الاوروبيات . وكانت بريطانيا تنتهج سياسة لا تتحمس للحوار وتعطي اهمية خاصة لعلاقاتها الامريكية الثنائية مع الدول العربية وبخاصة مع دول الخليج . وكانت المانيا الغربية تنتهج سياسة متحمسة للحوار وتعطي اهمية خاصة لمصالحها في المنطقة العربية ، ولكنها تتحسس في الوقت نفسه من اتخاذ موقف متقدم من قضية فلسطين

خوفاً من الابتزاز الصهيوني لها الذي يتسلط عليها بعقدة الذنب . وكانت ايطاليا متحمسة للحوار وتتطلع للقيام بدور فيه كدولة متوسطية ، وتعمل على تأمين مصالحها في المنطقة العربية . وقد حاولت ان تتقدم بموقفها من قضية فلسطين . فضلاً عن هذه الدول الاربع انتهجت هولندا سياسة متحفظة ازاء تطوير الموقف الاوروبي من قضية فلسطين بينما تحمست بلجيكا لشيء من التطوير. واتخذت ايرلندا والدانمرك ولوكسمبورغ مواقف وسطية تقترب من محصلة الموقف الاوروبي .

لم تكن صياغة الموقف الاوروبي اللازم لتقدم الحوار عملية ميسورة وسط هذا التعدد ، وفي غياب قيادات مبادرة ، الامر الذي طبع الموقف الاوروبي بالتردد ، وجعل المواقف المختلفة لبعض الدول الاوروبية تجر اليها الدول الاكثر تقدماً في مواقفها . وزاد هذا الوضع سوءاً بعد زيارة الرئيس السادات الى الكنيست الاسرائيلي . وقد جرت محاولة واحدة لتجاوزه في اجتماع البندقية،حزيران / يونيو ١٩٨٠ ولكنها لم تحقق النجاح المطلوب . وعاد الامر الى التفاقم منذ صيف ١٩٨١ بفعل الاحداث التي اشرنا اليها في مطلع حديثنا .

لقد ساعد على هذا الحال ان العلاقات العربية الثنائية مع هذه الدول الاوروبية لم تتأثر بقصور مواقفها . واستمر الخطالبياني للمبادلات التجارية معها يتزايد مستفيداً من مناخ الصداقة الذي وفره الحوار . وهكذا آثرت هذه الدول تعزيز علاقاتها الثنائية مع البلدان العربية التي تهمها . وبدأت تركز على بلدان الخليج والبلدان النفطية بصورة عامة . وبرزت في اوساطها فكرة التعاون الاوروبي ـ الخليجي .

كان الحماس على الصعيد العربي في بداياته كبيراً . ومع ذلك اختلفت درجة اهتمام كل بلد عربي به على حدة . وكانت البلدان النفطية حريصة على ابعاد النفط عن الحوار بينما رغبت بلدان اخرى ان يتم توظيف حاجة اوروبا للنفط العربي في **خدمة الحوار** . وقد جاءت زيارة الرئيس السادات الى اسرائيل لتفعل فعلها في تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ، ومن ثم في نقل مقر الجامعة الى تونس . ونتج عن ذلك ما نتج من مشاكل ادارية ومن تفكك اصاب الموقف العربي . وفتر حماس بعض البلدان العربية نحو الحوار خلال هذه الفترة ، وبخاصة بعد بروز المواقف الاوروبية المترددة .

كانت آلية سير الحوار تتعثر احياناً بفعل حداثة التجربة وعدم وجود الخبرات اللازمة عند طرفي الحوار . ولكننا لا نعتبر ذلك من بين العقبات لان معالجة هذا الامر كانت ممكنة دوماً حين تتوافر الارادة السياسية . وقد اكتسب الجانبان خبرة جيدة في تسيير الحوار وحققا تقدماً في انتظام آليته .

نسوق مثلاً على اهمية توافر الارادة السياسية ومدى تأثير الاحداث عليها ما جرى على الصعيد العربي بشأن اللجنة الوزارية المكلفة بالحوار . فقد تشكلت هذه اللجنة بقرار من مجلس الجامعة في شهر آذار / مارس ١٩٨١ لتنظر في التحضير لاجتماع وزراء الخارجية العرب والاوروبيين . وضمت في عضويتها تسعة اعضاء،وتقرر اجتماعها بالكويت في مطلع شهر حزيران / يونيو وفي الاعتبار ان اجتماع وزراء الخارجية سيتم في تموز / يوليو . ولم تجتمع اللجنة في التاريخ المحدد وتأجل اجتماعها شهراً،وقدحدث ضرب المفاعل الذري ببغداد . ثم تأجل فترة الصيف بطولها لعدة اسباب حتى اجتمعت في نيويورك ابانافتتاح دورة الجمعية العامة في مطلع

تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ . وكان لذلك التأجيل اثره السلبي على سير عمل اللجنة المشتركة التي تحضر لاجتماع وزراء الخارجية . فلما انعقد الاجتماع وحقق نجاحاً ملموساً في صياغة موقف عربي فاعل وانطلق الجانب العربي الى اجتماع اللجنة المشتركة اواخر ذلك الشهر بلندن برز الموقف الاوروبي المتردد واصاب عمل اللجنة بضربة شلّته لفترة .

خاتمـــة

في ضوء ما سبق **لا نتوقع ان يعلن طرفا الحوار وقفه ، لانهما منذ باشراه وطنا النفس على انه عملية طويلة . ولا ندعو لهذا الوقف لأن العوامل التي طرحت فكرة الحوار ما زالت قائمة ، ولان الحوار ضرورة في عصرنا . ولكننا ندعو الى تحسن التعامل مع الحقائق المتصلة به ومع الاوراق التي نملكها فيه .**

من الواضح ان مستقبل الحوار ما زال متوقفاً،كما كان منذ البداية، على الموقف الاوروبي من قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ومعلوم ان التطور الذي حدث في هذا الموقف هو الذي فتح الباب امام الحوار عام ١٩٧٣ . ولا يزال العرب ينتظرون تلبية مطالبهم من الجانب الاوروبي . **واول هذه المطالب هي** اليوم : استكمال الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين : حقه في العودة ، وحقه في تقرير المصير ، وحقه في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . وقد وصلت المجموعة الاوروبية الى الاعتراف بحق تقرير المصير لشعب فلسطين في بيان البندقية،ولها موقف ضمني يعترف بحق العودة . ومطلوب الآن ان يعلن هذا الموقف بوضوح حق اقامة الدولة المستقلة . **وثاني هذه المطالب هو** : الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد لشعب فلسطين ، واجراء حوار مباشر معها . وقد وقفت المجموعة الاوروبية حتى الآن عند التعامل مع المنظمة كمشارك وكممثل لبعض الفلسطينيين دون ان تحدد من هم الممثلون الآخرون،وما زالت تتردد في الاعتراف الكامل . **وثالث هذه المطالب** ممارسة سياسة عملية تدعم الحق العربي وتدين السياسة الاسرائيلية، وتجسد المبادىء التي اعلنها الاوروبيون كأساس لحل النزاع ، وتتجلى في التصويت في المنظمات الدولية . ولا تزال المجموعة الاوروبية واقفة عند ترديد بعض المبادىء مترددة في رفع صوتها في دعم الحق العربي وادانة السياسة الاسرائيلية تتحدث عن موقف « متوازن » توازن فيه بين ما يرضي صاحب الحق المعتدى عليه والمعتدي ، وتمتنع عن التصويت في احسن الاحوال في المحافل الدولية عند طرح ما يؤكد الحق العربي او ما يدين المعتدي الاسرائيلي ، متأثرة الى حد كبير بموقف الولايات المتحدة الامريكية .

يلاحظ ايضاً ان السياسة الاسرائيلية عمدت خلال حكم ليكود الى استخدام سياسة هجومية مع الدول الاوروبية فدأبت على توجيه الاهانات لها واتهامها بأنها تخضع للنفط العربي كلما اعلنت موقفاً فيه شيء من تلبية المطالب العربية . وقد لفت النظر ان ردود فعل هذه الدول بحكوماتها كان غاية في الضعف ، ونشير هنا الى تصريحات بيغن المعادية لديستان وشميت وكارنجتون،وحتى تصريحاته بشأن كورسيكا قبل زيارةميتران، بل ان اسرائيل عمدت من خلال بيغن الى فتح ملف التاريخ الاستعماري لبعض هذه الدول في منطقتنا العربية ، ولم يصدر اي رد فعل اوروبي . وقد وضح من خلال ذلك كله مدى تأثير الجماعات الصهيونية الاوروبية على تشكيل ردود فعل هذه الدول .

لقد آن الاوان ان يعتمد الحوار على استخدام الاوراق العربية واخضاع العلاقات الثنائية

العربية مع هذه الدول الاوروبية للمصلحة العربية العامة في ضوء تلبيتها للمطالب العربية . ولا بد من التأكيد على ضرورة تحمل اوروبا الغربية لمسؤولياتها في النكبة التي حلت بشعب فلسطين، وقيامها بدورها في ايجاد حل عادل . وتجدر الاشارة هنا الى ان تأخر اوروبا الغربية في القيام بهذا الدور وانتظارها الولايات المتحدة سيكون سبباً في ان يفوتها القطار وسيؤدي حتماً الى الاساءة لمناخ العلاقات العربية الاوروبية . وواضح ان بريطانيا تتحمل مسؤولية خاصة في نكبة شعب فلسطين. وما زالت قوانين الانتداب البريطاني الجائرة تستخدم ضد هذا الشعب في الضفة الغربية وقطاع غزة .

واضح ايضاً ان مستقبل الحوار ما زال متوقفاً ،كما كان منذ البداية ، على قدرة الجانب العربي على صياغة موقف عربي موحد من خلال العمل العربي المشترك،ينطلق من استراتيجية عربية واضحة المعالم والاهداف ،ترى بجلاء آفاق الحوار العربي ـ الاوروبي وتحدد مكانه من العلاقات العربية الدولية عموماً . ولا بد من التعبير عن هذه القدرة بارادة سياسية مشتركة لا تنتهي عند بروز خلافات داخل الصف العربي . وهذا يعني ان تصل الدول العربية في علاقاتها ببعضها الى الالتزام بعدم السماح للخلافات التي تنشب بينها على الإضرار بتعاونها في المجال الدولي من خلال العمل العربي المشترك ، والالتزام بحماية هذا العمل والتقدم به ، ولقد كشفت تجربة الجانب العربي في الحوار العربي ـ الاوروبي عن امكانية ذلك □

سعد الدين ابراهيم

النظام الاجتماعي العربي الجديد

دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ٣٠٤ ص.

د. حامد عمار

مقدمـــــة

هذه هي المرة الثانية التي يطلب الي فيها ، **مركز دراسات الوحدة العربية** عرض كتاب من جهود د. سعد الدين ابراهيم ، الذي غدا ظاهرة خصبة من ظواهر الانتاج العلمي في حقل الدراسات الاجتماعية لواقعنا العربي ، تحليلاً واستجلاء وتقويماً . ولعل ما بيني وبين المؤلف من صلات في قربى الفكر ، ومن وشائج الالفة يجعل مهمتي في مراجعة الكتاب غير عسيرة . ومراجعة الكتب في ثقافتنا تحيط بها عادة معاناة قد تحمل المراجع احياناً على ايثار العافية تفادياً للمواجهة الشخصية وقد يؤخذ رأي المراجع احياناً أخرى بالمظنة سواء أكان في مواطن التقريظ ام في مواطن الاختلاف . وفي منهج عرض الكتب الجديدة ، أجد من الضروري محاولة تلخيص الأفكار والاتجاهات الاساسية التي يسعى المؤلف الى تقديمها . وأعتقد أن ذلك من حق المؤلف ، كما أنه من حق القارىء بالضرورة . وتلك وظيفة جوهرية يهدف اليها باب الكتب في الدوريات العلمية . وسوف اختم هذا العرض بما يعنّ لي من تساؤلات وتعليقات تتصل بموضوع الكتاب أو مما يتعرض له من قضايا الفكر وهموم الساعة .

جوهر الكتاب

الكتاب ذو عنوان خطير « النظام الاجتماعي العربي الجديد ...» ، وكما يوحي العنوان الفرعي فإن المؤسسة النفطية هي المحرك في تكوينه . وقد سعى المؤلف خلال البيانات والاحصاءات وحركة القوى الاجتماعية الى تقرير أن ما تولد عن الثروة النفطية من تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية يمثل « ثورة صامتة » تمخض عنها نظام عربي جديد ترجع نشأته الجنينية الى عام ١٩٧٣ مع ارتفاع أسعار النفط وقفزاتها .

ويقوم هذا النظام الجديد على تقسيم « قطري ـ طبقي » في الوطن العربي ، تغيرت فيه المواقع السابقة على خط الامتداد بين الاغنياء ومتوسطي الحال والفقراء من اقطار المنطقة ، كما تغيرت العلاقات والتفاعلات فيما بينها . وتجسد حركة انتقال القوى العاملة عبر الحدود القطرية باحجامها وابعادها واوزانها الجديدة مركز الثقل في هذا الترابط الجديد . ويمتد التصور بالمؤلف الى تقرير حاسم فحواه

أن « هـذه العلاقـات الجديـدة تعطي الوطن العـربي مستوى من الترابط الاجتماعي ـ الاقتصادي لم يسبق له مثيل منذ وصول الامبراطورية العربية الاسلامية الى أوج قوتها في القرن الثامن للميـلاد . ومع ذلـك ، فثمة بـون شاسع بين نوعية هذه الوحدة ، وبـين ما كـان يحلم به القوميون العرب في القرن العشرين » . ويتخذ المؤلف من مصر والمملكة العربيـة السعوديـة نقطتين مرجعيتين يستند فيهما الى القوى المكونة لهذا النظام الجديـد ، لأنهما يمثـلان طرفي نقيض داخـل هذا النظـام الذي يتشكل على الارض العربية : مصر بكثافتها السكانية ، وفـائضها من القوى العاملة ، وحاجتهـا الى رأس المال ، والسعـودية بقلـة سكـانهـا ، ونقص القـوى العاملة ، وفائض الدخل فيها .

النمـاذج البشـريـة الاجتمـاعيـة المستحدثة

ومن الممتع في هذا الكتاب بدايتـه في تقديم نماذج بشريـة اجتماعيـة جديـدة فرزهـا هذا النظـام العربي الجـديـد مستقـاة من واقـع المجتمعات النفطية والمجتمعات غير النفطيـة . ومن نماذج المجتمعات الاولى البـدوي المميكن والرأسمالي الهـلامي ، والكفيل . ومن نمـاذج القسم الثاني الفلاح المصري المهاجر الى ديار النفط ، وطالبة الطب المحجبة ، والمناضل المسلم الساخط . ويصف المؤلف خصائص كل نموذج من هـذه النماذج الاجتمـاعية ، ومـدى تأثـير المؤسسة النفطية وقيمها في تكوين كل منها ، وفي مـوقعها وتـدافعها وسعيهـا في اطـار النظـام المجتمعي الجـديـد . ويقـدم تشخيصاً لهـذه النماذج في صورة لـوحات ذات طـابع قصصي واقعي ، وفي اسلـوب رائـق ينسيـك جفـاف المعـالجة الاكـاديمية . وهـذه سمة يتميـز بها صوغ الكتاب في مجمله . وليس في هذه الصور البشرية ما يحتاج الى توضيح هنـا الا صورة الـرأسمالي الهـلامي التي يقاربهـا المؤلف من صـورة المنظم(*) الـرأسمـالي في المجتمعـات الصناعية الغربية مع اختلاف في كونه لا يتحمل عنصر المخاطرة في المجتمعات النفطية العربية ، وأضيف هنا الى أن هذا النمط البشري لا يعنيه كثيراً أن يسعى الى التجديد او الابتكار . وهذا المنظـم هـو السمسـار الحضـاري ، او « البولدوزر » الذي يمهد الارض للاستثمارات والتعـاقدات الاجنبيـة وغيرهـا من مدخـلات التحديث ومشروعاته .

وفي اطار هذا النظام الاجتماعي الذي تتبلور مـلامحه يشـير الكاتب الى التحـول او الظهور لانماط بشرية اخرى . يـذكر منهـا التحول في نمـوذج الفلسطينـي من لاجـيء منكـوب الى مناضل من أجل حقه بمختلف الاسلحـة وعلى مختلف الجبهات . كذلك تبرز نمـاذج الفئات العـرقية والطـائفية في صـورهـا السيـاسيـة والعسكرية . واذا كان لنا أن نسير في مسلسل الصـور المستحدثـة عـلى النحـو الـذي اتبعه المؤلف ، فعلينا أن نتذكر نماذج الذين يجمعون بين المهن المتخصصة والتجارة والمضاربـة في عالم العقار والاسهم وتحويل العمـلات . والى جانب اهل المضاربات هناك اهل « الضـرب » الذين يسعون الى انتهاز الفرصة المناسبة لعمل « ضرب » يحقق لهم ارباحا او ثروات سريعة في خبطة واحدة او خبطتين ، اينما وجـدت ارض المغـانم ، وبصـرف النظـر عن مشـروعيـة الـوسيلة ... هنـاك صورة المفكـر والجـامعي والمهني المُدجَّن الذي يرى عن وعي أن يقتصر في عمله على حـدود يصطنعها لمعـارفه ومهـاراته الفنية باعتبارها موفرة لكل الحلول الناجعة ، متحاشياً قضايا المجتمع وسياساته حتى لا تبور تجارته في اسواق الثروات المتاحة .

(*) Entrepreneur

ومهما تكن أنواع هذه الانماط البشرية في التكوين الاجتماعي الجديد ، فالمؤلف يرى أنه رغم كونها استجابات لمتغيرات عديدة فإنه مما لا مشاحة فيه أن كثيراً منها يمثل نتائج مباشرة لمتوالية النفط ، او على الاقل فإن للنفط تأثيره غير المباشر عليها .

ومع تأكيد المؤلف لمجمل العوامل المتشابكة في توليد ما اصطلح على تسميته بالنظام الاجتماعي العربي الجديد وصوره البشرية المستحدثة ، الا أنه يؤكد اللحن المميز للنظام ، والمتمثل في « ان النفط اهم عامل اعطى هذا النظام خصائصه وملامحه الفريدة » ويشدد على ذلك في موضع آخر ، اذ يقرر « ان النفط ـ وليس غيره ـ هو الشرارة المفجرة لكثير من التغيرات الكيفية والكمية...» وبخاصة في عقد السبعينات نتيجة الطفرة في الثروة المالية النفطية ، والى استمرار آثار هذا التفجير في الثمانينات من هذا القرن . كذلك يعتبر المؤلف ان هذه الصور البشرية الاجتماعية ما هي الا « مؤشرات للتغيرات البنيوية في المجتمع العربي المعاصر » ، الى جانب مؤشرات اخرى كثيرة يتعرض لها الكتاب في فصوله الستة .

هجرة القوى العاملة والاعتماد العربي المتبادل

ويتابع د. سعد الدين مقومات تشكيل النظام العربي الجديد وآلياته ، فيرى في ظاهرة الهجرة وانتقال اليد العاملة من الدول الفقيرة او المتوسطة الحال الى الدول النفطية الغنية ناتجا ودعامة وعنصرا يختلط ويتفاعل ومدخلات النظام ومخرجاته . ويخصص ثلاثة فصول في الكتاب احدها للجوانب المختلفة لموضوع الهجرة بصورة عامة ، **وثانيها** لاسباب ونتائج تصدير العمالة في مصر ، وثالثها لاسباب ونتائج هجرة العمالة الى المملكة العربية السعودية ، وهما البلدان المرجع فيما اتخذه المؤلف لتمثيل طرفي هذا النظام الاجتماعي الجديد كما سبقت الاشارة . وقد افاضت الفصول في تحليل وتقويم جوانب هذه الظاهرة لهجرة العمالة العربية التي تحدث على نحو لم يشهده التاريخ البشري في حجمها ودورانها وآثارها المباشرة وغير المباشرة على الدول المصدرة والمستوردة معا. كذلك تعرضت الفصول الى التيار المتزايد من هجرة العمالة الآسيوية ، ودوافعها وآثارها . وقد استطالت هذه الفصول التي قاربت نصف الكتاب، مما يضطر القارىء الى التركيز على مجمل عناصرها حتى لا يفقد الخيط الذي يربطها بموضوع النظام الاجتماعي الجديد ، وذلك نظراً للتفاصيل الكثيرة والجوانب المتعددة التي تناولتها . وليس هنا مجال لعرض او مناقشة كل تلك التفاصيل ، وانما يعنينا أن نشير الى ما ابرزته الاحصاءات من الزيادة المستمرة في حجم الهجرة من البلدان العربية الكثيفة السكان الى البلدان النفطية الغنية برؤوس الاموال والتي ارتفعت من حوالى نصف مليون في عقد الستينات الى حوالى مليونين في اواخر عقد السبعينات ، والى توقع استمرار هذه الزيادة الى ٢,٥ مليون في منتصف الثمانينات . وفي حسابات المؤلف يقدر ان هناك حوالى ٢٠ مليون عربي يتأثرون تأثراً مباشراً بحركة الهجرة العربية كل عشر سنوات ، اذا ما اضفنا الى المهاجرين افراد الاسر التي يعولونها . كذلك تشير التوقعات الى الزيادة المطلقة والنسبية في اعداد المهاجرين من الاقطار الآسيوية ، اذ ينتظر أن تصل الى حوالى ٤٠ بالمائة من جملة القوى العاملة المهاجرة في منتصف هذا العقد بينما بلغت حوالى ٢٩ بالمائة في منتصف العقد الماضي .

وقد ترتب على ذلك ظواهر اجتماعيه واقتصادية جديدة نتيجة هذه الحركة البشرية ، سواء في الاقطار المستوردة ، او في

البلدان المصدرة . وقد تواتر الحديث في هذه الدراسة ، وفي غيرها من الدراسات عن الآثار الايجابية والسلبية للهجرة العربية ، كما اشتدت المناقشة في الفترة الاخيرة حول المخاطر الحضارية والسياسية لتزايد هجرة العمالة غير العربية . وما يعنينا هنا هو ما انتهى اليه المؤلف من ان موجات التدفق في القوى العاملة العربية يمثل احد مدخلات المتوالية التي يتألف منها النظام الاجتماعي العربي الجديد ، وما يتسم به من الترابط الاجتماعي والاقتصادي والاعتماد العربي المتبادل . وآية هذا كله ـ في نظر المؤلف ـ ان النزاعات التي نشبت بين الاقطار العربية لم تستطع في اواخر السبعينات ، ولن تستطيع في المستقبل المنظور ، ان تغير في مسيرة هذا التدفق للقوة العاملة ، بحيث يستطيع نظام عربي معين أن يسحب ، او يطرد قوة عمل عربية موجودة فيه كما حدث خلال الخمسينات والستينات .

ومع تدفق القوى البشرية من ناحية ، وتدفق التحويلات المالية من الناحية الاخرى ، يضطرب النظام الجديد بتدفقات اخرى اقل وضوحاً ، وان لم تكن اقل دلالة ،، منها تدفق الافكار وانماط الاستهلاك ، ومحاولات التأثير السياسي ، وبذور القلاقل والمخاوف . وهذه كلها عناصر تتفاعل في اطار هذا النظام بايجابياتها وسلبياتها وتناقضاتها . وقد غدت على قدر من الضخامة والقوة بما اكسبها « قوة دفع ذاتية هائلة تمنع بشكل متزايد القادة السياسيين العرب من اتخاذ قرارات مبنية على الثروات والنوازع والاهواء ».

التقسيم الطبقي في النظام الجديد

وفي تصور النظام الاجتماعي الجديد ينظر المؤلف الى الاقطار العربية كوحدة مجتمعية واحدة وذلك في ضوء اسس معيارية ومؤسسية تشير الى تصرفات وعلاقات تجعل من تفاعل هذه الاقطار ، افراداً وحكومات ، ما ينطبق عليه تعريف المجتمع الواحد . ومن ثم فإن ذلك الشعور بالانتماء الموحد يجيز للمؤلف ان يدرس التقسيم الطبقي السائد في نظامه الاجتماعي الجديد ، وكيف اثرت الثروة النفطية في تمديد معالم التدرج الطبقي وخصائصه . وفي هذا السياق يتخذ المؤلف مصطلح « طبقات ـ اقطار » مناظرا لمصطلح « طبقات ـ مجتمع » ويقوم بتصنيف الاقطار العربية الى طبقات اربع : طبقة الاغنياء من الاقطار ويندرج فيها الكويت والامارات العربية المتحدة والجماهيرية العربية الليبية وقطر والمملكة العربية السعودية ؛ وطبقة الميسورين وتضم عمان والبحرين والعراق ولبنان والجزائر ؛ وطبقة مناضلي الوسط وتشمل الجمهورية العربية السورية وتونس والاردن والمغرب ؛ واخيرا تأتي طبقة الفقراء التي تندرج فيها بقية الاقطار العربية كمصر واليمن وغيرهما . وقد اقام المؤلف هذا التقسيم على اساس متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الذي راوح عام ١٩٧٧ من حوالى ١٦,٠٠٠ دولار في الكويت الى حوالى ١١٠دولارات في الصومال.ومن الرسوم البيانية في الكتاب يتضح أن هرم التقسيم الطبقي القطري هرم مقلوب من ناحية متوسط دخل الفرد ، كما أنه هرم معدول من حيث عدد السكان . وهذا التقسيم الطبقي للاقطار العربية مرده في هذا النظام الجديد الى النفط وعوائده في البلدان الغنية، في مقابل حجم السكان واعبائه في الاقطار الفقيرة . والطبقة « الفقيرة » من هذه الاقطار يزيد عدد سكانها على ٤٧ بالمائة من مجموع سكان الوطن العربي ، بينما لا يزيد نصيبها من الناتج القومي الاجمالي عن ١٥ بالمائة . وفي هذه الصورة الطبقية الجديدة للاقطار العربية القائمة على الثورة المالية تتغير مواقع الاقطار فيصبح « اغنياء » الامس هم « فقراء » اليوم .

تناقضات النظام الجديد

ويستطرد المؤلف في شرح قضيته الى عرض التباين القائم داخل النظام الاجتماعي العربي الجديد ، وذلك على أساس مؤشرات معينة ، كما يفصل في انماط التدرج الاجتماعي والتقسيم الطبقي داخل النظام المجتمعي للاقطار العربية . ومع الاعتراف بالمعايير التي اصطنعها للمقارنة كمؤشرات ، فإنها لا تعدو كونها مؤشرات تفتقر الى خلفيات القوى الاجتماعية ، والى العلاقات بين القطاعات التي استخدمت المؤشرات في تصويرها ، والى الابعاد التاريخية والزمنية في المقارنة ، والى العلاقات التطورية بين الرصيد والتدفقات على محور الزمن : كالمقارنة بين الحال التعليمية في الاقطار العربية التي بدأت مسيرة التعليم الحديث منذ نصف قرن وتلك التي بدأتها منذ عقد او يزيد قليلا من الزمان . والمتفحص لهذه المقولات يدرك مدى التناقضات والتشوهات القائمة بين مكونات النظام الاجتماعي العربي الجديد ، حتى ليظن أن المؤلف قد عدل عن تصوره المفاهيمي لمقومات النظام . ولسنا ندري كيف يمكن تصور « نظام » دون توافر قدر اساسي من العلاقات التي تتصف بالاتساق والتماسك والترابط فيما بينها ولو في صورة نسبية ، وعلى مدى زمني محدد . ومثل هذا القدر الاساسي من العلاقات السائدة المتسقة يمكّننا من تشخيص معالم النظام الاجتماعي وعلاقاته وتفاعلاته المرحلية . ومن الانصاف أن نشير الى ان المؤلف قد اوضح في مقدمة الكتاب أن « النظام » لا يعني « التناظم والتناغم والانسجام » ، ومع ذلك كله فإنه يرى أن النظام الاجتماعي العربي الجديد « لديه عناصر مترابط بعضها ببعض ، كما أن بعضها يؤثر في بعض ... نظام متماسك بفضل حركته الداخلية المتواصلة ... حتى لو بدا للناظرين اليه من الخارج أنه يفتقر الى التحرك الصاعد الى الامام » . وبمثل هذه « السيولة » المفاهيمية يتفادى المؤلف وصف النظام الاجتماعي العربي الجديد في اطار النظم الاقتصادية العالمية وتكويناتها البنائية ومضمون عناصرها وتفاعلات مؤسساتها .

ولعل المؤلف اراد أن يشق طريقا جديدا حين اراد أن يجعل من الثروة النفطية وآثارها وما نجم عنها من العلاقات المتبادلة وحال الترابط الوثيق بين الاقطار العربية المعيار الرئيسي لهذا النظام الجديد . وفي قراءتنا لهذا النظام لا نجد له من مقومات في ضوء ما اورده الكتاب الاَّ « التدفق المستمر للايدي العاملة والاموال (في اتجاهين متقابلين) عبر حدود الاقطار العربية » .

تحديات النظام الجديد

وفي الفصل الاخير من الكتاب يواجهنا المؤلف بتحديات النظام الاجتماعي العربي الجديد الذي كان النفط المحرك الاول لظهور معالمه ، ويحدثنا عن التوترات القائمة فيه بجديدها وقديمها ، وعن النمو الاجتماعي الاقتصادي غير المتوازن ، والاعتماد المتزايد على العالم الخارجي في قضايا التنمية الداخلية ومواردها ومدخلاتها . وفي هذا الفصل يكاد المؤلف ينفصل عما اورده في الفصول السابقة ، فلا نرى كيف يستطيع النظام الجديد مواجهة هذه التحديات ، وبخاصة تحديات التنمية التي يفرض واقعها واستراتيجياتها الراهنة انماطا معينة من التنمية والعلاقات الاقتصادية بين مكونات هذا النظام ، ومع العالم الخارجي وبخاصة مع القوى العالمية العظمى . ويؤكد المؤلف في احدى فقرات هذا الفصل ان قطبي الرحى في هذا النظام الاجتماعي الجديد هما مصر والمملكة العربية السعودية ، الاولى بطاقاتها البشرية والعسكرية وثقلها الحضاري والثقافي ، والثانية بمواردها النفطية والمالية ومركزها الروحي في العالمين العربي والاسلامي ، وأنه في مقدور هذين البلدين « اذا ما دخلا اي نوع من التحالف الحصيف ، او من الشراكة والتعاون ، أن يحفظا للمنطقة قدرا نسبيا عاليا من الاستقرار ... ومن ناحية اخرى ، فإن مستوى هذا

الاستقرار يضطرب بشكل ملحوظ في حال نشوب خلاف او تنافر بينهما » .

وجهة نظر وخواطر

لقد أثارت قراءتي لهذا الكتاب كثيراً من القضايا والخواطر حول مختلف الموضوعات التي اراد المؤلف ان يضمنها في اطار هذا النظام الاجتماعي العربي الجديد ، ولديناميات ومعايير تكوينه وافرازاته وصوره البشرية. ولا أشك في أن المؤلف على احاطة خصبة بكثير من هذه القضايا ، بل انه يوردها في سياق عرضه لمقومات النظام وتناقضاته ، لكنه سرعان ما يغفلها ، كأنها امور ثانوية او استثناءات لا تغير من مقولاته الاساسية حول « النظام » . وسوف ألخص فيما يلي تلك القضايا تلخيصا شديدا مراعاة للمساحة المخصصة في المجلة :

١ ـ يعتمد النظام الجديد في جوهره على مفهوم الاغنياء والفقراء الذي يتحدد على أساس المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج القومي . وتلك خطيئة البنك الدولي . ورغم أن دوائر الامم المتحدة تسعى الى الخلاص من هذا المفهوم الا انه لا يزال يقيد مفاهيمها ونظرتها الى التنمية اذ تقسم الدول الى دول ذات دخل مرتفع ، ودول متوسطة الدخل ، ودول متدنية الدخل ، وتضاف احيانا فئة الدول الاقل نموا . وتحديد الفئة الاخيرة قد وصل مع التضخم في حسابات البنك الدولي الى الدول التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ٧٠٠ دولار ، وكأن حياة الامم لا تعني شيئاً قبل الوصول الى هذا الرقم ، بل ولا يعنينا في مثل هذا التصور كيف يتوصل المجتمع الى دخل ما ، ولا الى درجة الاطراد في نمو هذا الدخل وتوزيعه . ان هذا لا يغيب عن ذهن المؤلف ولا عن اشاراته في الكتاب ، ومع ذلك يجعل الموارد المالية ، وليس الطاقات الانتاجية والابداعية ، أساسا للتقسيم الطبقي في النظام الجديد . ولعله ليس مطلبا مثاليا أن نبتعد عن التقسيم الى اغنياء وفقراء في وطننا العربي ، فليست الموارد المالية وحدها هي اساس التنمية ، كما أن هذا التقسيم قد ادى الى ان تنتفخ اوداج الاغنياء،والى ان تتقاعس همم الفقراء والى حل لمشكلات التنمية عن طريق التركيز على الموارد المالية وحدها . ولنعد الى تراثنا فنكون جميعا الفقراء الى الله تعالى ونقيم نظاما اجتماعيا قائما على التكامل الاقتصادي والتكافل الاجتماعي ضمانا لحاضرنا وزادا لمستقبلنا .

٢ ـ ان مقولة المؤلف بأن النفط يعتبر وحده المحرك لمقومات النظام الاجتماعي الجديد فيه قدر كبير من المبالغة ، هذا اذا ما تم الاتفاق على تلك المقومات التي تحدد قسمات هذا النظام . ولا أظن انه يختلف معي في أن النفط انما يمثل في تقديري متغيرا وسيطا(*) . وليس سببا رئيسيا في تشكيل النظام بعناصره الايجابية والسلبية . وان الثروة النفطية قد ساعدت على تضخيم وانتفاخ للعديد من الظواهر التي كانت قائمة فيما قبل الحقبة النفطية ، او البروز الى السطح لظواهر كانت كامنة او مستترة جوازا او وجوبا . وهذا لا ينفي ظهور بعض الظواهر المتصلة بعامل النفط في دائرة النظام الاجتماعي الكبير .

٣ ـ الاعتماد المتبادل في النظام العربي الجديد يقوم على خيطين في نسيج هذا النظام الذي تصوره المؤلف : خيط اللحمة في تدفق القوى العاملة في اتجاه ، وخيط السداة في تدفق الاموال في الاتجاه الآخر . وفيما عدا هذين الخيطين لا يكاد يرى القارىء خيوطا متسقة اخرى في هذا النسيج . والمؤلف واثق من أن هذين الخيطين لا يمكن أن يتقطعا ، وأنه لا انفصام لهما ، ووثوقه موضع نظر في عام ١٩٨٢ ، اي بعد سنتين من كتابة هذه

(*) Intervening Variable

الدراسة ، وما قد يستجد من عوالم النفط الحبلى وتعقيداتها الدولية . اضف الى هذا أنه فيما عدا هذين الخيطين ، فإن المؤلف نفسه يعرض لنا كثيرا من الخيوط المهلهلة والمتقطعة وغير الواصلة في هذا النسيج ، حتى ليتصورها الانسان خرقا مهلهلة وليس نسيجا متماسكا . كذلك فإنه من الخواطر الواردة في هذا الصدد أن نلحظ ان تدفق قوة العمل تدفقا غير مخطط ، تحكمه آليات السوق واختلاف الاجور وفروق الانتاجية الى غير ذلك مما اوسعته ادبيات تنقل العمالة العربية شرحا وتوضيحا ، ومما أجاد المؤلف في عرضه . وقوة العمل على هذا النحو متاحة لا اختناق فيها . اما اتجاه التدفق المالي ، فإنه قاصر على تدفق التحويلات ، ولا يمتد الى تدفق الاستثمارات والقروض والمعونات من « الاغنياء » الى « الفقراء » . وهي منمطة ومقيدة بمجموعة من المؤسسات والقوانين والاجراءات المعقدة . ولا يعني هذا اننا لا ندرك ضرورة المؤسسات والنظم ، لكنها في ضوء الممارسة والواقع لم تؤد الى التدفق بالكمية المطلوبة او بالنوعية اللازمة في كثير من الحالات .

٤ ـ انشغل المفكرون والمسؤولون عن السياسات في مجال تنقل العمالة العربية ردحا من الزمن بموضوع ضمانات العمل وشروطه وعوائده والخدمات الاجتماعية المترتبة عليه الى غير ذلك من الحقوق المتكافئة بين المواطنين والوافدين للعمل الواحد. ثم انتقل تفكيرهم بعد ذلك الى قضية العمالة الآسيوية الوافدة حيث يحذر المفكرون من مخاطرها . في حين يفتح المسؤولون عن السياسة الابواب لاستيرادها ، وكل في فلكه يسبح . واتساءل في اطار خيط تدفق العمالة العربية بين اقطار المنطقة ، وهو الخيط المتين في النظام الجديد : اليس تدفق العمالة الآسيوية توهيناً للخيط العربي ؟ ثم لماذا التهويل في مجال العمالة الآسيوية ومخاطرها السياسية في الوقت الذي تتجاهل فيه كثير من الدراسات العمالة اللاعربية ، واللاآسيوية اعني بها العمالة الاوروبية والامريكية . فالخطورة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليست قائمة بالضرورة على حجم قوة العمل ، وإنما الاهم والاخطر ، هو مواقعها في قطاعات الانتاج والخدمات والادارة ، ومدى تأثيرها على صانعي القرار . ولقد أحسن المؤلف لدى اشارته في هذا الصدد الى التباعد بين المواطنين والعمالة العربية في الاقطار المصدرة للنفط وبين «أسرار » عمليات النفط تنقيبا واستخراجا وصناعة طوال نصف قرن من الزمان .

٥ ـ واذا كنت على اتفاق يكاد يصل الى ٩٩,٩ بالمائة في القضايا الجزئية التي يتناولها الكتاب طولا وعرضا ، الا أنني أجد نفسي في نهاية المطاف عاجزا عن فحوى الرسالة التي يريد أن يدفع بها المؤلف الى القارىء العربي خلال مقولته الرئيسية في الكتاب . نحن الآن ، كما يقرر،نعيش في نظام اجتماعي عربي جديد، كان النفط ولا يزال « القوة البارزة الكاملة » التي احدثت تفاعلاته وعلاقاته وبخاصة في السنوات العشر الاخيرة . والحق انني لم استطع تبيان مقومات هذا النظام الجديد وعناصره ، ولا المضمون الاجتماعي لتدفق العمال والاموال ، وماذا تحمل موجات هذا التدفق في تدافعها وجريانها . واذا كان هذا النظام العربي الجديد على حد تعبير المؤلف « ما هو إلاّ نتاج للنظم السابقة » فما هي هذه النظم السابقة ، وما هو الوليد الجديد ؟ وهل يسيطر هذا النظام الوليد على النظم السابقة ، ام أنه في حال من « السيولة » التي يمتزج فيها مع تلك النظم السابقة ؟ وهل تمثل الصور البشرية الاجتماعية التي اوردها المؤلف مؤشرات لتغيرات بنيوية كيفية في المجتمع المعاصر نتيجة محرك النفط ، ام أنها افرازات لنظام رأسمالي مشوّه في ابعاده التنموية الداخلية ، ومتوتر في علاقات اجزائه بفعل مؤشرات القوى الخارجية ، ومتباعد في المسافة بين تطلعات جماهيره ومنجزات واقعه؟ والصور البشرية

الاجتماعية التي اوردها المؤلف لها نماذج مماثلة في كثير من بلاد العالم الثالث التي ليس فيها ثروات نفطية . ولعل النفط من عوامل تضخيم واكثار هذه النماذج المرتبطة بالرأسمالية الطفيلية . وفي التحليل النهائي يمكننا القول بأن النفط ان هو الا احد العوامل الوسيطة المهمة في بلورة النظام الاجتماعي الاقتصادي المشوه الذي سبقت ولادته قبل الحقبة النفطية الزاخرة خلال السبعينات . صحيح ان الثروة النفطية قد ألقت بعناصر جديدة في النظام ، وهي عناصر متمشية مع سياقه وانماطه ، كما أضافت الى فاتحات الشهية للاستهلاك والاكتناز ، واتاحت مستويات لا تكاد تعرف لها سقفا في هذين المجالين .

وفي سياق النظام الرأسمالي المشوه والمختلط بأنماط قبلية وتكوينات اجتماعية قديمة وحديثة ينبغي أن تضع الحديث عن البترودولار والبتروقيم والبتروفكر . وهذه « البترونات » جميعها متفاعلة في الوقت نفسه مع متغيرات الرأسمالية العالمية . لهذا كله فليس من التحليل المنصف أن نحمل النفط فوق طاقته في صوغ ما اصطلح المؤلف على تسميته بالنظام الاجتماعي الجديد .

٦ ـ ومن خواطر القراءة لهذا الكتاب التساؤل حول الرؤية المستقبلية للطريق التي يحتمل أن يشقها « النظام الجديد » تحقيقا للتنمية الذاتية والنهضة الحضارية في اقطار المنطقة العربية ، على المستويين الوطني والقومي . الى اين يتجه هذا النظام في سعيه ؟ الى التوحد بين اقطاره في طرف المسيرة ام الى الصدام في طرفها الآخر ، وما يقع بين هذين الطرفين من اتجاهات نراها تتميع وتميع من التكامل الى التعاون الى التضامن الى العمل المشترك ، الى التنسيق ، الى حركة القوى العاملة ، الى التفاهم ، وانتقالا الى عدم التدخل والتوتر والخصومة والقطيعة حتى تنتهي الى الصدام والقتال . والواقع ان الاعتماد المتبادل الذي حققته الثروة النفطية في تدفق العمالة والاموال ليس الا اداة يمكن استغلالها او اساءة استغلالها في مسيرة هذه التوجهات في اي نظام عربي جديد ، والى خدمة اي مسعى في هذه المسيرة الممتدة من التوحد الى الصدام .

٧ ـ والملاحظة الاخيرة حول الكتاب تتعلق ببعض الشكليات كعدم وجود نسق موحد في ايراد المراجع . اضف الى هذا اسناد احداث عربية معروفة الى مراجع اجنبية ، وربما كان ذلك في اجزاء الكتاب التي وضعت اصلاً باللغة الانكليزية . وينطبق هذا ايضا على بعض الحواشي التي يحتاج اليها القارىء الاجنبي (مثلاً حاشية (٢٠) ص ٤١) . كذلك ألحظ بصورة عامة المبالغة في ايراد المراجع مما لا تقتضيه معرفة القارىء العربي ، اذ أن هناك حقائق ووقائع اصبحت مستقرة ومعروفة لا يستدعي الامر نسبتها الى اي مصدر عربي او اجنبي . وربما كانت الصيغة الانكليزية الاولى هي المبرر المعقول لذلك .

اما بعد ، فقد اجتهدت في عرض القضية المركزية التي يتعرض لها هذا الكتاب الممتع الذي يتناول كثيرا من الموجات والتدافعات التي تؤثر في تشكيل مجتمعنا العربي المعاصر . وفي طياته زاد دسم من البيانات غير المتاحة في ادبيات التنمية العربية السائدة، كما أنه يزخر بالآراء النافذة والطريفة التي نحتاج اليها في استكمال فهمنا ووعينا بحركة الحياة فينا ومن حولنا ... وهو جدير بالقراءة الفاحصة . وسلاسته لا تدعو الى الملل ، سواء باركت المؤلف فيما يقول او فيما لا يقول ، او عارضته فيما يرى او فيما لا يرى .

تلكم هي مهمتي **صفتها** في ايجاز وامساك . وفي جميع الحالات ، سوف اتقاضى اجر المجتهد : ان اصاب فله اجران ، وان اخطأ فله أجر واحد □

تعقيب على مراجعة د. حامد عمار لكتاب: النظام الاجتماعي العربي الجديد

د. سعد الدين ابراهيم

ينهي د. حامد عمار مراجعته لكتابنا المذكور بالعبارة التالية « تلكم هي مهمتي صغتها في ايجاز وامساك . وفي جميع الحالات ، سوف اتقاضى اجر المجتهد : ان اصاب فله اجران ، وان اخطأ فله اجر واحد » . واسارع للقول ـ بعد ان قرأت مراجعته مرتين ـ ان د. حامد عمار قد اصاب؛ لذلك فله اجران .

د. حامد عمار هو استاذي ، واستاذ جيل كامل من العلماء الاجتماعيين العرب . ومن تتلمذوا عليه بشكل مباشر في مقاعد الدراسة ، او بشكل غير مباشر من خلال التعرض لكتاباته الاكاديمية ، وبحوثه التطبيقية ، وممارساته الميدانية ، يدينون له بالشيء الكثير . لذلك فقد قرأت مراجعته بشعور التلميذ في حضرة الاستاذ الجليل . وقد سعدت ـ كأي تلميذ ـ بالقسط الذي لاقى منه الاستحسان والقبول ؛ ولم اجزع للقسط الذي ابدى عليه التحفظ او النقد او الاعتراض .

التحفظ الرئيسي على كتابنا في مراجعة د. عمار هو عدم وضوح الرسالة النهائية التي يهدف اليها الكتاب ، وعدم وضوح المسار المستقبلي للنظام الاجتماعي العربي الجديد . اما تحفظاته وانتقاداته الفرعية فتدور حول مبالغة الكتاب في اضفاء تلك الاهمية القصوى على دور النفط في تشكيل النظام الاجتماعي العربي الجديد ، وعلى اعتماد المؤشرات الكمية الدخلية (المالية) في قياس النمو (او التنمية) وفي تحديد التقسيم الطبقي العربي .

نبدأ بالتحفظات الفرعية . القول بأننا بالغنا في اهمية النفط في صياغة النظام الاجتماعي العربي الجديد ، هو مسألة تقديرية . اذا لم يكن النفط هو اهم عامل في السبعينات ، فما هو العامل الذي يزيد عنه اهمية؟لقد اثار د.عمار تحفظه دون أن يجيب عن هذا السؤال الضمني . لقد أكدنا في اكثر من موضع بالكتاب أن النفط لا ينبغي أن ينظر اليه في السياق المجتمعي العربي كمجرد مادة خام ، او كمجرد مصدر للطاقة . وإنما ينظر اليه كمصدر هائل للرزق خرج علينا من الارض ، وبخروجه نزل علينا من السماء ثروة طائلة ، دون جهد او عمل ، ودون ان يكون ذلك كله محصلة نمو قوى انتاجية محلية . هذه الحقيقة وحدها ـ فضلاً عن حقائق اخرى مهمة ذكرناها في الكتاب ـ خلقت اهتزازات قيمية وطبقية في التطور الاجتماعي للاقطار النفطية . وتوالت ، نتيجة هذه الاهتزازات ، عمليات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية في الاقطار العربية غير النفطية ، ما كان لها ان تحدث على هذا النطاق وبذلك العمق ما لم تتدفق تلك الثروة . ناهيك عن الابعاد الجيوبوليتيكية

الدولية التي ترتبت على الطفرة النفطية ، وجعلت من الوطن العربي والشرق الاوسط ساحة صراعية عالمية ساخنة ، يجري تفجير تناقضاتها القديمة والجديدة ، وتستدرج كل اقطارها لمزيد من التبعية لاحدى القوتين العظميين .

القول بأننا وقعنا في شرك استخدام المؤشرات الكمية ، وعلى رأسها متوسط الدخل الفردي القطري ، ونحن بصدد تحليل التقسيم الطبقي العربي ، هو نقد وجيه للوهلة الاولى. ولكن المدقق في قراءة الكتاب يدرك اننا في الواقع ارجعنا اختلالات وتقلصات النظام الاجتماعي العربي الجديد لعدم الاتساق والتواكب بين مؤشرات النمو الكمي ومؤشرات النمو الكيفي . وقد أشرنا الى ذلك في مواضع مختلفة من الكتاب . ولكن الفصل الخامس بالذات ليس فيه من قضية سوى هذه القضية : وهو ان الاكثر مالاً ليس هو الاكثر علماً او ثقافة او صحة ؛ وليس هو الاكثر تصنيعاً وليس هو الاقوى عسكرياً ؛ وبالقطع ليس هو الاكثر ديموقراطية . وان عدم الاتساق هذا هو الذي يجعل من النشاط المحموم في المنطقة **نمواً** وليس **تنمية** ؛ وهو الذي يجعل النظام برمته اشبه ببناء هائل من الحديد والمسلح يقوم على رمال متحركة .

أما عن التحفظات الرئيسية فأولها : عدم وضوح **الرسالة** التي يتضمنها الكتاب . لم افهم بالضبط ما يقصده الاستاذ بكلمة « رسالة » . فإذا كان لنا أن نفسر الكلمة « بهدف » او « اهداف » الكتاب، فيمكن أن نكتفي بالقول ان هدفه هو هدف اي دراسة علمية لواقع اجتماعي محدد في الزمان والمكان : الوصف والتحليل والتفسير . فهناك واقع اجتماعي عربي اسهم النفط في تشكيل قسماته في عقد السبعينات من هذا القرن . وقد حاول الكتاب أن يصف ويحلل ويفسر هذا الواقع العربي الجديد . يقول الاستاذ « والحق انني لم استطع تبين مقومات هذا النظام الجديد وعناصره ، ولا المضمون الاجتماعي لتدفق العمال والاموال ، وماذا تحمل موجات هذا التدفق في تدافعها وجريانها ..» . لقد تصورنا اننا فعلنا كل ذلك في فصول الكتاب الستة . قلنا ان ما طرأ من تغير في « البنية الاقتصادية التحتية » مع تفجر الثروة النفطية والمالية في اجزاء من الوطن العربي كانت له تداعيات هائلة على كل جوانب « البنية الفوقية » في بلاد اليسر وبلاد العسر على السواء . وان ذلك قد تجلى في نشأة هيكل طبقي جديد بين الاقطار العربية وفي داخل كل منها ، وفي ترعرع قيم جديدة ـ خاصة فيما يتعلق بالعمل والاستهلاك وتقليد كل ما هو غربي . وان الهياكل الجديدة بطبقاتها وعلاقاتها وقيمها وسلوكها قد افرزت ردود فعل معاكسة لها لدى بعض الشرائح الاجتماعية . وأن هناك جدلية صدامية محتدمة بينهما ـ رأينا مقدمات لها في مجتمع مجاور (وهو ايران) وفي عدد آخر من اقطارنا العربية الغنية (السعودية) والفقيرة (مصر) على السواء .

لقد بدأنا الكتاب بصور النظام الاجتماعي الجديد ، وأنهيناه « بالتحدي » الذي يواجه هذا النظام . لقد كان **سراج** صائد الدبابات في حرب تشرين الاول/ اكتوبر هو نموذج لآلاف الشباب العرب على الجبهتين المصرية والسورية . وكان اداؤهم الباسل في تلك الحرب مسؤولاً عن الانجاز العربي الكبير ، وعن « تحرير » النفط العربي ، وعن الطفرة في اسعاره . ولكن سراج لم يجن من نتائج تلك الحرب الا النزر القليل . لقد ظل عاطلاً بلا عمل لعدة شهور ، ثم **تسول** لكي يجد عملاً متواضعاً في مصر ثم في السعودية . في مقابل ذلك هناك **عبدالله** ، نموذجاً للمئات على الساحة العربية من المغرب الى العراق . و« كسمسار حضاري » نجح في تحويل ما حققه سراج بالدم الى ملايين من الدراهم والريالات . عبدالله منبهر بأحد اطراف « الصفقة » الحضارية

التي يعمل سمساراً لها وهو الغرب . ويمعن في تقليد الغرب ، لا بقيمه الانتاجية والعلمية ، وانما بقيمه الاستهلاكية والمادية ؛ وان ابقى على ولائه لبعض **شكليات** الثقافة الوطنية التقليدية . هذا الاختلال الذي يمثل سراج احد اطرافه ، ويمثل عبدالله طرفه الثاني ، ينبت طرفاً جدلياً ثالثاً وهو **طلال** ، الشاب المسلم الساخط . وفي طلال تتقاطع خيوط الاحباط في **النظام العربي الجديد** : الازمة الاجتماعية ، والازمة السياسية ، والازمة القومية ، والازمة الحضارية . أو بتعبيرات اخرى : اختلال موازين العدالة التوزيعية ، وغياب المشاركة السياسية ، والاخفاق في المحافظة على الاستقلال الوطني ومجابهة التحدي الصهيوني ، واشتداد المسخ الحضاري . ويلجأ طلال « للاسلام » املاً في الخروج بنفسه وبمجتمعه من هذه الازمات الاربع المتداخلة. **اخفاق النظم الحاكمة في التعامل الخلاق مع هذه الازمات هو الذي افقدها** - في نظر طلال وغيره - شرعيتها . لذلك اصبحت صيحة الخلاص هي اسقاط هذه الانظمة.

لقد انتهينا من تأليف الكتاب بالانكليزية في خريف ١٩٨٠ . وكانت آخر فقرة فيه تقول بالحرف الواحد « إن المفارقة السوسيولوجية الساخرة في هذا كله ، تتمثل في ان النمو الاقتصادي للوطن العربي قد ادى الى نمو الطبقة الوسطى الصغيرة وطبقة البروليتاريا الهلامية في المدن . لكن هذا النمو لم يصحبه القدر المطلوب من العدالة الاجتماعية ، والديموقراطية السياسية ، وتأكيد الاصالة الحضارية . من هنا ، فهذه الطبقات المتنامية يزداد سخطها يوماً بعد يوم ، ويتضاعف استعدادها لتقويض اركان النظام الاجتماعي العربي الراهن من الاساس » .

والفقرة التي تسبق ذلك مباشرة تؤكد صراحة ان الصحوة الاسلامية هي التعبير الراهن عن سخط الطبقة المتوسطة الدنيا .

بعد عام واحد بالتمام ، وبالتحديد ظهر يوم ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، فتكت مجموعة من المسلمين الساخطين بالرئيس السادات ، رأس السلطة في اكبر قطر عربي . وبعدها بعدة شهور ، واجهت مجموعات من المسلمين الساخطين انظمة عربية اخرى .

ما هي الرسالة المستقبلية التي يحتويها الكتاب ؟ يسأل الاستاذ .

الرسالة ببساطة**هي** ان النظام العربي الذي افرزته الحقبة النفطية هو نظام مليء بالتناقضات والاختلالات والتوترات والاحباطات . وهذه كلها ليست مقصورة على قطر عربي دون قطر آخر . وهو نظام غلب فيه « النمو الكمي » على « التنمية الكيفية » ، وقيم الاستهلاك على قيم الانتاج ، والهرولة نحو « التبعية » على النضال من اجل الاستقلال ، وغلبت فيه المهادنة او الاستسلام للتحدي الصهيوني على ارادة المجابهة والقتال ، وغلب فيه تركيز السلطة على المشاركة في السلطة ، وغلب فيه التهيؤ للمسخ الحضاري على الاستعداد لتأكيد الاصالة الحضارية ، وغلب فيه الظلم الاجتماعي على العدالة الاجتماعية . وان القوى المقهورة في الوطن العربي متذمرة وساخطة ، وبدأت تتحرك لوضع حد لهذا الاختلال ، وفي تحركها هذا قد تحرق البيت بكل من فيه . هذه هي الرسالة لكل الانظمة الحاكمة العربية ، وهي رسالة كنا نعتقد منذ سنتين انها **بمثابة انذار مبكر** . ولكن يبدو انها لم تكن مبكرة بالقدر الكافي . ومع ذلك فقد تكون الفرصة غير مهدرة تماماً امام الانظمة الحاكمة في السنوات القليلة القادمة لتنقذ نفسها وتنقذ البيت العربي . والمطلوب منها لكي تحقق هذا الانقاذ واضح لا لبس فيه : **الديموقراطية ، والعدالة ، وتقليص التبعية ، وتأكيد الاستقلال الوطني ، والعمل الحقيقي من اجل الوحدة ، والاصالة الحضارية ، ومجابهة التحدي الصهيوني** □

نورية صالح الرومي

الحركة الشعرية في الخليج العربي بين التقليد والتطور

(الكويت : المطبعة العصرية ، ١٩٨٠) ، ٥١٤ ص.

انور الياسين

- ١ -

يمثل كتاب د. الرومي مساهمة فكرية قيمة في حقل الادب والنقد والشعر في الوطن العربي ، مما يجعل من المتعذر ايفاء الكتاب حقه . فقد تناولت بالدرس مساحة زمنية ومكانية واسعة ، فالدراسة من حيث الزمان تمتد لتشمل اوائل القرن التاسع عشر لتنتقل فيما بعد الى فترة ما بعد ظهور النفط في الجزيرة العربية حتى الآن . اما من حيث المكان فهي تعرض للحركة الشعرية في الخليج العربي كله : دول مجلس التعاون والتنسيق الخليجي كما اصطلح على تسميته اخيرا . والكتاب يتناول نطاقا واسعا من المراحل المتشابكة والمترابطة تاريخيا مما اضطر الباحثة الى الايجاز في بعض المواضيع .

تضم الدراسة ـ على مقدمة ـ هي من اهم فصول الكتاب ، حيث تمثل خلاصة موقف الباحثة من مجموعة القضايا المهمة والحساسة التي تعالجها ، وهي تحدد بطبيعة الحال رؤيتها لتلك الاحداث وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبتها .

- ٢ -

يبحث الباب الاول من الدراسة تيار الشعر التقليدي في منطقة الجزيرة والخليج العربي قبل اكتشاف النفط وهو يتألف من تمهيد وفصول خمسة .

الفصل الاول يشمل شعر المديح الديني اما الثاني فيختص بشعر المديح السياسي ، والثالث بشعر الغزل، اما الرابع فهو لدراسة الفنون الشعرية الاخرى ، مثل الرثاء والشعر الديني من وجهة نظر موضوعية . اما الناحية الفنية فقد افردت لها المؤلفة الفصل الخامس من الدراسة وتستكمل الدراسة في الباب الثاني الذي خصص لدراسة مرحلة ما بعد اكتشاف النفط في المنطقة وهي التي تغيرت فيها ظروف الحياة تغيراً واضحاً دفعها الى تسمية هذه المرحلة بمرحلة « بروز التيار المجدد » ويشتمل الباب على دراسة موضوعية وفنية متكاملة على نحو مختلف عن ما اتبعته في الباب الاول .

يتألف الباب الثاني من تمهيد وفصول ثلاثة ، الفصل الاول خصص لدراسة التيار الذاتي والثاني خصص لدراسة التيار الوجداني والرومانسي اما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة الاتجاه الواقعي الذي ينحصر بين الفن والالتزام . كما انه لا بد من الاشارة الى احتواء

الدراسة على خاتمة وملحق بالمصادر والمراجع . من هذا المنطلق نمضي الى ايراد عرضنا لهذا الكتاب على النسق التالي :

تبدأ د. الرومي مقدمتها بتأكيد ان دراسة الحركة الشعرية في منطقة الخليج العربي قد استهدفت تحقيق امرين ، **الاول** : موضوعي ، غايته تفسير هذا الشعر تفسيراً موضوعياً لكشف القضايا السياسية والاجتماعية والوطنية والذاتية التي شُغل شعراؤه بالتعبير عنها في المرحلة الاولى والثانية من تاريخ هذه المنطقة . ومن الملاحظ ان هذه الحركة الشعرية كانت في الفترة الاولى من تاريخ هذه المنطقة تتسم بالقضايا السياسية المتمثلة في حروب السعوديين في قلب الجزيرة ومنطقة الاحساء وفي غيرها من مناطق الخليج العربي ، وهي حروب اهتم الشعراء بأن يضفوا عليها طابعاً دينياً ، يريدون بذلك ان يصفوها بأنها حروب من أجل الاصلاح الديني ، وتوحيد العرب ولمّ شملهم في دولة اسلامية واحدة. ولما كانت هذه الحركة معنية في مرحلتها الثانية بالتعبير عن القلق والاحساس بالغربة والتمزق والظلم السياسي والاجتماعي ، فقد اخذت تغزو نفوس الشباب وتحملهم على التبرم بماضيهم وواقعهم ، وتدفعهم احياناً الى البحث عن عوالم مثالية والدعوة الى التمرد على الواقع بغية تغييره احياناً اخرى .

والامر الثاني الذي تسعى الى تحقيقه هذه الدراسة فني، غايته متابعة الحركة الشعرية في منطقة الخليج ورصد تطورها ، من تلك الفترة المبكرة الى الفترة الحديثة ، التي اخذ هذا الشعر فيها ينطلق من اسر القيود القديمة ، يحقق تطوراً في الصورة واللغة والاساليب والاوزان ، ويواكب بذلك في مراحله الفنية المختلفة حركة الشعر العربي في المناطق العربية الاخرى ، وذلك لأن هذا الشعر لا يكاد ينفصل في منطقة عنه في الاخرى .

يتناول **الفصل الاول** مرحلة شعر المديح الديني الذي جاء في اغلبه في مدح الدولة السعودية الناشئة وعلى وجه التحديد مدح الملك عبد العزيز ال سعود الذي كان محور هذا الشعر في مجالاته الدينية والسياسية . وتتسم هذه الفترة باشتداد الصراع العسكري بين معسكر ال سعود والاحسائيين . وتصوّر القصائد هذه الحروب بأنها حروب دينية، القصد منها نشر التعاليم الصحيحة للاسلام، واظهرت الاحسائيين يومئذ على انهم كفرة خارجون عن الدين الاسلامي الصحيح ، وكأن الشعراء بذلك كانوا يبررون العنف الذي كان يصاحب الغزو .

كما ان هذه المرحلة تتسم بقلة الموارد المالية ، وبالتالي لم يكن الامراء السعوديون يملكون من المال ما يمكنهم من أن يكافئوا الشعراء ، ومع ذلك فإن السنتهم لم تكف عن قول الشعر في مديحهم مما يؤكد اهمية هذا الطابع الديني الذي اضفاه السعوديون بفضل استخدامهم للدين على انه الغاية من وراء هذه الحرب . وقد اختارت الباحثة نماذج من هذا الشعر من دواوين لشعراء ارتبطت به حياتهم وآمالهم اكثر ما ارتبطت بآل سعود، منهم(احمد بن مشرف) المتوفى سنة ١٨٦٨م والشاعر (محمد بن عثيمين) المتوفى سنة ١٩٤٣م اللذان تنسب اشعارهما الى المرحلة الاولى ، حيث مدح ابن مشرف الدولة السعودية الاولى والثانية في بدء الدعوة الوهابية، بينما مدح بن عثيمين ال سعود على وجه التحديد الدولة السعودية الثالثة .

وتشخص المرحلة الاولى الصورة التي راح الشعراء في هذه المرحلة يضفونها على الامراء السعوديين عامة ، وعبد العزيز آل سعود خاصة : صورة الامام المجاهد والمجدد للدين ، ولهذا فإن المؤلفة ترى ان قارىء شعر احمد بن مشرف في وصف حروب السعوديين دائماً

يخلص الى المديح بوصف الحرب، والتهنئة بالنصر حتى في قصائد الرثاء. وان مديحه للسعوديين تتردد فيه معان بعينها منها : الكرم والشجاعة والعدل والتضامن في المحافظة على الدين الاسلامي الصحيح . وهذا الجمع بين معاني الكرم وغيرها من المعاني الاخرى يعكس امراً له اهمية بالنسبة لهذا الشاعر ، وهو ان صلته بهؤلاء الامراء لم تكن صلة اعجاب خالص ، ولكنها كانت صلة منفعة متبادلة . كما أنه يغلب على شعر هذا الشاعر حرصه على مشابهة اشعاره للاشعار الجاهلية ، واستعارته لصورها وتشبيهاتها ومعانيها . كما نجده يشيع شيئاً من الرمز بين مقدمات قصائده وموضوعاتها مما يجعل لهذا الشاعر قيمة فنية .

كما ان هناك فكرة اساسية توردها الباحثة وهي ان هناك فجوة زمنية طويلة في تاريخ الصراع داخل الجزيرة ، وما قد صوره من شعر المديح تمتد الى قرن من الزمن ، لم يصل الينا من شعر تلك المرحلة شيء يصور تلك الحروب الطاحنة حتى سنة ١٩١٤ لنجد الشاعر (محمد بن عثيمين) يعنى في ديوانه بمتابعة هذه الحروب وتسجيل وقائعها من خلال مديحه لامراء السعوديين وقواد المعارك الذين ربط حباله بهم منذ هذا التاريخ . وقد وصف الحروب التي خاضها آل سعود ، بأنها حروب من اجل الدين الاسلامي ويعلل ذلك دينياً ليخرج هذه الحرب في صورة مقدسة ، وهو بهذا يريد ان يلتمس لهذه الحروب كما فعل قبله ابن مشرف مسوغاً دينياً يمكن أن يكون شفيعاً لكثرة ما كان يراق فيها من دماء المسلمين ، وهذا جانب مهم لأنه يطلعنا على رأي المعارضة التي كانت توجه الى هذه الحرب من المخالفين لسياسة السعودية في المنطقة، سواء من اهل الاحساء او من المناطق الاخرى ، وهو جانب نفتقده في كتب التاريخ التي عرضت لوصف هذه الحرب (ص ٤٢ - ٤٩) . وكذلك تؤكد المؤلفة فكرتها الاساسية فتعرض نماذج من الشعر قيلت لتسويغ فكرة الحرب والاطماع السياسية للاستيلاء على المنطقة . وشعر المديح الديني - كما تلاحظ المؤلفة بحق - غير ذي قيمة فنية فكل ما فيه من تلك المعاني التقديرية التي تضفي على هذه الحروب صبغة اسلامية « بل وتطلق حكماً عاماً على ان الضعف الفني كان من الصفات الغالبة على حركة الشعر التقليدي في الخليج العربي في هذه المرحلة المبكرة من تاريخه » (ص ٥٥) .

وتتناول المؤلفة **في الفصل الثاني** من الكتاب موضوعا مهما للغاية عن تلك المرحلة التي كانت تعاني ارهاصات التغير، وهو شعر المديح السياسي الذي حل محل المديح الديني، الذي خف صوته بعد استقرار الامر للسعوديين ليظهر بدلاً منه نوع آخر من المديح اخذ طابع الدعوة القومية وسياسة توحيد الجزيرة العربية وما جاورها من المناطق بل وتوحيد الوطن العربي في دولة عربية اسلامية متكاملة تكون قادرة على التخلص من الاستعمار الذي كان يجثم على صدور بعض البلدان العربية وعلى تحقيق التطور الحضاري الذي ينقل الامة العربية الى مصاف الامم المتقدمة .

وقد حمل لواء هذه الدعوة الوطنية والسياسية شاعر معروف صحب الملك عبد العزيز بن سعود فترة طويلة ، وهو خالد الفرج المولود في الكويت سنة ١٨٩٩ ، وتصفه المؤلفة بأنه حامل لواء الريادة في هذا النوع من الشعر ، فعلى يديه تحول شعر المديح في المنطقة الى شعر قومي سياسي بأوسع ما تتضمنه هذه العبارة من معنى (ص ٣٦ - ٦٦) .

وقد كرست المؤلفة الفصل الثاني بمجمله لدراسة شعر خالد الفرج ، حيث ان الظروف الاجتماعية والثقافية قد اهلته لأن يلعب هذا الدور السياسي عن طريق شعر المديح ، حيث نشأته الاجتماعية في اسرة ميسورة الحال في

الكويت ، مهدت له ان يحقق قدراً من التعليم والثقافة، كما انه تنقّل بين اماكن عديدة في منطقة الخليج وفي الهند ، حيث اسس هناك مطبعة سماها « المطبعة العمومية » ثم انتقل الى البحرين ، واخيراً الى السعودية .ولهذه الافكار الموجزة عن حياة الشاعر، اهميتها في تفسير هذه الصبغة التي اضفاها على شعر المديح . فهو لم يقبل على هذا الفن لحاجة مادية ، كما ان اقباله على المديح جاء متأخراً بعض الوقت . فإذا اضفنا الى ذلك تلك الحياة القلقة المثقلة التي عاشها الشاعر والتي اتاحت له ان يطلع على احوال الوطن العربي ، وان يلمس بنفسه الظلم السياسي الواقع عليه من الاستعمار، وهو ظلم حمله على كتابة عدد من المقالات عن مساوىء الاستعمار البريطاني والتنديد به في جريدة الاخبار المصرية ، امكننا ان نفهم لماذا اتجه بشعر المديح هذا الاتجاه السياسي الجديد ، فلم يكن على الارجح يقصد من ورائه مكسبا ماديا ، وانما كان حصيلة تكوين نفساني وثقافي ووطني (ص ٦٩ ـ ٧٠) . وتؤكد **المؤلفة** انه لكي نستطيع أن نفهم شعر خالد الفرج فهماً موضوعياً صحيحاً ونحدد دوره في التحول من شعر المديح الى شعر سياسي وقومي ان نقسم ما وصل من شعره الى ثلاث مراحل تاريخية :

الاولى ، المرحلة الممتدة منذ رحلته الى الهند حتى عودته الى الكويت واتصاله بالشيخ عيسى امير البحرين .

والثانية ، الفترة التي عاشها في البحرين ، واصطدم اثناءها بالاستعمار البريطاني هناك حتى اضطر آخر الامر الى الرحيل عن البحرين ، والاستقرار في الكويت فترة قصيرة من الزمن .

والثالثة ، شعره في السعوديين بعد رحيله اليهم واستقراره في الاحساء ومتابعته لحروبهم ، وتسجيله لانتصاراتهم .

وعموماً يتسم شعر خالد الفرج في جملته بالمديح السياسي والتذكير بالمناسبات الوطنية والقومية ، بحيث يكاد يخلو من الشعر الذاتي ، الذي يتحدث فيه الشعراء عن مواقفهم الوجدانية من الحياة والناس حولهم ، ولكن ذلك لا يعني ان خالد الفرج على عكس ما يرى بعض الدارسين، ومنهم على سبيل المثال عواطف الصباح في **الشعر الكويتي الحديث**،قد تنكر لذاته. ترى المؤلفة الرومي هذه الذات في ذوات الجماهير العربية ، بعبارة اخرى انه كان يرى نفسه واحدا من ابناء هذا الشعب العربي يحس باحساسه ، ويشعر بمأساته ، ومن ثم فقد ذابت ذاته في ذواتهم ، وراح يرى مشاكله في مشاكلهم . وبهذا فقد بينت المؤلفة (في ص ٧٣ ـ ٧٤) انه على عكس ما يرى بعض الدارسين ايضاً ، فإن خالد الفرج لم يسكت في اثناء فترة وجوده بالبحرين عن تسجيل محنة الوطن العربي مع الاستعمار الغربي ، وفضح اساليبه في القضاء على استقلال الامة العربية في عدد من القصائد التي تنوعت موضوعاتها بين الاشادة ببعض زوار البحرين من رجالات العرب ، ورثائهم ، او في السخرية من بعض المؤسسات الدولية التي اخذ الغرب يتبنى تكوينها بعد الحرب العالمية الاولى بدعوى المحافظة على استقلال الامم وامنها ، من مثل عصبة الامم ، وميثاق الاطلنطي ووعد بلفور وحقوق الانسان الى غير ذلك من القصائد .

اما شعره في السعوديين فقد كان للافكار والمواقف التي كان يدين بها خالد الفرج سبيل للاتصال بالملك عبد العزيز بن سعود ، فقد كان في نظره بطلاً قومياً ، ذلك انه استطاع أن يوحد الجزيرة العربية تحت سيطرته وان يقود حروباً باسم الدين لتوحيد اجزائها المختلفة، كما ان الدولة السعودية كانت هي الدولة الوحيدة في الوطن العربي التي لم تكن تخضع للاستعمار.. مما جعل الملك السعودي في نظره نموذجاً

لخلاص الوطن من الاستعمار . ولهذا فهو يرى أن هذه الحرب حرباً دينية مقدسة . وعلى الرغم من أن شعر خالد الفرج يتسم بصفة الفن الا انه استطاع تصوير آلام العرب وآمالهم في تلك المرحلة من تاريخهم السياسي . (ص ٩٠ ـ ٩٣) .

الفصل الثالث من الكتاب افردته المؤلفة لشعر الغزل الذي جاء في نوعين متمايزين : **النوع الاول** ، غزل في مقدمات القصائد التي كان يقولها شعراء هذه المنطقة في مديح الامراء السعوديين وغيرهم من حكام المناطق الاخرى . اما **النوع الثاني** ، فهو قصائد خصصها الشعراء للغزل دون ان يخلطوه بغيره من اغراض الشعر ، او يقدموا به لقصائد المديح . وتعطي الباحثة مفتاحاً لفهم طبيعة هذا الغزل والحكم عليه ان نأخذ بالاعتبار ان هذا الشعر من الناحية الموضوعية يهتم بوصف عواطف الرجل نحو المرأة : من حبه لها ، وولهه بها وما يلاقيه بسبب هذا الحب من ألم وعذاب مردّه الفراق الذي يحرص شعراء الغزل على اختلاف بيئاتهم وأزمانهم على ان يسجلوه في اشعارهم ، فقد غلب وصف الفراق ورحيل المحبوبة على معاني هذا الغزل بحيث لا نكاد نجد قصيدة واحدة تعنى بذكر اللقاء ووصفه ، واذا عثرنا على شيء من ذلك فإن هذا اللقاء لا يكاد يتم حتى يكون طريقاً الى فراق مضن وحزين . كما يكثر في هذا الشعر ذكر الرقباء والوشاة الذين يتتبعون المحبين ويتسقطون اخبارهم ، ويتسببون في اشاعة اسرارهم على ألسنة الناس . وشعراء الغزل حرصاء على التخويف من هؤلاء الوشاة والرقباء ، وكأنهم بذلك ينسبون اليهم انهم يتسببون فيما يفرض على هؤلاء المحبين من فرقة وقطيعة ورحيل (ص ١١٣ ـ ١١٤) .

حاولت المؤلفة حصر شعراء الغزل في هذه المرحلة،حيث انهم كثيرون،ذكرت منهم : الشيخ عبد العزيز بن عبد اللطيف ، عبد العزيز بن حمد بن عبداللطيف ، عبدالله بن علي آل عبد القادر ،علي تقي الاحسائي ، سعيد بن مسلم ، عبد اللطيف بن ابراهيم ، عبد العزيز حمد آل مبارك وغيرهم . واستنتجت الباحثة من الظاهرة الغالبة ، ان هؤلاء الشعراء قد حرصوا على ان يربطوا بين الغزل وبين المديح ربطاً فنياً وموضوعياً ، وقد تجلى اثر هذا الربط في عدد من الظواهر يمكن أن يكتشف عن طريقها طبيعة النغم الفني في هذا الشعر الغزلي (ص ١٣١) .

واولى هذه الظواهر هي ان هؤلاء الشعراء يكثرون من الشكوى والحديث عن الهجر ووصف ديار الحبيبة والحرمان من لقائها وهي معان تغلب على شعر الغزل الخالص . وهذا الاتجاه يعكس آثار البيئة الدينية التي كانت تغلب بتقاليدها الصارمة على المنطقة .

وثانيتها الخلط في القصائد بين معاني الغزل والهجر والمديح اختلاطاً لغوياً ومعنوياً . كما أن شعر الغزل استغلّ لاغراض اخرى بعيدة عن الغزل مثل تسجيل الحنين الى الديار وما سمي شعر الاخوانيات الذي يعبر فيه الشاعر بلغة غزلية عن معاني الصداقة والوفاء والفراق . وهو غزل لا يعكس احاسيس عاطفية حقيقية، ولكنه يعكس علاقات صداقة بين هؤلاء الشعراء .

وبذلت المؤلفة جهداً في **الفصل الرابع** الذي افردته لدراسة مجموعة من الفنون في الشعر التقليدي مثل شعر الرثاء والشعر الديني . وتجد المؤلفة صعوبة موضوعية حين تدرس شعر الرثاء،فعلى الرغم من طول الفترة الزمنية التي عاشتها حركة الشعر التقليدي والتي تتشابك الاحداث فيها ، فإن ما وصل الى أيدي الباحثين من شعر الرثاء قليل حين يقاس بشعر المديح وشعر الحرب وغيرهما من الموضوعات التي طرقها شعراء هذا التيار ، وطبيعي ان

تكون هذه القصائد القليلة قد قيلت في طائفة بعينها من رجال هذه المنطقة هم طبقة الحكام ، وطبقة العلماء الذين اتصلت حبال الشعراء بهم فكانوا يمدحونهم ويأخذون العطاء منهم، تماماً كما كان يفعل الشعراء القدامى . وتستطرد الباحثة في القول : ان قليلاً جداً من القصائد قيلت في رثاء الزوجة او الابناء ، وهذه القصائد على عكس قصائد الرثاء الاخرى تعكس احساسا صادقا بالألم والحزن ، وتعبر المشاعر الحزينة فيها عن تجربة انسانية حقيقية ، مما يعكس المباينة الفنية والعاطفية بين نوعين من شعر الرثاء : رثاء العلماء والحكام ، ورثاء الزوجات والابناء (ص ١٦١) .

وتحاول الكاتبة ان تستخلص ثلاث ظواهر فنية من شعر الرثاء ، كان الشعراء يحرصون على ان يتوصلوا بها الى الحديث عن احزانهم . **الاولى** : ان يفتتحوا قصائدهم بأبيات من الغزل يمهدون بها للرثاء ، **والثانية** : ان يقفوا على الاطلال في مقدمات هذه القصائد تماماً كما كان يفعل الشعراء القدامى حين يفتتحون قصائدهم بوصف آثار الديار . اما **الثالثة** : فتتصل بمعاني الرثاء وتتمثل في كثرة الحديث عن الدموع والمياه والمطر والدعوة بالسقيا ، رمزا للحياة والموت والحزن وهي معان تجدها المؤلفة تختلط اختلاطاً شديداً في تلك القصائد التي وصلت الينا (ص ١٦٨) .

كما يتضمن **الفصل الرابع** ايضاً دراسة الشعر الديني الذي مثل لاغراض دينية لا يمزج بينها وبين اغراض اخرى . وقد لاحظت المؤلفة ان شعراء هذا التيار قد تناولوا اغراضاً دينية مختلفة ، بسبب اختلاف المذاهب الدينية التي كانوا يعتقدونها ، ويتعصبون لها تعصباً واضحاً ، فكانت لذلك اثاره في الصراع السياسي والحربي في البيئة المعاصرة . ركزت المؤلفة على **ثلاثة اتجاهات** للشعر الديني في المنطقة : **الاتجاه الاول** ، يتمثل في شعر شعراء المذهب الشيعي ، وكان موطنه بصفة خاصة في الاحساء ، في مرحلة متقدمة من تاريخها،وهي المرحلة التي سبقت فتح السعوديين لها ، وضمها الى الدولة الناشئة . ونصوص هذا الشعر التي بين ايدينا قليلة اذ ضاع معظمه .

الاتجاه الثاني ، يتمثل في شعر شعراء السعوديين الذين يأخذون انفسهم بالمذهب السني على النحو الذي يشرحه الشيخ محمدابن عبد الوهاب الفقيه النجدي .

والاتجاه الثالث ، يتمثل في عدد من القصائد تخلص لمديح الرسول واصحابه من الخلفاء الراشدين ، وهو اتجاه ينحو وجهة تعليمية خالصة غايتها حثّ الناس على الامتثال والاقتداء بسلوك الرسول الكريم والخلفاء الراشدين نموذجاً دينياً يشخص العدل والتقوى كما يشخص غيرهما من السلوك الاسلامي الصحيح .

وفي **الفصل الخامس** توجز المؤلفة الخصائص الفنية العامة للشعر في منطقة الخليج عن طريق تجميع الملاحظات التي انتثرت في الفصول السابقة والربط بينها لتكوين بناء يكشف الجانب الفني لشعر هذه المرحلة سواء من حيث نظام القصيدة : مطالعها واغراضها ، او في لغتها وصورها الشعرية ومعانيها .

وتلاحظ ان قصائد هذه المرحلة تلتزم بالشكل التقليدي للقصيدة العربية من وقوف على الاطلال الى الغزل الى وصف الرحلة التي قام بها الشاعر ، ثم الانتقال بعد ذلك الى الغرض الذي يقصده سواء أكان هذا الغرض مدحاً ام رثاء ، كما تلاحظ ان مقدمات القصائد قد تنوعت تنوعاً واضحاً فكان بعضها وقوفاً على الاطلال والبعض الآخر غزلاً ، **وثالثة** وصفاً للخمر او القهوة ومجالسهما ، **ورابعة** وصفا للطبيعة ، وبخاصة عند شعراء الاحساء

وعمان ، نظراً لما يتميز به هذان البلدان من جودة الزراعة . كما تلاحظ المؤلفة ان هناك نوعاً آخر من القصائد التي يهجم فيها الشعراء هجوماً على موضوعاتهم لا يقفون فيها على الاطلال ولا يتغزلون بجمال المرأة او يصفون الخمر او يتغنون بجمال الطبيعة ولكنهم يتجاوزون ذلك الى المدح ووصف المعارك والرثاء . وقد كثرت هذه القصائد كثرة ملفتة وكأن الشعراء وقد أعجلتهم كثرة المناسبات وتوالي الاحداث عن التمهيد لقصائدهم . وتكشف المؤلفة عن الصلة الوثيقة التي يحرص عليها الشاعر بين مقدمته الغزلية وموضوع قصيدته . فهو حين يقصد الى المديح تكون مقدمته دالة على الرضا والسعادة بلقاء حبيبته . وهو يقصد تصوير الاضطرابات السياسية والاجتماعية يقدم له بغزل تشيع فيه الفرقة والخوف . وهكذا كان شعراء هذه المرحلة حرصاء على ان يوجدوا نوعاً من التواصل الفني والموضوعي بين الغزل واغراض القصيدة .

ومما تلاحظه المؤلفة ان بعض الشعراء قد نقل لغة الغزل الى المدح ، وهكذا يتحول الممدوح الى شخص اقرب ما يكون الى المعشوق ، يدفعهم الى ذلك تقليد بعض الشعراء القدامى كالمتنبي الذي كان مدحه لسيف الدولة يتحول في بعض الاحيان الى لون من الوان العشق والغزل ؛ كما كانت تحثهم عليه تلك الصلة الوثيقة التي تربطهم بممدوحيهم . اما لغة هذا الشعر فكانت على الرغم من تقليدها للقدماء تتأرجح بين الجزالة والابتذال . يرجع ذلك الى ثقافة الشاعر وصلته القوية والضعيفة بالتراث ، كما يرجع الى الموضوع الذي يعالجه .

- ٣ -

اما **القسم الثاني** من الكتاب فيختص بدراسة تيار التطوّر من حيث الموضوع والقيمة الفنية ، وقد صاحب ظهور هذا التيار تدفق النفط في المنطقة ، والذي احدث تغيراً في ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بشكل واضح ، بفضل هذه الاحوال الصعبة التي اخذت تصب في هذه المنطقة صباً . وبفضل الاتصال بالعالم الخارجي او عن طريق قدوم كثير من ابناء الامم الأخرى الذين كانت ظروفهم الحضارية او الثقافية اكثر تقدماً واعظم تطوراً ، كان لا بد من أن ينشأ بفضل هذا المال وذاك الاحتكاك الحضاري حياة جديدة تنقل حياة الناس في هذه المنطقة الى شكل جديد لم يكن مألوفاً لديهم . لهذا فإن المؤلفة ترى انه لهذه الظروف وغيرها نشأت ظروف نفسية معقدة اثرت في طبقة الفن الشعري التي اخذت تعبر عن نفسها حيث اختلط القديم بالجديد وكان لا بد من أن يؤدي الى امرين مهمين :

الاول : ان يعبر هذا الجيل عن احاسيسه الجديدة ، ومواقفه المتطورة من الحياة التي تغيرت من حوله في الاطار الشعري القديم نفسه .

والثاني : ان تعظم ثقة الجيل بنفسه ، وان تنمو ذوات ابنائه وتعظم احاسيسهم الوجدانية .

ونتيجة هذه الظروف وهذه النقلة السريعة يظهر شعراء الانتقال بين عهد مضى وعهد يطل على مشارف المستقبل . تبدأ المؤلفة بدراسة الاتجاه الذاتي ، فتختار الشاعر صقر الشبيب من الكويت كبداية للتيار الوجداني ، فهي تصفه بأنه شاعر تقليدي بكل ما في هذه الكلمة من معنى، وتدلل على ذلك من خلال النصوص التي وردت في ديوانه فنجده قد اخذ نفسه باحتذاء الشعر القديم في لغته ومعانيه ، وموضوعاته واساليبه. وقد غلبت على هذا الديوان موضوعات تقليدية معروفة من المديح الى الهجاء الى الغزل ، ولكنه على الرغم من هذه التقليدية الغالبة على فنه ، استطاع في احيان كثيرة ان يخلص قصائده للحديث عن نفسه

وبذلك اخذ النغم الذاتي يتسرب الى معانيه ، ولقد لعبت الظروف التي مر بها الشاعر صقر الشبيب دوراً كبيراً في توجيه شعره . فتقول المؤلفة « ان المفتاح الى فهم صقر الشبيب ، والكشف عن هذا النغم الذاتي يتلخص في تلك الحقيقة المعروفة عنه ، وهي انه ولد فقيراً معدماً ، وعاش فقيراً يصارع الحاجة ، ويجاهد ظروف الحياة والناس حوله ، كما أنه اصيب بالعمى في التاسعة من عمره مما فرض عليه بالاضافة الى فقره ان يعاني معاناة نفسية عميقة من هذه العاهة ولذلك نستطيع أن نفهم ما انتهى اليه امره بسبب هاتين الآفتين : الفقر والعمى » (ص ٢٩٧) .

ولهذا فقد نبعت جميع قصائده على اختلاف موضوعاتها من تلك الظروف التي طبعت شعره بأسلوب معين رصدته الباحثة من خلال ظاهرتين واضحتين :

الأولى : انه اسلوب متميز بالتعقيد اللغوي الذي يتجلى في حرص الشاعر على اشباع محفوظه من الشعر القديم في بناء اساليبه وجمله واختياره كلماته ، كما يتميز هذا الاسلوب بكثرة استخدام الجمل الاعتراضية وكثرة التقديم والتأخير في الكلمات والعبارات ، وكان لهذه الظاهرة اثرها في بطء النغم الموسيقي لشعر صقر الشبيب مما جعل من شعره مجرد نظم لعواطفه ، ومن ثم فإن شعر صقر الشبيب على الرغم من النغم الذاتي الذي يشجينا بمعانيه الحزينة ، شعر قليل القيمة من الناحية الفنية .وهذه حقيقة ينبغي التنبه اليها لدى دراسة شعره الذاتي حتى لا تصرفنا هذه الذاتية المسرفة عن ضعفه الفني .

اما **الظاهرة الثانية** : فهي ان هذه المحنة قد تركت اثراً آخر في شعره ، يتمثل في كثرة ايراده لتشبيهات منتزعة من النور ومشتقاته كالشمس والضوء والفجر، والناس ، كما أنه يكثر من المقابلة بين حاله من الضعف وعدم القدرة على مواجهة مشاق الحياة وبين حال غيره من الناس الذين يحيون حياة طبيعية . وهو يعتمد لاظهار هذه المفارقة على مقارنة نفسه بالطيور والحيوانات . لذا فالمؤلفة ترى ان شعر صقر الشبيب قليل القيمة من الناحية الفنية .

ثم تنتقل الى دراسة التيار الوجداني والرومانسي الذي يتمثل في ابراهيم العريّض من البحرين وهو ايضاً احد شعراء المرحلة الانتقالية الذي يمثل بدواوينه المختلفة تطور هذا النغم الذاتي من الفردية الخاصة الى الانسانية العامة ، ذلك انه يعبر في هذه الدواوين العديدة عن مشكلات بيئته المختلفة تعبيراً رومانسياً وانسانياً عاماً من خلال نوع يعد من التجارب العاطفية التي انشغل بالحديث عنها والتي اتسعت لتعبر عن القضايا والمشكلات التي كان يراها في بيئته . وقد لاحظت المؤلفة على شعر العريّض انه ينقسم الى قسمين ، الاول يغلب عليه النغم الرومانسي ويمتاز باسلوب شعري جيد ، ويحقق مستوى فنيا عاليا سواء في الصور الشعرية او اللغة او الاساليب. ويتمثل هذا الشعر الجيد اكثر ما يتمثل في ديوانيْه (العرائس ، وشموع) والقسم الثاني اشعار تغلب النثرية على اسلوبها ، والتقليدية على صورها الشعرية ولذلك فقد تحولت هذه القصائد نظماً بارداً عارياً من كل جمال فني ويشيع هذا اللون من النظم في ديوانيه « ارض الشهداء » و«قصْص» اللذين يغلب فيهما الموضوع على الفن ويعتمد فيهما على اللغة المباشرة اكثر من اعتماده على الصورة الشعرية والجمال الفني ، كما يغلب على هذه الدواوين الاسراف في التفاصيل ، وتسجيل الجزئيات ، وهذه كلها خصائص تنأى به عن ساحة الشعر الجيد .

ثم تلاحظ المؤلفة على شعر ابراهيم العريّض ، ان النغم الذاتي في دواوينه الاولى يدور حول تجربة عاطفية واحدة لا يمل من تكرارها في القصائد المختلفة ، وهي تجربة تمثل

لقاء ومناجاة لامرأة تربطه بها عاطفة حب وهو دائماً يلتقي بها في احضان الطبيعة ، وقد غلبت هذه التجربة المكررة على قصائده في دواوينه « العرائس » و« قبلتان » و« شموع » وان كان قد عمد الى صوغها صيغاً فنية مختلفة . وتورد المؤلفة ملاحظة ثالثة على شعر **العريّض** وهي انه يبدو من خلال قصائده المختلفة افتتانه بالطبيعة ، التي يكثر من اللجوء اليها تماماً ، كما يفعل الرومانسيون ، ويفضي اليها بذات نفسه ويناجيها ، ويمزج عواطفه ومواقفه بظواهرها المختلفة ، ومن ثم فإنه ينقل تلك الخصائص التي تمتاز بها الطبيعة الى وصف جمال صاحبته ، او انه يمزج بين عوامل نفسيته واحساسه بجمال صاحبته ، وبين ظواهر الطبيعة في صورها المختلفة . اما الملاحظة الرابعة التي توردها المؤلفة على شعر **العريّض** من خلال قراءة دواوينه الشعرية على اختلافها فتبين ان الشاعر قد حقق في لغته الشعرية تطوراً متميزاً ، فيما يتصل بدلائل هذه اللغة ، او فيما يتصل بذلك الفيض من المشاعر والاحاسيس التي يضفيها عليه ، وفي عبارة واضحة تقول المؤلفة ان ابراهيم **العريّض** قد خلق لغة شعرية رومانسية لم تكن مألوفة من قبل في شعر هذه المنطقة ، كما انه قد ارتفع بهذه اللغة الرومانسية الى مستوى راقٍ يتمثل في وضوحها وسلاستها .

•

ثم تنتقل المؤلفة الى نقطة اخرى فتقول : « لم يكن ابراهيم **العريّض** وحده في هذا الاتجاه الذهني الغالب على شعر الوجدان وتجسيمه للطبيعة في صور ذهنية غريبة عن الواقع ، فقد كان هناك كثيرون غيره من امثال محمد بن عيسى آل خليفة الوائلي ، ومحمود شوقي الايوبي ، واحمد محمد الخليفة ، وعبدالله محمد الطائي ، وصقر القاسمي ، وعبد الرحمن بن قاسم ، وغيرهم من الشعراء الذين راحوا يصوغون هذه الاحاسيس الغامضة ويبنون هذه الصور الذهنية في تقليدية تضفي على اشعارهم صفات الشعر التقليدي بكل مقوماته » ، وتكتفي المؤلفة ببعض النماذج التي تصورها هذه الظاهرة (ص ٢٥٢) .

وتذهب المؤلفة بعد ذلك الى تحديد معالم الاتجاه الرومانسي في شعر الخليج الذي تتلخص مقوماته في الاحساس بالغربة والقلق ، وعدم الرضا عن الواقع والبحث عن خلاص والحلم بعوالم مثالية ، وبمعنى آخر تقول المؤلفة ان قضايا الانسان الوجدانية هي التي تشغل هؤلاء الشعراء وتختار اربعة من الشعراء الذين تعتقد أن شعر كل منهم يشخص ناحية بعينها من الخصائص الفنية ، التي يمثلها الاتجاه الوجداني في هذه المرحلة وهم : فهد العسكر واحمد العدواني وغازي القصيبي وخليفة الوقيان ، وتستطرد المؤلفة القول ان اختيار هؤلاء لا يعني انه ليس هناك غيرهم من شعراء الخليج الذين يشخصون هذا الاتجاه الفني ، فهم كثيرون ، كما انهم متنوعو النغم الفني وانما الذي تريد قوله ان خصائص هذا الاتجاه قد نمت وتطورت واخذت الشكل الفني المكتمل عند هؤلاء الشعراء الاربعة مما يجعل من اشعارهم نماذج فنية صالحة لدراسة الاتجاه الوجداني وتقويم خصائصه الفنية .

وترى ان فهد العسكر يشخص شعر ولع الوجدانيين باتخاذ ظواهر الطبيعة وسيلة للتعبير الرومانسي عن مواقفهم من الحياة ومشكلاتهم فيها ، واتخاذها وسيلة للخلاص النفسي والاجتماعي ، وقد تطور بشعر الوجدان لغة وصوراً ومضموناً واضحاً ، جعل من شعره في الكويت مرحلة فنية جديدة كل الجدة ، كما أن المؤلفة تتوصل الى ان فهد العسكر كان واقعاً تحت تأثير الشعر العربي المعاصر بصوره الذهنية التي كان يبنيها الشعراء بناء عقلياً ، دون ان يصرفوا مواهبهم الى وصف الطبيعة نفسها وكان لا بد من ان يؤدي ذلك الى ما ادى اليه فعلاً ان تنقل الينا هذه الصور احاسيس الشاعر نقلاً مباشراً وسطحياً في اكثر الاحيان

ذلك ان الشعر الجيد ليس هو الشعر الذي يعبر عن المعاني بهذه الطريقة المباشرة ولكنه هو الذي يعبر عن المعاني تعبيراً يستخلصه القارىء من طبيعة حقيقة تكوين الصورة وفي علاقتها المختلفة . كما أن الشاعر فهد العسكر حاول ان يرسم للمرأة التي يحبها دوراً ايجابياً ، يجعل منها امرأة تتعمد الخروج على التقاليد . والنتيجة التي تنتهي اليها المؤلفة من خلال تحليلها نماذج من شعر فهد العسكر والملاحظة حول الظواهر اللغوية والمعنوية الغالبة عليه ، ان شعره على الرغم من قيمته الفنية المحدودة ، قد خطا بلغة الشعر ومعانيه ورموزه خطوة كبيرة نحو تأصيل الاتجاه الوجداني في شعر هذه المنطقة واختط لغيره من الشعراء اللاحقين طريقاً فنياً احدثوا هم فيه كثيراً من التطور (ص٣٧٨) .

اما احمد العدواني فقد جعل من وجدانه الشعري وجداناً فكرياً بمعنى انه قد وظف هذه الاحاسيس الوجدانية توظيفاً عقلياً جعل منها رموزاً على مواقف واحاسيس كانت ولا تزال تشغل فكره . وبذلك اتيح له ان ينتقل بشعر الوجدان من التعبير العاطفي المتحرر من كل قيود الفكر والعقل ، الى شعر وجداني يحكمه الفكر ويقوده العقل، مما كانت له آثاره على الشعراء الذين جاءوا من بعده وترسموا خطاه . وترى المؤلفة ان بناءه الفكري اتجه في ثلاثة اتجاهات : ضيقه بالحياة الحديثة ، واحساسه بالغربة بين قومه فيها ؛ وهو ضيق تراه يحمله على الرغبة في الرحيل من هذا العالم ، والبحث عن عالم مثالي ، وهو عالم يتمثل له في شيئين : الثورة على الحاضر وايثار الماضي عليه ثم البحث عن عالم مثالي آخر منقطع الصلة بواقع الحياة المعاصرة .

ويشخص شعر غازي القصيبي هذه الحيرة القائمة في نفوس شعراء الرومانسية في الخليج العربي ، وهي حيرة تنبع اساساً من هذا التناقض الذي يقوم في نفوسهم بين قيمهم المحافظة وقيم المجتمعات الأخرى المتحضرة التي تتيح لهم الاتصال بها ، فوجدوا فيها قدراً من الحرية العاطفية ولوناً من السلوك الاجتماعي يكاد يخلو من تلك القيود المفروضة على سلوك الناس في اوطانهم (ص ٨٥) . وكان لا بد من ان تترك هذه الحيرة اثارها الموضوعية والفنية على شعر الشاعر القصيبي فقد حملته على ان يعرض في قصائده لتجارب معينة ليصور فيها احاسيس رومانسية عميقة ، غامضة الرؤى ، كثيرة التطلع الى المجهول .

ولهذا فإن حيرة الرومانسيين تكمن بين تقاليد الماضي وقيم الحاضر يمثلها الشاعر القصيبي الذي يبدو وكأنه وجد الخلاص من هذه الحيرة في الحب فأقبل عليه بشغف ، وتعددت فيه تجاربه ولكنه سرعان ما يضحي بحبه وحريته بل انه يكفر بقيمة الحب وقدرته على السمو بنفسه ويحنّ الى الماضي وتقاليده .

اما الشاعر خليفة الوقيان فتعتبره المؤلفة اكثر هؤلاء الشعراء حرصاً على السمو بلغته وصوره الشعرية ، ليحمل الى قارئه الاحاسيس الوجدانية في نغم انساني عام ، اخذ يبحث عن عالم مثالي يخلصه ويخلص غيره من المقهورين والمحرومين من آلامهم واحزانهم ، كما انه نجح في ان يختار ، للتعبير عن هذه الاحاسيس الانسانية لغة عربية سليمة ليست تقليدية خالصة مأخوذة من لغة الشعر القديم ، كما في شعر كل من صقر الشبيب وابراهيم العريّض ، كما انها ليست جديدة جدّة تقطع ما بينها وبين القديم من صحة ورصانة وبذلك اتيح له ان يحتفظ لهذه اللغة الشعرية بصفتين الصحة ، والجدّة ، كان قادراً على التعبير عن احاسيسه الذاتية والعربية والانسانية المختلطة ، التي يحتفظ فيها بقيمه العربيةواحاسيسه القومية الى جانب احتفاظه باحاسيسه العصرية ، بكل ما يحمله العصر من تطور (ص ٤١٧) .

تخلص المؤلفة الى القول ان من يريد ان يفهم شعر الوقيان فهماً صحيحاً أن يقسمه الى مرحلتين متمايزتين ، **مرحلة الرومانسية** تلك التي يعبّر فيها في قصائده المختلفة عن قلقه وضيقه بالناس والحياة من حوله بسبب ما فيها من زيف وكذب ورياء والبحث عن خلاص له ولغيره من هذا الواقع ، يراه في عالم مثالي ، والمرحلة الثانية من اشعاره التي تقصد بها المؤلفة ما نظمه خليفة الوقيان بعد نشر ديوانه « المبحرون مع الرياح » وهي قصائد قليلة قيلت في مناسبات ، ولكنها على قلتها، ترى المؤلفة انها تكشف عن تحول واضح في فنه الشعري يمثل تغيراً له اهميته في موقفه من الحياة ومن الناس حوله،وهو موقف قد اقتنع به من خلال رصد الواقع في صورته الحزينة دون ان يبعث الامل في تغييره،وهو سلوك يستمد من طبيعة شعر تلك المرحلة التي وصفتها المؤلفة من الناحية الفنية ، **بالمرحلة الواقعية** ، وهي مرحلة شعراؤها يلتفتون الى القضايا الاجتماعية في اشكالها المختلفة ويرصدونها في اشعارهم ، مما دخل بالشعر الى ما يعرف بمرحلة الالتزام .

اما المرحلة الاخيرة التي تناولتها **الدراسة** فهي **مرحلة الاتجاه الواقعي** المتمثل بين الفن والالتزام وفيه اتجه الشعر نحو الواقع اتجاهاً فنياً وموضوعياً صارماً فلم يعد مثل شعر المرحلة السابقة نغماً ذاتياً او رومانسياً يتغنى بالاحاسيس الانسانية ويعبر عنها متطلعاً الى عالم مثالي. ولكن الشعر اتخذ في تلك المرحلة من الانفصال الوطني في منطقة الخليج خاصة ، والوطن العربي عامة موضوعاً تدور حوله قصائده الشعرية سواء في ذلك ما كان ينظم في الشكل التقليدي المألوف ام في الشكل الجديد . ولقد عالج بعض الشعراء المواجهة الحضارية لقضايا البيئة. مثل علي السبتي، من الكويت، الذي يعتبر من اكثر الشعراء الكويتيين عناية بالحديث عن المشكلات الاجتماعية واكثرهم احساساً بوطأة التقاليد في الكويت وما تجره هذه التقاليد من مآس انسانية ، اخذ يسجل بعضها في اشعاره . ويعد في رأي المؤلفة، اتجاه محمد الفايز في ديوانه « مذكرات بحّار » امتداداً لهذا التيار الواقعي الذي اخذ يغلب على الشعر لا في منطقة الخليج العربي وحدها ولكن في غيرها من مناطق الوطن العربي الاخرى . وقد اتخذ للتعبير عن هذا الواقع وسيلة فنية مختلفة عن تلك الوسيلة التي استخدمها علي السبتي في قصائده . فقد كان علي السبتي يعتمد الاسلوب المباشر في الحديث عن مشاكله الاجتماعية بينما محمد الفايز قد عمد الى التعبير الرمزي عن هذه المشاكل بحياة البحار الكويتي الذي عمد الى تفصيل الحديث عنها في جوانبها المختلفة ملحاً على ما كان يلاقيه من مشقة ويعاني من فقر وظلم وتشرد ، وقد بلغ محمد الفايز في نظر المؤلفة بهذه الوسيلة الفنية درجة عالية من الاجادة وشكلاً شعرياً حديثاً .

وبينما اتخذ التعبير عن هذا التناقض الحضاري في شعر السبتي والفايز شكلاً اجتماعياً وتاريخياً فإنه اتخذ عند شعراء آخرين شكلاً سياسياً يتمثل في متابعة هؤلاء الشعراء لقضايا الاستقلال والحرية السياسية في اوطانهم متابعة راحوا يلحون فيها على تصوير جانب معين هو افتقادهم لهذه الحرية وعذابهم في الدفاع عنها،مما جعل من شعر هذا الشاعر في نظر المؤلفة وثائق سياسية خالصة يطغى فيها الالتزام على الفن طغياناً جعل من هذه الدواوين الكثيرة المنشورة نثراً كاد يخلو من كل ما يربطه بالفن الشعري من صلة خلواً تاماً كما حوّل هذه الدواوين الكثيرة نصوصا مكررة مملة تعلو فيها النبرة الخطابية ويرتفع فيها الصراخ والعويل ، وتمتلىء بأشلاء المظلومين والمضطهدين في لغة يستغلق حينا على القارىء فهمها ، ويسهل احياناً اخرى، لتصبح تعبيراً مباشراً يفتقر الى الجمال الفني الذي هو غاية كل شعر جيد . ولما كانت هذه المواجهة السياسية صدى لهذه

المواجهة الحضارية بين بيئتين غير متكافئتين، فقد اخذ الاحساس بالظلم والقهر والفشل يسيطر على نفوس هؤلاء الشعراء ، مما جعل من تجاربهم الشعرية في نظر المؤلفة في معظمها تجارب فاشلة ، على انه ، كما تقول المؤلفة ، لا يلبث ان يلوح في بعض القصائد تباشير الامل في حياة جديدة ، وواقع مختلف . وفيما يتصل بهذا الجانب من المعاناة ، فقد انعكس على اسماء الدواوين وعناوين القصائد .

هذه بعض الافكار الرئيسية التي تبدو لي جديرة بالتوكيد والابراز مع العلم اني اسهبت بعض الشيء في عرض بعضها ولم اتناول البعض الآخر، فالكتاب اخاذ لكثرة ما يحويه من استثارة فكرية وما يعكسه من عمق في التفكير والبحث واصالة في الموقف فهو لا شك فيه ابرز ما كتب عن الشعر العربي في الخليج ، والكتاب دراسة رائدة جديرة بأن تحتل مكانها في مكتبتنا العربية □

ندوة « العراق : الدولة المعاصرة »

انكلترا ، اكستر ، ٢٣ ـ ٢٦ تموز / يوليو ١٩٨٢ .

د. محمود علي الداود

منذ تأسيسه دأب مركز دراسات الخليج العربي في جامعة إكستر البريطانية على عقد الندوات العلمية لتدارس قضايا منطقة الخليج العربي التي تهم المنطقة العربية ، والعالم أجمع . وقد عقد المركز اولى ندواته عن منطقة الخليج العربي عام ١٩٧٩ ،وقد تناولت « الامن والنفط » ، وتناولت الندوة الثانية التي عقدت عام ١٩٨٠ دراسات ومناقشات حول التطور الاقتصادي في المملكة العربية السعودية . اما الندوة الثالثة التي عقدت عام ١٩٨١ فقد بحثت موضوع العراق : الدولة المعاصرة ، وفي خلال الفترة ٢٣ ـ ٢٦ تموز / يوليو من العام الحالي عقد المركز ندوته الرابعة وكانت ايضاً عن «العراق : الدولة المعاصرة» وتركزت حول شط العرب والحرب العراقية ـ الايرانية .

وقد تميزت الندوة الاخيرة بحضور عدد كبير من المختصين بينهم عدد من المؤرخين والمفكرين والاقتصاديين والصحافيين الذين مثلوا العديد من الجامعات الغربية والعربية . فمن بريطانيا ساهم فيها مختصون من جامعات إكستر واكسفورد ولندن وبرادفورد كما ساهم فيها كتّاب معروفون من الفايننشال تايمس والايكونومست وحضرها ممثلون عن المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية ومركز الدراسات العربية ومؤسسات اقتصادية ونفطية ومالية مختلفة . وشارك في الندوة اختصاصيون من معهد الشؤون الدولية في بون وجامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة بالاضافة الى عدد من الكتّاب والاختصاصيين حول المنطقة العربية بما في ذلك بعض الاساتذة من اصول ايرانية . ومن منطقة الخليج العربي ساهم في الندوة عدد من اساتذة جامعة الكويت وجامعة الامارات العربية المتحدة ومركز الدراسات والوثائق في دولة الامارات العربية المتحدة وبعض المعنيين في شؤون الخليج العربي في البحرين وقطر .

وقد تدارس المشاركون موضوعاً له علاقة وثيقة بالامن والاستقرار في العالم ، ويحظى باهتمام بالغ من مختلف اجهزة الاعلام والثقافة بالاضافة الى اهميته البالغة بالنسبة للامن القومي العربي ، ولعروبة الخليج العربي ومستقبل منطقة الخليج العربي عموماً. وقد انعقدت الندوة الاخيرة بالتعاون مع مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة الذي

ساهم مساهمة فعّالة في تنمية الدراسات الخليجية في الفترة المعاصرة .

تركزت الدراسات والمناقشات في يومي ٢٤ و٢٥ تموز / يوليو وانعقدت اربع جلسات يومياً . وقد خصصت الجلسة الاولى لمناقشة البحوث والدراسات الخاصة بالجوانب القانونية والتاريخية وقد تحدث فيها كل من Dr. Peter Huseler (German Foreign Policy Association Institute, Bonn) والدكتور خالد العزي (عضو مجلس شورى الدولة في العراق) واشترك في المناقشة كل من Dr. Derek Hopwood (St. Anthony's College, Oxford) و H.G. Balfour-Paul من جامعة اكستر،والاخير كان سفيراً لبريطانيا في بغداد. وركزت الجلسة الثانية على بحث السيادة العربية خلال حكم بني كعب في عربستان . وقد قدم في الندوة بحث اعده د. مصطفى عبد القادر النجار مدير مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة والاستاذ نجدت فتحي صفوت واشترك في المناقشة د. مظفر الادهمي ود. مظفر عبدالله امين (من الجامعة المستنصرية) ود. عزمي الصالحي (مدير مكتب نائب رئيس الوزراء في العراق) .

واختصت الجلستان الثالثة والرابعة بالجوانب الاقتصادية للصراع العراقي - الايراني فتحدث في الجلسة الثالثة التي تناولت العوامل النفطية واثرها في الصراع كل من Dr. David Long من وزارة الخارجية الامريكية و Dr. Richard Johns من صحيفة الفايننشال تايمز . وقد ناقشهما البروفسور Manoucher Parvin من جامعة آكرون في اوهايو في الولايات المتحدة وهو ايراني الاصل ، وكذلك د. عبد الامير الانباري (رئيس مجلس ادارة الصندوق العراقي للتنمية الاقتصادية) وممثل من شركة شل هو John Creighton .

وتناولت بحوث ومناقشات الجلسة الرابعة « النتائج الاقتصادية للحرب العراقية - الايرانية » وقد تحدث في هذه الجلسة د. باسل البستان (رئيس تحرير مجلة النفط والتنمية التي تصدر في بغداد) ود.عبد العال الصكبان (المستشار في مكتب الشؤون الاقتصادية - مجلس قيادة الثورة العراقي) واشترك في النقاش Jonathan Wallace من « الميدل ايست دايجست » و T.R. McHale من « مجموعة المستشارين التجاريين بين الشرق والغرب » .

وخصصت الجلسة الخامسة لدراسة المواقف الخارجية من الحرب وتناولت المواقف العربية من الحرب وقد تحدث في هذه الندوة د. اسعد عبد الرحمن من جامعة الكويت ود. مظفر الادهمي من الجامعة المستنصرية في بغداد و Dr. Tim Niblock من جامعة إكستر . بينما تناولت الجلسة السادسة مواقف الدول الكبرى من الحرب.وقد تحدث في هذه الجلسة د. محمد اسماعيل الازهري (من جامعة إكستر) ود. وميض جمال نظمي (رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة بغداد) والسيدة B.A. Robertson من مدرسة الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة لندن .

وتناولت الجلستان السابعة والثامنة دراسة المؤشرات السياسية للصراع ، وقد تحدث في الجلسة السابعة البروفسور John Duke Anthony (الاستاذ في جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة) عن انعكاسات الحرب الاقليمية والدولية ، وناقشه د. دويشة (من المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن) و Dr. W.M. Hale من جامعة درهام البريطانية .

وخصصت الجلسة الاخيرة لدراسة احتمالات السلام في المنطقة ، وقد تحدث في هذه الجلسة د. محمود علي الداود (الاختصاصي العراقي في دراسات الخليج العربي) وكان

عنوان بحثه **شط العرب مفتاح السلام في منطقة الخليج العربي** . كما تحدث في الجلسة نفسها د. صالح جواد الكاظم (من جامعة بغداد) بعنوان **نحو حل عادل ودائم في منطقة شط العرب** ، وكذلك د. وميض عمر نظمي (من جامعة بغداد) في المضمون نفسه .

وبعد انتهاء المتحدثين والمناقشين في كل جلسة كانت الفرصة تسنح للمشاركين في الندوة عموماً للمساهمة في الحوار . وفي ضوء حصيلة البحوث التي طرحت والمناقشات التي جرت في هذه الندوة لا بد من تسجيل الملاحظات المختصرة التالية :

١ ـ من خلال عرض بعض البحوث للجوانب القانونية والتاريخية للصراع العراقي ـ الايراني ، فقد جرى التأكيد على أن شط العرب نهر عراقي قانونياً وتاريخياً وان الجانب الايراني كان المسؤول دائماً عن خرق المواثيق والمعاهدات الدولية التي حددت الحدود البرية والمائية بين البلدين .

٢ ـ تمت مناقشة مستفيضة للنتائج والمؤثرات الاقتصادية للحرب وعلاقة ذلك بالمنطقة ، واثر الموقف الايراني على تجميد دور منظمة الاقطار المصدرة للنفط ، وان عدم تقيد ايران بسياسة المنظمة ادى الى اضعاف دورها امام الاحتكارات النفطية العالمية التي انتهزت الفرصة لتصديع المنظمة التي ظلت قرابة عشرين عاماً عاملاً مؤثراً في السياسة الاقتصادية الدولية ، كما كان لها دور فعال في مساعدة الدول النامية وتنشيط الاقتصاد الدولي .

٣ ـ من خلال الدراسات والبحوث والمناقشات التي تناولت احتمالات السلام اكد المشاركون على حاجة المنطقة الى السلام،وان استمرار الحرب لا يعود بالفائدة الا على الدول الكبرى ذات المطامع الخاصة في المنطقة . واشارت البحوث الى الجهود التي بذلت للتوصل الى حل عادل ودائم للصراع المسلح واحلال السلام .

٤ ـ اشار العديد من البحوث والدراسات الى الغزو الاسرائيلي للبنان الذي استهدف تحطيم المقاومة الفلسطينية واحتلال القطر اللبناني ، وهو ما عمّق قلق المشاركين بحجم التحديات التي تواجه الامة العربية □